

البنك المركزي الأردني:

إستراتيجية التمويل الأخضر

2028-2023



الصندوق الائتماني متعدد
المانحين للنمو في الأردن
JORDAN GROWTH MULTI DONOR TRUST FUND



وحدة دعم تنفيذ
الإصلاحات الاقتصادية
REFORM SECRETARIAT



الشكر والتقدير

تم إعداد الاستراتيجية من خلال المساعدة الفنية للبنك الدولي وبرعاية من المبادرة الأولى (First initiative)، مبادرة التعافي الأخضر للقرض الداعم للمناخ ومن قبل الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو الشامل والفرص الاقتصادية في الأردن، وبدعم من وحدة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي. علماً بأن الصندوق الائتماني متعدد المانحين (MDTF) تتم إدارته من قبل مجموعة البنك الدولي وتشارك في رئاسته وزارة التخطيط والتعاون الدولي. وتموله حكومات كل من "بريطانيا، وهولندا، وكندا، وألمانيا، والنرويج" التي تدعم جهود الإصلاح الاقتصادي في الأردن.

لقد استفادت الاستراتيجية من مراجعات ومدخلات كل من هيئة الأوراق المالية، الشركة الأردنية لضمان القروض، وزارة البيئة، جمعية البنوك الأردنية وجهات أخرى.

فهرس المحتويات

5	ملخص تنفيذي.....
22	أهمية تخصيص القطاع المالي للبنك المركزي الأردني
23	1.1 تغير المناخ في الأردن.....
24	1.2 إجراءات البنك المركزي الأردني بشأن تغير المناخ.....
27	2.1 الرؤيا
27	2.2 الأهداف.....
28	2.3 النطاق وتسلسل التطبيق
36	4.1 بناء القدرات لموظفي البنك المركزي الأردني
38	4.2 زيادة الوعي وتسهيل بناء القدرات في القطاع المالي
39	4.3 زيادة المشاركة الدولية والإقليمية
45	5.1 خارطة طريق لتقييم المخاطر المرتبطة بالمناخ للقطاع المالي في الأردن
46	5.2 مرحلة التحضير
47	5.3 مرحلة التقييم
51	5.4 مراحل التواصل والتفعيل
54	6.1 أهمية تغير المناخ للاستقرار المالي
56	6.2 المستجدات المتعلقة بالاعتبارات المناخية في الأطر الاحترازية الكلية
58	6.3 تضمين الاعتبارات المرتبطة بالمناخ في أنشطة الاستقرار المالي للبنك المركزي الأردني
59	6.4 المرحلة الأولى: الإلمام بأحدث المعرفة
60	6.5 المرحلة الثانية: الاستفادة من التقييم الأول لمخاطر المناخ لمراقبة الاستقرار المالي
60	6.6 المرحلة الثالثة: تحديد نطاق مجموعة أدوات مراقبة الاستقرار المالي المرتبطة بالمناخ
61	6.7 المرحلة الرابعة: تفعيل مجموعة أدوات مراقبة الاستقرار المالي المرتبطة بالمناخ
63	6.8 المرحلة الخامسة: استكشاف نقاط الدخول لتدابير السياسة الاحترازية الكلية
64	6.9 المرحلة السادسة: التواصل
66	تضمين الاعتبارات المتعلقة بالمناخ ضمن الإطار الاحترازي الجزئي للبنك المركزي الأردني
67	7.1 نبذة عن المستجدات والتطورات العالمية
70	7.2 تضمين الاعتبارات المرتبطة بالمناخ ضمن الإطار الاحترازي الجزئي للبنك المركزي الأردني
71	7.3 حوار السوق وبناء القدرات.....
72	7.4 تفعيل حزمة الأدوات الرقابية والسياسات الاحترازية الجزئية.....
79	7.5 تدابير الإستجابة الرقابية الإحترازية الجزئية المحتملة.....

8.1	الحوكمة.....	84
8.2	إدارة المخاطر.....	86
8.3	تقييم كفاية رأس المال.....	89
8.4	الإفصاح والإبلاغ.....	91
8.5	المنتجات والخدمات المالية الخضراء.....	94
9.1	التمويل الأخضر الشامل: إطار المفاهيم.....	98
9.2	رؤية البنك المركزي الأردني حول التمويل الأخضر الشامل في الأردن.....	103
10.1	أهمية التمويل الإسلامي في تخضير القطاع المالي في المملكة.....	108
10.2	نبذة عن واقع سوق التمويل الإسلامي في الأردن.....	109
10.3	التمويل الإسلامي المستدام: أمثلة من دول مختارة.....	111
10.4	التمويل التقليدي المستدام والتمويل الإسلامي المستدام: مقارنة.....	113
10.5	تخضير التمويل الإسلامي في الأردن.....	114
11.1	معالجة فجوة المعلومات.....	121
11.2	تكافؤ الفرص في مجال منتجات وخدمات التمويل الأخضر.....	127
11.3	تقوية الشراكات من أجل تعزيز التمويل الأخضر.....	137
11.4	إدراج الاعتبارات المتعلقة بالمناخ ضمن الأنشطة والمهام الأخرى للبنك المركزي الأردني.....	147
11.5	تسعير الكربون وتحويل تقليل الانبعاثات إلى أرصدة مالية من خلال تمويل الكربون أو التمويل المرتبط بالمناخ القائم على النتائج.....	150

ملخص تنفيذي

في ضوء تزايد مخاطر تغير المناخ، يعمل البنك المركزي الأردني على تكثيف جهوده الريادية لتعزيز استجابة القطاع المالي لمخاطر تغير المناخ، وليصبح بذلك أحد أبرز الداعمين وفي طليعة البنوك المركزية الرائدة في المنطقة في إدارة مخاطر تغير المناخ وتعزيز التمويل الأخضر. وتأتي هذه الاستراتيجية كخطوة بارزة في أجندة المملكة للاستجابة لتغير المناخ من خلال تبني مفهوم جديد وذو أهمية كبيرة ألا وهو تخضير القطاع المالي. وتجدر الإشارة إلى أن تغير المناخ أصبح ملموساً بالفعل في الأردن وهذا بدوره يمكن أن يشكل تهديداً متزايداً على سلامة ومثانة المؤسسات المالية، وينعكس سلباً على استقرار النظام المالي ككل. منذ ستينيات القرن الماضي، ارتفعت درجات الحرارة السنوية العظمى في الأردن بمقدار 0.3-1.8 درجة مئوية، كما ارتفعت درجات الحرارة الصغرى بمقدار 0.4 - 2.8 درجة مئوية في مختلف مناطق المملكة، فضلاً عن انخفاض معدل هطول الأمطار السنوي بنسبة 5-20% وذلك حسب المنطقة الجغرافية.¹ ويهدف البنك المركزي الأردني من خلال تبني نهج شامل نحو تخضير القطاع المالي إلى إدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ (الشكل 1). كما تُعد هذه الاستراتيجية أساساً مهماً لمساعدة البنك المركزي الأردني في تحقيق أحد أهدافه المتمثل في الوصول إلى تحقيق الاستقرار المالي، علماً بأن أحد الركائز الأساسية لهذه الاستراتيجية يستند إلى تعزيز التمويل الأخضر المقدم من القطاع الخاص الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تعزيز استدامة النظام المالي في الأردن، ودعم جهود الأردن للوفاء بالتزاماته الدولية المتعلقة بتغير المناخ.

الشكل 1: خارطة الطريق نحو التحول: نظرية التغير الخاصة بالإستراتيجية:

المخرجات	المخرجات/ (النتائج) الوسيطة	أنشطة	تحديات
- تحسين إدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ في القطاع المالي. - تحسين قدرة المؤسسات المالية على مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ. - الحفاظ على الاستقرار المالي. - تعزيز التمويل الأخضر: سيزداد الحجم الإجمالي للتمويل الأخضر بنسبة 30% في السنوات الخمس المقبلة. - قيام الأردن بتعزيز التعاون الإقليمي في مجال تخضير القطاعات المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. - تقليص فجوة الحماية المالية ضد الكوارث الطبيعية والصدمات المناخية، من خلال منتجات التأمين المرتبطة بالمناخ. - توسيع سوق التمويل الإسلامي، بما في ذلك التمويل الأخضر. - تنفيذ تدابير شاملة للتمويل الأخضر، مما يساهم في تعزيز الإشتغال المالي.	- استكمال عملية تقييم مخاطر المناخ مع تفعيل وحدته المختصة ودمجها ضمن التعليمات والرقابة. - إنشاء قسم مخاطر تغير المناخ والتمويل الأخضر؛ تعزيز قدرة موظفي البنك المركزي الأردني والمؤسسات المالية؛ وأن يتم تنفيذ ما لا يقل عن 20 إجراء لبناء القدرات. - تفعيل مجموعة أدوات مراقبة الاستقرار المالي المرتبطة بالمناخ في البنك المركزي الأردني، وإعداد تدابير السياسة الاحترازية الكلية. - قيام المؤسسات المالية بتضمين الاعتبارات المناخية في هياكل الحوكمة لديها، وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلية وتقييم كفاية رأس المال، وأنشطة التمويل. - إطلاق مبادرات تمويل الانتقال والتكيف. تضمين تدابير الإشتغال المالي في الإرشادات والتعليمات الرقابية المرتبطة بالمناخ. - اعتماد إطار للتمويل المستدام المتوافق مع الشريعة الإسلامية والاستراتيجية الوطنية للتمويل الإسلامي.	- إجراء أول تقييم شامل لمخاطر المناخ للقطاع المالي في الأردن. - كامل تمكين رئيسي، ينبغي تنفيذ برنامج شامل لبناء القدرات لموظفي البنك المركزي الأردني، بالاشتراك مع المؤسسات المالية. - تضمين الاعتبارات المرتبطة بالمناخ في مجموعة أدوات مراقبة الاستقرار المالي والسياسة الاحترازية الكلية للبنك المركزي الأردني. - تطوير، واستشارة، وإصدار الإرشادات والتعليمات الرقابية المرتبطة بالمناخ. - تضمين اعتبارات التمويل الأخضر الشاملة في الإرشادات والتعليمات الرقابية. - إعداد إطار أوسع لتطوير التمويل الإسلامي، مع التركيز بشكل متكامل على التمويل المستدام وإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ. - تنفيذ إطار شامل لسياسة التمويل الأخضر لتعزيز التمويل الأخضر، بما في ذلك تحديد دور البنك المركزي الأردني، والإجراءات الملموسة والشراكات.	- القابلية للتأثر بشكل جوهري بالمخاطر المادية والانتقالية لتغير المناخ. - الثغرات في القدرات والبيانات. - المخاطر المرتبطة بالمناخ والتي تشكل تهديدات للاستقرار المالي والاقتصاد الحقيقي. - الحاجة إلى سياسة منسقة وإطار تنظيمي لإدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ والتمويل الأخضر. "التخضير الذاتي" بشكل غير منظم، والذي يمكن أن يؤدي إلى عواقب غير مقصودة واستبعاد أكثر الأشخاص عرضة لتغير المناخ. - إمكانيات نمو كبيرة غير متحققة للتمويل الإسلامي (الأخضر). - ضيق الإمكانات المالية وضعف الاستثمار الخاص مما يشكل تحدياً لتمويل إجراءات تغير المناخ في الأردن.

المصدر: الشكل الأصلي لهذه الاستراتيجية.

¹ مجموعة البنك الدولي، تقرير المناخ والتنمية في الأردن (سلسلة التقرير القطري عن المناخ والتنمية، CCDD، واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2022)، <http://hdl.handle.net/10986/38283>.

وتتمثل رؤية الاستراتيجية في تحويل القطاع المالي في الأردن إلى قوة رائدة في مجال التمويل الأخضر ، وتحسين قدرته على مواجهة المخاطر البيئية والمناخية والتكيف معها، فضلاً عن تمكين الأردن من أن يصبح رائداً إقليمياً على صعيد التمويل المستدام. ولتحقيق هذه الرؤية، سيقوم البنك المركزي الأردني بالتعاون الوثيق مع شركائه الرئيسيين في القطاع المالي وكذلك مع الوزارات والهيئات الدولية والأكاديميين وغيرها من الجهات. كما سيقوم البنك المركزي الأردني أيضاً بتوجيه المؤسسات المالية لديه لإدراج الاعتبارات البيئية والمناخية في كافة الجوانب المتعلقة باتخاذ القرارات المالية، بما في ذلك هياكل الحوكمة للشركات، وإدارة المخاطر والضوابط الرقابية الداخلية، والإفصاح والإبلاغ، والتمويل الأخضر. وتجدر الإشارة إلى أن السياسات الخضراء الوطنية واسعة النطاق سيكون لها دور حاسم في تمكين القطاع المالي من دفع عملية الانتقال بشكل فعال نحو اقتصاد أكثر قدرة على مواجهة الصدمات وأكثر إخصاراً، لا سيما في تحفيز الطلب على التمويل الأخضر.



رؤية الاستراتيجية

تحويل القطاع المالي في الأردن إلى قوة رائدة في مجال التمويل الأخضر وتحسين قدرته على مواجهة المخاطر البيئية والمناخية والتكيف معها، فضلاً عن تمكين الأردن من أن يصبح رائداً إقليمياً على صعيد التمويل المستدام

تتضمن الإستراتيجية ثلاثة أهداف شاملة (الشكل 2): (أ) تعزيز القدرات والحوكمة، وتفعيل الأنظمة، وتطبيق سياسات التمويل الأخضر وإدارة مخاطر المناخ، مما يؤدي إلى (ب) تحسين قدرة القطاع المالي على مواجهة المخاطر البيئية والمناخية (ج) وتعزيز التمويل الأخضر. وبهذا الخصوص سيعمل البنك المركزي على تحقيق هذه الأهداف من خلال عدد من النتائج الوسيطة والتي تشمل (أ) المشاركة في تطوير التصنيف الوطني الأخضر، (ب) إجراء أول تقييم شامل لمخاطر المناخ (CRA) للقطاع المالي في الأردن، (ج) تنفيذ برنامج شامل لبناء القدرات، (د) إصدار إرشادات وتعليمات رقابية تساعد في دعم جهود المؤسسات المالية لتضمين الاعتبارات المرتبطة بالمناخ في هياكل الحوكمة لديها ، وبناء أطر لإدارة هذه المخاطر، وتطوير منتجات وخدمات التمويل الأخضر وغيرها ، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تعزيز انسجام القطاع المالي في الأردن مع أهداف اتفاقية باريس. كما سيتم الإسترشاد بهذه الاستراتيجية في إعداد الإستراتيجية الوطنية الجديدة للإشتمال المالي التي يعمل البنك المركزي الأردني على إعدادها حالياً.

الشكل 2: الأهداف الشاملة لاستراتيجية البنك المركزي الأردني

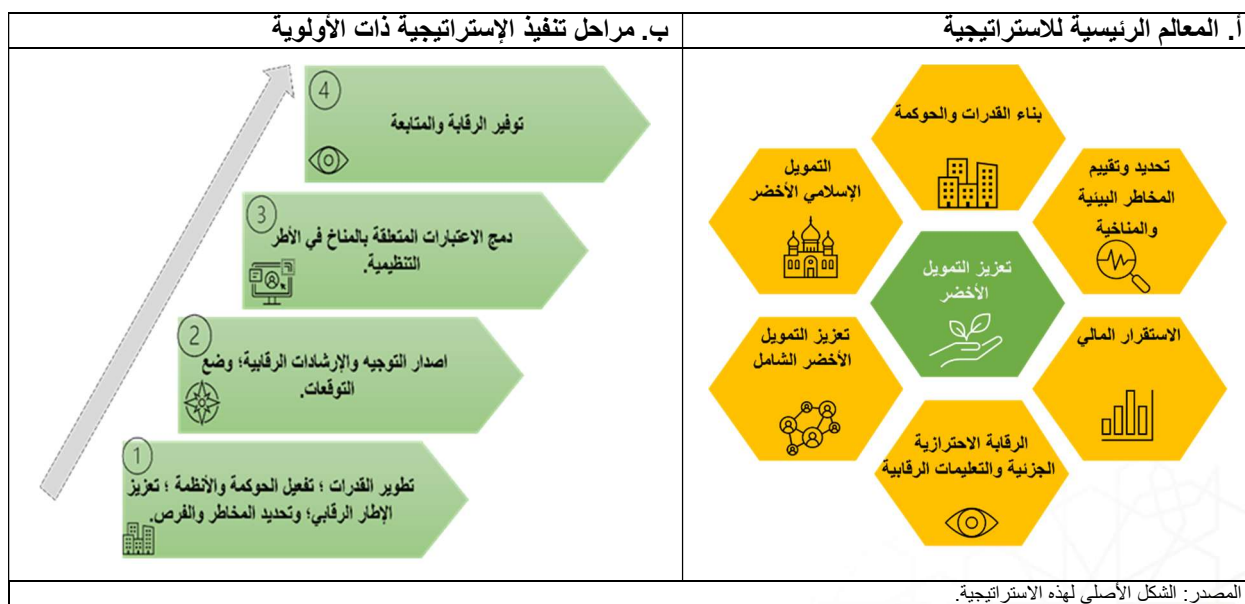


المصدر: الشكل الأصلي لهذه الاستراتيجية.

ومن الجدير ذكره أن المحاور الأساسية لهذه الاستراتيجية تتسجم بشكل كبير مع أهداف البنك المركزي (الشكل 3). إن معظم الإجراءات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، يمكن تنفيذها من قبل البنك المركزي الأردني بصفته جهة تنظيمية ورقابية ومن قبل المؤسسات المالية الخاضعة لرقابته. ومع ذلك، فإن البنك المركزي الأردني يدرك بأن الأدوات التي تمتلكها البنوك المركزية والجهات الرقابية لا يمكن أن تكون بديلاً عن التدخلات في المجالات العديدة للتحويل نحو اقتصاد منخفض الكربون. وهذا بدوره يسלט الضوء على الدور المهم الذي يتعين على الجهات الفاعلة

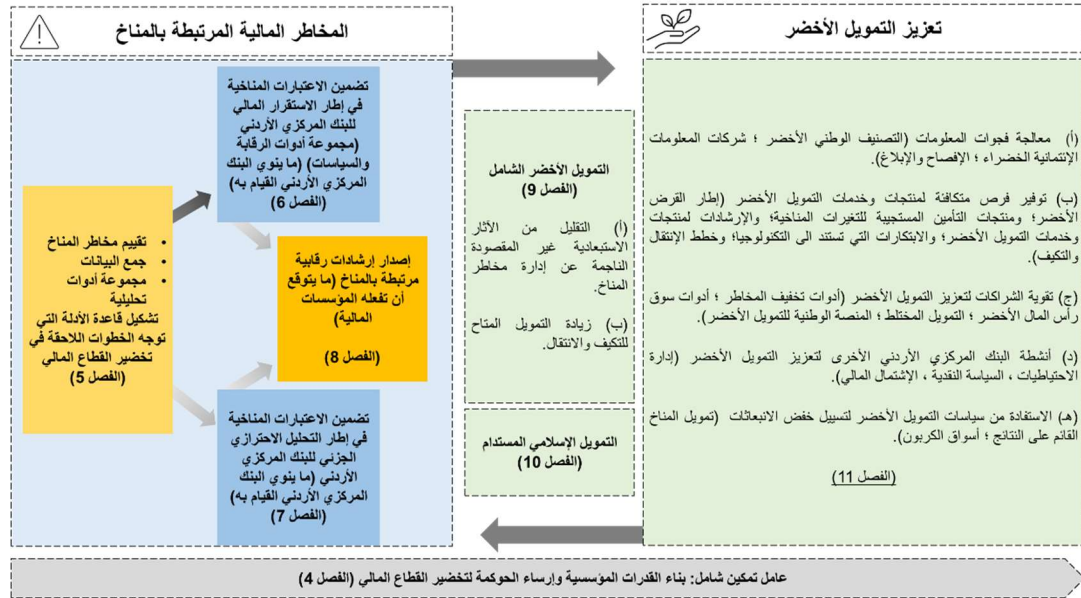
وبذات السياق فإن البنك المركزي الأردني سيقوم بالتعاون بشكل وثيق مع شركائه الآخرين والجهات التنظيمية والتشريعية الأخرى: فإلى جانب أهدافه الرئيسية المتمثلة في إدارة السياسة النقدية والرقابة الاحترازية، فإن البنك المركزي الأردني بإمكانه العمل على تعزيز التمويل الأخضر وإدارة مخاطر المناخ وبناء الشراكات. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاستراتيجية تبرز أهمية الشراكات مع المؤسسات الأخرى مثل هيئة الأوراق المالية الأردنية (JSC)، والشركة الأردنية لضمان القروض (JLGC)، ووزارة البيئة (MOENV)، ووزارة المالية (MOF) لتحقيق نتائج ملموسة ذات أهمية كبيرة تتمثل في تطوير التصنيف الوطني الأخضر، وإطلاق برنامج ضمان الائتمان الأخضر المستدام مالياً، ودعم هياكل التمويل المختلطة، وتطبيق حلول سوق رأس المال الأخضر. فبالإضافة إلى ذلك، ولتسهيل التنسيق بين المؤسسات فإن البنك المركزي يهدف إلى أن يصبح عضواً أساسياً في اللجنة الوطنية للتغير المناخي.

الشكل 3: الملامح الرئيسية ومراحل تنفيذ استراتيجية البنك المركزي الأردني



وتتضمن هذه الاستراتيجية جملة واسعة من التدابير لتخضير القطاع المالي، والتي سيتم تنفيذها تدريجياً، وستتراوح بين بناء القدرات وتقييم مخاطر المناخ وصولاً إلى الإرشادات والتعليمات الرقابية المرتبطة بمخاطر المناخ، والتمويل الأخضر الشامل، والتمويل الإسلامي الأخضر، وتوفير التمويل اللازم للاستثمارات التي تأخذ بعين الاعتبار الاستجابة للتغيرات المناخية. وتقوم الإستراتيجية بالاستناد إلى مبدئين أساسيين ألا وهما: التسلسل والتناسب. بدايةً، ستعمل الاستراتيجية على إعطاء الأولوية للقطاع المصرفي، تليها شركات التأمين ومؤسسات التمويل الأصغر. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تطبيق مبدأ التناسب في كافة القطاعات الثلاثة إستناداً إلى حجم المؤسسة المالية، وتعقيد نشاطها، ودرجة تقبلها للمخاطر وذلك عند القيام بتبني المتطلبات الجديدة. وبهذا الصدد، فإن إتباع هذا النهج سيمكن البنك المركزي الأردني من الحيلولة دون فرض ضغوطات كبيرة على المؤسسات المالية التي لا تمتلك إمكانيات مالية وتقنية كافية، وبالتالي لن تشكل أية مخاطر نظامية على الاستقرار المالي. وبشكل عام، فقد تم تطوير الاستراتيجية بالاستناد إلى ركيزتين أساسيتين مرتبطتين بشكل وثيق: المخاطر (إدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ) والفرص (تعزيز التمويل الأخضر)، (الشكل 4).

الشكل 4: المكونات الرئيسية للاستراتيجية وترابطها



المصدر: الشكل الأصلي لهذه الاستراتيجية.

قام البنك المركزي الأردني في نهاية عام 2021 بإجراء مسح لتقييم الوضع الحالي لإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ والتمويل الأخضر في القطاع المصرفي الأردني. وتشير النتائج إلى أنه وعلى الرغم من أن معظم البنوك تدرك المخاطر المرتبطة بالمناخ، إلا أن عدداً قليلاً منها يمتلك الأدوات والقدرات اللازمة لإدارة هذه المخاطر والتخفيف منها بشكل فعال. ولا يزال يتعين على العديد من البنوك تضمين التمويل الأخضر في خططها الإستراتيجية وهياكل الحوكمة لديها، فضلاً عن الأخذ بعين الاعتبار لعناصر التمويل الأخضر عند اتخاذ القرارات الائتمانية. ولعل من أبرز الإيجابيات أن الغالبية العظمى من البنوك عملت على تبني ممارسات تأخذ بعين الاعتبار الإستجابة للتغيرات المناخية عند القيام بتنفيذ عملياتها (على سبيل المثال، الطاقة المتجددة)، كما أن معظم البنوك لديها توجه إيجابي نحو إصدار السندات الخضراء في الأردن. وعلى صعيد آخر، فإن القطاع المصرفي يقوم حالياً بتقديم بعض المنتجات التي تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة؛ ومع ذلك، يمكن القول بأن التقدم الحاصل بهذا الخصوص متفاوت بين البنوك.

ومن جهة أخرى، قام البنك المركزي الأردني بالطلب من البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر وشركات التأمين لإجراء تقييم ذاتي موجه للتمويل الأخضر في محافظها (خلال نيسان وأيار 2023). حيث كان لهذا التقييم دور في إعطاء تقديرات أولية حول نسبة التمويل الأخضر الحالية في قوائم المركز المالي لتلك المؤسسات. وقد أظهرت النتائج أن نسبة التمويل الأخضر في القطاع المصرفي بلغت حوالي 3%، في حين بلغت 1% في قطاع التمويل الأصغر و 1% لدى قطاع التأمين. وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي، فقد جاءت نسبة التمويل الأخضر المقدرة متفاوتة بين البنوك حيث تراوحت بين 0.07% و 22%. ومن جهته سيقوم البنك المركزي بمراجعة هذه التقديرات بعد إجراء تقييم أكثر شمولية وذلك بعد اعتماد التصنيف الوطني الأخضر. ويمكن القول بأن البنك المركزي الأردني يطمح لزيادة حجم التمويل الأخضر بنسبة 30% خلال السنوات الخمس المقبلة، أي بحلول نهاية عام 2028 (الشكل 5). ومع ذلك، فإن هذا لا يعتبر مطلباً إلزامياً بأي حال من الأحوال، حيث أن فعالية التمويل الأخضر ستعتمد أيضاً على الإجراءات المتخذة في جانب الطلب والتي تتجاوز صلاحيات وأهداف البنك المركزي الأردني.

الشكل 5: حصة التمويل الأخضر في قوائم المركز المالي للبنوك، ومؤسسات التمويل الأصغر، وشركات التأمين، والمستهدف لحجم التمويل الأخضر



المصدر: الشكل الأصلي لهذه الاستراتيجية.

أ. بالنسبة لقطاع التأمين، تشير الحصة إلى نسبة إجمالي أقساط التأمينات العامة التي تغطي الكوارث والمخاطر الطبيعية المرتبطة بالمناخ.

وفي ذات السياق، يهدف البنك المركزي الأردني إلى إتباع نهج تدريجي على المدى المتوسط يهدف إلى توسيع نطاق هذه الاستراتيجية لتصبح استراتيجية موجهة نحو "التمويل المستدام" ولتشمل مجموعة متكاملة من العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG). كما يعتزم البنك المركزي الأردني مراجعة توجيهاته الرقابية لتنماشى مع هذا النهج الشمولي وذلك من خلال إصدار الإرشادات المتعلقة بالجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة للقطاع المالي في الأردن. وتجدر الإشارة إلى أن الاعتبارات المرتبطة بالمناخ والبيئة (الدعم E) والحوكمة (الدعم G) قد تم تضمينها على نطاق واسع في هذه الاستراتيجية، كما أن العوامل الاجتماعية سيتم أخذها بعين الاعتبار بشكل أكبر من خلال التمويل الأخضر الشامل. ومع ذلك، لا زال هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتحديد الفرص والمخاطر المالية الناجمة عن العوامل الاجتماعية في الأردن، علماً بأن العوامل المسببة لمخاطر المناخ والتدهور البيئي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بارتفاع المخاطر الاجتماعية. وبناءً على ذلك، سيعمل البنك المركزي على المدى الطويل على إتباع طرق أخرى في سبيل توجيه القطاع المالي نحو تضمين المخاطر الاجتماعية والمفاهيم البيئية وكذلك الحوكمة بشكل أكثر شمولية ضمن الإطار الكلي الخاص بالقطاع المالي والمتعلق بإدارة المخاطر والتشغيل والتمويل. (الشكل 6).

الشكل 6: التوسع المحتمل في نطاق استراتيجية البنك المركزي الأردني



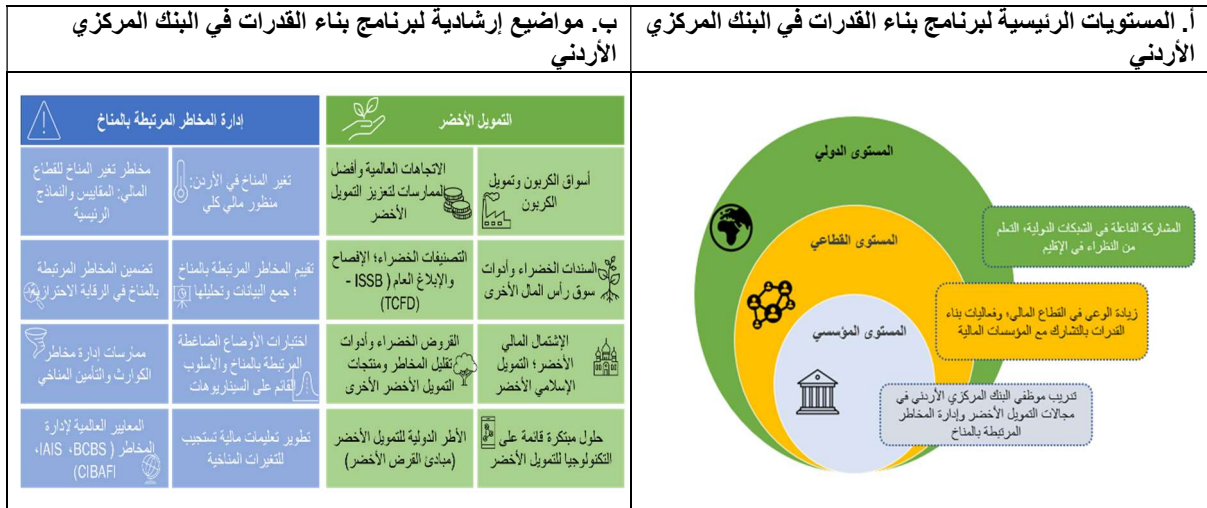
المصدر: الشكل الأصلي لهذه الاستراتيجية.

بناء القدرات والحوكمة

يعتبر تخضير القطاع المالي مجالاً جديداً نسبياً، على الصعيدين العالمي والمحلي، وبالتالي فإن البنوك المركزية والهيئات التنظيمية المالية والجهات الرقابية والمؤسسات المالية تحتاج بشكل كبير لبناء القدرات لديها في هذا المجال. ولدعم تنفيذ الاستراتيجية، سيقوم البنك المركزي الأردني باستحداث قسم جديد يُطلق عليه "مخاطر تغير المناخ والتمويل الأخضر" ضمن دائرة الاستقرار المالي يُعنى بالقضايا ذات الصلة بالمناخ والتمويل الأخضر. كما سيتولى هذا القسم مسؤولية تنفيذ الإستراتيجية، بما في ذلك التنسيق الكامل مع الأقسام الأخرى داخل البنك المركزي الأردني لضمان انسجام الإجراءات التي تتخذها الدوائر المختلفة.

ومن جهة أخرى ولضمان تنفيذ الإستراتيجية بشكل فعال، فإنه من الضروري تعزيز القدرات البشرية والتقنية للبنك المركزي الأردني والمؤسسات المالية. حيث سيعمل البنك المركزي الأردني على إعداد وتنفيذ برنامج شامل لبناء القدرات، حيث سيتم على ثلاثة مستويات: المستوى المؤسسي، والقطاعي، والدولي. ويهدف كل منها إلى معالجة الفجوات الموجودة في القدرات ضمن كل مستوى (الشكل 7، الجزء أ). ويُعتبر هذا البرنامج عاملاً مساعداً لكافة الإجراءات الأخرى وبما يضمن استدامتها في سبيل تخضير القطاع المالي. ولضمان توفر المهارات والمعارف اللازمة، سيعمل البنك المركزي الأردني على تصنيف إجراءات بناء القدرات إلى ثلاث فئات: المستوى التأسيسي والمتقدم والمحترف. سيتضمن البرنامج سلسلة من الأنشطة التدريبية التشاركية حيث سيتمكن موظفو البنك المركزي والمؤسسات المالية من المشاركة معاً في تلك البرامج (الشكل 7، الجزء ب). أما على المستوى الدولي، سيعمل البنك المركزي الأردني على زيادة مشاركته في الشبكات المعنية بالاعتبارات المناخية في البنوك المركزية وفي البيئة التنظيمية للقطاع المالي (شبكة تخضير النظام المالي، وشبكة الخدمات المصرفية والمالية المستدامة، ومنتدى التأمين المستدام، وغيرها)، وإلى تعزيز تبادل الخبرات والإستفادة من تجارب البنوك المركزية الأخرى والجهات الرقابية المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومناطق أخرى.

الشكل 7: برنامج بناء القدرات



المصدر: الشكل الأصلي لهذه الاستراتيجية.

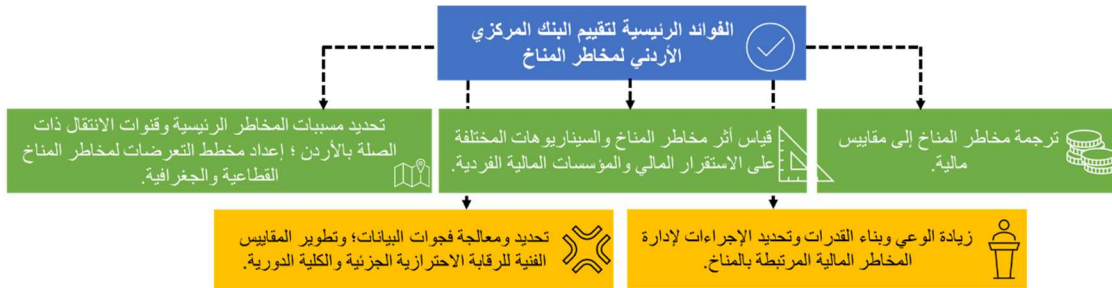
ملحوظة: BCBS = لجنة بازل للرقابة المصرفية؛ CIBAFI = المجلس العام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية؛ IAIS = الرابطة الدولية لمشرفي التأمين؛ ISSB = مجلس معايير الاستدامة الدولية؛ TCFD = فريق العمل المعني بالإفصاح المالي المرتبط بالمناخ.

تحديد وإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ

يعتبر تقييم تأثير المخاطر المادية والانتقالية المرتبطة بالمناخ على النظام المالي أحد القضايا الرئيسية التي تستدعي اهتمام البنوك المركزية والهيئات التنظيمية المالية. وفيما يتعلق بالأردن، فإن إجراء تقييم لمخاطر المناخ في القطاع المالي بالتعاون مع البنك الدولي سيمثل خطوة أولى نحو تخضير القطاع المالي. حيث سيلتزم البنك المركزي الأردني بضمان أن كل إجراء يتم إتخاذه لتخضير القطاع المالي الأردني سيكون قائماً ومركّزاً على الفهم الدقيق لفرص ومخاطر تغير المناخ. ومن جهة أخرى، فإن إجراء تقييم لمخاطر المناخ من شأنه أن يساهم في تحسين فهم وقياس أثر العوامل المرتبطة بالمخاطر المادية والانتقالية على الاستقرار المالي وسلامة المؤسسات المالية، وذلك ضمن عدة سيناريوهات افتراضية للمناخ (الشكل 8). وحالما يتمكن البنك المركزي الأردني من الإنتهاء من إجراء تقييم شامل لمخاطر المناخ، فإنه سيتم دمج وحدات القياس المختارة ضمن حزمة الأدوات التحليلية الخاصة بالرقابة الاحترازية الكلية والجزئية والاستقرار المالي. كما سيغطي التقييم، وإعتماداً على توفر البيانات، كلاً من القطاع المصرفي وشركات التأمين ومؤسسات التمويل الأصغر، كما سيتناول المخاطر المادية والانتقالية.

وفي هذا السياق، فإن معالجة الفجوات المتعلقة بالبيانات تعتبر خطوة رئيسية نحو تخضير القطاع المالي. حيث سيفيد تقييم المخاطر المرتبطة بالمناخ في تحديد فجوة البيانات الموجودة وتفعيل الأسلوب المنهجي في جمع المعلومات المرتبطة بالمناخ. الأمر الذي يستدعي تنسيقاً واسع النطاق بين العديد من المؤسسات. فعلى سبيل المثال، قامت اللجنة المشتركة المعنية بالتغير في المناخ في ماليزيا والتي تضم كلاً من الجهات التنظيمية والمشاركين في القطاع، بإعداد دليل للبيانات المرتبطة بالمناخ (بدعم من البنك الدولي)، وعقد مشاورات مكثفة حول تلك البيانات والتحقق من صحتها بالتعاون مع الوزارات الأخرى (على سبيل المثال، المناخ والموارد الطبيعية). أما على صعيد الأردن، فإن الأنشطة المرتبطة بتنفيذ عملية جمع البيانات بشكل منهجي تستلزم أيضاً دمج رأس المال الطبيعي في أنظمة المحاسبة الوطنية وكذلك الخاصة بالشركات.

الشكل 8: الفوائد الرئيسية لتقييم المخاطر المرتبطة بالمناخ



المصدر: الشكل الأصلي لهذه الاستراتيجية.

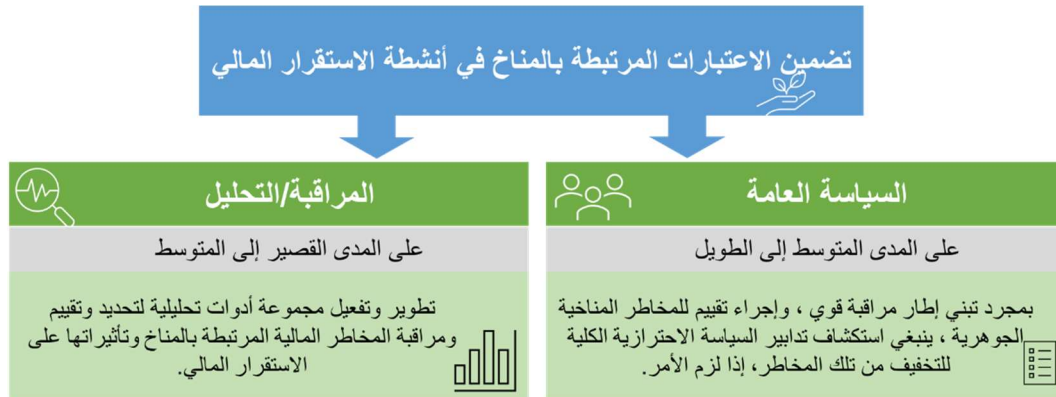
تضمين الاعتبارات المرتبطة بالمناخ في إطار الاستقرار المالي للبنك المركزي الأردني

إن المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ قد تفرض تهديدات نظامية على الاستقرار المالي يتجاوز تأثيرها المؤسسات الفردية. وفيما يتعلق بالأردن، فإن هنالك عدة قنوات رئيسية لانتقال تلك المخاطر والتي يمكن من خلالها أن يؤثر التغير في المناخ على الاستقرار المالي. وبالنظر إلى حجم القطاع المالي في الأردن والذي يشكل أكثر من 180% من الناتج المحلي الإجمالي، لذا فإن مخاطر تغير المناخ قد تؤدي إلى ارتفاع نسبة الديون غير العاملة في القطاع المالي بسبب حدوث جفاف شديد على سبيل المثال، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس سلباً على الاقتصاد الحقيقي وهو ما سيؤدي في النهاية إلى انخفاض القدرة على تمويل الاستثمار. ويُعد قطاع البنوك المستثمر الأكبر في الأوراق المالية الحكومية، مما يعني أنه قد يكون لتغير المناخ تأثيره السلبي على تفاقم مستويات الدين العام والتي هي مرتفعة بالأصل في الأردن، الأمر الذي من شأنه أن يعرض البنوك بشكل غير مباشر لمخاطر مالية نتيجة انخفاض قيمة الضمانات التي يمكن تسيلها.

ومن جهة أخرى فإن تضمين الاعتبارات المرتبطة بالمناخ في إطار الاستقرار المالي للبنك المركزي الأردني سيكون في مجالي: التحليلات والسياسات (الشكل 9). حيث سيقوم البنك المركزي بإتباع نهج تدريجي من خلال (أ) التركيز على إدراج العوامل المرتبطة بالمناخ ضمن مجموعة أدوات وعمليات مراقبة الإستقرار المالي على المديين القصير والمتوسط. و(ب) التركيز على مراجعة حزمة أدوات السياسة الإحترازية

الكلية للوقوف على الإجراءات التي يمكن للبنك المركزي الأردني تفعيلها للحد من المخاطر النظامية الجوهرية حيثما لزم، وعلى المدينين المتوسط والطويل. إن أول تقييم للمخاطر المرتبطة بالمناخ سيؤدي إلى دمج تحليل تلك المخاطر ضمن مجموعة أدوات الرقابة الإحترازية الكلية للبنك المركزي الأردني. وتجدر الإشارة إلى أنه وبمجرد تفعيل تلك الأدوات، فإن البنك المركزي الأردني سيتابع عن كثب أية مستجدات قد تطرأ على الممارسات الدولية الفضلى في مجال السياسات الإحترازية الكلية التي تعزز من الإستجابة للتغيرات المناخية. بالإضافة إلى ذلك، فإن البنك المركزي يهدف إلى أن تكون أية تعديلات قد تطرأ على أدوات السياسة الإحترازية الكلية تستند إلى أدلة وبراهين، وأن يتم تحديدها بعناية لتحقيق أهداف الاستقرار المالي المنشودة، وإلى حد ما التقليل من الآثار غير المرغوبة والتي تشمل عدم توفر التمويل اللازم وعدم القدرة على تحمل تكاليف تمويل الإنتقال والتكيف.

الشكل 9: مجالان لتضمين الاعتبارات المتعلقة بالمناخ في إطار الاستقرار المالي للبنك المركزي الأردني



المصدر: الشكل الأصلي لهذه الاستراتيجية.

تضمين الاعتبارات المرتبطة بالمناخ في الإطار الإحترازي الجزئي للبنك المركزي الأردني

في ظل تزايد المخاطر المادية والإنتقالية التي تواجه المؤسسات المالية، برزت الحاجة إلى قيام البنك المركزي الأردني بتضمين إعتبارات مسببات المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ في الأطر الرقابية والتنظيمية الإحترازية الجزئية. وذلك بهدف (أ) تقييم أثر هذه المخاطر على سلامة ومثانة المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة البنك المركزي (ب) والتأكد من أن المؤسسات المالية لديها قدرة كافية على إمتصاص الخسائر، وأنها تقوم بإدارة ومراقبة والتخفيف من المخاطر المالية الجوهرية المرتبطة بالمناخ بشكل مناسب. ولتحقيق ذلك، سيقوم البنك المركزي الأردني بالمشاركة في حوار موسع مع المؤسسات المالية وذلك للإتفاق على إطار زمني لتطبيق المعايير الدولية المرتبطة بالمناخ، والتي تتمثل في مبادئ الرقابة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل وتوصيات الجمعية الدولية لهيئات الرقابة والإشراف على التأمين، وذلك بهدف تعزيز الإدارة الفعالة والإشراف والرقابة على المخاطر المرتبطة بالمناخ (الشكل 10). وكما هو الحال في مجال الاستقرار المالي، فإن أول تقييم لمخاطر المناخ للقطاع المالي في الأردن سيساهم في صياغة وتفعيل الإطار الإحترازي الجزئي. وعلى وجه التحديد، سيوفر التقييم التجريبي لتلك المخاطر أساساً لتطوير المقاييس التحليلية للرقابة الإحترازية الجزئية.

وعلى صعيد متصل، سيقوم البنك المركزي الأردني بالأخذ بعين الإعتبار الجوانب المرتبطة بمخاطر المناخ خلال رقابته على البنوك وشركات التأمين ومؤسسات التمويل الأصغر، وذلك حسب طبيعة القطاع. حيث سينصب التركيز في القطاع المصرفي على متطلبات الدعامة الثانية (المراجعة الإشرافية) والدعامة الثالثة (انضباط السوق والإفصاح) من معيار بازل، حيث تعمل عملية المراجعة الإشرافية كأداة أساسية لتخضير الرقابة الإحترازية الجزئية (الشكل 11). ويمكن أن تؤدي النتائج المستخلصة من المراجعة الإشرافية الشاملة والتقييم إلى تطبيق تدابير رقابية جوهرية على المؤسسات المالية التي تم تقييمها. ومع ذلك، في حالة متطلبات رأس المال، لا يتوقع البنك المركزي الأردني أي تعديلات أو فرض متطلبات إضافية في أي وقت قريب. وفي قطاع التمويل الأصغر، سيركز إطار العمل الإحترازي الجزئي المرتبط بالمناخ لدى البنك المركزي

الأردني أولاً على تشجيع مؤسسات التمويل الأصغر على بناء القدرات، ووضع ترتيبات الحوكمة، ثم الاستعداد للتوسع التدريجي للأخذ بعين الاعتبار المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ وكذلك الفرص الممكنة.

ومن جهة أخرى، فبعد الإنتهاء من عملية المراجعة الإشرافية الأولى المرتبطة بمخاطر المناخ، سيعمل البنك المركزي الأردني على إتباع مبدأ التشاور مع الجهات الخاضعة لرقابته وذلك لمراجعة النتائج الرئيسية، والتوصيات، ونطاق الرقابة القادمة. وسيشمل ذلك مناقشات مع مجالس إدارة المؤسسات المالية كما سيطلب متابعة كافية لأوجه القصور التي يتم تحديدها. وللتأكد من أن المؤسسات المالية لديها فهم واضح لما هو متوقع منها، سيعمل البنك المركزي الأردني على إصدار إرشادات وتعليمات رقابية قبل تضمين إعتبارات المخاطر المرتبطة بالمناخ في عمليات الرقابة. وبموجب هذه الإرشادات والتعليمات سيتم تحديد معايير واضحة على البنوك وشركات التأمين ومؤسسات التمويل الأصغر إتباعها



المصدر: الشكل الأصلي لهذه الاستراتيجية.

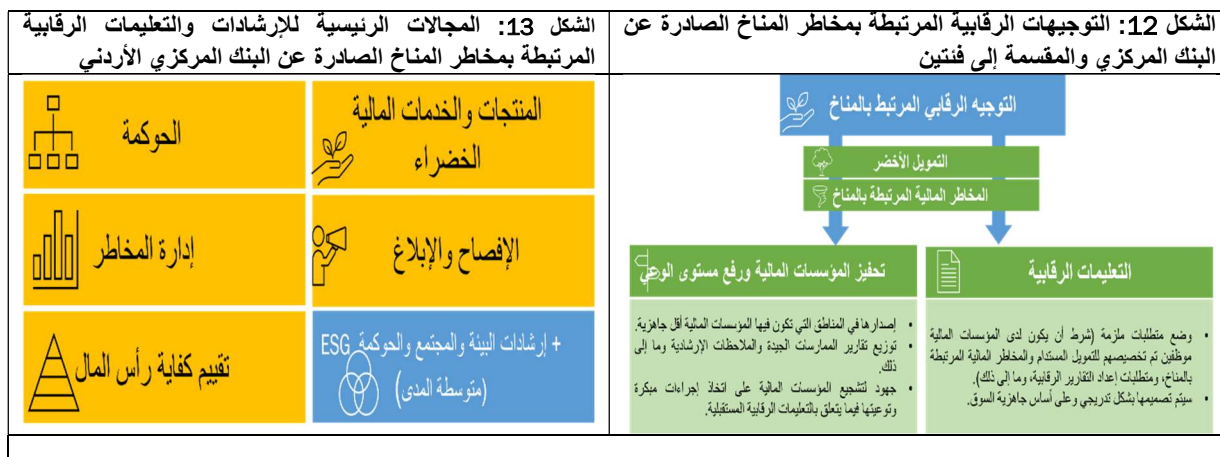
ملاحظة: الفصلان 7 و8 يشيران إلى الفصول ذات الصلة من هذه الاستراتيجية.

الإرشادات والتعليمات الرقابية

ستلعب الإرشادات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي الأردني دوراً مهماً في ضمان انسجام ومواءمة الممارسات المرتبطة بالمناخ في القطاع المالي الأردني. كما ستوفر هذه الإرشادات والتعليمات إطاراً للمؤسسات المالية لتحديد، وتقييم، ومراقبة، ومعالجة المخاطر البيئية والمناخية وكذلك المساهمة في تعزيز التمويل الأخضر. وستشمل تلك الإرشادات والتعليمات رقابية مجالات أخرى تشمل ترتيبات الحوكمة، وإدارة المخاطر، تحليل السيناريوهات واختبارات الأوضاع الضاغطة، والإفصاح والإبلاغ، واستمرارية الأعمال، وجمع البيانات وتحليلها، وتطوير المنتجات والخدمات المالية الخضراء.

وفي هذا الإطار سيتم تقسيم الإرشادات والتعليمات الرقابية إلى فئتين: (أ) نشر الوعي وتحفيز المؤسسات المالية على تبني التعليمات التي سيتم إصدارها وتشجيع تلك المؤسسات على إتخاذ إجراءات استباقية و(ب) والتعليمات النافذة بشكل رسمي (الشكل 12). وعلى الرغم من أن زيادة الوعي وتحفيز المؤسسات المالية يمكن أن يسهم في تحقيق تكافؤ الفرص والتقليل من عدم تماثل المعلومات، إلا أن هناك حاجة ماسة إلى وجود تعليمات لضمان الانسجام وللمحد من الممارسات التنافسية الضارة من قبل المؤسسات العاملة مثل " مغالطة الدليل الناقص " و " التمييز الأخضر ".

يوضح الشكل 13 المجالات الرئيسية للإرشادات والتعليمات الرقابية. تالياً التفاصيل المتعلقة بتوجهات البنك المركزي الأردني للعمل ضمن هذه الفئات.



المصدر: الشكل الأصلي لهذه الاستراتيجية.

الحوكمة: يأمل البنك المركزي الأردني من المؤسسات المالية الخاضعة لرقابته بأن تتبنى أنظمة للحوكمة لتسهيل تضمين الإعتبارات المناخية بشكل فعال في عملياتها وكذلك في أطر إدارة المخاطر وفي سياساتها وأنشطتها التمويلية وغيرها. ومن جهة أخرى فإن ترتيبات الحوكمة التي تضمن التطبيق الفعال للأنشطة المرتبطة بالمناخ تتطلب تشكيل فرق متخصصة أو وحدات تنظيمية أو دوائر تكون مسؤولة عن توجيه وتنسيق الجوانب المرتبطة بالمناخ والاستدامة داخل المؤسسة. ويمكن للمؤسسات المالية تحقيق ذلك أيضاً من خلال إضافة تلك المسؤوليات ضمن مهام ومسؤوليات الموظفين العاملين لديها. بالإضافة إلى ذلك، يتوجب على المؤسسات المالية أن تضمن بأن مجالس الإدارة والإدارات العليا لديها ملتزمون ويشركون بفعالية في تضمين وتنفيذ الإجراءات المرتبطة بالمناخ في نماذج الأعمال والاستراتيجيات والأنشطة التشغيلية للمؤسسة.

إدارة المخاطر: سيقوم البنك المركزي الأردني بإصدار إرشادات وتعليمات رقابية لضمان اتباع نهج متناغم، ومتناسق، ومتناسب لإدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ (الائتمان والسيولة والتشغيل والسوق والإكتتاب وغيرها) في القطاع المالي في المملكة. ويتوقع البنك المركزي الأردني من المؤسسات المالية تضمين مسببات المخاطر المرتبطة بالمناخ في أطر إدارة المخاطر الشاملة، والرقابة الداخلية، وفي تطوير مقاييس كمية ونوعية لتقييم المخاطر المالية ومراقبتها والإبلاغ عنها.

تقييم كفاية رأس المال: ستشمل الإرشادات الرقابية التي ستصدر عن البنك المركزي الأردني تقييم كفاية رأس المال للأخذ بعين الاعتبار التأثير المحتمل للمسببات الرئيسية للمخاطر المرتبطة بالمناخ. ولإجراء هذه التقييمات، يتوجب على المؤسسات المالية تطبيق تحليل السيناريوهات، اختبارات الأوضاع الضاغطة أو تحليل الحساسية. ويأمل البنك المركزي الأردني من تلك المؤسسات أيضاً أن تقوم بتقييم ملائمتها المالية وتضمين العوامل المرتبطة بمخاطر المناخ ضمن التصنيفات الحالية للمخاطر. وعلى الرغم من أن البنك المركزي الأردني لا يفرض على مؤسسات التمويل الأصغر إجراء تقييمات لكفاية رأس المال، إلا أنه قد يكون من المفيد تطبيق تحليلات ميسطة لدراسة الأثر المالي للمخاطر المرتبطة بالمناخ وتأثيرها على نموذج الأعمال، حيث سيناقش البنك المركزي الخيارات المناسبة لمؤسسات التمويل الأصغر. أما فيما يتعلق بقطاع التأمين، فإن البنك المركزي الأردني قد يفرض على شركات التأمين الكبرى إجراء تقييم للمخاطر والملاءة المالية التي تأخذ بعين الاعتبار المسائل المرتبطة بالمناخ.

الإفصاح والإبلاغ: سيعمل البنك المركزي الأردني على موائمة متطلباته الخاصة بالإفصاح والإبلاغ عن المعلومات ذات الصلة بالمناخ مع الأطر الدولية بالخصوص، خاصة تلك الصادرة عن مجلس معايير الاستدامة الدولية وفريق العمل المعني بالإفصاح المالي المرتبط بالمناخ وذلك بهدف تحقيق الإنسجام بين المعلومات التي تم الإفصاح عنها وبحيث تكون قابلة للمقارنة. وكجزء من المشاورات مع المشاركين من القطاع المالي، سيقوم البنك المركزي الأردني بمناقشة آلية التطبيق، والإطار الزمني، ونطاق الإفصاح، وإعداد التقارير. فعلى سبيل المثال: سيفرض البنك المركزي الأردني على المؤسسات المالية القيام بالإفصاح عن هياكل الحوكمة لديها فيما يتعلق بالفرص والمخاطر المرتبطة بالمناخ وتأثيراتها على أعمال المؤسسة واستراتيجيتها وتخطيطها المالي وغيرها. ومن جهته سيقوم البنك المركزي الأردني باعتماد نماذج للإفصاح والإبلاغ كجزء من دوره الرقابي. ولتطوير متطلبات الإفصاح، سيعمل البنك المركزي على التنسيق مع هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان ووزارة البيئة وغيرهم من المعنيين بالإفصاح وإعداد التقارير. كما سيقوم البنك المركزي الأردني بدراسة إلزام المؤسسات المالية (على الأقل الكبيرة منها) بإصدار تقارير سنوية حول الاستدامة أو التمويل الأخضر.

التمويل الأخضر: وبهذا الخصوص سيقوم البنك المركزي الأردني بتكريس جزء كبير من إرشاداته الرقابية لمساعدة المؤسسات المالية نحو تعزيز التمويل الأخضر وتطوير منتجات وخدمات مالية خضراء. على سبيل المثال، سيصدر البنك المركزي الأردني إرشادات لتحديد المعايير المناسبة لتصميم منتجات وخدمات التمويل الأخضر ولحماية المستهلك المالي. كما سيتبنى البنك المركزي الأردني أيضاً إطار القرض الأخضر، والذي سيوفر مجموعة واضحة من المبادئ والتعاريف والقواعد التي تحكم هذا المنتج. كما سيقدم الإطار إرشادات حول آليات تقييم المخاطر، والناحية التنظيمية والتشريعية، وغيرها من القضايا الأخرى. وسيتم سرد التفاصيل الأخرى حول تعزيز التمويل الأخضر تالياً.

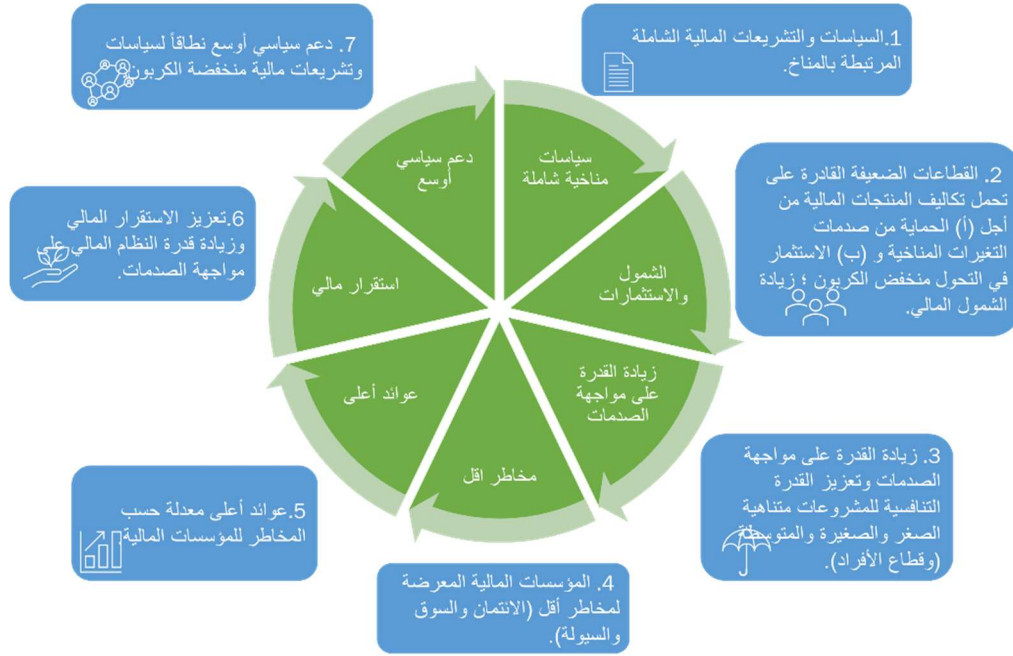
التمويل الأخضر الشامل

من الممكن أن تؤدي المخاطر المادية والانتقالية إلى تقليص توجه القطاع المالي لتمويل القطاعات الاقتصادية الأكثر عرضة للمخاطر المرتبطة بالمناخ، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في تقليل دور القطاع المالي في تعزيز التمويل الأخضر وتقليل قدرته على مواجهة الصدمات المناخية. وعليه، فإن البنك المركزي الأردني سيعمل على إصدار تعليمات شاملة تأخذ بعين الاعتبار احتمالية إنكماش القطاع المالي نتيجة للمخاطر المرتبطة بالمناخ، وبما يتماشى مع الإستراتيجيات الوطنية بهذا الخصوص. ومن جهة أخرى فإن الجهود المبذولة لوضع إجراءات احترازية (إن وجدت) والتي تهدف في نهاية المطاف إلى تخفيف المخاطر الانتقالية أو المخاطر المادية في المؤسسات المالية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار كيفية تجنب القيود الجوهرية التي تحد من إمكانية الوصول إلى التمويل اللازم لإتمام عملية التحول والتكيف مع تلك المخاطر، وذلك لمساعدة الشركات والصناعات للتحول نحو نماذج تشغيلية صديقة للبيئة. إن العلاقة ما بين مخاطر المناخ وعدم تحقيق الاستقرار المالي والإستبعاد المالي من شأنها أن تسهم في تقليل قدرة القطاعات الاقتصادية المستبعدة مالياً من الوصول إلى الخدمات المالية الضرورية للتكيف والإستثمار في التكنولوجيا الخضراء، بالإضافة إلى الحد من قدرتها على مواجهة الصدمات البيئية والمناخية. ومع تصاعد المخاطر المادية والانتقالية فإن المؤسسات المالية ممكن أن تلجأ إلى وقف تقديم خدماتها للعملاء الأكثر عرضة لتلك المخاطر والذين هم في الأساس أقل ربحية.

تتمتع التعليمات والسياسات المناخية الشاملة بإمكانية خلق سلسلة إيجابية من التغذية الراجعة والتي تعزز من القدرة على مواجهة الصدمات (الشكل 14). فإذا تمكنت القطاعات الاقتصادية في النظام المالي من تحمل تكاليف الخدمات اللازمة لتعزيز متانتها، والإستثمار في التكنولوجيا الخضراء، والتكيف مع تغير المناخ والتدهور البيئي، فإن هذا سيؤدي إلى تحسين قدرة تلك القطاعات على مواجهة الصدمات. وفي المقابل فإن العملاء الأكثر قدرة على مواجهة الصدمات البيئية والمناخية يساهمون في تقليل مخاطر الائتمان والسوق والسيولة التي تواجه المؤسسات المالية. وعلى صعيد آخر، فإن التعليمات وسياسات التمويل الأخضر والتي تم صياغتها بعناية من شأنها إبقاء جزء كبير من الإقتصاد بمعزل عن الصدمات المناخية. وسيعمل البنك المركزي الأردني في عدة اتجاهات لجعل السياسات المالية الخضراء أكثر شمولية: (أ) ستتم صياغة التعليمات مع الأخذ بعين الاعتبار التكاليف المتعلقة بالحصول على المعلومات والمعيقات التي تحول دون الحصول عليها؛ (ب) والعمل على الحد من تلك المعيقات التي تقف حائلاً دون الحصول على المعلومات المطلوبة. على سبيل المثال، من خلال توفير شركة معلومات إنتمانية للتمويل الأخضر والتصنيف الأخضر (ج) وإجراء تعديلات على أدوات التمويل الحالية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بحيث تتناسب مع غايات التمويل الأخضر الشامل؛ (د) والبحث عن إمكانية توفير برنامج مخصص لتمويل عملية الانتقال والتكيف؛ (هـ) وسيتم الاستفادة من الابتكارات القائمة على التكنولوجيا في التمويل الأخضر لخفض تكاليف التعاملات؛ وهكذا.

التمويل الأخضر الشامل ذو أهمية خاصة للفئات الأقل حظاً في أسفل الهرم الإقتصادي. إن الفئات من الأسر ذوي الدخل المحدود والمجتمعات الريفية والنساء والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة معرضة بشكل خاص لمخاطر المناخ والإستبعاد المالي. وتحتاج المؤسسات المالية التي تقدم الخدمات لهذه الفئات إلى دعم خاص بهدف إدارة وتخفيف التعرض لمخاطر المناخ، وتقليل تكلفة العناية الواجبة المرتبطة بالمناخ والبيئة، وتوفير تمويل أخضر بتكلفة معقولة. وسيعمل البنك المركزي الأردني إلى جانب المؤسسات المالية على تخفيف المخاطر، وخفض تكاليف الحصول على المعلومات، ودعم الجهود المبذولة لتعزيز التمويل الأخضر بتكلفة معقولة من أجل ضمان عدم إستبعاد القطاعات الاقتصادية المهمشة والمحرومة من الحصول على الخدمات والمنتجات المالية، وبالتالي تعزيز التحول نحو إلى الإقتصاد المستدام.

الشكل 14: الحلقة الفعالة لتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات البيئية والسياسات الداعمة



المصدر: الشكل الأصلي لهذه الاستراتيجية.

التمويل الإسلامي الأخضر

تعتبر الأردن دولة ذات أغلبية مسلمة، ويوجد لديها فرص كبيرة غير مستغلة في سوق الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. من الممكن أن يساعد تطوير مبادرات واستراتيجيات التمويل الإسلامي في الاستفادة من تحفيز جانب الطلب على هذه الخدمات، والمساهمة في تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية أوسع نطاقاً مثل الإشتغال المالي، وخلق فرص لتخضير القطاع المالي في الأردن. ومن المحتمل أن تتسجم الأهداف والنتائج المشتركة للتمويل الإسلامي مع التمويل الأخضر. وسيتعاون البنك المركزي الأردني مع المؤسسات المالية المعنية في تطوير الإرشادات المناسبة لدمج هذا الجزء من النظام المالي ضمن إطار أوسع لتخضير القطاع المالي في الأردن. وبشكل عام، وكما هو الحال بالنسبة للمؤسسات المالية التقليدية، فإنه يقع على عاتق المؤسسات المالية الإسلامية فهم ومراقبة وإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ، وكذلك الاستفادة من الفرص الناجمة بالخصوص.

أما فيما يتعلق بتخضير التمويل الإسلامي في الأردن فإنه سيتم على ثلاث مراحل: (أ) بناء القدرات (على صعيد البنك المركزي الأردني والمؤسسات المالية الإسلامية)، (ب) اعتماد إطار للتمويل المستدام المتوافق مع الشريعة الإسلامية، و(ج) تنفيذ إطار التمويل المستدام المتوافق مع الشريعة الإسلامية وإجراءات المتابعة. وتجدر الإشارة إلى أن ذلك يأتي ضمن جهود البنك المركزي الأردني لتعزيز الإطار الموسع لتنمية التمويل الإسلامي في الأردن. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تضمين التمويل الإسلامي في كافة الإجراءات التوجيهية الرقابية للبنك المركزي الأردني ذات الصلة بالجوانب المرتبطة بالمناخ في الحوكمة وإدارة المخاطر وغيرها. كما أن الإرشادات الرقابية للمؤسسات المالية الإسلامية ستوافق مع التوصيات الصادرة عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية². ونظراً لإنفراد التمويل الإسلامي بخصائص تميزه عن التمويل التقليدي (حيث قام البنك المركزي الأردني بتخصيص مجموعة تفتيش رقابية على المؤسسات المالية الإسلامية)، فقد استدعى ذلك إعداد إطار عمل منفصل وأكثر تخصصية وبحيث يتناول الجوانب المتعلقة بالتأسيس وتخضير التمويل الإسلامي (الشكل 15). ومع ذلك، وكما تمت مناقشته في الفصل العاشر، فإن العديد من أساسيات تخضير قطاع التمويل يمكن أن تنطبق على التمويل الإسلامي، وهذا بدوره سيخدم البنك المركزي الأردني في جهوده.

² CIBAFI (المجلس العام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية)، دليل الاستدامة للمؤسسات المالية الإسلامية (IFIs): إرشادات للمصارف الإسلامية. (مملكة البحرين: CIBAFI، 2022).

الشكل 15: تخضير التمويل الإسلامي: المفاهيم الأساسية

بُعد المخاطر	بُعد الفرص
- يمكن للمخاطر البيئية والمناخية أن تقلل من قيمة الأصول الإسلامية وكذلك تقلل من السيولة ، مما يؤدي إلى تعثر الأصول. - تحديد التأثير المحتمل على المؤسسات المالية الإسلامية الفردية والاستقرار المالي على نطاق أوسع.	توجيه السيولة المتنوعة لدى البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية نحو التمويل الأخضر - يساعد على معالجة فجوة التمويل المناخي الوطنية ويعزز استقرار القطاع المالي. - تحفيز الطلب الكامن على منتجات التمويل الإسلامي في الأردن. - للتحويل الإسلامي دور في زيادة الإشتغال المالي.

المصدر: الشكل الأصلي لهذه الاستراتيجية.

تعزيز التمويل الأخضر

إلى جانب الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي وضمان سلامة المؤسسات المالية في مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ، سيكون للبنك المركزي الأردني دور في المساهمة في تعزيز التمويل الأخضر. إن التمويل الأخضر يعتبر مكملاً لإدارة مخاطر المناخ ضمن نطاق السياسة الاحترازية: بحيث يتم تمويل الاستثمار الذي يأخذ بعين الاعتبار الاستجابة للتغيرات المناخية، والذي يكون عادةً أكثر استدامة وينطوي على مخاطر أقل على المدى الطويل، والذي بدوره سيؤدي إلى تعزيز الاستقرار المالي وضمان سلامة المؤسسات المالية. ووفقاً لتقرير المناخ والتنمية (CCDR) الصادر عن البنك الدولي فقد تم تقدير حجم استثمارات الأردن ذات الأولوية في القطاعات الرئيسية التي تهدف إلى التخفيف من آثار تغير المناخ ، وكذلك حجم المشاريع المرتبطة بالتكيف بنحو 9.5 مليار دولار بحلول عام 2030. وللوصول إلى سوق فعال للتمويل الأخضر ، فإن ذلك يتطلب تنفيذ الإجراءات المناسبة على جانبي الطلب والعرض. وتجدر الإشارة إلى أن الإجراءات المتعلقة بجانب الطلب في التمويل الأخضر تتجاوز صلاحيات ونطاق عمل البنك المركزي الأردني، بل تتعداها لتأخذ بعين الاعتبار سياسة الحكومة الأردنية الواسعة النطاق للانتقال نحو الاقتصاد منخفض الكربون، والتكيف مع تغير المناخ. أما فيما يتعلق بجانب العرض فهناك عدة مجالات لتدخل البنك المركزي الأردني لتعزيز التمويل الأخضر.

ويرتكز جدول أعمال البنك المركزي الأردني في مجال تطوير سوق التمويل الأخضر على خمسة ركائز أساسية (الشكل 16): (أ) معالجة الفجوات المتعلقة بالحصول على المعلومات (المشاركة في الإشراف على تطوير التصنيف الوطني الأخضر؛ وإنشاء شركة معلومات انتمائية تُعنى بالتمويل الأخضر، والذي يمكن ربطه مع نظام المراقبة والإبلاغ والتحقق، ومن الممكن دمجها أو تأسيسه مع شركة المعلومات الانتمائية الحالية)، (ب) ضمان تكافؤ الفرص للمؤسسات المالية للارتقاء بتطوير منتجات وخدمات مالية خضراء (سيقوم البنك المركزي الأردني ببنية إطار القرض الأخضر، وإصدار الإرشادات المتعلقة بمنتجات وخدمات التمويل الأخضر، وتطوير منتجات التأمين التي تأخذ بعين الاعتبار الاستجابة للتغيرات المناخية)، (ج) تطوير سوق التمويل الأخضر من خلال بناء الشراكات مع الأطراف المعنية في المملكة (على سبيل المثال آليات تخفيف المخاطر، برنامج ضمان الائتمان الأخضر المستدام مالياً مع الشركة الأردنية لضمان القروض، وتطوير سوق رأس المال الأخضر مع هيئة الأوراق المالية، أو دعم هياكل التمويل المختلط)، (د) تضمين الاعتبارات المرتبطة بالمناخ مع الأنشطة والأهداف المؤسسية الرئيسية الأخرى للبنك المركزي الأردني (إدارة المحافظ الاستثمارية، والإشتغال المالي، والسياسة النقدية)، و(هـ) المساهمة في تعزيز التمويل الكربوني والتمويل المناخي القائم على النتائج (RBCF).

تشكل الفجوات المتعلقة بالحصول على المعلومات عائقاً كبيراً أمام تنمية التمويل الأخضر. قد يتطلب الحصول على المعلومات الضرورية للتحقق من "خضرة" المقترضين أو استثماراتهم تكاليف إضافية يتحملها كل من المقترضين والمؤسسات المالية التي تقدم التمويل الأخضر. وللتخلص من هذه العوائق حتى وإن كان بشكل جزئي، سيشارك البنك المركزي الأردني في الإشراف على تطوير التصنيف الوطني الأخضر، وتسهيل أعمال شركات المعلومات الانتمائية الخضراء، وتعزيز الإفصاح المرتبط بالمناخ، ومراقبة تدفقات التمويل الأخضر في القطاع المالي في المملكة.

منتجات وخدمات التمويل الأخضر: سيساهم البنك المركزي الأردني في تحفيز المؤسسات المالية للمشاركة بفاعلية أكبر في تطوير منتجات وخدمات التمويل الأخضر. إن إطار القرض الأخضر للبنك المركزي الأردني سيضمن إمكانية المقارنة والموثوقية والشفافية للأنشطة المتعلقة بالقرض الأخضر في المملكة. كما سيقوم البنك المركزي الأردني بدراسة تخفيض التكاليف المتعلقة "بالقرض الأخضر" عند الحد الأدنى لتشجيع إقضاء هذا المنتج، وفي ذات الوقت الحد من مخاطر التمويل الأخضر. ومن جهة أخرى، فبالإضافة إلى اعتماد إطار القرض الأخضر، سيقوم البنك المركزي الأردني بإصدار إرشادات لتطوير السوق بحيث تشمل حزمة أوسع من منتجات وخدمات التمويل الأخضر. كما ستحدد هذه الإرشادات مزايا وعيوب كل منتج بالإضافة إلى المبادئ الأساسية للحوكمة ، وتصميم المنتجات والخدمات ، وحماية المستهلك المالي، وإدارة أي مخاطر تتعلق بالتمويل الأخضر. كما سيستهدف البنك المركزي الأردني تحليل وتحديد الخيارات القابلة للتطبيق للاستفادة من التكنولوجيا المالية (fintech) ، والابتكارات القائمة على التكنولوجيا لتحسين البيئة المواتية للتمويل الأخضر في الأردن، وتقليل تكاليف التعاملات المتعلقة بالتمويل الأخضر، ويشمل ذلك مختبر ابتكارات التكنولوجيا المالية التنظيمي للبنك المركزي الأردني (Sandbox). كذلك فإن البنك المركزي الأردني على استعداد للتعاون مع السلطات الأخرى في المملكة في سبيل تعزيز تمويل مخاطر الكوارث وكذلك سوق التأمين ضد المخاطر المناخية. كما أن البنك المركزي الأردني سيقوم على

³ مجموعة البنك الدولي، تقرير المناخ والتنمية للأردن، CCDR

الأجلين المتوسط والطويل، بدراسة إلزام المؤسسات المالية لإعداد وتنفيذ الخطط المتعلقة بالتحول نحو تخفيض الكربون والتكيف مع تغير المناخ، والذي من شأنه تحفيز تمويل الانتقال والتكيف.

ونظراً للأهمية الكبيرة لأجندة التكيف بالنسبة للأردن، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتسهيل وتوسيع نطاق تمويل التكيف مع تغير المناخ. ولغاية الآن، فإن غالبية التمويل الموجه للتكيف مع تغير المناخ على الصعيد العالمي تم تقديمه من قبل القطاع العام؛ أما في المستقبل، فقد يكون من الضروري تشجيع القطاع الخاص لزيادة استثماراته لدعم التكيف، وهذا مهم أيضاً على صعيد المملكة. ويتطلب زيادة الاستثمارات الموجهة لدعم التكيف مع تغير المناخ اتخاذ إجراءات خاصة بجانب الطلب، بما في ذلك زيادة الوعي بالعوائد والمنافع المترتبة على الاستثمارات الموجهة لدعم التكيف. ويمكن القول بأنه وبمجرد نمو الطلب من قبل القطاع الخاص، فإن المؤسسات المالية ستتمكن من القيام بدور مهم في تمويل هذه الاستثمارات. ولعل إحدى الفرص المتاحة أمام البنك المركزي الأردني لتعزيز جاهزية القطاع المالي تتمثل في تحفيز المؤسسات المالية والطلب منها إعداد خطط الانتقال والتكيف، والتي ستتطوي على أبعاد استراتيجية بشأن تمويل الانتقال والتكيف على المدى القصير والمتوسط والطويل. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه من المهم بالنسبة للأردن الاستفادة من برامج تمويل التكيف مع التغير المناخي الدولية، كما أن البنك المركزي الأردني على استعداد للنظر في دوره في هذا المجال. ويمكن أيضاً ربط تحسين تدفقات تمويل التكيف بالعمل الجاري على تطوير أنشطة المتابعة والإبلاغ والتحقق (MRV) لأنشطة التكيف مع تغير المناخ في الأردن.

الشراكات: يهدف البنك المركزي الأردني بالتعاون مع شركائه المعنيين إلى تعزيز التمويل الأخضر في الأردن. وبما أن الأصول الخضراء لا تزال حديثة العهد نسبياً، فإن أدوات المخاطر أصبحت ضرورية لتحفيز استثمار القطاع الخاص في التمويل الأخضر. ولهذه الغاية، سيقوم البنك المركزي الأردني بتشجيع الشركة الأردنية لضمان القروض لتضمين الاعتبارات المرتبطة بالمناخ تدريجياً في أنشطتها وإدارة المخاطر لديها، فضلاً عن إطلاق برنامج مخصص لضمان الإلتزام الأخضر. علاوة على ذلك، فإن البنك المركزي الأردني يعتزم المشاركة في الجهود الوطنية لتطوير وتنفيذ هياكل التمويل الخضراء المختلطة. كما أن البنك المركزي الأردني على استعداد للتعاون (ضمن نطاق صلاحيته) مع هيئة الأوراق المالية، ووزارة المالية، والجهات الأخرى لتعزيز الاستجابة للتغيرات المناخية لأسواق رأس المال وكذلك الاستفادة من أدوات سوق رأس المال لتعزيز التمويل المناخي. وأخيراً، فإن إنشاء منصة أو تشكيل فريق عمل وطني للتمويل الأخضر يعد أمراً بالغ الأهمية لضمان التنسيق الجيد للأنشطة المختلفة التي تساهم في تعزيز التمويل الأخضر في الأردن: كما سيبدأ البنك المركزي الأردني بمشاوراته مع الجهات المعنية في الأردن للوقوف على إمكانية إنشاء مثل هذه المنصة أو تشكيل فريق العمل. ومن بين التدابير الممكنة لتطوير سوق التمويل الأخضر في الأردن أن تعمل الحكومة الأردنية على بناء شراكات محتملة مع المؤسسات الدولية، وذلك لتوفير تسهيلات ائتمانية جديدة للتمويل الأخضر أو لتوسيع نطاق التسهيلات القائمة، والتي يتم تنفيذها من خلال المؤسسات المالية.

أنشطة البنك المركزي الأردني الأخرى لتعزيز الاستجابة للتغيرات المناخية: يدرك البنك المركزي الأردني أهمية تضمين الاعتبارات البيئية والمناخية في إجراءاته المؤسسية الأخرى إلى جانب أهدافه المتعلقة بالسياسة الاحترازية. فعلى سبيل المثال، سيقوم البنك المركزي الأردني بدراسة تضمين جوانب الاستدامة بشكل تدريجي، فضلاً عن تضمين مبادئ وأهداف المسؤولية الاجتماعية في الاستثمارات المتعلقة بإدارة الإحتياطيات، على أن يتم في الوقت ذاته ضمان ألا يؤثر ذلك على الأهداف الأساسية لإدارة الإحتياطيات. أما على المدى الطويل، سيقوم البنك المركزي الأردني بتضمين الاعتبارات المرتبطة بالمناخ في الإطار التشغيلي للسياسة النقدية، شريطة ألا يؤثر ذلك على تحقيق الأهداف الرئيسية والتشغيلية للسياسة النقدية.

تسهيل خفض الانبعاثات: من الممكن أن يشكل كل من التمويل الكربوني والتمويل المناخي القائم على النتائج RBCF أدوات قوية لتسهيل تخضير القطاع المالي في الأردن. وكخطوة أولى، سينظر البنك المركزي الأردني في إمكانية تطوير واعتماد خارطة طريق داخلية أو سياسة عامة لتحديد المبادئ الرئيسية على مستوى البنك المركزي الأردني، وآلية مشاركته في أنشطة التمويل الكربوني وأنشطة التمويل المناخي RBCF. كما سيقوم البنك المركزي الأردني بدراسة كل من السياسات والتعليمات بموجب هذه الاستراتيجية لتقييم الجاهزية لتعزيز التمويل الكربوني، والتمويل المناخي القائم على النتائج. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لأن التمويل الكربوني والتمويل المناخي القائم على النتائج يمثلان بشكل أكثر كفاءة مع المبادرات واسعة النطاق، لذا فإن البنك المركزي الأردني سيبدأ بمذكرة تفاهم أو اتفاقية مماثلة بين البنك المركزي الأردني ووزارة المالية ووزارة البيئة والجهات المعنية الأخرى للإتفاق على شروط التعاون والتنسيق في مجال التمويل الكربوني والتمويل المناخي القائم على النتائج. كما سيعمل البنك المركزي الأردني أيضاً على إصدار إرشادات للمشاركين من القطاع المالي بهدف توضيح الآليات الأساسية للتمويل الكربوني والتمويل المناخي القائم على النتائج، وكيف يمكن للبنوك ومؤسسات التمويل الأصغر وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى في الأردن من المشاركة في هذا المجال.

وتجدر الإشارة إلى أنه من المعروف أن تحديد سعر الكربون يمثل مطلباً أساسياً لمعالجة الفجوة الحالية المتعلقة بالاستثمار منخفض الكربون. أما فيما يتعلق بتسعير الكربون وعلى وجه التحديد، فإن للبنك المركزي الأردني دور محدود في هذا المجال، وينبغي أن يتم اتخاذ القرارات الرئيسية من قبل الحكومة الأردنية. ومع ذلك، فإن أحد الخيارات المتاحة هو أن يعمل البنك المركزي الأردني كمستشار موثوق للحكومة في الشؤون الاقتصادية والمالية، وذلك لتسليط الضوء على الحاجة إلى تسعير الكربون كأحد أكثر الأدوات فعالية لتسعير العوامل الخارجية المرتبطة بالمناخ. من الجدير بالذكر أن هذه الاستراتيجية تركز في الغالب على التمويل المناخي القائم على النتائج، وهو جزء فرعي من مجالات أوسع لتسعير الكربون. ويشمل أيضاً النظر في آثار سياسات تسعير الكربون على الاستقرار المالي، وذلك من خلال تحليل السيناريوهات المناسبة.

الشكل 16: الركائز الخمس لمشاركة البنك المركزي الأردني في تعزيز التمويل الأخضر



المصدر: الشكل الأصلي لهذه الاستراتيجية.

وبشكل عام، يعتبر تخضير القطاع المالي رحلة معقدة وطويلة وتتطلب تحديد أولويات واضحة. على الرغم من أن هذه الاستراتيجية تتضمن قائمة مفصلة من الإجراءات والأهداف للسنوات الخمس المقبلة، إلا أن جزءاً منها سيتم تنفيذه بعد تلك الفترة. كما سيقوم البنك المركزي الأردني بتنفيذ الاستراتيجية تبعاً للأولويات التي تم تحديدها (الشكل 17). وهذا من شأنه أن يساهم في التخفيف على البنك المركزي الأردني والمؤسسات المالية، ويسمح للبنك المركزي الأردني بالتركيز على نهج تدريجي لتحقيق نتائج عالية الجودة في مجالات مختلفة من تخضير القطاع المالي.



الشكل 17: تحديد الأولويات المتوقعة لمعالم الاستراتيجية

2028	2027	2026	2025	2024	الأولوية	الإجراء المستهدف والفصل ذي الصلة في الاستراتيجية
						بناء القدرات والحوكمة (الفصل 4)
					1	إنشاء قسم مخاطر تغير المناخ والتمويل الأخضر.
					1	تنفيذ ما لا يقل عن 20 تدبيراً لبناء القدرات ، بما في ذلك بالاشتراك مع المؤسسات المالية.
					1	أن يصبح عضواً أساسياً في اللجنة الوطنية للتغير المناخي.
					2	إنشاء منصة وطنية أو فريق عمل لتعزيز التمويل الأخضر.
					2	إطلاق مبادرة إقليمية للتعليم من الأقران للبنوك المركزية والهيئات التنظيمية المالية.
					3	إطلاق مؤتمر إقليمي حول تخضير القطاع المالي.
						تقييم مخاطر المناخ (الفصل 5)
					1	إجراء تقييم شامل لمخاطر المناخ للقطاع المالي في الأردن.
					1	معالجة فجوات البيانات من خلال جمع البيانات بشكل منهجي. تفعيل مجموعة الأدوات الفنية لتحديد وتقييم ومراقبة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ.
					1	نشر تقريرين على الأقل يعرضان النتائج الرئيسية لتقييم مخاطر المناخ.
					2	تنظيم ورش عمل هادفة مع المؤسسات المالية وفعاليات التواصل الإعلامي لمشاركة النتائج مع الشركاء الرئيسيين الداخليين والخارجيين.
						تضمين الاعتبارات المناخية في إطار الاستقرار المالي (الفصل 6)
					2	تفعيل مجموعة أدوات مراقبة الاستقرار المالي لتحديد وتقييم ومراقبة مخاطر الاستقرار المالي المرتبطة بالمناخ.
					2	إعداد جزء مخصص يركز على المناخ في تقرير الاستقرار المالي.
					2	عقد ورش عمل مع المؤسسات المالية لمناقشة نتائج مراقبة الاستقرار المالي المرتبطة بالمناخ وتسهيل نقل الخبرة الفنية التي يمتلكها البنك المركزي الأردني إلى المؤسسات المالية.
					3	إعداد مجموعة أدوات السياسة الاحترازية الكلية التي يمكن تفعيلها إذا لزم الأمر ، لتخفيف من مخاطر الاستقرار المالي المرتبطة بالمناخ.
						تضمين الاعتبارات المناخية في الإطار الاحترازي الجزئي (الفصل 7)
					2	تحديد وتفعيل المقاييس/الوحدات المناسبة للتقييم الأول لمخاطر المناخ (وما بعده) ليتم دمجها في مجموعة أدوات الرقابة الاحترازية الجزئية.
					2	تفعيل مجموعة أدوات الرقابة الاحترازية الجزئية المتعلقة بالمناخ (جميع مكونات عملية المراجعة الإشرافية والتقييم SREP الرئيسية للبنوك؛ عملية المراجعة الإشرافية للتأمين ومؤسسات التمويل الأصغر).
					3	إجراء أول دورة مراجعة إشرافية كاملة مع مراعاة الاعتبارات المرتبطة بالمناخ. إصدار توصيات للمؤسسات المالية الخاضعة للرقابة ؛ ترتيب المناقشات مع المجالس والإدارة.
						الإرشادات الرقابية المستجيبة للتغيرات المناخية (الفصل 8)
					2	إجراء مسح للتأمين ومؤسسات التمويل الأصغر لتقييم السيناريو الحالي الأساس (Baseline) للتمويل الأخضر وأنشطة إدارة مخاطر المناخ.
					1	إجراء مقارنة مرجعية لأنظمة القطاعية في الأردن وممارسات السوق الحالية مقابل المعايير الدولية المتعلقة بالمناخ.
					1	إصدار الإرشادات والتعليمات الرقابية لتحديد وتقييم ومراقبة وإدارة المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ وأنشطة التمويل الأخضر.
					3	تطوير إرشادات البيئة والمجتمع والحوكمة ESG.
					2	إجراء مشاورات متباعدة مع المؤسسات المالية لمناقشة التقدم والتحديات المرتبطة بتنفيذ الإرشادات والتعليمات الرقابية الجديدة المتعلقة بالمناخ.
						التمويل الأخضر الشامل (الفصل 9)
					1	تضمين اعتبارات الاشتغال المالي ضمن الإطار التنظيمي والرقابي الشامل المتعلق بالمناخ لإدارة المخاطر ، والحوكمة ، والإفصاح ، والإبلاغ ، والتمويل الأخضر.
					1	تنفيذ تدابير لتوسيع نطاق التمويل الأخضر الميسور التكلفة (انظر الفصل 11).
						التمويل الإسلامي المستدام (الفصل العاشر)
					1	معالجة الشروط المسبقة الأوسع لتنمية التمويل الإسلامي في الأردن.
					2	اعتماد وتنفيذ إطار عمل للتمويل المستدام المتوافق مع الشريعة الإسلامية.
						تعزيز التمويل الأخضر (الفصل 11)
					1	تطوير واعتماد التصنيف الوطني الأخضر.
					1	إطلاق برنامج ضمان الائتمان الأخضر. تنفيذ تدابير "تخضير" أوسع للشركة الأردنية لضمان القروض.
					2	إصدار إرشادات لمنتجات وخدمات التمويل الأخضر.
					2	اعتماد إطار القرض الأخضر.
					2	تشجيع تطوير منتجات التأمين المستجيبة للتغيرات المناخية والابتكار المدعوم بالتكنولوجيا في التمويل الأخضر.
					3	تشجيع تفعيل شركة المعلومات الائتمانية الخضراء.
					3	قيام المؤسسات المالية بنشر تقارير الاستدامة السنوية.
					3	تتبنى المؤسسات المالية خطط التحول منخفضة الكربون والتكيف الخاصة بها.
					3	تضمين الاعتبارات المتعلقة بالمناخ في إدارة الاحتياطيات والنظر في دمجها في إطار السياسة النقدية.
					3	اعتماد سياسة داخلية وإصدار توجيهات للمؤسسات المالية للمشاركة في تمويل الكربون والتمويل المناخي القائم على النتائج RBCF.

//المصدر: الشكل الأصلي لهذه الاستراتيجية

مقدمة وهيكـل الإستراتيجية

تعتبر استراتيجية تخضير القطاع المالي إضافة مهمة إلى الأجندة الوطنية لتغير المناخ في الأردن. وتجدر الإشارة إلى أن تغير المناخ قد أصبح ملموساً بالفعل في الأردن، ومن الممكن أن يشكل تهديداً متزايداً على سلامة ومثانة المؤسسات المالية وينعكس سلباً على استقرار النظام المالي. ومن جهته، فقد قام البنك المركزي الأردني بإعداد هذه الاستراتيجية المميزة لإرساء الدعمة الرئيسية لتخضير القطاع المالي في الأردن، والتي من المتوقع أن تعمل على ما يلي (أ) تعزيز القدرات والحوكمة، وتفعيل الأنظمة، وتطبيق سياسات التمويل الأخضر وإدارة مخاطر المناخ، مما يؤدي إلى (ب) تحسين قدرة القطاع المالي على مواجهة المخاطر البيئية والمناخية و(ج) تعزيز التمويل الأخضر. ومن جهة أخرى، تتضمن هذه الاستراتيجية خارطة طريق شاملة وتحتوي على خطط تنفيذية مفصلة للبنك المركزي الأردني والمؤسسات المالية والشركاء الرئيسيين الآخرين تهدف إلى تخضير القطاع المالي وتعزيز التمويل الأخضر. أما فيما يتعلق بنطاق الاستراتيجية فقد جاء شاملاً ليغطي مجموعة كاملة من الإجراءات والتدابير اللازمة لتخضير القطاع المالي، بدءاً من بناء القدرات وتقييم مخاطر المناخ وصولاً إلى الإرشادات والتعليمات الرقابية المرتبطة بتلك المخاطر، والتمويل الأخضر الشامل، والتمويل الأخضر الإسلامي، وتوفير التمويل اللازم للاستثمارات التي تعزز الاستجابة للتغيرات المناخية.

تتضمن الاستراتيجية 11 فصلاً. يمثل الفصل الأول المرحلة الحالية، ويناقش أهمية تخضير القطاع المالي بالذسبة للبنك المركزي الأردني. ويقدم الفصل الثاني رؤية الاستراتيجية وأهدافها الرئيسية. بينما يلخص الفصل الثالث النتائج الرئيسية للمسح الذي قام به البنك المركزي الأردني على القطاع المصرفي لإطلاع هذا القطاع بأخر المستجدات المتعلقة بتطورات إعداد الاستراتيجية. كما يناقش الفصل الرابع برنامج بناء القدرات للبنك المركزي الأردني في مجال التمويل الأخضر وإدارة مخاطر المناخ. ويركز الفصل الخامس على أحد الركائز الرئيسية لتخضير القطاع المالي ألا وهو إجراء أول تقييم لمخاطر المناخ للقطاع المالي في الأردن، والذي سيساعد في تحديد وقياس حجم المخاطر الرئيسية المرتبطة بالمناخ، والتي يمكن أن يكون لها تأثيرات جوهريّة على سلامة ومثانة المؤسسات المالية. ويعرض الفصل السادس كيفية قيام البنك المركزي الأردني بتضمين الاعتبارات المرتبطة بالمناخ ضمن إجراءات الرقابة على الاستقرار المالي، وحزمة أدوات السياسة الاحترازية الكلية. كما تمت مناقشة انعكاس العوامل المرتبطة بالمناخ في الإطار الاحترازي الجزئي في الفصل السابع، في حين تم تقديم المزيد من التفاصيل حول ما يمكن أن تتوقعه المؤسسات المالية من الإرشادات والتعليمات الرقابية للبنك المركزي الأردني في الفصل الثامن. ويعرض الفصل التاسع التدابير الممكن اتخاذها لتعزيز التمويل الأخضر الشامل وأهمية تقليل الآثار غير المرغوبة والاستثنائية لإدارة مخاطر المناخ. وتضمن الفصل العاشر الإمكانيات الكبيرة للتمويل الإسلامي في الأردن، والحاجة إلى فهم العلاقة التكاملية بين التمويل الإسلامي والتمويل الأخضر. ويلخص الفصل 11 مجموعة واسعة من الفرص لتعزيز التمويل الأخضر في القطاع المالي الأردني وخارجه.

أهمية تخضير القطاع المالي للبنك المركزي الأردني

1



1.1 تغير المناخ في الأردن

يتأثر الأردن بمخاطر تغير المناخ المادية والانتقالية، حيث أصبحت آثارها ملموسة بالفعل ومن المتوقع أن تزداد حدتها بمرور الوقت، الأمر الذي من شأنه أن يولد آثار غير مباشرة على الاقتصاد الحقيقي والاستقرار المالي. وقد واجه الأردن تأثيرات تغير المناخ والتي تمثلت في ارتفاع درجات الحرارة، وتناقص هطول الأمطار، وزيادة تكرار وشدة حالات الجفاف. ومنذ ستينيات القرن الماضي، ارتفعت درجات الحرارة السنوية العظمى في الأردن بمقدار 0.3-1.8 درجة مئوية، كما ارتفعت درجات الحرارة الصغرى بمقدار 0.4 - 2.8 درجة مئوية في مختلف مناطق المملكة، فضلاً عن انخفاض معدل هطول الأمطار السنوي بنسبة 5-20% وذلك حسب المنطقة الجغرافية. وبدورها أدت هذه التغيرات إلى تفاقم ندرة المياه، والتي تعتبر من الموارد المهمة في المملكة علماً بأن الأردن يُعد واحداً من الدول الأكثر فقراً في العالم فيما يتعلق بوفرة المياه. ووفقاً لمؤشر مبادرة نوتردام العالمية للتكيف (ND-GAIN)، فقد تراجع ترتيب الأردن من حيث قابلية التأثر بالمناخ من المرتبة 63 في عام 2015 إلى 73 من أصل 182 دولة في عام 2022.⁴ وتشير النماذج المرتبطة بالمناخ إلى (أ) التناقص المتزايد في معدل هطول الأمطار (ب) زيادة التباين حسب موقع وتوقيت وكمية هطول الأمطار؛ (ج) ارتفاع متوسط درجات الحرارة إلى 2.9 درجة مئوية بحلول عام 2050؛ (د) ارتفاع احتمالية حدوث الجفاف وارتفاع مدته وحدته؛ و (هـ) زيادة حدوث الظواهر غير الاعتيادية.

ومن جهة أخرى، سيؤدي تغير المناخ إلى تزايد الضغوط والتحديات أمام مسار التنمية في الأردن، وذلك من خلال التأثير على الأفراد والموارد الطبيعية والاقتصاد، فضلاً عن خلق ضرورات ملحة للتكيف عبر القطاعات.⁵ فقد شكلت أكبر خمس قطاعات للتصدير والتي تشمل المنسوجات، والكيماويات، والأسمدة، والأدوية، والمعادن النادرة أكثر من 60% من إجمالي حجم الصادرات الوطنية في عام 2021. وهذه القطاعات عادةً تستهلك كميات كبيرة من الطاقة والمياه أو أنها قد تكون شديدة التأثر بتعرفة الطاقة والمياه. لذا فإنه من المتوقع أن تتأثر العديد من الشركات بالآثار الناجمة عن تغير المناخ خصوصاً في ظل تفاقم ندرة المياه وارتفاع تكاليف توفير المياه والطاقة. وعلى الرغم من ذلك، فإن العديد من الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم لا زالت غير مستعدة لمواجهة هذه التغيرات.

على الرغم من أن الأردن لا يشكل مصدراً رئيسياً لانبعاثات الغازات الدفيئة على مستوى العالم، إلا أن الفوائد المشتركة للتنمية والتكيف ترتبط بالاستثمارات التي لها علاقة بالتخفيف من التغيرات المناخية، وبالأدوات في القطاعات الحضرية والنقل والطاقة. حيث يعتمد الأردن بشكل كبير على الوقود الأحفوري المستورد، مما يعرض المملكة بشكل خاص لارتفاع تكاليف الطاقة وتقلبات الأسعار. ويطبق ذلك أيضاً على قطاع النقل باعتباره أكبر مصدر لانبعاثات الغازات الدفيئة في المملكة، وتعادل أوجه القصور المتعلقة بالنقل ما لا يقل عن 6% من الناتج المحلي الإجمالي. وكما تم مناقشته في تقرير المناخ والتنمية في الأردن،⁶ فإن كثافة الغازات الدفيئة لصادرات الأردن الرئيسية مقارنةً مع الاقتصادات الأكثر تقدماً تُظهرُ فرصاً للتحسين.

ولمعالجة المخاطر المرتبطة بالمناخ وتحويلها إلى فرص، فقد كان الأردن من أوائل البلدان النامية التي صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وقد تم إعداد وصياغة العديد من الاستراتيجيات والمبادرات الوطنية التي تصب في هذا الاتجاه خلال الفترة الماضية. على سبيل المثال، فقد اعتمد الأردن الخطة التنفيذية الوطنية للنمو الأخضر، وما تلاها من خطة العمل الوطنية للنمو الأخضر لقطاع الطاقة 2021-2025. كما أعد الأردن الخطة الوطنية للتكيف مع التغير المناخي في عام 2021، مؤكداً على الحاجة الملحة لتنفيذ إجراءات التكيف. كما يعتبر الاقتصاد الأخضر أحد محركات النمو في رؤية التحديث الاقتصادي 2022-2023. وقد تم تعزيز الإطار القانوني للعمل المناخي، لا سيما من خلال نظام تغير المناخ الذي تم إصداره في عام 2019، والذي أنشأت بموجبه اللجنة الوطنية للتغير المناخي. وفي عام 2021، رفع الأردن التزامه بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة من 14% إلى 31% بحلول عام 2030، منها 26% مشروط بتوفر التمويل و5% غير مرتبط بأية شروط.

⁴ يصنف مؤشر ND-GAIN البلدان على أساس قابليتها للتأثر بتغير المناخ وغيرها من التحديات العالمية الأخرى، فضلاً عن استعدادها لتحسين منعتها.

⁵ مجموعة البنك الدولي، تقرير المناخ والتنمية في الأردن (سلسلة تقرير المناخ والتنمية CCDB، واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2022). <http://hdl.handle.net/10986/38283>.

⁶ مجموعة البنك الدولي، الأردن، تقرير المناخ والتنمية في الأردن CCDB.

1.2 إجراءات البنك المركزي الأردني بشأن تغير المناخ

يعتبر القطاع المالي في الأردن كبير الحجم كونه يشكل نسبةً إلى إجمالي الناتج المحلي (أكثر من 180٪)، مما قد يفاقم من تأثيره على المخاطر المرتبطة بالمناخ إذا لم تتم إدارة تلك المخاطر بشكل فعال. ومع ذلك، وفي حال وجود السياسات والتعليمات الملائمة، سيكون للقطاع المالي دور محوري في تعزيز التمويل الأخضر وتحسين قدرة المؤسسات المالية على مواجهة الصدمات المرتبطة بالمناخ. وفي هذا الإطار فإن هنالك ثلاثة أبعاد رئيسية من شأنها أن تسهم في قيام البنك المركزي الأردني باتخاذ الإجراءات المرتبطة بالمناخ: (أ) المخاطر - تغير المناخ يمكن أن يقوض الاستقرار المالي. (ب) الفرص - تعزيز التمويل الأخضر للاستثمارات المستدامة؛ و(ج) الفرص والمخاطر المرتبطة بالمناخ ذات الصلة بعمليات البنك المركزي الأردني.

البُعد الأول: المخاطر

يمكن أن تؤثر المخاطر المرتبطة بالمناخ على سلامة ومئات المؤسسات المالية - البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر وشركات التأمين - فضلاً عن استقرار القطاع المالي. إن ضمان تحديد المخاطر المالية الجوهرية المرتبطة بالمناخ وتقييمها وإدارتها بشكل صحيح يعتبر جزءاً من المهام والأهداف المباشرة للبنك المركزي الأردني من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي. وعلى الصعيد العالمي، فقد قامت العديد من البنوك المركزية بإصدار تحذيرات بشأن تأثير تغير المناخ والمخاطر البيئية على استقرار أنظمتها المالية.

وفيما يتعلق بالأردن، يمكن أن تؤثر مسببات المخاطر المادية والانتقالية المتداخلة على المقترضين مما سيؤدي إلى زيادة مخاطر الائتمان التي تتعرض لها المؤسسات المالية، لا سيما في القطاعات الأكثر عرضة للجهد المائي وفي الدول التي تشكل فيها الطاقة أحد أكبر مدخلات الإنتاج. وتعتبر ندرة المياه وانعدام أمن الطاقة من القضايا الرئيسية التي تعيق النمو عبر القطاعات في الأردن، ومن المرجح أن يؤدي تغير المناخ إلى تفاقمها. ويخضع جزء كبير من الاقتصاد الأردني وبشكل متزايد لظواهر جوية قاسية.⁷ وقد تحتاج المؤسسات المالية التي تتعامل مع شركات تعتمد على المياه العذبة وخدمات النظام البيئي الأخرى إلى اهتمام رقابي خاص. وبالنظر إلى حجم القطاع المالي في الأردن، فإن تأثير تغير المناخ على المخاطر المالية (على سبيل المثال، زيادة الديون غير العاملة نتيجة حالات الجفاف الشديدة) يمكن أن يخلق سلسلة من الإنعكاسات الجوهرية على الاقتصاد الحقيقي (من خلال انخفاض تمويل الاستثمار مثلاً).

ويمكن للمخاطر الانتقالية في الأردن أن يكون لها تأثيرات كبيرة على قطاعات الصناعة والزراعة والنقل. إذ قد تتعرض المؤسسات المالية التي تقدم خدماتها للشركات التي تعتمد بشكل أساسي على الوقود الأحفوري للمخاطر الانتقالية. فالتقلبات في أسعار الوقود الأحفوري، والالتزام بالمعايير المتعلقة بالبيئة، والتغيرات في سلوك المستهلكين، والتطورات التكنولوجية المتسارعة من شأنها أن تهدد أركان وجود تلك الشركات التي تُعد المصدر الرئيسي لتلوث البيئة، مما يؤدي إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية التي تقدم خدماتها لتلك الشركات (مخاطر الائتمان والسيولة ومخاطر السوق). وعلى الرغم من أن الأردن يساهم بشكل بسيط في انبعاثات الغازات الدفيئة على مستوى العالم، إلا أن القطاع المالي لديه معرض للتأثر بالمخاطر الانتقالية من خلال حيازاته في الصناعات كثيفة ثاني أكسيد الكربون. حيث تشكل قطاعات الإنشاءات والعقارات والصناعة 38% من إجمالي محفظة الائتمان للبنوك الأردنية. وفي الاقتصادات المتقدمة، تتأثر قطاعات الصناعة والعقارات بشكل متزايد بآثار التحول، حيث تلتزم الحكومات بالحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للحفاظ على الإحتباس الحراري أقل من درجتين مئويتين. بالإضافة إلى ذلك، فإن 15% من القروض موجهة للخدمات والمرافق العامة، والتي تشمل قطاع الطاقة، والذي يعتبر المصدر الرئيسي للغازات الدفيئة في الأردن.

ومن جهة أخرى فإن مسببات المخاطر المرتبطة بالمناخ تؤثر أيضاً على مؤسسات التمويل الأصغر وشركات التأمين في الأردن. تقدم مؤسسات التمويل الأصغر خدماتها في العادة للأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة التي لا تمتلك قدرات مالية وتقنية كافية، مما يجعل عملاتها أكثر عرضة للآثار السلبية لتغير المناخ، نظراً لانخفاض قدرتها على التكيف. وعليه، وفي بعض الحالات قد تكون المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ لمؤسسات التمويل الأصغر أكثر أهمية من تلك المتعلقة بالبنوك. وكما سيتم مناقشته في الفصول القادمة من هذه الإستراتيجية، يمكن لمؤسسات التمويل الأصغر أن تساعد عملاتها على تعزيز إستجابتهم لمواجهة الآثار المناخية من خلال الاقراض للاستثمارات الذكية التي تستجيب للتغيرات المناخية، وكذلك من خلال تقديم المشورة الفنية وزيادة الوعي. أما فيما يتعلق بقطاع التأمين، فإن تغير المناخ يعمل على زيادة شدة وتكرار وتركيز المطالبات التأمينية المتعلقة بالطقس، فضلاً عن التباين فيها. وفي حال لم يتم الأخذ بالحسبان تأثيرات تغير المناخ بالشكل الصحيح، فإن ذلك سيؤدي إلى قيام شركات التأمين بالتقليل من تقدير المخاطر التي تتعرض لها.

⁷ مجموعة البنك الدولي، الأردن، تقرير المناخ والتنمية في الأردن CCDR.

البُعد الثاني: الفرص

يمكن للقطاع المالي في الأردن أن يكون قوة رائدة في مجال تعزيز التمويل الأخضر. وكما تُظهر أحدث بيانات المساهمات المحددة وطنياً (NDCs)، فإن التكلفة الإجمالية المقدرة لتحقيق أهداف المساهمات المحددة وطنياً تبلغ 7.5 مليار دولار أمريكي في الأردن، وتعتمد الحكومة الأردنية استثمار حوالي 7.5% منها (ما يعادل 565 مليون دولار أمريكي) عبر وسائلها المتعددة. ومن المتوقع معالجة فجوة التمويل المتبقية من خلال توجيه استثمارات القطاع الخاص وكذلك من خلال الدعم المقدم من المؤسسات المالية الدولية. وقد قام البنك الدولي في عام 2022 بتقدير حجم استثمارات الأردن ذات الأولوية في القطاعات الرئيسية التي تهدف إلى التخفيف من آثار تغير المناخ، وكذلك حجم المشاريع المرتبطة بالتكيف بنحو 9.5 مليار دولار بحلول عام 2030. وبناءً على ذلك، يمكن للقطاع المالي في الأردن أن يلعب دوراً رئيسياً في تعزيز التمويل الأخضر. فقد بلغ على سبيل المثال إجمالي محفظة الائتمان للبنوك 46 مليار دولار أمريكي في شباط 2023. ومن الناحية الافتراضية، فإذا كانت 10% من هذه المحفظة صديقة للبيئة، فإنها ستغطي ثلثي فجوة التمويل المناخي للمساهمات المحددة وطنياً في الأردن والتي تبلغ 7 مليار دولار أمريكي. بالإضافة إلى توفير التمويل الأخضر، يلعب القطاع المالي دوراً مميزاً في تحسين القدرة على مواجهة الصدمات المناخية، على سبيل المثال، من خلال منتجات التأمين التي تأخذ بعين الاعتبار الاستجابة للتغيرات المناخية، وكذلك من خلال حلول التمويل الأصغر الموجهة للفئات المهمشة والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة.

عمليات البنك المركزي الأردني

إلى جانب مهامه المتعلقة بالتنظيم والرقابة المالية، يدرك البنك المركزي الأردني أهمية الإجراءات المرتبطة بالمناخ، ويُقر بوجود العديد من الدوافع التي تحتم على البنك المركزي التعامل مع الفرص والمخاطر المرتبطة بالمناخ. وعادة ما يتم تكليف البنوك المركزية بإدارة الموجودات والمحافظ الاستثمارية الكبيرة الحجم، لتحقيق أهدافها المتمثلة في الحفاظ على الاستقرار النقدي وغيرها من الأهداف الأخرى، علماً بأن حجم الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي الأردني في أيار 2023 بلغ أكثر من 12 مليار دينار أردني. وتجدر الإشارة بأن هنالك على الساحة الدولية مشاورات دورية حول الفرص والمخاطر المحتملة المرتبطة بالمناخ لإدارة احتياطيات البنوك المركزية. وبناءً على ذلك، تقوم البنوك المركزية حول العالم بالعمل على تضمين اعتبارات المناخ (والاستدامة) في استراتيجياتها الاستثمارية المتعلقة بإدارة الاحتياطيات. ومن الجدير ذكره أيضاً أن عوامل تغير المناخ يمكن أن يكون لها تأثير كبير على آلية انتقال السياسة النقدية. بالإضافة إلى ذلك، يمتلك البنك المركزي الأردني أدوات لتعزيز التمويل الأخضر، وقد تمت مناقشتها بمزيد من التفصيل في الفصل 11.

2

رؤية الإستراتيجية وأهدافها



2.1 الرؤية

تتمثل رؤية هذه الاستراتيجية في تحويل القطاع المالي الأردني إلى قوة رائدة في مجال التمويل الأخضر وتحسين قدرته على مواجهة المخاطر البيئية والمناخية والتكيف معها، فضلاً عن تمكين الأردن من أن يصبح رائداً إقليمياً على صعيد التمويل المستدام. ولتحقيق هذه الرؤية، سيعاون البنك المركزي الأردني بشكل وثيق مع شركائه الرئيسيين في القطاع المالي وغيرهم من خارج القطاع. وعلى وجه التحديد، سيقوم البنك المركزي الأردني بتوجيه المؤسسات المالية لديه لتضمين الاعتبارات البيئية والمناخية في كافة الجوانب المتعلقة باتخاذ القرارات المالية، بما في ذلك هياكل حوكمة الشركات، وإدارة المخاطر والضوابط الرقابية الداخلية، والإفصاح والإبلاغ، والتمويل الأخضر. كما يلتزم البنك المركزي الأردني بدوره الريادي في هذا المجال، وسيعمل على إنشاء قسم مخاطر تغير المناخ والتمويل الأخضر، وإجراء تقييم شامل لمخاطر المناخ للقطاع المالي في الأردن، وتنفيذ برنامج شامل لبناء القدرات، وإصدار إرشادات وتعليمات رقابية لتوحيد الممارسات التي تستجيب للتغيرات المناخية في القطاع المالي.



رؤية الاستراتيجية

تحويل القطاع المالي في الأردن إلى قوة رائدة في مجال التمويل الأخضر وتحسين قدرته على مواجهة المخاطر البيئية والمناخية والتكيف معها، فضلاً عن تمكين الأردن من أن يصبح رائداً إقليمياً على صعيد التمويل المستدام

2.2 الأهداف

للاستراتيجية ثلاثة أهداف شاملة: (أ) تعزيز القدرات والحوكمة، وتفعيل الأنظمة، وتنفيذ سياسات التمويل الأخضر وإدارة مخاطر المناخ، مما يؤدي إلى (ب) تحسين قدرة القطاع المالي على مواجهة المخاطر البيئية والمناخية و(ج) تعزيز التمويل الأخضر. سيهدف البنك المركزي الأردني إلى تحقيق هذه الأهداف العامة من خلال عدد من النتائج الوسيطة، والتي تشمل، على سبيل المثال، المشاركة في قيادة تطوير التصنيف الوطني الأخضر؛ وإجراء أول تقييم شامل لمخاطر المناخ للقطاع المالي في الأردن؛ وتنفيذ برنامج شامل لبناء القدرات؛ وإصدار إرشادات وتعليمات رقابية للمؤسسات المالية لتضمين الاعتبارات المرتبطة بالمناخ في هياكل الحوكمة وإطار إدارة المخاطر وأنشطة التمويل الأخضر الخاصة بها. ويعرض الشكل 2.1 أجزاءً من النتائج الرئيسية المتوقعة ضمن مختلف المجالات التي تغطيها هذه الاستراتيجية.

الشكل 2.1: نتائج مختارة ضمن بعض المجالات التي تغطيها الاستراتيجية



المصدر: الشكل الأصلي لهذه الاستراتيجية.

2.3 النطاق وتسلسل التطبيق

يعتبر التسلسل في التطبيق (لكل من القطاعات ومراكز الاستراتيجية) والتناسب مبدئين أساسيين لهذه الاستراتيجية ويمكن تطبيقهما على كافة محتويات الاستراتيجية. ستركز الإستراتيجية في بادئ الأمر على القطاع المصرفي كون هذا القطاع يشكل أكثر من 96٪ من موجودات القطاع المالي في الأردن، ثم شركات التأمين ومؤسسات التمويل الأصغر. وسيتم تطبيق مبدأ التناسب على جميع القطاعات الثلاثة إستناداً إلى حجم المؤسسة المالية، وتعقيدها، ودرجة تقبلها للمخاطر وذلك عند القيام بتبني المتطلبات الجديدة. لذا فإن ذلك سيمكن البنك المركزي الأردني من الحيلولة دون فرض ضغوطات كبيرة على المؤسسات المالية التي لا تمتلك إمكانيات مالية وتقنية كافية، وبالتالي لن تشكل أية مخاطر نظامية على الاستقرار المالي. وبما أن التمويل الأخضر وإدارة مخاطر المناخ مجالات حديثة العهد نسبياً لمعظم المؤسسات المالية في الأردن، فإن المرحلة الأولى ستركز في الغالب على بناء القدرات التأسيسية؛ ووضع ترتيبات الحوكمة؛ وتطوير الأدوات التي تمكن البنك المركزي الأردني والمؤسسات المالية من تحديد وتقييم وإدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ، والمشاركة في التمويل الأخضر (الشكل 2.2).

الشكل 2.2: التسلسل في تطبيق الاستراتيجية



المصدر: الشكل الأصلي لهذه الاستراتيجية.

تتماشى مرتكزات هذه الاستراتيجية مع أهداف ومهام البنك المركزي الأردني، ويمكن تطبيقها من قبل البنك المركزي الأردني كجهة تنظيمية ورقابية أو من قبل المؤسسات المالية الخاضعة لرقابته. ترتبط بعض الأهداف بأنشطة البنك المركزي الأردني عدا مهامه المتعلقة بالسياسة الاحترازية، مثل إدارة الاحتياطيات أو الإشتغال المالي أو السياسة النقدية. وحيث أن البنك المركزي الأردني يتطلع لأن يصبح أحد أبرز الداعمين على المستوى الوطني لتعزيز التمويل الأخضر وإدارة مخاطر المناخ، فإن ذلك يتطلب التعاون والتنسيق الوثيق مع الشركاء الرئيسيين والسلطات الأخرى. ويدرك البنك المركزي الأردني أن الأدوات التي تمتلكها البنوك المركزية والجهات الرقابية لا يمكن أن تكون بديلاً عن التدخلات في المجالات العديدة للانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون. وهذا بدوره يساهم في الدور المهم الذي يتعين على الجهات الفاعلة الأخرى القيام به بما في ذلك الحكومة، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية. وسيأخذ البنك المركزي الأردني مثل هذه التدخلات بعين الاعتبار، كما سيعمل على دراسة تأثيرها وتعديل سياساته بالخصوص. كما سيكون من المهم تقوية الشراكات بين البنك المركزي الأردني، وهيئة الأوراق المالية، والشركة الأردنية لضمان القروض، ووزارة البيئة، ووزارة المالية وغيرها من المؤسسات الأخرى، لتحقيق النتائج الرئيسية المتمثلة في إعداد التصنيف الوطني الأخضر، وإطلاق برنامج ضمان الائتمان الأخضر، ودعم هياكل التمويل المختلطة وحلول أسواق رأس المال الخضراء.

وتجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي الأردني يدرك بأن إجراءات تخضير القطاع المالي يجب أن تكون جزءاً من حزمة الإجراءات الشاملة والمرتبطة بالإطار الرقابي والتنظيمي للبنك المركزي الأردني (على سبيل المثال، الإستمرار في إعداد وتنفيذ منهجيات الدعامة 2 من معيار بازل، وتعزيز القدرة الرقابية والإشرافية). علاوة على ذلك، يجب تنفيذ الإجراءات المتعلقة بتخضير القطاع المالي من خلال تقليل التعارض المحتمل بين الأهداف التنظيمية والرقابية الأساسية للبنك المركزي الأردني. وبشكل أكثر تحديداً، لا ينبغي أن يؤدي السعي إلى تعزيز التمويل الأخضر إلى تقويض إدارة المخاطر لدى المؤسسات المالية.



مسح البنك المركزي الأردني المرتبط بإدارة مخاطر المناخ وممارسات التمويل الأخضر في القطاع المصرفي

3



في نهاية عام 2021، قام البنك المركزي الأردني بإجراء مسح لتقييم الوضع الحالي لإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ والتمويل الأخضر في القطاع المصرفي الأردني. ويعتبر هذا المسح مهماً للاسترشاد به في إعداد الاستراتيجية والخطوات القادمة المتعلقة بتخضير القطاع المالي في الأردن. وقد تضمن 47 سؤالاً ضمن أربعة مجالات رئيسية: (أ) إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ، (ب) التمويل الأخضر، (ج) الإفصاح والإمتثال، (د) بناء القدرات، علماً بأن هذا المسح قد شمل 23 بنكاً في الأردن، وتمت الإجابة عليه من قبل 17 بنكاً. كما سيقوم البنك المركزي الأردني بإجراء مسوحات مماثلة لقطاعي التأمين والتمويل الأصغر في المراحل الأولى من تطبيق الاستراتيجية.

ملخص

يشير المسح إلى أنه على الرغم من إدراك معظم البنوك لأهمية المخاطر المرتبطة بالمناخ، إلا أن عدداً قليل منها يمتلك الأدوات والقدرات اللازمة لإدارة هذه المخاطر، والتخفيف منها بشكل فعال. كما أن القطاع المصرفي على الرغم من أنه يقوم بتقديم بعض المنتجات التي تهدف إلى دعم التنمية المستدامة؛ إلا أن التقدم في هذا المجال متفاوت بين البنوك. ولا يزال يتعين على العديد من تلك البنوك تضمين التمويل الأخضر في خططها الإستراتيجية أو هياكل الحوكمة لديها، وأن تأخذ كذلك بعين الاعتبار عناصر التمويل الأخضر عند اتخاذ القرارات الاستثمارية. وعلى صعيد الجانب الإيجابي، فقد قامت الغالبية العظمى من البنوك بتنفيذ ممارسات تستجيب للتغيرات المناخية ضمن عملياتها (على سبيل المثال، الطاقة المتجددة)، كما أن للبنوك توجه إيجابي نحو إصدار السندات الخضراء في الأردن.

إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ

وفقاً للمسح فإن ما مجموعه 76% من البنوك التي شملها المسح، ترى بأن المقترضين سيأثرون بالمخاطر الإنتقالية المرتبطة بتغير المناخ (الشكل 3.1). وبحسب ما أظهر المسح، فإن القطاعات الأكثر عرضة للمخاطر المرتبطة بالمناخ في الأردن هي تلك التي تعتمد على مصادر الطاقة التقليدية وسلاسل إمدادات الكربون. ولإدارة هذه المخاطر والتخفيف من حدتها، فقد قامت البنوك التي أجابت على المسح بتقديم مجموعة من الإجراءات الاحترازية والتي تشمل تمويل مشاريع الطاقة المتجددة، وتضمين الاعتبارات المرتبطة بالمناخ في الخطط والسياسات الإستراتيجية للمؤسسات المالية، وتطوير القدرات والقوى البشرية للقطاعات الخضراء مثل الطاقة النظيفة، وتضمين مخاطر المناخ ضمن السياسات الاستثمارية والائتمانية، وتطوير أدوات لتقييم المخاطر المرتبطة بالمناخ، ورفع الوعي بمخاطر المناخ.

الشكل 3.1: نتائج مختارة من مسح البنك المركزي الأردني - المخاطر المرتبطة بالمناخ والتمويل الأخضر

المخاطر المتعلقة بالمناخ	التمويل الأخضر
لا تقوم بتحديد وتحليل المخاطر البيئية والمناخية. 88%	سياسة الاستثمار لا تأخذ في الاعتبار التمويل الأخضر. 88%
تأخذ بالإعتبار تأثير المخاطر الإنتقالية على المقترضين. 76%	تنفيذ عملياتها بحيث تكون صديقة أكثر للمناخ. 88%
لم تقم بتضمين المخاطر المرتبطة بالمناخ في إطار إدارة المخاطر. 71%	لا تتناول الحوكمة التمويل الأخضر. 76%
لا تأخذ في الاعتبار مخاطر عدم الإلتزام الجوهرية المتعلقة بالمناخ. 65%	تدعم إصدار السندات الخضراء في الأردن. 76%
تدعم إنشاء صندوق مشترك للححوظ بشأن مخاطر المناخ. 53%	لا يوجد لديها تعريف للتمويل الأخضر. 71%
تراعي المخاطر المرتبطة بالمناخ في التخطيط والعمليات الاستراتيجية. 47%	تمتلك بعض المنتجات للتمويل الأخضر التي تدعم التنمية المستدامة. 65%
تقوم بتقييم أثر المخاطر المرتبطة بالمناخ من خلال اختبارات الأوضاع الضاغطة. 18%	لم تقم بتضمين التمويل الأخضر ضمن الخطة الإستراتيجية. 53%
ترى بأنه ينبغي تضمين المخاطر المرتبطة بالمناخ في عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP. 18%	لا تأخذ في الاعتبار عناصر التمويل الأخضر عند اتخاذ القرارات الاستثمارية. 53%

المصدر: مسح البنك المركزي الأردني لإدارة مخاطر المناخ وممارسات التمويل الأخضر في القطاع المصرفي 2021.

وعلى الرغم من أن البنوك في الأردن ترى بأن المخاطر المرتبطة بالمناخ مرتفعة، إلا أن الطريق لا يزال طويلاً أمامها لتطوير الأدوات اللازمة لتقييم وتخفيف هذه المخاطر بالشكل الصحيح. وقد أفادت 29% من البنوك فقط بأن المخاطر البيئية والمناخية يتم تضمينها في إطار إدارة المخاطر، بينما ترى ما نسبته 12% بأن هذه المخاطر يتوجب أخذها بعين الاعتبار في التقييم الداخلي لكفاية رأس المال. ومن جهة أخرى، فإن 18% من هذه البنوك فقط قد أفادت بأنها تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة لقياس أثر المخاطر البيئية والمناخية عليها. وتُعزى هذه النسب المنخفضة بشكل رئيسي إلى عدة عوامل، من بينها نقص البيانات المتاحة، ونقص في قدرات موظفي البنك، وغياب الأنظمة والتعليمات الرقابية فضلاً عن عدم الإلمام بالمفاهيم الأساسية. وبالتالي، فإن هناك حاجة ماسة لزيادة الدعم والموارد لتمكين البنوك من إدارة المخاطر البيئية والمناخية بشكل فعال، وإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة الشاملة لتقييم أثر تلك المخاطر على البنوك. هذا بالإضافة إلى وجود عدة معوقات أخرى تحد من قدرة البنوك على إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ، وتشمل عدم وجود دراسات وأدوات وآليات خاصة بالأردن لتقييم المخاطر، وقياسها، ومراقبتها (الشكل 3.2). وقد حددت البنوك التي قامت بالإجابة على المسح الخطوات الرئيسية المطلوبة لتحسين القدرة على إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة المرتبطة بالمناخ. وتشمل هذه الخطوات تعزيز قدراتها الداخلية، وتحسين عمليات جمع البيانات، والتعاون مع مزودي البيانات، وإنشاء فرق عمل متخصصة تُعنى بالمخاطر البيئية والمناخية.

ووفقاً لنتائج المسح، فإن هنالك إجماع عام بين البنوك على أن مخاطر الائتمان ستكون الأكثر تأثراً من غيرها، تليها المخاطر التشغيلية ومخاطر التركيز الإئتماني. وفيما يتعلق بالتعرضات الرئيسية للمخاطر البيئية والمناخية، فقد أجابت البنوك بأنها تشمل الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة، والديون السيادية، وكذلك المقترضين الأفراد الذين هم أكثر تأثراً. وبحسب إجابات البنوك فإن المخاطر المادية الرئيسية في الأردن تشمل الجفاف والفيضانات والنقص المزمن في المياه.

الشكل 3.2: المعوقات التي تحد من قدرة البنوك على إدارة المخاطر البيئية والمناخية



المصدر: مسح البنك المركزي الأردني لإدارة مخاطر المناخ وممارسات التمويل الأخضر في القطاع المصرفي 2021.

التمويل الأخضر

ومن بين البنوك السبعة عشر التي شملها المسح، فقد تبين بأن 5 بنوك فقط لديها حالياً تعريف للتمويل الأخضر.⁸ كما أن أقل من نصف البنوك قد عملت على تضمين التمويل الأخضر ضمن خططها الاستراتيجية، وعند اتخاذ القرارات الائتمانية. في حين أن 41% من البنوك من المتوقع أن تقوم بتعديل سياساتها الائتمانية لتأخذ بعين الاعتبار عناصر التمويل الأخضر، بالإضافة إلى أن 12% فقط من البنوك التي شملها المسح تأخذ بعين الاعتبار هذه العناصر في سياساتها الاستثمارية المعتمدة. كما أن 41% من البنوك تعزز تعديل سياساتها الاستثمارية بحيث تأخذ بالحسبان عناصر التمويل الأخضر، بالإضافة إلى أن 76% من البنوك لا تراعي التمويل الأخضر في سياساتها المتعلقة بالحوكمة.

وقد أشارت غالبية البنوك (65% منها) إلى قيامها بتقديم بعض أنواع المنتجات التي تهدف إلى دعم التنمية المستدامة. وعادةً ما تشمل منتجات التنمية المستدامة؛ تمويل السخانات الشمسية وأنظمة الطاقة المتجددة، والمعدات والأجهزة الموفرة للطاقة. وفي كثير من الحالات، تشارك البنوك في برامج إعادة التمويل الخاصة بالبنك المركزي الأردني لتقديم هذه المنتجات لعملائها. وتتص السياسة الائتمانية لبعض البنوك على عدم تمويل القطاعات التي تضر بالبيئة، كما تنص تلك السياسات أيضاً على أن تمويل قطاعات الطاقة المتجددة يكون بأسعار مناسبة. وتشمل التحديات التي تواجه تعزيز التمويل الأخضر عدم وجود الضمانات المناسبة، وقلة الجهات المتخصصة في تقييم جدوى المشاريع الخضراء، وضعف القدرة التقنية، ونقص الوعي لدى العملاء، فضلاً عن عدم وضوح هيكل المخاطر والعوائد. وأخيراً، فقد أفادت غالبية العظمى من البنوك التي شملها المسح بأنها قامت بتنفيذ ممارسات تستجيب للتغيرات المناخية ضمن عملياتها (88%)، علاوة على قيامها بدعم إصدار السندات الخضراء في الأردن (76%).

⁸ تستخدم بعض البنوك تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في حين أن البعض الآخر في طور تطوير تعريف داخلي.

الإفصاح وبناء القدرات

لا تزال الإفصاحات المرتبطة بالمناخ حديثة العهد نسبياً وفي أولى مراحلها. ففي الوقت الحالي، لا يقوم أي بنك بالإفصاح عن أية معلومات تتعلق بالمخاطر المالية المرتبطة بالمناخ، كما تقوم 29% من البنوك فقط بالإفصاح عن أنشطتها المرتبطة بالتمويل الأخضر. وقد أشار بنكان بأن لديهما وحدة أو دائرة تُعنى بتطبيق معايير تتعلق بالتمويل الأخضر أو بالإفصاح عن المسائل المرتبطة بالمناخ. وتشير البنوك بأن نقص البيانات والمعلومات، وعدم وجود متطلبات تلزم الشركات بالإفصاح عن مثل هذه المعلومات تعتبران معيقات رئيسية للإفصاح.

أما في مجال بناء القدرات، فقد قام ما يقارب من نصف البنوك التي أجابت على المسح بعقد دورات متخصصة لموظفيها حول التمويل الأخضر، والتنمية المستدامة (كما هو مبين في الشكل 3.3). بالإضافة إلى ذلك، فقد قامت خمسة بنوك بعقد ورش تدريبية ذات صلة بإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ. في حين أفاد بنك واحد فقط بأن لديه موظفين مؤهلين لجمع وتحليل البيانات المرتبطة بمخاطر المناخ، كما أفاد أكثر من 70% من البنوك عن عزمهم القيام بتنظيم دورات تدريبية تركز على التمويل الأخضر وإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ. وبشكل عام، فقد اعتبرت الجهات المشاركة في القطاع المالي بأن وجود فجوات في القدرات يعتبر عائقاً رئيسياً يحد من المشاركة الفاعلة في الأنشطة التي تستجيب للتغيرات المناخية. وللمضي قدماً، تقترح البنوك إعداد برامج متخصصة لبناء القدرات من خلال الشراكة بين البنك المركزي الأردني وجمعيات القطاع المالي. كما طلب من البنوك المشاركة في المسح تحديد نوع الدعم الذين هم بحاجة إليه ليتم تقديمه من خلال التعاقد مع خدمات استشارية خارجية، وتضمنتهم إجاباتهم المجالات المتمثلة في إعداد سياسات وإجراءات تعنى بمخاطر تغير المناخ وسياسات تتعلق بالتمويل الأخضر والاستثمار في السندات الخضراء، وكذلك في وضع أدوات لتقييم المخاطر البيئية، وتأثير المشاريع التي سيتم تمويلها.

الشكل 3.3: نتائج مختارة من مسح البنك المركزي الأردني - الإفصاح وبناء القدرات

الإفصاح	بناء القدرات
 الإفصاح عن المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ. 0%	 تنظيم دورة متخصصة لموظفي البنك حول التمويل الأخضر. 47%
 الإفصاح عن الأنشطة المرتبطة بالتمويل الأخضر. 29%	 تنظيم تدريب على المخاطر المرتبطة بالمناخ. 29%
 لا يوجد موظفين لمراقبة الإفصاح المرتبط بالمناخ. 88%	 تدريب الموظفين لديهم على جمع وتحليل البيانات المرتبطة بمخاطر المناخ. 6%

المصدر: مسح البنك المركزي الأردني لإدارة مخاطر المناخ وممارسات التمويل الأخضر في القطاع المصرفي 2021.

بناء القدرات المؤسسية وإرساء الحوكمة من أجل تخضير القطاع المالي

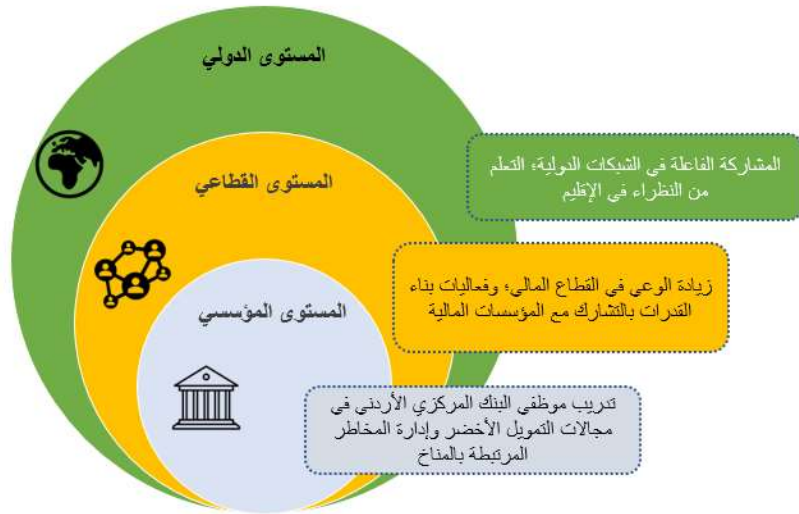
4



نظراً لكون تخضير القطاع المالي مجالاً حديث العهد نسبياً، فإن البنك المركزي الأردني والمؤسسات المالية بحاجة ماسة لبناء القدرات في هذا المجال. ويشمل ذلك تطوير مهارات ومعارف الموظفين؛ وإيجاد أدوات ونماذج تقنية جديدة لتقييم المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ، وتقييم أثرها، وجمع البيانات؛ وإصدار إرشادات رقابية تستجيب للتغيرات المناخية؛ بالإضافة إلى قياس ومراقبة وتعزيز التمويل الأخضر في القطاع المالي.

ولتحقيق تطلعات البنك المركزي الأردني بأن يصبح رائداً في مجال التمويل الأخضر على الصعيدين الوطني والإقليمي، فإنه سيقوم بتصميم وتنفيذ برنامج شامل لبناء القدرات. ويُعتبر هذا البرنامج عاملاً مساعداً لكافة الإجراءات الأخرى وبما يضمن استدامتها في سبيل تخضير القطاع المالي. وبشكل عام، فإن معظم الوحدات التنظيمية في البنك المركزي الأردني لا تزال في المراحل الأولية فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالمناخ؛ وعليه، فإن هنالك حاجة إلى تبني نهج تدريجي لتعزيز قاعدة المعارف والمهارات من أجل تخضير القطاع المالي. وسيتم تصميم برنامج لبناء القدرات في البنك المركزي الأردني على ثلاثة مستويات: المؤسسي، والقطاعي، والدولي (الشكل 4.1). بالإضافة إلى ذلك، ولتسهيل التنسيق بين المؤسسات، فإن البنك المركزي الأردني يهدف إلى أن يكون عضواً أساسياً في اللجنة الوطنية للتغير المناخي.

الشكل 4.1: ثلاثة مستويات لبرنامج بناء القدرات للبنك المركزي الأردني



المصدر: الشكل الأصلي لهذه الاستراتيجية.

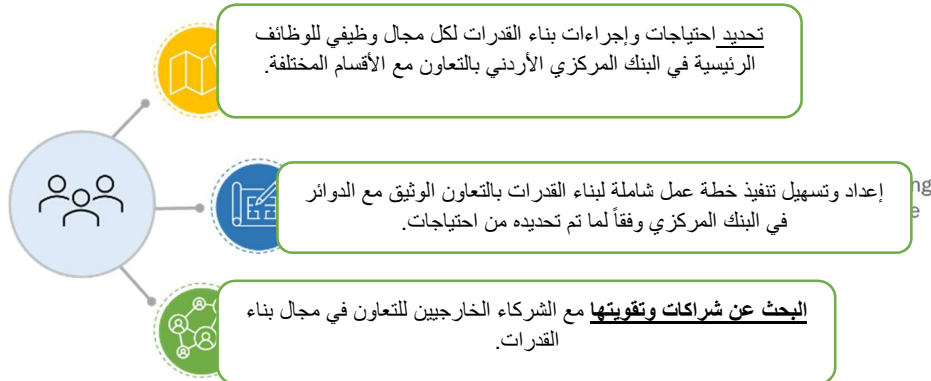


4.1 بناء القدرات لموظفي البنك المركزي الأردني

إرساء القواعد للحوكمة الداخلية

سيقوم البنك المركزي الأردني بتأسيس قسم مخاطر تغير المناخ والتمويل الأخضر ضمن دائرة الاستقرار المالي للإشراف على الاستراتيجية وتنسيقها وتسهيل تنفيذها. وستشمل أعمال هذا القسم كلاً من مجالات التمويل الأخضر والمخاطر المرتبطة بالمناخ، وسيتولى مسؤولية تنسيق برنامج لبناء القدرات داخل البنك المركزي الأردني، وكذلك بين البنك المركزي الأردني والمؤسسات المالية الأخرى. كما سيعمل هذا القسم مع مختلف الوحدات أو الدوائر في البنك المركزي الأردني لمساعدتها على تحديد احتياجاتها فيما يتعلق ببناء القدرات، لتضمين الاعتبارات المناخية ضمن مهامها الوظيفية (الشكل 4.2).

الشكل 4.2: مسؤوليات قسم مخاطر تغير المناخ والتمويل الأخضر في مجال بناء القدرات



المصدر: الشكل الأصلي في الاستراتيجية.

يعتبر إنشاء قسم مخاطر تغير المناخ والتمويل الأخضر إحدى الخطوات الرئيسية في إرساء هيكل حوكمة مناسب لتضمين الاعتبارات المناخية في أنشطة البنك المركزي الأردني. وينبغي أن يكون لدى القسم القدرة على إدارة المناقشات على مستوى البنك المركزي الأردني في مختلف المجالات، سواء الاستقرار المالي، أو الرقابة الاحترازية الجزئية، أو السياسة النقدية، أو تقييم مخاطر المناخ، أو غيرها. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تقوم كل دائرة من الدوائر في البنك المركزي الأردني بتعيين ضابط ارتباط مسؤول عن الاعتبارات البيئية والمناخية كلاً في مجال اختصاصه. كما سيضع البنك المركزي الأردني الخطوط العريضة للمساءلة فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية.

نبذة عن المواضيع التي سيغطيها برنامج بناء القدرات

بناء القدرات هو نشاط دائم ومستمر، ويتطلب التسلسل الواضح. حيث سيعتمد البنك المركزي الأردني برنامجاً متسلسلاً لبناء القدرات يستمر لعدة سنوات، وستتم مراجعته بشكل سنوي، كما أن هذا البرنامج يتحلى بالمرونة بحيث يتم تعديله لإضافة المعارف الجديدة والتقنيات المستجدة في مجال تخصص القطاع المالي. وسيركز هذا البرنامج بشكل أساسي على زيادة الوعي، وتعزيز المعرفة، وتطوير مهارات الأفراد على كافة المستويات في الهرم الوظيفي للبنك المركزي الأردني، كما سيتم توجيهه بحيث يناسب الموظفين التقنيين والإداريين. بالإضافة إلى أنه سيركز على مجالين: (أ) تعزيز التمويل الأخضر في القطاع المالي في الأردن و(ب) إدارة المخاطر المالية البيئية والمناخية. ويوضح الشكل 4.3 قائمة الموضوعات الرئيسية التي ستغطيها الخطة.

الشكل 4.3: الموضوعات التي سيغطيها برنامج بناء القدرات المؤسسية للبنك المركزي الأردني

إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ		التمويل الأخضر	
مخاطر تغير المناخ للقطاع المالي: المقاييس والنماذج الرئيسية	تغير المناخ في الأردن: منظور مالي كلي	الاتجاهات العالمية وأفضل الممارسات لتعزيز التمويل الأخضر	أسواق الكربون وتمويل الكربون
تضمين المخاطر المرتبطة بالمناخ في الرقابة الاحترازية	تقييم المخاطر المرتبطة بالمناخ؛ جمع البيانات وتحليلها	التصنيفات الخضراء؛ الإفصاح والإبلاغ العام (ISSB - TCFD)	السندات الخضراء وأدوات سوق رأس المال الأخرى
ممارسات إدارة مخاطر الكوارث والتأمين المناخي	اختبارات الأوضاع الضاغطة المرتبطة بالمناخ والأسلوب القائم على السيناريوهات	القروض الخضراء وأدوات تقليل المخاطر ومنتجات التمويل الأخضر الأخرى	الإشتمال المالي الأخضر؛ التمويل الإسلامي الأخضر
المعايير العالمية لإدارة المخاطر (IAIS، BCBS، CIBAFI)	تطوير تعليمات مالية تستجيب للتغيرات المناخية	الأطر الدولية للتمويل الأخضر (مبادئ القرض الأخضر)	حلول مبتكرة قائمة على التكنولوجيا للتمويل الأخضر

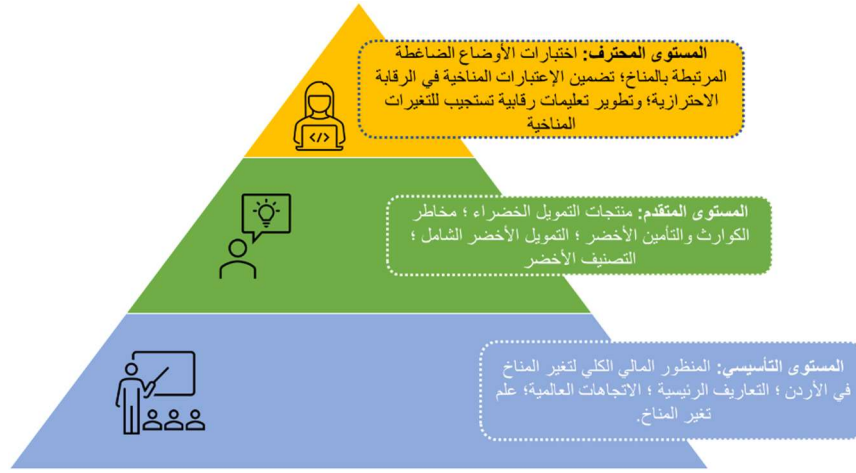
المصدر: الشكل الأصلي في الاستراتيجية.

لتنفيذ برنامج بناء القدرات، سيعمل البنك المركزي الأردني على اتخاذ مجموعة واسعة من الإجراءات لبناء القدرات. وستشمل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: عقد ورش العمل والندوات، ودراسة حالات عملية، وتبادل الزيارات والاستفادة من خبرات النظراء من البنوك المركزية الأخرى والجهات التشريعية والرقابية في القطاع المالي في المنطقة والعالم، وعقد الدورات التدريبية عبر الإنترنت، وإجراءات التدريب سواء داخل أماكن العمل أو خارجه.

التسلسل في برنامج بناء القدرات

سيتم تنفيذ برنامج بناء القدرات في البنك المركزي الأردني على ثلاثة مستويات: المستوى التأسيسي والمستوى المتقدم والمستوى المحترف. وفيما يتعلق بالتدريب ضمن المستوى التأسيسي ستكون الفئة المستهدفة أوسع، وسيتم التركيز على زيادة الوعي وتعزيز الفهم الأساسي للموضوعات المتعلقة بتخصير القطاع المالي. وسيساعد هذا التدريب على تحقيق تكافؤ الفرص والمواءمة بخصوص التعريفات والمفاهيم الأساسية العالمية فيما يتعلق بالتمويل الأخضر وإدارة مخاطر المناخ، وكذلك التحديات التي يفرضها تغير المناخ على الإقتصاد الأردني، ودور القطاع المالي في تمويل التحول منخفض الكربون والتكيف معه. أما فيما يتعلق بالتدريب المتقدم فسيضمن موضوعات أكثر تخصصية، مثل المنتجات المالية والممارسات الفضلى والطرق المختلفة لإدارة مخاطر المناخ. وسيكون بناء القدرات ضمن هذا المستوى في مواضيع متعددة مثل الاستقرار المالي والرقابة الاحترازية الجزئية مناسباً لفرق العمل الأساسية؛ إلا أنها من الممكن أن تكون موجهة على نطاق أوسع. أما بناء القدرات على المستوى المحترف فسيتم توجيهه إلى موظفي البنك المركزي الأردني الذين سيتولون مهمة تضمين الاعتبارات المناخية ضمن مجالاتهم الوظيفية (الشكل 4.4).

الشكل 4.4: المستويات الثلاثة لبرنامج بناء القدرات للبنك المركزي الأردني



المصدر: الشكل الأصلي في الاستراتيجية.

4.2 زيادة الوعي وتسهيل بناء القدرات في القطاع المالي

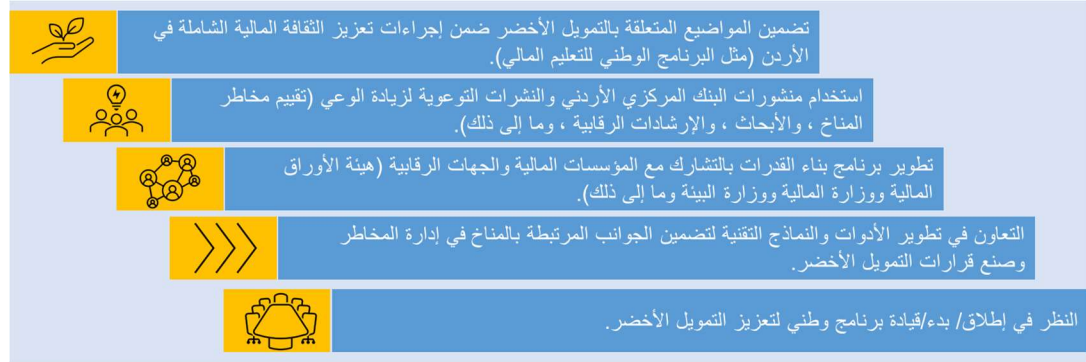
سيقوم البنك المركزي الأردني بالتعاون مع المؤسسات المالية وشركاء استراتيجيين آخرين لتنسيق أنشطة بناء القدرات الداعمة لتخضير القطاع المالي في الأردن (الشكل 4.5). ويتضمن برنامج بناء القدرات في البنك المركزي الأردني مجموعة من الفعاليات التدريبية التشاركية ما بين موظفي البنك المركزي الأردني والمؤسسات المالية الأخرى (على سبيل المثال، جمعية البنوك، وإتحاد التأمين الأردني، وشبكة مؤسسات التمويل الأصغر الأردنية، وغيرها).

ونظراً لتزايد انتشار التمويل الأخضر، فمن المحتمل أن يرتفع الطلب على خدمات التجزئة مثل الإقراض الأخضر. وفي هذا الإطار فإن تعزيز فهم المستهلك ورفع مستوى وعيه من شأنه أن يتيح للأفراد مساحة أكبر لاختيار منتجات وخدمات التمويل الأخضر. وقد يكون لذلك تأثير إيجابي أيضاً على تحفيز الطلب على التمويل الأخضر. وبالتالي، سيهدف البنك المركزي الأردني أثناء تنفيذ الاستراتيجية، إلى تضمين التمويل الأخضر في أجندة أكثر شمولية للتنقيف المالي ضمن إجراءات تعزيز الإشتغال المالي للوصول إلى شرائح أوسع من المجتمع. ومن المتوقع أن تساهم هذه الإجراءات في تعزيز التمويل الأخضر الشامل وتحقيق أهداف الإشتغال المالي الكلية إذا تم تطبيقها بطريقة تستهدف الشباب، والنساء، والأسر من ذوي الدخل المحدود، والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة. وعلى صعيد آخر، سيقوم البنك المركزي الأردني (بالتعاون مع الشركاء المعنيين) أيضاً بالنظر في تضمين موضوع التمويل الأخضر ضمن البرنامج الوطني للتعليم المالي.

وفي سياق متصل، فإن منشورات البنك المركزي الأردني ونشراته التوعوية في المجالات المرتبطة بالتمويل الأخضر وإدارة مخاطر المناخ، ستكون جزءاً من مجالات رفع الوعي وتحفيز الحوار في السوق. وعلى سبيل المثال، تتمثل إحدى الركائز الأساسية في هذه الاستراتيجية بإجراء تقييم شامل لمخاطر المناخ للقطاع المالي. كما سيهدف البنك المركزي الأردني إلى نشر أكبر قدر ممكن من المعارف والأدلة الجديدة التي يتم تطويرها بالخصوص، مما يؤدي إلى تمكين المؤسسات المالية لفهم أفضل لمخاطر المناخ الرئيسية وتأثيرها على استقرار وسلامة النظام المالي في الأردن. كما ستساهم الإرشادات الرقابية التي تم ذكرها بمزيد من التفصيل في الفصل (٨) إلى زيادة الوعي والإنسجام في عمل المؤسسات المالية تجاه تحسين الاستجابة للتغيرات المناخية.

علاوة على ذلك، فمن ضمن الممارسات الفضلى وجود منصة وطنية أو فريق عمل للتمويل الأخضر. حيث أن هذه المنصة لن تساهم فقط في تنسيق المبادرات المعنية ببناء القدرات وتحديد تلك التي يمكن تنفيذها بالتشارك بين العديد من الأطراف المعنية، وإنما يمكنها أيضاً قيادة الحوار الوطني حول تعزيز التمويل الأخضر (المزيد انظر الفصل 11).

الشكل 4.5: المرتكزات الرئيسية لزيادة الوعي وتعزيز بناء القدرات في القطاع المالي في الأردن



المصدر: الشكل الأصلي في الاستراتيجية.

4.3 زيادة المشاركة الدولية والإقليمية

الشبكات الدولية لتخضير القطاع المالي

يهدف البنك المركزي الأردني إلى المشاركة بشكل متزايد في الشبكات الدولية المعنية بتضمنين الإعتبارات المناخية في أعمال البنوك المركزية والبيئة التنظيمية المالية. ففي عام 2021، أصبح البنك المركزي الأردني عضواً في شبكة تخضير النظام المالي (NGFS) للبنوك المركزية والجهات الرقابية.⁹ فضلاً عن أن البنك المركزي الأردني عضواً (منذ عام 2016) في شبكة الخدمات المصرفية والمالية المستدامة (SBFN). ويمثل اعتماد هذه الاستراتيجية من قبل البنك المركزي الأردني خطوة كبيرة نحو التوافق مع رؤى كلتا الشبكتين، وذلك لتعزيز وتسريع العمل المناخي داخل القطاع المالي. كما أن ذلك يوفر فرصاً جديدة للبنك المركزي الأردني لتعزيز التعاون مع الشبكتين في مختلف المبادرات، بما في ذلك المشاركة في مجموعات وفرق عمل متخصصة. ويعتزم البنك المركزي الأردني تكريس المزيد من الوقت، وتوجيه الموظفين للمشاركة الفاعلة في فرق العمل داخل كلتا الشبكتين.¹⁰ وفي المستقبل، سيقوم البنك المركزي الأردني بدراسة الانضمام لعضوية منتدى التأمين المستدام (الشكل 4.6).

إطلاق منتدى إقليمي للتعلم من النظراء

يهدف تشجيع تبادل الخبرات والدروس المستفادة في المنطقة، سيعمل البنك المركزي الأردني على إطلاق منتدى مؤسسي للتعلم بين النظراء لتخضير القطاع المالي بين البنوك المركزية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والهيئات التنظيمية المالية. فمع قيام العديد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتبني التمويل الأخضر وإدارة مخاطر المناخ وتضمنينها ضمن أنظمتها المالية، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في خلق ثروة جديدة من المعارف يمكن تطويرها وتبادلها. ومن المهم تحديداً فهم التأثيرات والنقاط الرئيسية المتعلقة بالتمويل الأخضر وسياسات تغير المناخ في القطاع المالي. كما يمكن لمنتدى التعلم من النظراء مساعدة البنوك المركزية والهيئات التنظيمية المالية على زيادة التنسيق والإنسجام في تعليمات القطاع المالي في المسائل المرتبطة بالمناخ، وإدارة المخاطر، وتعزيز أسواق التمويل الأخضر في المنطقة. علاوةً على ذلك، يمكن أن يسهل هذا المنتدى الحوار بين البنوك المركزية الإقليمية والهيئات التنظيمية المالية، لتعزيز التمثيل الإقليمي في المبادرات العالمية مثل شبكة تخضير النظام المالي. ويمكن لمبادرة التعلم من النظراء أن تكون لها عدة أشكال، على سبيل المثال، سيحرص البنك المركزي الأردني على تبادل الزيارات والتعاون في تنفيذ فعاليات أو برامج تدريبية إقليمية لتبادل المعرفة.

⁹ شبكة تخضير القطاع المالي: مجموعة من البنوك المركزية والجهات الرقابية الراغبة، وعلى أساس تطوعي، في تبادل الخبرات ومشاركة أفضل الممارسات والمساهمة في تطوير إدارة المخاطر البيئية والمناخية في القطاع المالي، وتعزيز التمويل لدعم التحول نحو اقتصاد مستدام. أصدرت الشبكة (في عام 2021) "إعلان غلاسكو: ملتزمون بالعمل"، حيث أعاد الأعضاء استعدادهم للمساهمة في الاستجابة العالمية المطلوبة لتحقيق أهداف اتفاقية باريس. وكمتابعة للإعلان، يقوم العديد من أعضاء الشبكة بنشر تعهدات أو استراتيجيات فردية.

¹⁰ شبكة الاستدامة المصرفية والمالية: هو تجمع تطوعي من الهيئات المنظمة للقطاع المالي، والبنوك المركزية، ووزارات المالية، ووزارات البيئة، والجمعيات الصناعية من الأسواق الناشئة الملتزمة بتعزيز التمويل المستدام لأولويات التنمية الوطنية، وتعزيز الأسواق المالية، والاستقرار. وتدير الشبكة أربع مجموعات عمل: (أ) مجموعة عمل القياس؛ (ب) مجموعة العمل المعنية بأدوات التمويل المستدام؛ (ج) مجموعة العمل للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل؛ و(د) مجموعة عمل البيانات والإفصاح.

وكطريقة أخرى للاستفادة من أوجه التعاون الإقليمية، فمن المتوقع أن يستضيف البنك المركزي الأردني مؤتمر إقليمي للبنوك المركزية والهيئات التنظيمية المالية بشأن تخضير القطاع المالي. حيث سيكون الهدف الرئيسي من المؤتمر هو دعوة النظراء الإقليميين من البنوك المركزية والجهات التنظيمية والرقابية لمناقشة أحدث المستجدات، وتبادل الدروس المستفادة في تخضير القطاع المالي، مع التركيز على التطورات الأكثر أهمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وسيمثل هذا المؤتمر فرصة للبنك المركزي الأردني لإطلاع القطاع المالي والنظراء في الإقليم على مستوى التقدم الذي تم تحقيقه في تنفيذ الاستراتيجية. ومن الممكن كذلك تنظيم المؤتمر في عدة بلدان مختلفة في المنطقة بشكل سنوي.

الشكل 4.6: المرتكزات الرئيسية لزيادة المشاركة على المستويين الدولي والإقليمي



المصدر: الشكل الأصلي في الاستراتيجية.



الجدول 4.1: خطة العمل

2028	2027	2026	2025	2024	2023	المعالم/الإجراءات
النصف 2	النصف 1	النصف 2	النصف 1	النصف 2	النصف 1	النصف 2
						القدرة المؤسسية والحوكمة لتخصيص القطاع المالي في الأردن
						إعداد الترتيبات الأولية للحوكمة الداخلية لتنفيذ الاستراتيجية.
						1. إنشاء وتفعيل قسم مخاطر تغير المناخ والتمويل الأخضر داخل البنك المركزي الأردني.
						2. تعيين ضباط ارتباط "خضراء" في كل دائرة من الدوائر الأساسية في البنك المركزي الأردني لدعم تنفيذ الاستراتيجية في المجالات الوظيفية الخاصة بكل منها.
						3. إنشاء خطوط مساهمة واضحة للإنجازات والأنشطة المتعلقة بتخصيص القطاع المالي وتنفيذ الاستراتيجية.
						4. إنشاء منصة وطنية أو فريق عمل لتعزيز التمويل الأخضر.
						توسيع نطاق بناء القدرات الداخلية.
						5. القيام بأعداد مخطط على مستوى البنك المركزي الأردني لتحديد إجراءات بناء القدرات المستهدفة والمواضيع التي تتطلب معرفة ومهارات لوظائف محددة مرتبطة بالمناخ، يتم تنفيذها من قبل الدوائر والأقسام المختلفة في البنك المركزي الأردني.
						6. اعتماد برنامج عمل لبناء القدرات بعد أن يتم تحديد الموضوعات وأنواع إجراءات بناء القدرات المتوافقة مع وظائف دوائر محددة، والتي تم تصنيفها إلى ثلاثة مستويات: (أ) المستوى التأسيسي، (ب) المستوى المتقدم، (ج) المستوى الاحترافي.
						7. تضمين التمويل الأخضر والمتعلق بالمناخ وأهداف بناء القدرات لإدارة المخاطر البيئية في برنامج عمل وأهداف التطوير المهني للموظفين في الدوائر والأقسام الأساسية للبنك المركزي الأردني.
						8. تحديد الشركاء الوطنيين والدوليين الرئيسيين من أجل التعاون وتنسيق برامج التدريب والتوعية، مع التركيز على المستويات الثلاثة المذكورة أعلاه (التأسيسي، والمتقدم، الاحترافي).
						9. تنفيذ برنامج بناء القدرات بما لا يقل عن 20 تدبيراً لبناء القدرات خلال فترة تمتد لخمس سنوات.
						تسهيل بناء القدرات داخل القطاع المالي.
						10. إجراء مشاورات مع جميعات القطاع المالي والمؤسسات المالية لتحديد قائمة الموضوعات وأنواع إجراءات بناء القدرات والاتفاق عليها، والتي سيتم تنفيذها بشكل مشترك من قبل البنك المركزي الأردني والمشاركين من القطاع المالي.
						11. تنفيذ ما لا يقل عن 10 تدابير مشتركة لبناء القدرات بين البنك المركزي الأردني والمؤسسات المالية.
						12. بالاشتراك مع السلطات الأخرى، تضمين موضوعات التمويل الأخضر ضمن إجراءات شاملة لتعزيز الثقافة المالية في الأردن (مثل البرنامج الوطني للتعليم المالي).
						13. إعداد وتفعيل نموذج لتبادل المعلومات والمعرفة بين البنك المركزي الأردني والمؤسسات المالية بغرض تطوير وتفعيل الأدوات والنماذج التقنية بشأن التمويل الأخضر وتقييم المخاطر المناخية ومراقبتها وإدارتها.
						14. إصدار ثلاث نشرات توعية (Knowledge Notes) على الأقل للقطاع المالي وعامة الجمهور لزيادة الوعي بالتمويل الأخضر ومخاطر تغير المناخ.
						زيادة المشاركة الدولية والإقليمية.
						15. تعيين موظفي البنك المركزي الأردني كأعضاء دائمين في ثلاث مجموعات عمل على الأقل داخل NGFS أو SBFN أو الشبكات الدولية الأخرى.
						16. بدء مبادرة إقليمية للتعليم من النظراء مع البنوك المركزية والهيئات التنظيمية المالية.
						17. بدء مؤتمر إقليمي للبنوك المركزية والهيئات التنظيمية المالية حول تخصيص القطاع المالي.
						18. التفكير في الانضمام إلى عضوية منتدى التأمين المستدام.

المصدر: الجدول الأصلي لهذه الاستراتيجية

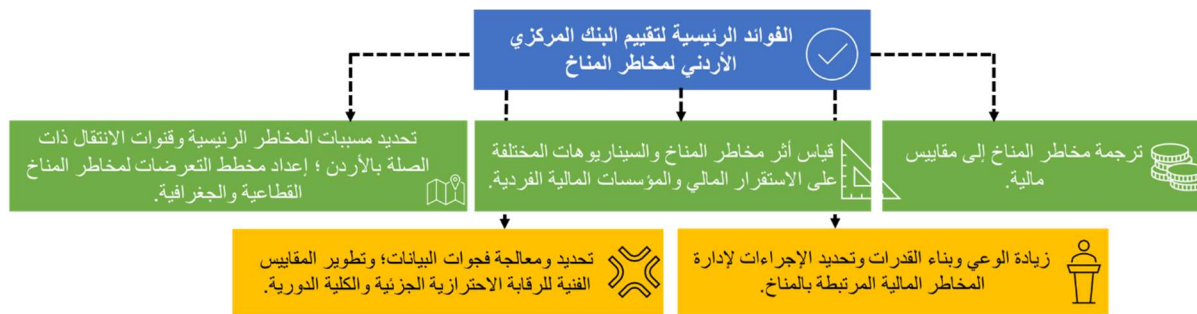
5

تقييم المخاطر المناخية للقطاع المالي في الأردن



يُعتبر تقييم تأثير المخاطر المادية والانتقالية المرتبطة بالمناخ على النظام المالي من أكثر القضايا إهتماماً وإلحاحاً بالنسبة للبنوك المركزية والهيئات التنظيمية المالية.¹¹ يُعد تقييم مخاطر المناخ (CRA) للقطاع المالي واحداً من أولى خطوات الإنطلاق نحو تخضير القطاع المالي في الأردن (الشكل 5.1). ويسعى البنك المركزي الأردني ليكون تخضير القطاع المالي في الأردن قائماً على الأدلة ومرتكزاً على فهم عميق للفرص والمخاطر المتعلقة بتغير المناخ. وسيساعد إجراء تقييم مخاطر المناخ في تحديد وقياس تأثير مسببات المخاطر المرتبطة بالمناخ على الاستقرار المالي وسلامة المؤسسات المالية في ظل سيناريوهات مناخية مختلفة، بالإضافة إلى تطبيق المعرفة الجديدة المستقاة من تقييم مخاطر المناخ لدعم أنشطة البنك المركزي الأردني وعملية صنع القرار في مجال الاستقرار المالي والرقابة والمجالات الأخرى، والاستفادة من هذه المعرفة لزيادة الوعي داخل القطاع المالي والقطاعين الخاص والعام حول كيفية تأثير تغير المناخ على الاستقرار المالي والاقتصاد.

الشكل 5.1: الفوائد الرئيسية لتقييم المخاطر المرتبطة بالمناخ



المصدر: الشكل الأصلي لهذه الاستراتيجية.

بمجرد اكتمال التقييم الأول لمخاطر المناخ، سيتم إختيار عدة مكونات (تحليل السيناريوهات، واختبارات الأوضاع الضاغطة، والمقاييس الأضيق نطاقاً) من أجل دمجها في مجموعة الأدوات التحليلية الدورية للرقابة الاحترازية الكلية والجزئية والاستقرار المالي. وبالتالي، فإن ذلك سيوجه عمل العديد من الدوائر داخل البنك المركزي الأردني، مثل دائرة الاستقرار المالي، ودائرة الرقابة على الجهاز المصرفي، ودائرة الرقابة على أعمال التأمين، ودائرة الأبحاث، والأقسام والدوائر الأخرى التي ستلعب دوراً في تخضير القطاع المالي. وعلى الصعيد العالمي، فقد تسارعت وتيرة إجراءات تقييم المخاطر المرتبطة بالمناخ من قبل الجهات الرقابية المالية بشكل كبير منذ عام 2019. ويقدم المربع 5.1 نظرة عامة موجزة على أمثلة مختارة من عمليات تقييم مخاطر المناخ للقطاعات المالية في بلدان مختلفة.

تعتبر معالجة فجوات البيانات خطوة رئيسية في تخضير القطاع المالي. حيث سيفيد تقييم المخاطر المرتبطة بالمناخ في تحديد فجوة البيانات الموجودة وتفعيل الأسلوب المنهجي في جمع المعلومات المرتبطة بالمناخ. الأمر الذي يستدعي تنسيقاً واسع النطاق بين العديد من المؤسسات. فعلى سبيل المثال، قامت اللجنة المشتركة المعنية بالتغير في المناخ في ماليزيا والتي تضم كلاً من الجهات التنظيمية والمشاركين في القطاع، بإعداد دليل للبيانات المرتبطة بالمناخ (بدعم من البنك الدولي)، وعقد مشاورات مكثفة حول تلك البيانات والتحقق من صحتها بالتعاون مع الوزارات الأخرى (على سبيل المثال، المناخ والموارد الطبيعية). أما على صعيد الأردن، فإن الأنشطة المرتبطة بتنفيذ عملية جمع البيانات بشكل منهجي تستلزم أيضاً دمج رأس المال الطبيعي في أنظمة المحاسبة الوطنية وكذلك الخاصة بالشركات.

¹¹ إيفانا بارانوفيتش وآخرون، "تحدي رصد المخاطر المناخية في الإطار التنظيمي للبنوك: هل هناك حاجة إلى استجابة احترازية كلية؟" النشرة الاحترازية الكلية 15، البنك المركزي الأوروبي، 2021. https://www.ecb.europa.eu/pub/financial-stability/macprudential-bulletin/html/ecb.mpbu202110_1~5323a5baa8.en.html

المربع 5.1: أمثلة مختارة من عمليات تقييم مخاطر المناخ للقطاع المالي

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أجرى المغرب، من خلال برنامج المساعدة الفنية للبنك الدولي، تقييماً شاملاً لمخاطر المناخ للقطاع المصرفي ومن المتوقع نشره في عام 2023. كما هو مبين في تقرير المناخ والتنمية للمغرب، CCDD، يُقدّر التعرض المباشر وغير المباشر للبنوك المغربية للمخاطر المادية بحوالي 35 في المائة من إجمالي الأصول. وستؤدي السيناريوهات الكارثية التي تمت محاكاتها في التقييم إلى زيادة الديون غير العاملة وانخفاض معدل كفاية رأس المال. على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي سيناريوهات الجفاف المختلفة إلى زيادة في الديون غير العاملة تتراوح بين 2.1 و 3.3 نقطة مئوية. وبشكل عام، أشار التقييم إلى أنه من الممكن أن يكون للمخاطر المادية والانتقالية المرتبطة بالمناخ تأثيراتها الكبيرة على النظام المصرفي المغربي ولكن من الممكن إدارتها، بالإضافة إلى أن وجود إطار تنظيمي ورقابي متين من شأنه أن يساهم في التخفيف من تلك المخاطر.

هناك العديد من الأمثلة على المخاطر المرتبطة بالمناخ التي تهدد الاستقرار المالي والتي تم تحليلها كجزء من برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP) أو كممارسات قائمة بذاتها. وقد تم الانتهاء منها، على سبيل المثال، في المكسيك والفلبين وجنوب إفريقيا (FSAPS) وكذلك في كولومبيا وماليزيا (ممارسات قائمة بذاتها). وفي كولومبيا، تمت دراسة سيناريوهات لفيضانات ذات درجات شدة مختلفة في نقاط زمنية مختلفة. وحيث أن خسائر القروض للبنوك الكولومبية تتراوح بين 0.2 في المائة من إجمالي الأصول للبنوك الأقل عرضة للخطر و 2.2 في المائة للبنوك الأكثر عرضة للخطر، فإن هذه السيناريوهات تشير إلى أهمية التكيف مع المناخ في الوقت المحدد والتخطيط المتطور لإستخدام الأراضي.

في عام 2021، طلب بنك إنجلترا من البنوك وشركات التأمين المشاركة في تمرين يسمى السيناريو الاستكشافي المناخي لكل سنتين (CBES). حيث استخدمت المؤسسات المشاركة ثلاثة سيناريوهات للنظر في كيفية تأثير المخاطر المرتبطة بالمناخ عليها. وقد تضمن سيناريو هان منها سياسات لحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية؛ وأظهر السيناريو الثالث ظاهرة الاحتباس الحراري بدون أية إجراءات للحد منها. قام كل سيناريو بفحص المخاطر التي يمكن أن تتطور على مدى 30 عاماً. ثم قامت المؤسسات المشاركة بنمذجة كيف يمكن أن تتأثر أعمالها في كل سيناريو. وكجزء من النتائج التي توصلوا إليها، أشار بنك إنجلترا إلى ما يلي: (أ) أحرزت البنوك وشركات التأمين في المملكة المتحدة تقدماً، لكنها لا تزال بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لفهم وإدارة تعرضها لمخاطر المناخ. ويعتبر نقص البيانات المتاحة عن الانبعاثات الحالية للشركات وخطط الانتقال المستقبلية قضية جماعية تؤثر على جميع المؤسسات المشاركة. (ب) على المستوى الإجمالي، من المرجح أن تتمكن البنوك وشركات التأمين في المملكة المتحدة من استيعاب تكاليف التحول التي تترتب عليها. كما أن المخاطر المناخية التي تم تسجيلها في السيناريو الاستكشافي المناخي لكل سنتين CBES ممكن أن تؤدي إلى التأثير سلباً على ربحية البنوك وشركات التأمين، خاصة إذا كانت غير قادرة على إدارة هذه المخاطر بشكل فعال. بالإضافة إلى أنه سيتم نقل بعض من هذه التكاليف التي تترتب على البنوك وشركات التأمين إلى عملائها في نهاية المطاف. (ج) لا يزال تحليل السيناريوهات في بداياته، وهناك العديد من الفجوات الملحوظة في البيانات.

في عام 2017، أعلن البنك المركزي الهولندي (DNB) عن عزمه دمج المخاطر المرتبطة بالمناخ في أطر تقييمه وكذلك مواصلة تطوير اختبارات الأوضاع الضاغطة المرتبطة بالمناخ. في عام 2018، نشر البنك المركزي الهولندي تقريراً يعرض نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة للمخاطر الإنتقالية للنظام المالي في هولندا. تناول هذا التمرين أربعة سيناريوهات تمت صياغتها بناءً على مسبيين رئيسيين لتحول الطاقة: سياسة الحكومة والتطورات التكنولوجية. كان الجدول الزمني لهذه السيناريوهات هو خمس سنوات. وقد أشارت نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة إلى أنه يمكن للمؤسسات المالية أن تخفف من تعرضها لتحول الطاقة الذي قد يؤثر على سير أعمالها من خلال تضمين مخاطر إنتقال الطاقة في عملية إدارة المخاطر. وتجدر الإشارة إلى أن سيناريوهات تحول الطاقة التي من شأنها التأثير سلباً على سير الأعمال لا تؤثر على الصناعات كثيفة الكربون فحسب، بل تؤثر أيضاً على الاقتصاد ككل. وبالتالي، يمكن أن تكون الخسائر الإجمالية للمؤسسات المالية كبيرة: تصل إلى 3 في المائة من الأصول المجهدة للبنوك، و 11 في المائة لشركات التأمين، و 10 في المائة لصناديق التقاعد.

أ. مجموعة البنك الدولي، تقرير المناخ والتنمية في المغرب (واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي، 2022). بنك إنجلترا، "بنك إنجلترا ينشر نتائج سيناريو 2021 الاستكشافي لكل سنتين: المخاطر المالية من تغير المناخ" (بيان صحفي، 24 مايو/أيار 2022)،

<https://www.bankofengland.co.uk/news/2022/may/boe-publishes-results-of-the-2021-biennial-exploratory-scenario-financial-risks-from-climate-change> (بنك إنجلترا ينشر نتائج السيناريو الاستكشافي لعام 2021 (CBES)، 24 مايو/أيار 2022، <https://www.bankofengland.co.uk/stress-testing/2022/results-of-the-2021-climate-biennial-exploratory-scenario>).

ب. بنك إنجلترا، "بنك إنجلترا ينشر نتائج السيناريو الاستكشافي لعام 2021: المخاطر المالية من تغير المناخ" (بيان صحفي، 24 مايو/أيار 2022)، <https://www.bankofengland.co.uk/news/2022/may/boe-publishes-results-of-the-2021-biennial-exploratory-scenario-financial-risks-from-climate-change> (بنك إنجلترا ينشر نتائج السيناريو الاستكشافي لعام 2021: المخاطر المالية من تغير المناخ" (بيان صحفي، 24 مايو/أيار 2022)، <https://www.bankofengland.co.uk/stress-testing/2022/results-of-the-2021-climate-biennial-exploratory-scenario>).

ج. بنك إنجلترا، "بنك إنجلترا ينشر نتائج السيناريو الاستكشافي لعام 2021: المخاطر المالية من تغير المناخ" (بيان صحفي، 24 مايو/أيار 2022)، <https://www.bankofengland.co.uk/news/2022/may/boe-publishes-results-of-the-2021-biennial-exploratory-scenario-financial-risks-from-climate-change> (بنك إنجلترا ينشر نتائج السيناريو الاستكشافي لعام 2021: المخاطر المالية من تغير المناخ" (بيان صحفي، 24 مايو/أيار 2022)، <https://www.bankofengland.co.uk/stress-testing/2022/results-of-the-2021-climate-biennial-exploratory-scenario>).

Martijn c. Regeling وآخرون، "مقاوم للماء؟ استكشاف المخاطر المرتبطة بالمناخ للقطاع المالي الهولندي (De Nederlandsche Bank، 2017، https://www.unepfi.org/psi/wp-content/uploads/2018/08/Waterproof_An-exploration-of-climate-related-risks-for-the-Dutch-financial-sector.pdf).

5.1 خارطة طريق لتقييم المخاطر المرتبطة بالمناخ للقطاع المالي في الأردن

إن عملية تقييم مخاطر المناخ هي عملية معقدة وتتطلب بيانات مفصلة للمناخ والبيئة، بالإضافة إلى تطوير وتنفيذ أدوات تقنية جديدة. قد تتطلب مراقبة التعرض لمخاطر المناخ وقياس تأثيراتها على القطاع المالي بيانات مفصلة ليس فقط من المشاركين في القطاع المالي، ولكن أيضاً من الشركاء الآخرين، مثل المعاهد الوطنية للأرصدة الجوية ووزارة البيئة والوزارات التنفيذية الأخرى وغير ذلك. وعلى الرغم من أن أهمية تقدير آثار تغير المناخ وترابطها مع المخاطر المالية قد نوقشت على نطاق واسع، إلا أن هذا المجال ما زال في مراحل التطور، بالإضافة كذلك إلى أنه لا يوجد إجماع على "أفضل" المقاييس والمنهجيات الممكن تطبيقها. إن اتساع نطاق هذه المناقشات يُعزى ضمنياً إلى حقيقة أن المخاطر المرتبطة بالمناخ لها بعض السمات الخاصة (النقاط الحرجة، وعدم الخطية، وما إلى ذلك) التي لا تتناسب بسهولة مع نماذج المخاطر التقليدية.

سيتم إجراء تقييم مخاطر المناخ للقطاع المالي على أربع مراحل. نظراً لتعقيد التقييم والتأثير الكبير المحتمل الذي يمكن أن تحدثه نتائج هذا التقييم على سلوك المؤسسات المالية، وتصوراتها للمخاطر المرتبطة بالمناخ. لذا، فإنه لا بد من تخصيص وقت كاف للعمل التحضيري، وتنفيذ تدابير جيدة التصميم للتواصل، وإعداد التقارير ورفع مستوى الوعي. كما سيطبق البنك المركزي الأردني إطار العمل رفيع المستوى، المعروض في الشكل 5.2 (لاحظ أن هذه ستكون عملية متكررة وغير خطية). ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من تقييم مخاطر المناخ بحلول منتصف عام 2024.

الشكل 5.2: أربع مراحل لعملية تقييم مخاطر المناخ للقطاع المالي في الأردن



المصدر: الشكل الأصلي لهذه الاستراتيجية.

5.2 مرحلة التحضير

إرساء الحوكمة والاتفاق على الشراكات

نظراً لكون التقييم على درجة عالية من التعقيد فضلاً عن الحاجة إلى استخدام مهارات ونماذج فنية خاصة، سيقوم البنك المركزي الأردني باختيار شركاء خارجيين (مثل مجموعة البنك الدولي) لتقديم الدعم اللازم لتصميم وتنفيذ عملية تقييم مخاطر المناخ. ومن ضمن الأهداف الرئيسية، خلال التقييم وبعد انتهائه، هو بناء قدرات فرق البنك المركزي الأردني، ونقل المعرفة المتعلقة بتقييم تلك المخاطر إلى موظفي البنك المركزي الأردني (دائرة الاستقرار المالي، ودائرة الرقابة على أعمال التأمين، دائرة الرقابة على شركات التمويل وشركات المعلومات الائتمانية، وعلى وجه الخصوص، قسم الإشتغال المالي) للتأكد من قدرتهم على إجراء ممارسات مماثلة بمفردهم في المستقبل، بالإضافة إلى تضمين وتفعيل مكونات مختارة من التقييم في مجموعة الأدوات التحليلية والرقابية للبنك المركزي الأردني. وستتولى دائرة الاستقرار المالي (FSD) في البنك المركزي الأردني مسؤولية القيادة والإشراف على عملية تقييم مخاطر المناخ.

نطاق التقييم

إن نطاق تقييم مخاطر المناخ سينطوي على آثار كبيرة على الموارد والوقت المطلوبين لتنفيذ هذا التقييم، كما ستتم مناقشته بعناية في المراحل الأولى. فيما يلي بعض المكونات الرئيسية التي يجب مراعاتها:

- **أنواع المؤسسات المشمولة.** اعتماداً على توافر البيانات، سيكون هدف البنك المركزي الأردني هو شمول عملية تقييم مخاطر المناخ لتغطي كلاً من القطاعات التالية: القطاع المصرفي وشركات التأمين ومؤسسات التمويل الأصغر. وتتمثل ميزة تغطية تلك المؤسسات المالية في إمكانية معرفة التداعيات والترابطات في القطاع المالي؛ ومع ذلك، فإنها قد تفرض أيضاً تحديات إضافية مرتبطة بتوافر البيانات وتعقيد التقييم بشكل عام.
- **أنواع المخاطر التي سيتم تغطيتها.** سيغطي التقييم المخاطر المادية والانتقالية. كما سيتم النظر في إدراج مخاطر الطبيعة اعتماداً على توافر البيانات المطلوبة. وتجدر الإشارة إلى أن تقييم المخاطر المادية في القطاع المالي لن يساعد البنك المركزي الأردني والمؤسسات المالية على زيادة قدرتها على مواجهة الصدمات المناخية فحسب، بل يمكن أن يساهم أيضاً في زيادة الوعي وتحسين التأهب للكوارث من أجل التكيف مع التغير المناخي في الأردن. لذلك، سيكون التعاون الفعال مع السلطات الوطنية الأخرى مهماً. وسيأخذ التقييم أيضاً بعين الاعتبار مخاطر الأصول المتعثرة، نظراً للتحديات الفريدة التي يواجهها قطاع الطاقة في الأردن، بالإضافة إلى التعرض المحتمل والمستقبلي للمؤسسات المالية للأنشطة كثيفة الاستهلاك للطاقة.
- **أنواع التعرضات للمخاطر المشمولة بالتقييم.** عادةً، ما ترتبط التعرضات الرئيسية بتأثيرات تغير المناخ على مخاطر الائتمان للبنوك (وربما مؤسسات التمويل الأصغر وشركات التأجير التمويلي). وسيتم استكشاف أنواع أخرى من المخاطر، بما في ذلك السوق والسيولة والمتعلقة بالعمليات وما إلى ذلك، اعتماداً على الأهمية النسبية للمخاطر وقدرة النمذجة المتاحة (المربع 5.2).
- **الإطار الزمني.** تستخدم معظم الجهات الرقابية سيناريوهات مناخية ضمن أفق زمني يصل إلى 30 عاماً¹² الأمر الذي من شأنه أن يساهم في مواءمة التوقعات مع الهدف المنشود لإتفاقية باريس للحد من الاحترار الحراري إلى أقل من درجتين مئويتين مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية. وعادةً ما يكون للسيناريوهات طويلة المدى أفق يتراوح بين 10 و30 عاماً. وعلى الرغم من نقاط القوة، فإن السيناريوهات طويلة المدى تتضمن أيضاً بعض المحددات، لا سيما أنها لا تأخذ بالإعتبار التقلبات الحاصلة على المدى القصير ويمكن أن تقلل من آثار المخاطر المادية القاسية¹³. وبالتالي سيكون من المهم في تقييم مخاطر المناخ تحليل كيفية تأثير النظام المالي في الأردن بأحداث تغير المناخ المادية الهامة، أو التحول السريع لسياسة المناخ التي تحدثت على فترات أقصر - على سبيل المثال، 5 أو 10 سنوات.

¹² NGFS (شبكة البنوك المركزية والمراقبين لتخضير النظام المالي). 2020. "الاقتصاد الكلي وآثار الاستقرار المالي لتغير المناخ: أولويات البحث." وثيقة فنية.

¹³ NGFS (شبكة تخضير النظام المالي)، "السيناريوهات قيد التنفيذ." تقرير سير العمل فيما يتعلق بالرقابة العالمية، وممارسات سيناريوهات المناخ الخاصة بالبنك المركزي (NGFS)، أكتوبر/تشرين ثاني 2021.

المربع 5.2: مخاطر عدم الالتزام

تتجه المنظمات غير الحكومية والأفراد بشكل متزايد إلى المحاكم لمقاضاة الجهات العامة والخاصة التي لا تلتزم باتخاذ الإجراءات المناخية المناسبة ومساءلتها على إجراءاتها السابقة، بما في ذلك عدم الامتثال للإلتزامات والتشريعات المتعلقة بالمناخ. تسمى هذه عادةً بالنسبة للقطاع المالي "مخاطر التقاضي"، وبشكل عام هي ليست جديدة. وينطوي على بعض القضايا المرفوعة إدعاء بأن الجهات المالية لم تقم بالإفصاح عن المخاطر المرتبطة بالمناخ وإدارتها بالشكل المناسب. وأخرى، على انتهاكات مزعومة للواجبات الائتمانية - على سبيل المثال، عندما يواصل مدراء البنك تمويل المشروعات كثيفة الانبعاثات أو حتى قيامهم بزيادة هذا التمويل. لذا سيقوم البنك المركزي الأردني بتحليل ما إذا كانت مخاطر التقاضي جوهرية في الأردن، وما إذا كان من الممكن أن تنعكس على الأنشطة المرتبطة بتقييم مخاطر المناخ وكيفية ذلك (بشكل عام، قد يكون من الصعب قياس مخاطر التقاضي).

أ. NGFS (شبكة البنوك المركزية والمراقبين لتخصير النظام المالي). 2020. "آثار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي لتغير المناخ: أولويات البحث." وثيقة فنية.

البيانات المطلوبة

يتطلب إجراء تقييم شامل وموثوق لمخاطر المناخ توافر بيانات تفصيلية. يمكن تقسيم البيانات إلى أربع فئات كبيرة: (أ) بيانات عن المخاطر الطبيعية (مثل الجفاف وموجات الحرارة والصقيع؛ والبيانات التاريخية، بما في ذلك التأثير وأي توقعات أعدتها معاهد الأرصاد الجوية ووزارة البيئة وما إلى ذلك)؛ (ب) بيانات عن مسببات المخاطر الإنتقالية (كثافة الانبعاثات القطاعية؛ والمسببات الرئيسية للتحويل منخفض الكربون في الأردن)؛ (ج) بيانات حول التوزيع متعدد المتغيرات لأصول المؤسسات المالية وذلك حسب القطاعات والأنشطة الاقتصادية والموقع الجغرافي في الأردن؛ و(د) البيانات المطلوبة لإحتساب المقاييس مثل احتمالية التعثر (PD)، والخسارة في حالة التخلف عن السداد (LGD)، والديون غير العاملة، وما شابه ذلك. عند إجراء تقييم مخاطر المناخ، سيهدف البنك المركزي الأردني إلى تعظيم استخدام البيانات التي تقوم المؤسسات المالية بالإبلاغ عنها بالفعل للأغراض الرقابية والإشرافية. ومع ذلك، تشير التجارب في بلدان أخرى إلى أن البيانات التي يتم جمعها لأغراض الرقابة التقليدية ليست دائماً كافية. وفي هذه الحالة، سيتم إرسال طلب خاص إلى المؤسسات المالية لتوفير البيانات غير المستكملة وفقاً لنماذج البيانات المحددة مسبقاً.

وتتمثل إحدى ميزات مجموعات البيانات المطلوبة لتقييم مخاطر المناخ بأنها متعددة المتغيرات في طبيعتها. على سبيل المثال، من المهم أن تكون هنالك قدرة على مطابقة توزيع قروض البنك حسب القطاع الاقتصادي مع توزيعها حسب الموقع الجغرافي. كذلك، يجب أن يتطابق التوزيع القطاعي للقروض والاستثمارات مع بيانات كثافة الانبعاثات حسب القطاع، والتي تعتبر ضرورية لتقييم المخاطر الإنتقالية. وسيعمل البنك المركزي الأردني مع الجهات الوطنية الأخرى مثل وزارة البيئة، ووزارة المياه والري، والمركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات لتحديد وجمع البيانات المرتبطة بالمناخ التي يمكن دمجها مع بيانات القطاع المالي للبنك المركزي الأردني لغايات تقييم مخاطر المناخ.

5.3 مرحلة التقييم

المنهجية المتبعة لتقييم المخاطر المرتبطة بالمناخ

تتمثل أحد الأهداف الأساسية لتقييم مخاطر المناخ في تقدير الخسائر والآثار المحتملة على القطاع المالي التي تسببها سيناريوهات المناخ المختلفة. إن الأساليب الرئيسية المستخدمة لهذا الغرض هي إختبارات الأوضاع الضاغطة المرتبطة بالمناخ وتحليل السيناريوهات. وعادة ما يسبق هذا الأخير إعداد مخطط التعرضات لمخاطر المناخ. حيث يتم إعداد مخطط التعرضات للمخاطر المادية من خلال الجمع بين المعلومات التفصيلية حول موقع أو قطاع أصول المؤسسات المالية مع المعلومات المتعلقة بتعرض الدولة للمخاطر والكوارث الطبيعية. وفيما يتعلق بعملية إعداد مخطط التعرضات للمخاطر الإنتقالية فإنها تقدر مدى تعرض المؤسسات المالية للصناعات ذات الحساسية العالية للتحويل.

بالنسبة للمخاطر المادية، فإنه يجب تحديد سيناريوهات الأحداث القاسية. حيث يتم تقييم الأضرار المادية المباشرة وغير المباشرة المحتملة المرتبطة بتلك الأحداث. وبشكل عام، ترتبط مسببات المخاطر المادية بالتعرضات المالية من خلال استخدام "دالة الضرر Damage Function" (إعداد المخططات)، والتي تحدد الآثار المحتملة لمخاطر معينة على نظراء المؤسسات المالية (على سبيل المثال، المقترضين)، وبالتالي على الأصول

المالية. كما يمكن دمج الآثار على تلك الأصول ضمن نماذج المخاطر التي تضع تقديراً للخسائر المحتملة، الأمر الذي يتطلب نمذجة للاقتصاد الكلي لتقييم الآثار المناخية الإجمالية والقطاعية على الاقتصاد والقطاع المالي.

بالنسبة للمخاطر الانتقالية. فإنه يتم إجراء تقييم نوعي للقنوات التي تنتقل من خلالها هذه المخاطر في القطاع المالي إلى جانب تحليل التعرضات للمخاطر. ثم تُستخدم هذه المعلومات في تقييم الآثار المحتملة على القطاع المالي، والذي يتم من خلال تقييم الضعف (الهشاشة). على سبيل المثال، يتم تقدير مدى تأثير التكاليف المرتفعة لانبعاثات الغازات الدفيئة (على غرار سعر الكربون) على الصحة المالية وقدرة الشركات الفردية على خدمة الدين، ثم يتم ربطها، على سبيل المثال، بمخاطر الإئتمان في القطاع المصرفي. وبشكل عام، يمكن أن تكون المخاطر الانتقالية ناجمة عن التغيرات غير المتوقعة في السياسات، وحالات التعطل على الصعيد التكنولوجي، ونظرة المستثمرين/الشعور السائد في السوق، ويجب تحليل قنوات التحول هذه، مع الاعتراف بعدم اليقين بشأن وتيرة التحول منخفض الكربون ومدى عمقه.

يمكن أن تقوم اختبارات الأوضاع الضاغطة المرتبطة بالمناخ على نهج التحليل التصاعدي (bottom-up) أو التنازلي (top-down) أو كليهما. وباستخدام نهج التحليل التصاعدي، سيحدد البنك المركزي الأردني السيناريوهات ويطلب من المؤسسات المالية المشاركة إجراء تحليلات كمية ونوعية لكيفية تأثير هذه السيناريوهات على ميزانياتها العمومية. ويُضفي هذا النهج مزيداً من العمق في التحليل، نظراً لأنه من المتوقع أن يكون لدى المؤسسات المالية بيانات خاصة بالمؤسسة أكثر مما يتم جمعه من خلال مجموعة البيانات الرقابية للبنك المركزي الأردني وحدها (المربع 5.3).

ومع ذلك، من المرجح أن يستخدم البنك المركزي الأردني نهج التحليل التنازلي في إجراء تقييم مخاطر المناخ للمرة الأولى. وعند اتباع هذا النهج، سيجري البنك المركزي الأردني جميع العمليات الحسابية بناءً على البيانات المتاحة للمؤسسات المالية المشاركة والتي يتم الحصول عليها من خلال التقارير الرقابية (ومن المحتمل استكمالها بجمع بيانات إضافية لعملية تقييم مخاطر المناخ). كما سيكون التخطيط لمثل هذا الأمر أسهل وتنفيذه أسرع لأنه سيتم إدارته وتنسيقه مركزياً من قبل البنك المركزي الأردني. أما على المدى المتوسط، سيقوم البنك المركزي الأردني باستخدام مزيج من النهجين: التحليل المكتبي الداخلي سيمكن البنك المركزي الأردني من تشكيل آراء أولية مهمة حول السيناريوهات وأثرها وتطوير قواعد معيارية يمكن استخدامها لتأكيد (أو الإعتراض على) نتائج العمليات الحسابية التي قامت بإجرائها المؤسسات المالية من خلال نهج التحليل التصاعدي. ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزي الأردني يجري بالفعل اختبارات الأوضاع الضاغطة المالية وتحليل الحساسية كجزء من مجموعة أدوات الرقابة الاحترافية على المستوى الكلي (المزيد في الفصل 6)، وسيتم الاستفادة من هذه الخبرة لغايات عمليات تقييم مخاطر المناخ.

المربع 5-3: السيناريوهات المرتبطة بالمناخ لغايات اختبارات الأوضاع الضاغطة

تتمثل إحدى الفوائد الرئيسية لمنهجيات اختبارات الأوضاع الضاغطة المناخية في قدرتها على معالجة بعض أوجه عدم اليقين المتأصلة في المخاطر المرتبطة بالمناخ من خلال النظر في مجموعة واسعة من المسارات المستقبلية المحتملة، بدلاً من محاولة التنبؤ بنتيجة مستقبلية محددة. ومن الضروري وجود سيناريوهات مناخية متعددة ومحددة بوضوح لإجراء تقييم كامل لقدرة النظام المالي على مواجهة الصدمات المرتبطة بالمناخ. على سبيل المثال، توفر مجموعة السيناريوهات المرجعية العالمية التي وضعتها شبكة تخضير النظام المالي (NGFS) نقطة انطلاق مشتركة للبنوك المركزية والجهات الرقابية المالية التي تقوم بتحليل مخاطر المناخ. كما تتضمن هذه السيناريوهات توقعات وبيانات مجمعة ومصنفة في ثلاث فئات من المسارات المستقبلية المحتملة (عالم منظم وغير منظم وعالم الدفيئة). وتعتمد سيناريوهات شبكة تخضير النظام المالي NGFS على الافتراضات المتعلقة بسياسة القطاع الرسمي (مثل أهداف الانبعاثات أو توقيت السياسة العامة)، والتكنولوجيا (التكاليف، وتوافر تقنيات عزل الكربون، وما إلى ذلك)، والمجتمع (على سبيل المثال، النمو السكاني، والنظام الغذائي، والتفضيلات)، ومختلف معلمات النمذجة الأخرى. ولعل أحد المحددات العملية لسيناريوهات شبكة تخضير النظام المالي NGFS هو أنها لا توفر معلومات مفصلة على مستوى القطاع.

أ. انظر التفاصيل في بوابة سيناريوهات شبكة تخضير النظام المالي NGFS: <https://www.ngfs.net/ngfs-scenarios-portal/data-resources-phase-2/>.

بالإضافة إلى ذلك، لا تزال منهجيات تقييم المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ قيد التطوير. حيث تقوم بعض الجهات الرقابية بتضمين عوامل المخاطر والسيناريوهات المرتبطة بالمناخ ضمن النماذج التقليدية لإختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية، والتي تُستخدم عادةً لقياس مدى تأثير الصدمات المالية المختلفة على المستوى الكلي على النظام المالي والتي قد تؤدي إلى تحفيز وجود مخاطر نظامية. ويتم أيضاً استخدام تحليل آخر هو تحليل الحساسية، والذي يستخدم لتقييم تأثير متغير معين على النتائج الاقتصادية أو المالية. وبميل نطاق تحليل الحساسية إلى أن يكون طويل المدى ويمكن استخدامه، على سبيل المثال، لتقييم الآثار المحتملة لتعرضات المؤسسات المالية للمخاطر الناجمة عن نوع ملموس من أحداث الطقس القاسية أو لتقدير الآثار

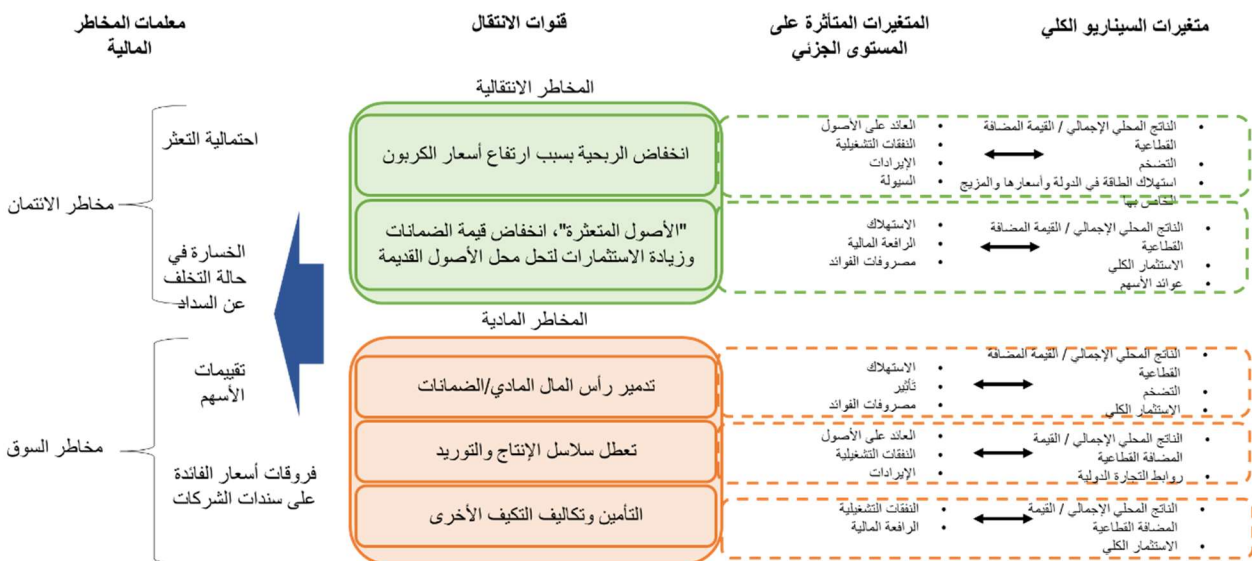
المحتملة لسياسة معينة مرتبطة بالمناخ. ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من أهمية قطاع الأفراد في محافظ القروض للبنوك، لا تزال منهجيات اختبارات الأوضاع الضاغطة المرتبطة بالمناخ لهذا القطاع غير ممثلة بشكل جيد.¹⁴

إن البنوك المركزية والهيئات التنظيمية المالية التي عملت بالفعل على إجراء تقييم مخاطر المناخ قد قامت بتضمين عناصر التغير المناخي ضمن اختبارات الأوضاع الضاغطة لديها. سيقوم البنك المركزي الأردني، مع فريق البنك الدولي، بمراجعة مجموعة الأدوات الحالية التي يستخدمها البنك المركزي الأردني لأغراض النمذجة على المستوى الكلي والاستقرار المالي لتحديد النقاط الأساسية لتكامل المكونات المرتبطة بالمناخ. على سبيل المثال، تجري البنوك في الأردن تحليل الحساسية (نهج تصاعدي) لقياس تأثير صدمات معينة على المؤسسات المالية الفردية (مثل الزيادة في الديون غير العاملة، والتغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الأسهم، وما إلى ذلك). كما يجري البنك المركزي الأردني أيضاً اختبارات الأوضاع الضاغطة على المستوى الكلي (نهج تنازلي) لتقييم قدرة البنوك على تحمل الصدمات في ظل سيناريوهات مختلفة. وفي عام 2022، طلب البنك المركزي الأردني من البنوك إجراء تحليل أولي للحساسية لمعرفة كيف يمكن أن تؤثر صدمات تغير المناخ المختلفة على ميزانياتها العمومية، من خلال زيادة معدلات التعثر، على سبيل المثال.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مشاركة الشركاء ستكون جزءاً من العمل التحضيري للبنك المركزي الأردني من أجل عمليات تقييم مخاطر المناخ. حيث سيقوم البنك المركزي الأردني بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين (الوزارات ومعاهد الأبحاث والجمعيات الصناعية وغير ذلك) للحصول على آراء إضافية لتحديد سيناريوهات تغير المناخ المحلية، وتحديد عوامل المخاطر الإنتقالية، والأهم من ذلك، جمع بيانات إضافية من مختلف الشركاء لإثراء التقييم. وقد تكون هذه المشاركة على شكل تطوير نماذج والمطالبة ببيانات متعلقة بالتعرضات للمخاطر المادية والإنتقالية مباشرةً من المؤسسات الخاضعة للرقابة، فضلاً عن مناقشة معاهد الأرصاد الجوية الوطنية والوزارات بالبيانات المحتملة التي يمكنهم مشاركتها. وسيكون من الضروري أيضاً التنسيق مع نظراء شبكة تحضير النظام المالي NGFS من خلال مجموعة عمل تصميم وتحليل السيناريو لجمع المزيد من المعلومات حول الاستخدام المحتمل لسيناريوهات المناخ المرجعية.

ستمثل الخطوة الأولى لتقييم مخاطر المناخ في إعداد مخططات تفصيلية وتنبؤية للتعرضات وتحديد قنوات الانتقال. يتضمن الشكل 3.5 مخططاً للتغيرات الجزئية والكلية لقنوات الانتقال ومعلومات المخاطر المالية.

الشكل 5.3. مخطط المخاطر المادية والإنتقالية



المصدر: "التحدي الاحترافي على المستوى الكلي لتغير المناخ"، فريق مشروع ECB / ESRB بشأن مراقبة مخاطر المناخ (البنك المركزي الأوروبي/مجلس المخاطر النظامية الأوروبي، يوليو/تموز 2022)،

https://www.esrb.europa.eu/pub/pdf/reports/esrb.ecb.climate_report202207~622b791878.en.pdf.

¹⁴ "التحدي الاحترافي على المستوى الكلي لتغير المناخ"، فريق مشروع ECB / ESRB بشأن مراقبة مخاطر المناخ (البنك المركزي الأوروبي/مجلس المخاطر النظامية الأوروبي، يوليو/تموز 2022)،

https://www.esrb.europa.eu/pub/pdf/reports/esrb.ecb.climate_report202207~622b791878.en.pdf.

المخاطر المادية

تتضمن منهجية إعداد مخطط التعرضات للمخاطر المادية الخطوات الرئيسية التالية: (أ) تقييم قابلية التأثر الحالية والتاريخية بمخاطر المناخ (السيناريو الحالي الأساس Baseline)؛ (ب) التنبؤ بآثار تغير المناخ (باستخدام سيناريوهات ذات منظور مستقبلي)؛ (ج) تقدير مخاطر تأثير المناخ في كل محافظة بموجب سيناريوهات الأساس (Baseline) وسيناريوهات تغير المناخ ، وتحديد القطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً من ندرة المياه والجفاف وموجات الحرارة والفيضانات والصقيع وما إلى ذلك؛ (د) تقدير قروض وأصول المؤسسات المالية في هذه المحافظات أو القطاعات؛ و(هـ) كخطوة محتملة: تقدير الخسائر المحتملة للمقترضين في إطار سيناريوهات الأساس (Baseline) وسيناريوهات تغير المناخ لاحتساب تعرضات البنوك للمخاطر باستخدام دوال الضرر (Damage Functions).

تعتبر المخاطر المادية المرتبطة بالمناخ ذات أهمية كبيرة بالنسبة للأردن ، وترتبط بشكل خاص بندرة المياه الخطيرة والمتزايدة بالفعل. إن لندرة المياه تأثير سلبي ومباشر حيث يمكن أن تؤدي إلى تعطيل واسع النطاق للأنشطة الاقتصادية مثل الزراعة، ولكن من المحتمل أيضاً أن تكون لها تأثيرات شاملة على القدرة التنافسية للقطاع الخاص، لاسيما بالنسبة للقطاعات الصناعية كثيفة الاستخدام للمياه. ويمكن أن يؤدي إشتداد موجات الحر وعدم اليقين العام بشأن الخسائر المستقبلية المحتملة إلى زيادة المدخرات الاحترازية وانخفاض استثمارات القطاع الخاص. وهذا من شأنه أن يخلق حلقة مفرغة ذات تأثير مالي عميق على القطاع الخاص، بما في ذلك نظراء المؤسسات المالية، وبالتالي على الاستقرار المالي في الأردن.

المخاطر الإنتقالية

تتضمن منهجية إعداد مخطط التعرضات للمخاطر الإنتقالية الخطوات الرئيسية التالية:

- تحديد الصناعات الحساسة للإنتقال : (أ) القطاعات المعرضة للسياسات المحلية، والتي تتطلب تقديراً يستند إما إلى الانبعاثات القطاعية الحالية أو المتوقعة، أو كثافة الانبعاثات، أو تأثير القيمة المضافة الإجمالية المقدرة في ظل افتراضات أسعار الكربون؛ (ب) القطاعات المعرضة للسياسات الدولية؛ ونظراً لخصائص اقتصاد الأردن الصغير المفتوح، فإنه ينبغي كذلك تحديد القطاعات المعرضة لتطورات أسعار الكربون الدولية (على سبيل المثال، من خلال آلية تعديل حدود الكربون في الإتحاد الأوروبي) أو ارتفاع تكاليف المدخلات المستوردة.
- تقدير قروض وأصول المؤسسات المالية في هذه القطاعات.

مساهمة الأردن في انبعاثات الغازات الدفينة على مستوى العالم ضئيلة للغاية. ومع ذلك، قد تبقى المخاطر الإنتقالية كبيرة بالنسبة للقطاع المالي. حيث يعتمد الأردن بشكل كبير على واردات الوقود الأحفوري، وذلك في ظل محدودية الموارد الطبيعية. ومن جهة أخرى تُعد الطاقة المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، حيث يتم استخدامها لضخ المياه في جميع أنحاء المملكة وذلك لتشغيل قطاعات الصناعة والنقل وتسيير الخدمات الرئيسية الأخرى. إن زيادة تكاليف الطاقة تستلزم قيام الإستثمارات بالتقليل من الإعتماد على الواردات ، وتنويع مصادر الطاقة. حيث سيؤثر هذا السيناريو على مختلف القطاعات والأنشطة، خاصة تلك التي لا تتمكن من إتخاذ التدابير المناسبة في الوقت المناسب ويشمل ذلك الاستثمار في الطاقة المتجددة ، وتقليل استهلاك الطاقة من خلال زيادة كفاءة الطاقة والموارد على نطاق أوسع.¹⁵

¹⁵ وزارة البيئة، الطرح المحدث لأول مساهمة وطنية محددة في الأردن، أكتوبر/تشرين الأول 2021.

5.4 مراحل التواصل والتفعيل

سيقوم البنك المركزي الأردني بإتباع نهج متسلسل في استخدام وتطبيق نتائج تقييم مخاطر المناخ. إذ يتطلب تقييم مخاطر المناخ للقطاع المالي وجود نهج يجمع بين علم المناخ، ونمذجة مخاطر الكوارث، ونمذجة الاقتصاد الكلي، والنمذجة المالية. ونظراً لعدم اليقين الذي يسود التغير المناخي وإختلاف الافتراضات والمنهجيات المحتملة والمطبقة، فقد بادرت بعض البنوك المركزية التي قامت بتطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة أو تحليل السيناريوهات بالقول إلى أن تلك الممارسات قد تمت بهدف دراسة واقع الحال دون أن يؤثر ذلك مباشرة على الإجراءات المتعلقة برأس المال، على الأقل في المدى القصير. وعلى الرغم من ذلك، فمن المهم على المدى المتوسط، أن يتم تضمين هذه النتائج في حزمة الأدوات الرقابية الشاملة، وربما في أطر السياسات.

كما تتوفر أمام البنك المركزي الأردني مجموعة واسعة من الخيارات للإبلاغ عن نتائج التقييم وتفعيل استخدامها. ففي المرحلة الأولى، والتي ستركز على رفع مستوى الوعي، سيقوم البنك المركزي الأردني بتوظيف قنوات الاتصال المختلفة لنشر المعارف الجديدة الناتجة عن تقييم المخاطر المرتبطة بالمناخ. على سبيل المثال، سيتم عقد ورش عمل وندوات مع الشركاء الرئيسيين. كما سيصدر البنك المركزي الأردني تقريراً منفصلاً يعرض النتائج الرئيسية لتقييم مخاطر المناخ. وفي وقت لاحق، يمكن تضمين نتائج تقييم مخاطر المناخ في جزء مخصص في تقرير الاستقرار المالي. ومن جهة أخرى، فإن إبلاغ نتائج تقييم المخاطر واختبارات الأوضاع الضاغطة للشركاء الخارجيين، من الممكن أن يعود بالفائدة على القطاع المالي وكذلك القطاع العام من خلال زيادة الوعي بمخاطر المناخ وتأثيراتها. وقد يشجع ذلك البنوك والمؤسسات الأخرى على تقوية ممارسات إدارة المخاطر لديها وإجراء المزيد من الأبحاث، وبشكل خاص عندما يتم تحديد مسببات جديدة للمخاطر.

أما في المرحلة الثانية، سينظر البنك المركزي الأردني في إصدار إرشادات رقابية تتضمن توصيات للقطاع المالي بشأن الممارسات الفضلى لإدارة وتخفيف المخاطر الجوهرية المرتبطة بالمناخ. على المدى الطويل، يمكن لنتائج عملية تقييم المخاطر أن تساهم في تبني تشريعات وتعليمات جديدة. أما في الوقت الحالي، من المتوقع أن تقوم البنوك فعلياً بتضمين جميع المخاطر الجوهرية، بما في ذلك الاعتبارات المناخية وأي نتائج أخرى ذات صلة، في التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وفقاً للأهداف والسياسات والإجراءات الداخلية للإطار التنظيمي الحالي لإختبارات الأوضاع الضاغطة. وبناءً على ذلك، فإن عملية تقييم مخاطر المناخ هي بمثابة إستكمال للإجراءات الرقابية الحالية من خلال توفير آراء إضافية حول عوامل المخاطر الجوهرية.

وفي سياق متصل فإن تقييم مخاطر المناخ الذي أجراه البنك المركزي الأردني سينتج عنه معارف جديدة يمكن أن تعود بالمنفعة على الشركاء الآخرين في أنشطتهم المرتبطة بالتغير المناخي. على سبيل المثال، ستراعي إختبارات الأوضاع الضاغطة كيفية تأثير مسببات المخاطر المرتبطة بتغير المناخ مثل (ارتفاع درجة الحرارة، والجفاف والصقيع، والسيول، أو تحديد سعر الظل للكربون على الطاقة والسلع الأخرى) على الناتج المحلي الإجمالي من خلال التأثير على عوائد الإنتاج الحيواني أو تكاليف الإحتفاظ لقطاعي الصناعة والنقل، وقدرة الاقتصاد على النمو على المدى الطويل إذا ما استمرت تلك التغيرات في المناخ. ويمكن أن يكون لكل من هذه الاعتبارات آثار كبيرة على مستوى المملكة، كما يمكن أن تُفيد في صنع القرار في الوزارات أو الجهات الأخرى.

إن إجراء أول تقييم لمخاطر المناخ للقطاع المالي في الأردن سيمهد الطريق لتبني إطار أكثر شمولية لتحديد مخاطر المناخ وتقييمها ومراقبتها وإدارتها. وفي ضوء ذلك، سيهدف البنك المركزي الأردني إلى تفعيل ودمج مكونات معينة من تقييم مخاطر المناخ ضمن الأنشطة الإعتيادية للبنك المركزي الأردني. وسيكون من الضروري ضمان بناء القدرات ونقل المعرفة إلى موظفين في البنك المركزي الأردني وإلى مجالات متعددة، بما في ذلك المزيد من التدريب المتخصص (كجزء من برنامج بناء القدرات الذي تمت مناقشته في الفصل 4) على تحليل المخاطر المادية والانتقالية لاستكشاف المزيد حول كيفية تضمين المخاطر الجوهرية في الإطار الاحترازي الكلي والجزئي للبنك المركزي الأردني.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مرحلة تفعيل النتائج ستتطلب تقييم مجموعة الأدوات الفنية الحالية التي يستخدمها البنك المركزي الأردني في وظائفه المختلفة ودراسة كيفية استكمال هذه المقاييس من خلال تضمين عناصر المخاطر المرتبطة بالمناخ. ويمكن أن تصبح عملية تقييم مخاطر المناخ، في حال إجراء بعض التعديلات عليها لتعكس المعرفة والبيانات والأدوات الجديدة، نشاطاً إعتيادياً يقوم به موظفو البنك المركزي الأردني. وفي مرحلة ما، بمجرد أن تكون قاعدة الأدلة قوية، سيقوم البنك المركزي الأردني بدراسة أفضل السبل لشمول نتائج تقييم مخاطر المناخ ضمن الإطار التنظيمي للقطاع المالي. على سبيل المثال، يتبع بنك إنجلترا النهج المكون من ثلاث خطوات لأعماله الرئيسية المرتبطة بمخاطر المناخ: المرحلة الأولى، تحديد المخاطر المرتبطة بالمناخ وتقييم أثر تغير المناخ على القطاع المالي؛ أما في المرحلة الثانية، يتم تضمين المعلومات في أطر العمل (تحديد التوقعات المرجوة من منظور رقابي، وتوجيه مراسلات إلى الإدارة التنفيذية، وما إلى ذلك)¹⁶، وفي المرحلة الثالثة، يتم تطبيق الرقابة الفعالة على إطار السياسة العامة ودراسته (توجيه مراسلات إلى الإدارة التنفيذية بشأن الممارسات الفعالة والأقل فعالية، وتقديم تقرير عن المخاطر المرتبطة بالمناخ وأطر رأس المال التنظيمي، وما إلى ذلك). ومن جهته، يعتزم البنك المركزي الأردني إتباع نهج مماثل لبنك إنجلترا.

¹⁶بنك إنجلترا، "تقرير بنك إنجلترا عن المخاطر المرتبطة بالمناخ وأطر رأس المال التنظيمية" 13 مارس/آذار 2023، <https://www.bankofengland.co.uk/prudential-regulation/publication/2023/report-on-climate-related-risks-and-the-regulatory-capital-frameworks>

الجدول 5.1: خطة العمل

المعالم / الإجراءات		2023	2024		2025		2026		2027		2028
		النصف 2	النصف 1	النصف 2	النصف 1	النصف 2	النصف 1	النصف 2	النصف 1	النصف 2	النصف 2
تقييم خطر المناخ											
مرحلة التحضير											
1	إعداد الترتيبات المتعلقة بالحكومة، بما في ذلك تعيين فريق أساسي لقيادة تقييم مخاطر المناخ (CRA) مع البنك الدولي.										
2	البدء ببناء القدرات الأولية بحيث تشمل المفاهيم الأساسية لتقييم مخاطر المناخ.										
3	تحديد فجوات البيانات وجمع البيانات غير المكتملة ، ويشمل ذلك جمع البيانات عبر إرسال طلبات خاصة إلى المؤسسات المالية و المؤسسات العامة من خلال نماذج البيانات المحددة مسبقاً. وبعد دراسة مدى توافر البيانات يتم تأكيد نطاق التقييم.										
4	التعاون مع الشركاء الرئيسيين - بما في ذلك المؤسسات المالية والوزارات المعنية ومعاهد الأبحاث وما إلى ذلك - لإثراء بناء السيناريوهات المتعلقة بالمناخ وجمع البيانات.										
5	مراجعة مجموعة الأدوات التحليلية المستخدمة حالياً من قبل البنك المركزي الأردني لتحديد النماذج والمنهجيات التي يمكن استخدامها لتقييم مخاطر المناخ وإجراء التعديلات اللازمة على النماذج المتاحة التي تركز على المناخ لتتناسب ظروف الأردن؛ وتطوير نماذج جديدة إذا لزم الأمر.										
مرحلة التقييم											
6	إعداد مخططات التعرضات للمخاطر المادية والإتقالية، باستخدام بيانات عن التوزيع القطاعي والجغرافي للمؤسسات العمومية للمؤسسات المالية.										
7	تطوير مجموعة من السيناريوهات المناخية. تحديد قنوات الانتقال الرئيسية للمناخ بالنسبة للاقتصاد الأردني والقطاع المالي.										
8	نشر تقرير مرحلي متضمناً النتائج وفقاً لمخطط التعرضات للمخاطر.										
9	إجراء اختبارات الأوضاع الأوضاع الضاغطة وتحليل الحساسية وفقاً لسيناريوهات المناخ المحددة.										
10	تحديد الاستجابة الرقابية لمعالجة نتائج تقييم المخاطر المالية الجوهرية المتعلقة بالمناخ ، بما في ذلك الإرشادات والتعليمات المحتملة للمؤسسات المالية والجهات الأخرى.										
مرحلة التواصل											
11	نشر تقرير نهائي يناقش النتائج الرئيسية للتقييم.										
12	تنظيم ورش عمل هادفة مع المؤسسات المالية ، وأنشطة التواصل الإعلامي لمشاركة النتائج مع الشركاء الرئيسيين الداخليين والخارجيين.										
مرحلة التنفيذ											
13	نقل المعرفة وبناء قدرات موظفي البنك المركزي الأردني لإجراء تقييم دوري لمخاطر المناخ .										
14	إعداد واعتماد دليل داخلي أو خارطة طريق لتضمين الاعتبارات المناخية في مجموعة الأدوات التحليلية الداخلية للاستخدام الدوري في المجالات الاحترازية الجزيئية والكلية.										
15	إعداد خارطة طريق لتضمين المخاطر الجوهرية في الإطار الرقابي الاحترازي الشامل وأطر السياسات.										
16	تطوير البنية التحتية للمعلومات والمتطلبات اللازمة من أجل ضمان الحصول على البيانات بشكل دوري ومنهجي.										
17	عقد ورش عمل مع المؤسسات المالية لمشاركة الجوانب الفنية المتعلقة بعملية تقييم المخاطر المرتبطة بالمناخ.										

تضمين الاعتبارات المناخية في إطار الاستقرار المالي للبنك المركزي الأردني

6



6.1 أهمية تغير المناخ للاستقرار المالي

يمكن أن تؤدي المخاطر المادية والإنتقالية في حالة حدوثها إلى صدمات على مستوى النظام المالي، مما يشكل تهديداً للاستقرار المالي يتجاوز التأثيرات التي يمكن أن تسببها تلك المخاطر على المؤسسات المالية الفردية. وعليه، فقد تتطلب المخاطر المرتبطة بالمناخ تطبيق إطار أو تدابير احترازية كلية من شأنها تعزيز القدرة على مواجهة الصدمات والحد من تراكم المخاطر المالية النظامية المرتبطة بالمناخ في النظام المالي.¹⁷

بالإضافة إلى ذلك، تؤثر الزيادة في تكلفة الكربون، من خلال ضريبة الكربون أو آليات السوق الأخرى، على تقييم أصول الشركات وعلى ملائمتها الائتمانية. وكما هو الحال مع المخاطر الإنتقالية، فإن تراكم المخاطر المادية قد يؤدي بدوره أيضاً إلى تفاقم مخاطر الاستقرار المالي نظراً لتعرض الشركات لمخاطر متعددة. ومن الممكن أن يؤدي مثل هذا التداخل، إلى جانب الترابطات الاقتصادية والمالية، إلى تضخيم المخاطر الأمر الذي يستدعي أخذه بالاعتبار للأغراض التنظيمية والسياسة الاحترازية. أما بالنسبة للبنوك، وبغض النظر عن تحقيق الخسائر الائتمانية، فإن مخاطر المناخ قد تنتقل إلى القطاع المصرفي عن طريق تقييم مخاطر المحافظ وذلك من خلال التعديلات على الأصول المرجحة بالمخاطر.¹⁸

توضح الأمثلة التالية كيف يمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة احتمالية سوء تسعير الأصول وزيادة الرفع المالي وغير المالي في القطاع المالي، وهو ما يمكن أن يسهم بشكل مباشر في إحداث عدم الاستقرار المالي.¹⁹

- **عدم تماثل المعلومات:** إن المعلومات المتوفرة حالياً لدى المؤسسات المالية حول تعرضات الشركات المالية وغير المالية للمخاطر المرتبطة بالمناخ تعتبر محدودة (إذ لا يزال تطبيق معايير الإفصاح والإبلاغ المتعلقة بالمناخ في مراحله المبكرة). ومن جهة أخرى، فإن قلة المعرفة المؤسسية بكيفية تأثير تغير المناخ على التعرضات للمخاطر في الميزانيات العمومية يمكن أن يؤدي إلى حدوث إعادة تسعير على نطاق واسع والبيع الاضطراري (بسعر منخفض) عند حدوث صدمة فعلية مرتبطة بالمناخ، وكذلك الكشف عن المخاطر "الفعلية"، مما يؤدي إلى مخاطر العدوى في النظام المالي.
 - **سوء التسعير:** تشير بعض الدراسات إلى أنه حتى المؤسسات المالية التي لديها إطلاع ومعرفة واسعة بمخاطر تغير المناخ، فإنها قد تقلل من احتمالية حدوث صدمات كبيرة مرتبطة بتغير المناخ، وخاصة تلك الناتجة عن المخاطر المادية. ومن الممكن أن يؤدي هذا التقليل في التقدير إلى زيادة مستويات الرفع المالي، وإذا ما ترافق مع عدم اليقين بشأن توقيت تغير المناخ، فقد تساهم الصدمات في نشوء فقاعات سعرية للأصول.
 - **"النمذجة الخاطئة":** من الممكن أن تحدث التغيرات المرتبطة بالمناخ مثل خطر الحرائق والفيضانات بشكل سريع، وعليه فإن البيانات التاريخية قد تكون ذات فائدة محدودة في التنبؤ بسيناريوهات المناخ المستقبلية. وهذا يقودنا إلى أن النماذج الاقتصادية والمالية المتعلقة بالمناخ يمكن أن تنطوي على محدودات كبيرة في الفترات الزمنية الأطول، وفي حال تعرض المشاركين في النظام المالي للنمذجة الخاطئة، فإن عوامل المناخ التي لم يتم أخذها بالاعتبار قد تكون مترابطة بشكل منهجي بين المشاركين في الاقتصاد والنظام المالي.
- ومن جهته يمكن أن يساعد النهج الاحترازي الكلي لمخاطر المناخ من خلال منظوره الواسع على مستوى النظام ، كما هو الحال في المخاطر النظامية الأخرى ، في معالجة المخاطر المشتركة بين القطاعات ويحد من المراجحة (Arbitrage)، (الشكل 6.1).²⁰ ومن منظور أوسع، يمكن التعامل مع تغير المناخ باعتباره أحد المخاطر النظامية التي تهدد الاستقرار المالي. ولذلك، سيقوم البنك المركزي الأردني بدراسة فيما إذا كان سيتم تضمين عوامل مخاطر تغير المناخ في حزمة أدواته التحليلية، وتحديد الطريقة الأفضل لذلك، وكذلك في حزمة أدوات السياسة الاحترازية الكلية، حالما يتم تحديد وتقييم المخاطر الجوهرية المتعلقة بالمناخ. ومع تزايد الأدلة حول وجود بُعد نظامي للمخاطر المالية المرتبطة بالمناخ، فإن ذلك يعزز ضرورة وجود استجابة احترازية على المستوى الكلي.²¹ ويتناول هذا الفصل كيفية قيام البنك المركزي الأردني بتضمين الاعتبارات المناخية في أنشطته المتعلقة بالاستقرار المالي.

¹⁷ إيفانا بارانوفيتش وأخرون، "التحدي المتمثل في رصد مخاطر المناخ في الإطار التنظيمي للبنوك: هل هناك حاجة إلى استجابة احترازية كلية؟" النشرة الاحترازية الكلية رقم 15، البنك المركزي الأوروبي، 2021، https://www.ecb.europa.eu/pub/financial-stability/macprudential-bulletin/html/ecb.mpbu202110_1~5323a5baa8.en.html.

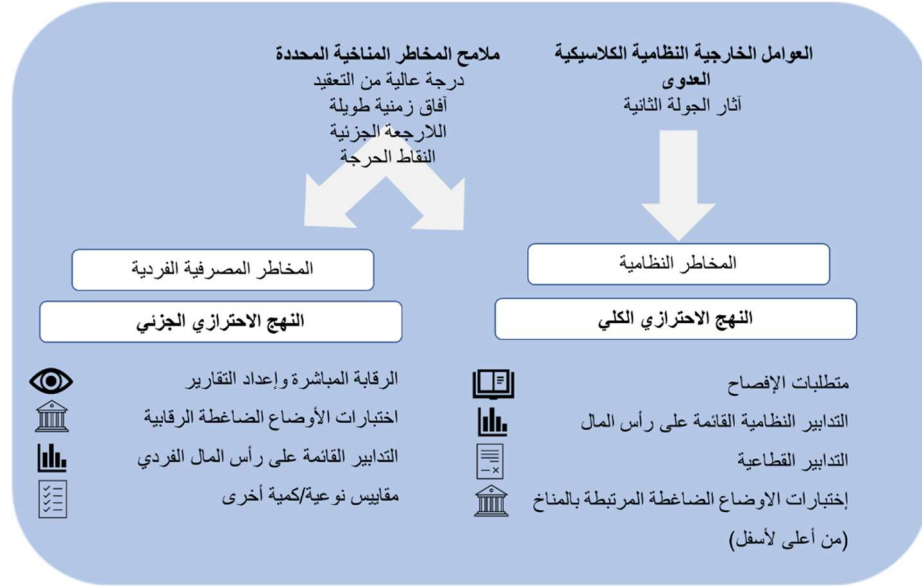
¹⁸ "تحدي تغير المناخ على المستوى الاحترازي الكلي"، فريق مشروع البنك المركزي الأوروبي/المجلس الأوروبي للمخاطر النظامية المعني برصد مخاطر المناخ (البنك المركزي الأوروبي/المجلس الأوروبي للمخاطر النظامية، تموز 2022)، https://www.esrb.europa.eu/pub/pdf/reports/esrb.ecb.climate_report202207~622b791878.en.pdf.

¹⁹ "تحدي تغير المناخ على المستوى الاحترازي الكلي".

²⁰ "تحدي تغير المناخ على المستوى الاحترازي الكلي".

²¹ "تحدي تغير المناخ على المستوى الاحترازي الكلي".

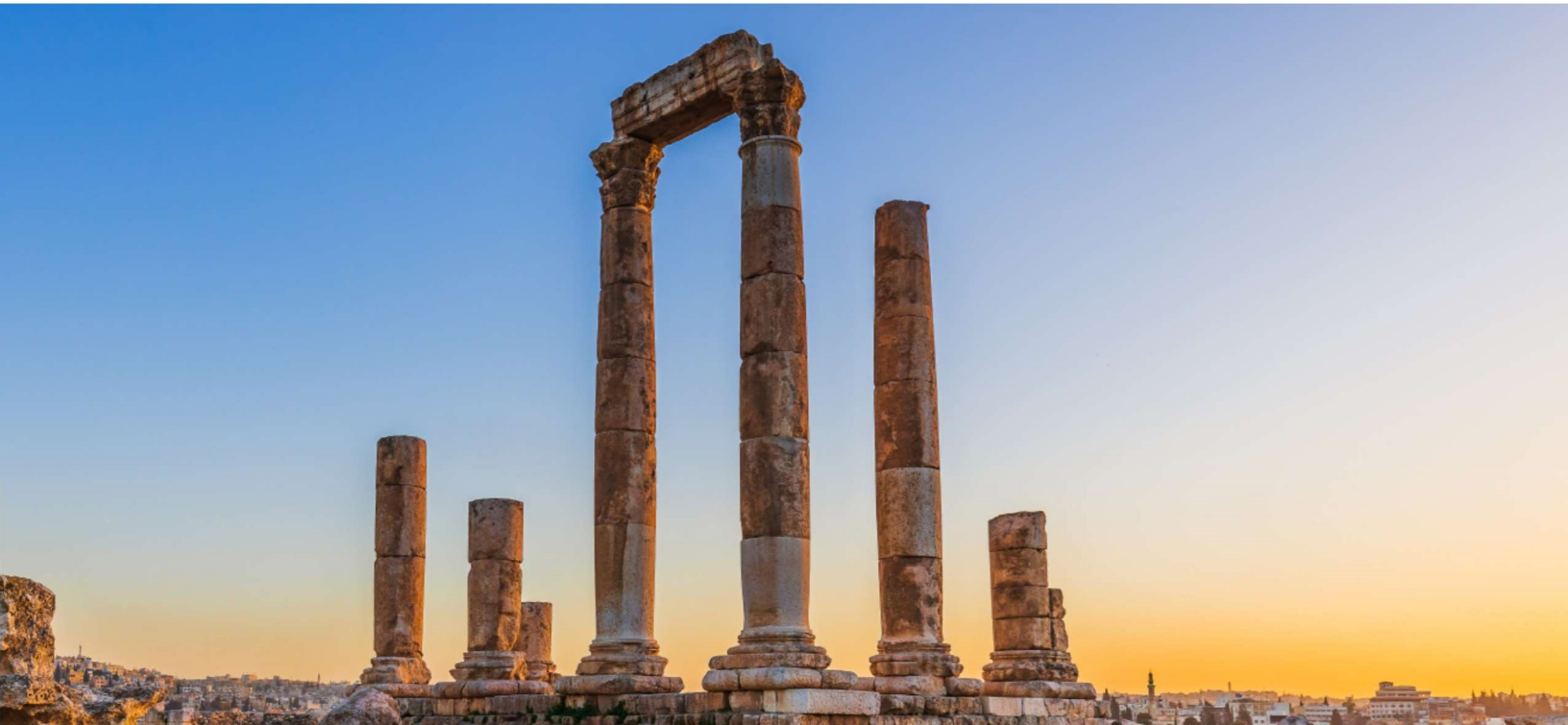
الشكل 6.1: النهج الاحترازي الكلي للمخاطر المرتبطة بالمناخ



المصدر: إيفانا بارانوفيتش وآخرون، "التحدي المتمثل في رصد مخاطر المناخ في الإطار التنظيمي للبنوك: هل هناك حاجة إلى استجابة احترازية كلية؟" النشرة/الاحترازية الكلية رقم 15، البنك المركزي الأوروبي، 2021،

https://www.ecb.europa.eu/pub/financial-stability/macprudential-bulletin/html/ecb.mpbu202110_1~5323a5baa8.en.html

وفي سياق متصل، فإن هناك العديد من القنوات المهمة لانتقال التغير المناخي في الأردن، مما يزيد من أهمية متابعة العوامل المناخية من منظور الاستقرار المالي من قبل البنك المركزي الأردني. ونظراً لحجم القطاع المالي في الأردن (أكثر من 180% من الناتج المحلي الإجمالي)، فإن تأثير تغير المناخ على المخاطر المالية (مثل الزيادة في نسبة الديون غير العاملة بسبب حالات الجفاف الشديدة) من شأنها أن تفرز انعكاسات كبيرة على الاقتصاد الحقيقي (على سبيل المثال، تخفيض التمويل الموجه للاستثمار). كما تعتبر البنوك من كبار المستثمرين في الأوراق المالية الحكومية الأردنية؛ ولذلك، ففي حال أدى تغير المناخ إلى زيادة مستويات الدين العام المرتفعة أصلاً، فإن ذلك قد يعرض البنوك بشكل غير مباشر لمخاطر مالية نتيجة انخفاض قيمة الضمانات التي يمكن تسيلها. ومن جهة أخرى، يمكن أن يكون لتغير المناخ آثار مباشرة على استقرار القطاع المالي في الأردن من خلال ارتفاع مخاطر الائتمان المتعلقة بالمقترضين الأكثر عرضة للإجهاد المائي، وأولئك الذين تشكل الطاقة لديهم واحدة من أكبر المدخلات. وبالإضافة إلى مخاطر الائتمان، يمكن أن يؤثر تغير المناخ في زيادة مخاطر السيولة ومخاطر السوق وكذلك المخاطر التشغيلية.



6.2 المستجدات المتعلقة بالاعتبارات المناخية في الأطر الاحترازية الكلية

شهدت المباحثات العالمية حول دور التدابير الاحترازية الكلية في معالجة المخاطر المرتبطة بالمناخ لضمان الاستقرار المالي تقدماً خلال السنوات القليلة الماضية. وتشمل تلك المباحثات مجموعة واسعة من الأسئلة، مثل إمكانية وكيفية تضمين العوامل المرتبطة بالمناخ في الأطر الاحترازية الكلية، وكيفية تطبيق هذه التدابير لتجنب الآثار غير المرغوبة، وما هو الأثر المحتمل لهذه التدابير في التخفيف من تلك المخاطر وكذلك على المنظومة المالية ككل.

وتقوم العديد من المؤسسات الدولية بدراسة الخيارات المتاحة للسياسات الاحترازية الكلية والجزئية لمعالجة المخاطر المناخية (على سبيل المثال، المفوضية الأوروبية، والمجلس الأوروبي للمخاطر النظامية، والهيئة المصرفية الأوروبية، ولجنة بازل للرقابة المصرفية، وغيرها).²² إلا أنه عندما يتعلق الأمر بمعالجة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ من خلال تدابير السياسة الاحترازية الكلية فإن هناك العديد من الأسئلة المفتوحة. على سبيل المثال، فقد أكد تقرير موجز صادر مؤخراً عن معهد الاستقرار المالي لبنك التسويات الدولية (BIS FSI) أن تصميم وتطبيق الإطار الاحترازي الكلي يجب أن يستند إلى الإعتبارات المتعلقة بالاستقرار المالي فقط: على الرغم من أن هذا الإطار سيتداخل حتماً مع التدابير الرقابية المفروضة على كل مؤسسة مالية وكذلك السياسات الحكومية العامة المتعلقة بالمناخ، إلا أن نشره ينبغي أن يستند دائماً إلى افتراض مفاده أن المخاطر المرتبطة بالمناخ التي تهدد الاستقرار المالي لا يمكن معالجتها من خلال المتطلبات الاحترازية الجزئية بمفردها.²³

وعلى الساحة الدولية، فقد شهدت كندا عدة مباحثات مستمرة حول التعديلات المحتملة على هامش رأس المال لدى البنوك وذلك حسب تعرضاتها للمخاطر المرتبطة بالمناخ. حيث تم اقتراح مسودة القانون في عام 2022، بما في ذلك تحديد وزن مخاطر معين على أية قروض أو سندات أو مشتقات مالية تتعرض لمخاطر تتعلق بموارد جديدة للوقود الأحفوري أو البنية التحتية. إلا أنه وعلى الرغم من عدم إجراء أية تغييرات محددة حتى الآن، فقد أصدرت الجهة المسؤولة عن تنظيم القطاع المالي في كندا (في آذار 2023) إرشادات إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ، والتي تتطلب، على سبيل المثال، من المؤسسات المالية تضمين تلك المخاطر ضمن عملياتها المتعلقة بالتقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) أو التقييم الذاتي للمخاطر والملاءة المالية (ORSA). كما تم تخصيص مبدأ منفصل يتطلب من المؤسسات المالية الحفاظ على هامش رأس مال وسيولة كافيين لمواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ.²⁴

وتعمل الهيئات التنظيمية المالية على نحو متزايد لتضمين العوامل المرتبطة بالمناخ ضمن مجموعة أدوات الرقابة الاحترازية الكلية لديها. يلخص الإطار 6.1 نتائج المسح الذي أجراه مجلس الاستقرار المالي للجهات التنظيمية المالية الوطنية بخصوص الاعتبارات المرتبطة بالمناخ على صعيد الاستقرار المالي.

²² بارانوفيتش وآخرون، "التحدي المتمثل في رصد مخاطر المناخ في الإطار التنظيمي للبنوك".

²³ رودريغو كويلهو وفرناندو ريسوتي، "السياسات الاحترازية الكلية لمعالجة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ: التحديات والمقايضات" (الملخصات الصادرة عن معهد الاستقرار المالي 18، بنك التسويات الدولية، بازل، سويسرا، نيسان 2023)، <https://www.bis.org/fsi/fsibriefs18.pdf>.

²⁴ مكتب الهيئة المشرفة على المؤسسات المالية، كندا، "إدارة مخاطر المناخ"، إرشادات، آذار 2023. <https://www.osfi-bsif.gc.ca/Eng/fi-if/rg-ro/gdn-ort/gl-> [Id/Pages/b15-dft.aspx#toc1.4](https://www.osfi-bsif.gc.ca/Eng/fi-if/rg-ro/gdn-ort/gl-Id/Pages/b15-dft.aspx#toc1.4).

إطار 6.1: نظرة الهيئات التنظيمية المالية إلى العوامل المرتبطة بالمناخ في أطرها المتعلقة بمراقبة الاستقرار المالي - نتائج من المسح الذي أجراه مجلس الاستقرار المالي

في عام 2020، قام مجلس الاستقرار المالي (FSB) بإجراء تقييم للوقوف على تجارب السلطات المالية المتعلقة بتضمين المخاطر المرتبطة بالمناخ في أنشطتها الخاصة بمراقبة الاستقرار المالي. يستعرض هذا الإطار النتائج الرئيسية لهذا التقييم.

أفاد أربعة وعشرون من أصل 33 مشاركاً في المسح إلى قيامهم بالأخذ بعين الاعتبار المخاطر المرتبطة بالمناخ أثناء متابعة الأمور المتعلقة بالاستقرار المالي أو التخطيط لذلك في المستقبل القريب. حيث تقوم بعض الجهات بتضمين تحليلات للمخاطر المرتبطة بالمناخ في منشوراتها الدورية المتعلقة بالمراقبة (على سبيل المثال، تقارير الاستقرار المالي). في حين قامت جهات أخرى بإجراء تحليلات متخصصة لتلك المخاطر - على سبيل المثال، على شكل أبحاث أو أوراق بحثية تصدر في وقت معين أو كجزء من إطار يتم عرضه في تقارير الاستقرار المالي التي تصدرها هذه الجهات.

من جهة أخرى، أفادت بعض السلطات بأنها قامت بقياس المخاطر المرتبطة بالمناخ والتي تهدد الاستقرار المالي. وعادة ما تكون هذه التقديرات محدودة النطاق. وفيما يتعلق بالمخاطر المادية، فإن الدراسات غالباً ما تركز على المخاطر التي قد تواجه منطقة معينة فقط - على سبيل المثال، الفيضانات في البلدان المنخفضة. وتشير العديد من السلطات إلى أن تقدير تأثير الأحداث المناخية القاسية على التعرضات للمخاطر المالية (من خلال تقدير احتمالية التعثر على سبيل المثال) أمر معقد للغاية. ومن جهة أخرى فإن بعض الجهات تأخذ بعين الاعتبار تأثير الخسائر التي تتكبدها الجهات المقرضة التي تدفع بهم إلى تقييد الإقراض، وخاصة الدائنين الذين تتركز أصولهم أو أنشطتهم في مناطق جغرافية معينة. وهذا قد يؤدي إلى مزيد من الانخفاض في قيم الأصول وتراجع النشاط الاقتصادي، والذي بدوره يؤدي إلى تفاقم تأثير المخاطر المادية الإضافية على القطاع المالي. كما أن بعض السلطات تأخذ بعين الاعتبار كيفية تأثير انخفاض ملاءة شركات التأمين على انخفاض اكتتاباتها (أو إلى زيادة كبيرة في تكاليف الاكتتاب)، وهو ما قد يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي.

وفي ذات السياق، فإن السلطات تختلف بشكل كبير فيما بينها في طبيعة ومدى الاستجابة الرقابية للمخاطر المالية المرتبطة بالمناخ التي يتم مراقبتها. حيث أفادت بعض السلطات بأنها تركز على بناء الوعي حول تلك المخاطر، سواء بين موظفيها أو بين المؤسسات التي تراقب عليها، وعلى تحديد التوقعات المرجوة من إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ. وقد قام سبعة وعشرون مشاركاً في المسح بإجراء مثل هذه التوعية الخارجية، ويشمل ذلك التواصل مع المؤسسات والخبراء لتحسين فهم المسائل المتعلقة بهذا المجال. كما طلبت بعض السلطات من المؤسسات إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة لتحديد مدى قدرتها على مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ وتحديد التوقعات فيما يتعلق بالإفصاحات.

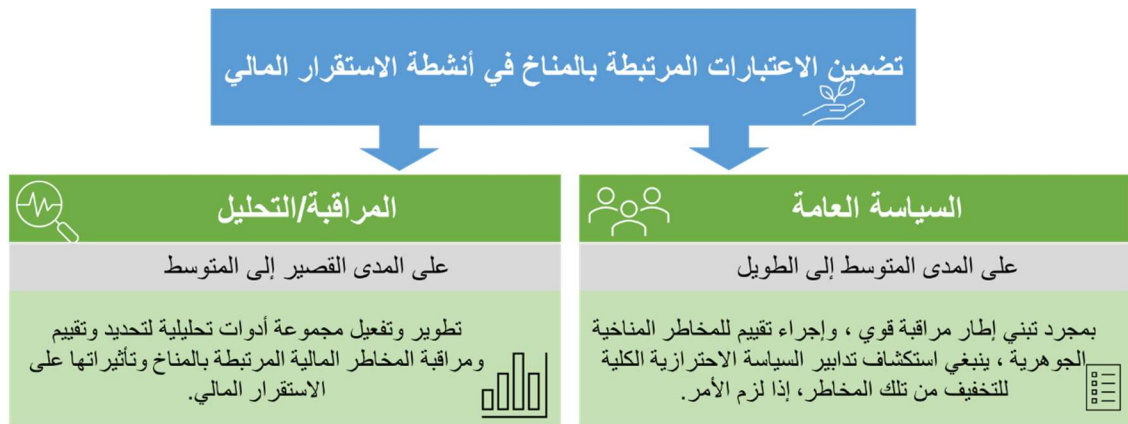
أ. (FSB مجلس الاستقرار المالي). 2020. "تقييم تجربة السلطات المالية في تضمين المخاطر المناخية المادية والانتقالية كجزء من مراقبة الاستقرار المالي."



6.3 تضمين الاعتبارات المرتبطة بالمناخ في أنشطة الاستقرار المالي للبنك المركزي الأردني

تعتبر التحليلات والسياسات مجالين رئيسيين سيتناولهما البنك المركزي الأردني لتضمين الاعتبارات المرتبطة بالمناخ في إطار الاستقرار المالي. حيث سيكون التنفيذ بشكل تدريجي وعلى مراحل، (أ) التركيز على المدى القصير إلى المتوسط على تضمين العوامل المرتبطة بالمناخ في مجموعة أدوات وعمليات مراقبة الاستقرار المالي و(ب) التركيز على المدى المتوسط إلى الطويل على مراجعة مجموعة أدوات السياسة الاحترازية الكلية لدراسة التدابير التي يمكن تفعيلها للتخفيف من المخاطر النظامية الجوهرية المرتبطة بالمناخ، إذا لزم الأمر (الشكل 6.2).

الشكل 6.2: مجالان لتضمين الاعتبارات المرتبطة بالمناخ في إطار الاستقرار المالي للبنك المركزي الأردني



المصدر: الشكل الأصلي في الاستراتيجية.

إطار 6.2: ترتيبات الاستقرار المالي الحالية في البنك المركزي الأردني

تم إنشاء دائرة الاستقرار المالي في البنك المركزي الأردني في عام 2013، وتتولى الدائرة تنفيذ مهام البنك المركزي الأردني الاحترازية على المستوى الكلي، ويشمل ذلك كلاً من السياسة الاحترازية الكلية وأنشطة المراقبة. وتسعى الدائرة إلى تقييم وتحديد مواطن الضعف على مستوى النظام بشكل استباقي والاستجابة للضغوطات عند حدوثها. ويقوم البنك المركزي الأردني بعرض نتائج المراقبة المتعلقة بالاستقرار المالي من خلال تقرير الاستقرار المالي الذي يصدر بشكل دوري بالإضافة إلى الأدوات الإرشادية الأخرى، والتي توفر معلومات حول ما يلي: (أ) المخاطر المالية وقدرة النظام المالي على مواجهة الصدمات على المستوى الكلي، وذلك وفقاً لتحليل نسب رأس المال والسيولة، ضمن عدة افتراضات للصدمات على جانب الموجودات والمطلوبات في المؤسسات المالية؛ (ب) سلامة ومثانة الشركات غير المالية وقطاع الأفراد والمؤسسات المالية غير البنكية؛ (ج) استقرار أسواق العقارات والأسواق المالية ومراقبة مدى توافق الأسعار مع المتغيرات الرئيسية. و(د) التأثير المحتمل لمديونية قطاع الشركات غير المالية وقطاع الأفراد على الاستقرار المالي.

ويقوم البنك المركزي الأردني فعلياً بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة على مستوى النظام المالي ككل وتحليل الحساسية كجزء من مجموعة أدوات الرقابة الاحترازية الكلية. ويشمل ذلك تحليل الحساسية الذي يتم إعداده من قبل البنك بشكل إفرادي (من أسفل لأعلى) لقياس الأثر الإجمالي للتغيرات المحتملة في كل عامل من عوامل الخطر مثل الزيادة في نسبة الديون غير العاملة، والتغير في أسعار الفائدة، وما إلى ذلك. كما يقوم البنك المركزي الأردني أيضاً بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة على المستوى الكلي من أعلى إلى أسفل، حيث يتم استخدام عدة سيناريوهات لتقييم قدرة البنك على مواجهة الصدمات. توضح الأقسام الفرعية التالية الخطوات التي سيتخذها البنك المركزي الأردني لتعزيز الاستجابة المناخية ضمن إطار الاستقرار المالي، كما هو مبين في الشكل 6.3.

الشكل 6.3: المعالم الرئيسية لتضمين الاعتبارات المرتبطة بالمناخ في أنشطة الاستقرار المالي



المصدر: الشكل الأصلي في الاستراتيجية.

6.4 المرحلة الأولى: الإلمام بأحدث المعرفة

تشهد المعرفة وتجارب الدول فيما يتعلق بالتحليلات والسياسات الاحترازية الكلية المرتبطة بالمناخ على مستوى العالم تطورات سريعة، وسيقوم البنك المركزي الأردني بالمتابعة الحثيثة لهذه التطورات بهدف تضمينها في أنشطة الاستقرار المالي المحلية. وسيتم ذلك من خلال عدة وسائل، مثل إدراج التدريب المطلوب كجزء من برنامج بناء القدرات (الفصل 4) وكذلك من خلال المشاركة في الشبكات الدولية، مثل شبكة تخضير النظام المالي (NGFS) وشبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدام (SBFN)، التي تنصدر الأعمال المتعلقة بالتمويل الأخضر. وكما تمت مناقشته في الفصل الرابع، فإن قسم مخاطر تغير المناخ والتمويل الأخضر التابع لدائرة الاستقرار المالي في البنك المركزي الأردني سيتولى التنسيق بين القطاعات لتضمين الاعتبارات المناخية في الوظائف المختلفة للبنك المركزي الأردني، بما في ذلك الأعمال المتعلقة بتحقيق الاستقرار المالي.

6.5 المرحلة الثانية: الاستفادة من التقييم الأول لمخاطر المناخ لمراقبة الاستقرار المالي

إن إجراء التقييم الأول لمخاطر المناخ من شأنه أن يساهم في تضمين تحليل المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ في مجموعة أدوات السياسة الاحترازية الكلية للبنك المركزي الأردني. وكجزء من ذلك، سيقوم البنك المركزي الأردني بتحديد فجوات البيانات وسيقوم على الأقل بمعالجة بعضها. ومع ذلك، ولتنفيذ التحليلات والنماذج والمقاييس المتعلقة بالمناخ لأغراض الاستقرار المالي، سيتعين على البنك المركزي الأردني القيام بجمع بعض البيانات بشكل منهجي، وقد يتطلب هذا الجهد مزيداً من الوقت والتنسيق الوثيق والتي سيتولاهها قسم مخاطر تغير المناخ والتمويل الأخضر. بالإضافة إلى ذلك، من المهم أيضاً أن يقوم البنك المركزي بتحديد مكونات المقاييس والنماذج المستخدمة في التقييم لمراقبة الاستقرار المالي بشكل دوري. ومن جهة أخرى، فبالإضافة إلى توفير قاعدة فنية للرقابة الاحترازية الكلية، فإن نتائج تقييم مخاطر المناخ ستساهم بشكل مباشر في تحديد أولويات المخاطر الجوهرية المرتبطة بالمناخ لمراقبة الاستقرار المالي.

6.6 المرحلة الثالثة: تحديد نطاق مجموعة أدوات مراقبة الاستقرار المالي المرتبطة بالمناخ

إن الأنشطة الحالية لمراقبة الاستقرار المالي التي يقوم بها البنك المركزي الأردني لا تشمل المؤسسات المالية فحسب، بل تتعداها لتشمل أيضاً قطاع الأفراد والشركات غير المالية والقطاع الخارجي. إن هذا النطاق الواسع من الجهات الفاعلة والتي قد تؤثر على الاستقرار المالي سيوفر العديد من النقاط التي يمكن من خلالها الانطلاق نحو إطار شامل لتقييم ومراقبة مخاطر الاستقرار المالي المرتبطة بالمناخ. إلا أن ذلك في الوقت نفسه قد يفرض مزيداً من التعقيد، حيث سيكون من المهم توسيع تغطية الإطار الاحترازي الكلي المتعلق بالمناخ تدريجياً، ليس فقط لأن البنك المركزي الأردني سينتهج مبدأ التناسبية للتركيز على معظم المخاطر الجوهرية والقطاعات الرئيسية، وإنما أيضاً لأن المنهجيات المتعلقة بتغير المناخ خارج إطار المؤسسات المالية لا تزال في مراحلها الأولى، ويشمل ذلك قطاع الأفراد، كما هو مذكور في الفصل الخامس. كما أن البنك المركزي الأردني سيراعي أيضاً تحديد الدورية الملائمة لمراقبة الاستقرار المالي المرتبط بالمناخ. على سبيل المثال، ونظراً لطبيعة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ والتي تعتبر طويلة الأجل، فإن المتابعات الشهرية (أو حتى ربع السنوية) قد تكون متكررة بشكل كبير.

وفيما يتعلق بأنشطة مراقبة الاستقرار المالي المتعلقة بالمناخ، فإن البنك المركزي الأردني سيقوم بعكس نطاق التقييم الأول لمخاطر المناخ، مع مراعاة التوسع التدريجي عند معالجة بقية الفجوات المتعلقة بالبيانات. ويتضمن النطاق ما يلي: (أ) أنواع المخاطر. تستلزم مجموعة أدوات الرقابة الاحترازية الكلية تقييم ومراقبة المخاطر المادية والانتقالية. (ب) المنهجيات التي تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المستقبلية. سيتطلب إطار الاستقرار المالي الذي يتضمن الاستجابة للتغيرات المناخية التركيز بشكل أكبر على المنهجيات ذات المنظور المستقبلي، مما يتيح تحليل الآثار المحتملة لمختلف السيناريوهات المتعلقة بتغير المناخ. (ج) التغطية على مستوى القطاع (القطاع المالي). ووفقاً لمبدأ التناسب، سيتم بداية التركيز على قطاع البنوك، يليه مؤسسات التمويل الأصغر وقطاع التأمين. (د) التغطية على مستوى القطاع (الاقتصاد الحقيقي). إن نتائج تقييم مخاطر المناخ، ستساهم في مساعدة البنك المركزي الأردني على اختيار القطاعات الاقتصادية (الصناعة والتجارة والزراعة والسياحة وغيرها) التي تتطلب المزيد من الإهتمام والتفصيل فيما يتعلق بتقييم الاستقرار المالي المتعلق بالمناخ. حيث يمكن للرقابة الاحترازية الكلية على سبيل المثال تحديد التهديدات التي يتعرض لها الاستقرار المالي والناجمة عن التوسع الائتماني المفرط للقطاعات الأكثر عرضة لتغير المناخ، سواء كانت قطاعات كثيفة الانبعاثات أو تلك القطاعات الحساسة للمخاطر المادية الناتجة عن تغير المناخ.

6.7 المرحلة الرابعة: تفعيل مجموعة أدوات مراقبة الإستقرار المالي المرتبطة بالمناخ

إن التساؤلات الرئيسية التي تستوجب الإجابة عليها ضمن إطار الرقابة الاحترازية الكلية المرتبطة بالمناخ هي كيف ومتى وإلى أي مدى يمكن أن تشكل المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ تهديداً نظامياً للاستقرار المالي. وحيث أن نطاق المقاييس والنماذج المحتملة آخذة في الاتساع بشكل سريع؛ إلا أن انتقاء الخيار المناسب لا يزال يمثل تحدياً، ويرجع ذلك بشكل جزئي إلى محدودية البيانات المتوفرة. وقد صرحت سارة بريدين، المدير التنفيذي لاستراتيجية الاستقرار المالي والمخاطر في بنك إنجلترا في عام 2020 بما يلي: "لقد وجدنا أن تحديد مقاييس مفيدة لوضع أهداف لإدارة مخاطر [المناخ]، هو الجانب الأكثر صعوبة"²⁵. وتتراوح المقاييس والطرق المتاحة بين عمل مخططات بسيطة للتوزيع القطاعي والجغرافي لتعرضات القطاع المالي إلى تحديد مستويات التأثير بالتغير المناخي لكل قطاع أو موقع جغرافي، وصولاً إلى مقاييس أكثر تعقيداً مثل شدة المخاطر الإنتقالية نسبة إلى مخاطر الائتمان (الجدول 6.1).

ويوجد ثلاث طرق رئيسية يمكن استخدامها لمراقبة الاستقرار المالي المرتبط بالمناخ: (أ) تحليل التعرضات للمخاطر، (ب) اختبارات الأوضاع الضاغطة (تحليل كيفية تأثير سيناريوهات مختلفة تتعلق بالمناخ على الاستقرار المالي)، و(ج) تحليل الحساسية (تحليل أثر التغيرات المتزايدة للمخاطر المادية والإنتقالية بشكل منفصل على المتغيرات المحددة مسبقاً). حيث سيتم تحديد مدى إمكانية تفعيل كل من هذه الطرق خلال التقييم الأول لمخاطر المناخ. ولتفعيل هذه الطرق، خاصة فيما يتعلق بالنماذج الكلية، ستقوم دائرة الاستقرار المالي بالتعاون مع دائرة الأبحاث والفرق الأخرى المشاركة في نمذجة الاقتصاد الكلي (إطار 6.3). إذ سيتيح ذلك للبنك المركزي الأردني التعرف بشكل أفضل على التداعيات المحتملة الناجمة عن الترابط بين القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي. ومن جهة أخرى، وحيث سيتم إعطاء الأولوية في المراحل الأولى لمخاطر الائتمان ضمن حزمة الأدوات الاحترازية الكلية المرتبطة بالمناخ (التي تعكس هيمنة البنوك على النظام المالي في الأردن)، فإن البنك المركزي الأردني سيستخدم أيضاً مقاييس لتحديد ومراقبة عوامل المخاطر المرتبطة بالمناخ ذات الصلة بمخاطر السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية.



²⁵ سارة بريدين، "قيادة التغيير: الأعمال المرتبطة بالمناخ في القطاع المالي" (كلمة، ندوة عبر الإنترنت عن في المملكة المتحدة، لندن، 1 تموز 2020).
<https://www.bankofengland.co.uk/speech/2020/sarah-breeden-leading-the-change-climate-action-in-the-financial-sector>.

الجدول 6.1: أمثلة مختارة للمقاييس المستخدمة في قياس ومراقبة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ لأغراض الاستقرار المالي

المقياس	ملخص
شدة المخاطر الانتقالية نسبة إلى مخاطر الائتمان	يجمع هذا المؤشر بين تعرضات قروض البنوك للمخاطر وانبعثات الشركات واحتمالات التعثر، مما يعكس المخاطر الإجمالية لهذه الشركات من وجهة نظر المقرضين. وبشكل عام، كلما زادت مساهمة الشركة في النتائج التي يتم تجميعها على مستوى البنك، كلما زاد تضخيم كل من المخاطر الانتقالية ومخاطر الائتمان بالنسبة لتعرض معين، على افتراض أن احتمالية التعثر لا تأخذ بعين الاعتبار المدى الكامل للمخاطر الانتقالية.
شدة المخاطر المادية نسبة إلى مخاطر الائتمان	يمكن احتساب المقياس عن طريق استبدال الانبعثات على مستوى الشركة (في المقياس أعلاه)، بالتعرض (على مستوى الشركة) للمخاطر الطبيعية وذلك باستخدام الدرجات المستخدمة للمخاطر المادية.
كثافة الكربون في القروض	يتم تعريف المقياس على أنه الإنبعاثات المتعلقة بالائتمان أو القروض في محفظة مالية معينة، حيث يقوم بتحديد كفاءة الانبعثات المتعلقة بالتعرضات الائتمانية. ويمكن استخدام هذا المقياس الموجه على مستوى القرض لحساب كثافة الانبعثات المرجحة حسب القرض الواحد على مستوى القطاع أو المحفظة.
مقاييس تُحتسب على أساس بيانات المدخلات والمخرجات	تقدم لمحة سريعة عن أوجه الترابط في الاقتصاد الحقيقي بين القطاعات فيما يتعلق بصدمات العرض والطلب المرتبطة بالمناخ.
توزيع نسبة القرض إلى القيمة للقروض العقارية حسب المخاطر الانتقالية	يتابع هذا المقياس التعرض للمخاطر على افتراض أن أصحاب العقارات قد يحتاجون إلى القيام باستثمارات كبيرة في العقارات وذلك للامتثال لمعايير أعلى لكفاءة الطاقة.
نسبة الطاقة إلى الدخل	يقدم تقديرات أولية لتعرض الأفراد أو البنك للمخاطر الانتقالية.

المصدر: "تحدي تغير المناخ على الصعيد الاحترازي الكلي"، فريق مشروع البنك المركزي الأوروبي/ المجلس الأوروبي للمخاطر النظامية ESRB المعني برصد مخاطر المناخ (البنك المركزي الأوروبي/ المجلس الأوروبي للمخاطر النظامية، تموز 2022)،

https://www.esrb.europa.eu/pub/pdf/reports/esrb.ecb.climate_report202207~622b791878.en.pdf.

إطار 6.3: الرقابة الاحترازية الكلية، ونمذجة الاقتصاد الكلي، ومراقبة السياسة النقدية

إن تخضير القطاع المالي في الأردن سيتطلب اتباع نهج متعدد التخصصات. حيث سيكون هناك العديد من الحالات التي تتعاون فيها دوائر الأبحاث وعمليات السوق المفتوحة في البنك المركزي الأردني مع دائرة الاستقرار المالي لتحليل كيفية تأثير كل من المخاطر المالية والفرص المرتبطة بالمناخ بشكل مشترك على الاستقرار المالي، والاقتصاد الحقيقي، والسياسة النقدية وآلية انتقالها.

وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في تحديد قنوات انتقال المخاطر المرتبطة بالمناخ إلى الاقتصاد الحقيقي، إلا أنه لا يزال هناك الكثير لإنجازه. فوفقاً لشبكة تخضير النظام المالي، فإن هناك حاجة إلى تحقيق المزيد من التقدم في تضمين العوامل المرتبطة بالمناخ ضمن النماذج القياسية للاقتصاد الكلي. وعلى الرغم من بعض الاستثناءات، فإن نماذج التوازن العام العشوائي الديناميكي (DSGE)^١، والتي غالباً ما تستخدمها البنوك المركزية في تحليل الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، عادة ما تكون مجردة من الاعتبارات المتعلقة بتغير المناخ والسياسات ذات الصلة. ويتمثل أحد السبل في تطوير نماذج قصيرة الأجل للنتائج الإجمالية والتضخم ضمن الأفق الزمني للسياسة النقدية (سنتين إلى ثلاث سنوات) والتي تأخذ في الاعتبار التأثيرات المرتبطة بالمناخ، بما في ذلك الكوارث الطبيعية، وتأثيرات عرض العملة، وحالات تعطل سلاسل التوريد والتجارة الدولية. وقد تدعم مثل هذه الافتراضات إجراءات المعايير (calibration) لأدوات السياسة الاحترازية الكلية في الأردن.^٢

إن النمذجة طويلة الأجل للقدرة الإنتاجية المحتملة والنمو الاقتصادي يعد أمراً ضرورياً للسياسة النقدية. ولتحقيق هذه الغاية، فإن من المهم إدراك أثر الانحباس الحراري العالمي على مخزون رأس المال المادي والطبيعي والبشري، وعرض العملة، والإنتاجية. وعلى وجه الخصوص، يمكن تكريس المزيد من العمل لنمذجة الأثر على عوامل الإنتاج الإجمالية والهجرة المرتبطة بالمناخ، والتي قد تكون بالغة الأهمية بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعلى وجه التحديد الأردن.

١. باتريك بولتون وآخرون، "Green Swan: البنوك المركزية والاستقرار المالي في عصر تغير المناخ" (بنك التسويات الدولية، بازل، سويسرا، كانون الثاني 2020) وسيلسو برونيتي وآخرون، "مخاطر الاستقرار المالي المرتبطة بالمناخ" في الولايات المتحدة: الأساليب والتحديات" (مجلس الاحتياطي الفيدرالي، واشنطن العاصمة، 2022) يقدم مناقشة تفصيلية لاستراتيجية نمذجة التوازن العام العشوائي الديناميكي DSGE.

٢. NGFS (شبكة تخضير النظام المالي للبنوك المركزية والجهات الرقابية)، "أثار تغير المناخ على الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي: أولويات البحث"، حزيران 2020.

6.8 المرحلة الخامسة: استكشاف نقاط الدخول لتدابير السياسة الاحترازية الكلية

تماشياً مع أحد الموضوعات الرئيسية في المشاورات العامة التي تجري حالياً، فإن المبدأ الأساسي الذي سينتهجه البنك المركزي الأردني يرتكز على الهدف الرئيسي لتدابير السياسة الاحترازية الكلية ألا وهو الحفاظ على الاستقرار المالي. ففي حين أن هذه التدابير، وفي حال تطبيقها ضمن معايير معينة مرتبطة بالمناخ، من شأنها أن تؤثر على سلوك المشاركين في القطاع المالي نحو جلب المنفعة للمناخ، ويجب أن يكون هذا التغيير ناجماً بشكل أساسي من الحاجة إلى تعديل مستوى أو هيكل مخاطر الاستقرار المالي المرتبطة بالمناخ. كما أنه من الممكن أن يساعد هذا الإجراء بشكل غير مباشر التدابير الأخرى المتخذة من قبل السياسات الوطنية، مثل ضريبة الكربون، والمعونات الخضراء، والضمانات الخضراء، وغيرها. بالإضافة إلى ذلك فإن الإجراءات الاحترازية الكلية يجب أن تكون مُكَمَّلة، وليست بديلة، للتعديلات المطلوب إجراؤها على التدابير الاحترازية الجزئية لمعالجة المخاطر على مستوى المؤسسات المالية الناجمة عن تغير المناخ (لمزيد من التفاصيل حول الاعتبارات المرتبطة بالمناخ في الإطار الاحترازي الجزئي، يرجى مراجعة الفصل 7).

ومن جهة أخرى يجب تصميم أي تدابير للسياسات الاحترازية الكلية التي تستهدف المخاطر المرتبطة بالمناخ بعناية، وذلك لتحقيق أهداف الاستقرار المالي المنشودة، مع التركيز أيضاً على تقليل آثار الاستبعاد غير المرغوبة (الشكل 6.4). على سبيل المثال، فإن التدابير الاحترازية (إن وجدت) والتي تهدف في نهاية المطاف إلى التخفيف من المخاطر الانتقالية أو المادية الناجمة عن تغير المناخ يجب أن تأخذ في الاعتبار كيفية تفادي القيود الجوهرية التي تحد من إمكانية الوصول إلى التمويل اللازم لإتمام عملية التحول والتكيف مع تلك المخاطر، وذلك لمساعدة الشركات والصناعات لتبني نماذج تشغيلية صديقة للبيئة. هذا الموضوع تمت مناقشته بمزيد من التفصيل في الفصل التاسع المتعلق بالتمويل الأخضر الشامل.

ومن المرجح أن يؤدي تطبيق التدابير الاحترازية لإدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ إلى القيام بمفاضلات صعبة. على الرغم من أنه لم يتم اكتشاف حل سحري حتى الآن في مجال السياسات الاحترازية الكلية بشأن كيفية معالجة مخاطر الاستقرار المالي المرتبطة بالمناخ بشكل فعال دون وجود آثار جانبية كبيرة، إلا أن النهج الواعد يتمثل في تطبيق التدابير على مستوى الشركة أو المشروع، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في التمييز بين تمويل التحول وأنواع الإقراض الأخرى.²⁶ ومع ذلك، فإن تمويل التحول والتكيف يتطلب عدة شروط مسبقة على درجة عالية من الأهمية، مثل الحاجة إلى وجود تصنيف أخضر وبيانات تفصيلية على مستوى الشركات أو المشاريع. وعلى الرغم من تعقيدها جزئياً من الناحية التشغيلية، فإن مثل هذه الأدوات المستهدفة بشكل كبير يمكن أن تحد مباشرة من تلك المخاطر المرتبطة بالمناخ، دون أن تؤثر بالضرورة على متطلبات رأس المال لدى البنوك.²⁷

وبمجرد تفعيل حزمة قوية من الأدوات لمراقبة الاستقرار المالي المتعلق بالمناخ، سيقوم البنك المركزي الأردني من جهته بمتابعة الممارسات الدولية الفضلى والمستجدة عن كثب فيما يتعلق بالسياسات الاحترازية الكلية المستجيبة للتغيرات المناخية. فإذا ما تم تقييم بعض المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ على أنها جوهرية وذات أهمية نظامية للاستقرار المالي في الأردن، فإنه سيتم دراسة مختلف الخيارات قبل اتخاذ أي إجراء. وسيقوم البنك المركزي الأردني بتحليل كيفية وما إذا كان من الممكن الاستفادة من تدابير السياسة الاحترازية الكلية التقليدية الحالية لمعالجة المخاطر المرتبطة بالمناخ. ولضمان إمكانية تطبيق التدابير التقليدية على المخاطر المناخية، فإن ذلك يستدعي وجود سياسات مكملة للإفصاح والإبلاغ عن البيانات المالية المتعلقة بالمناخ.²⁸

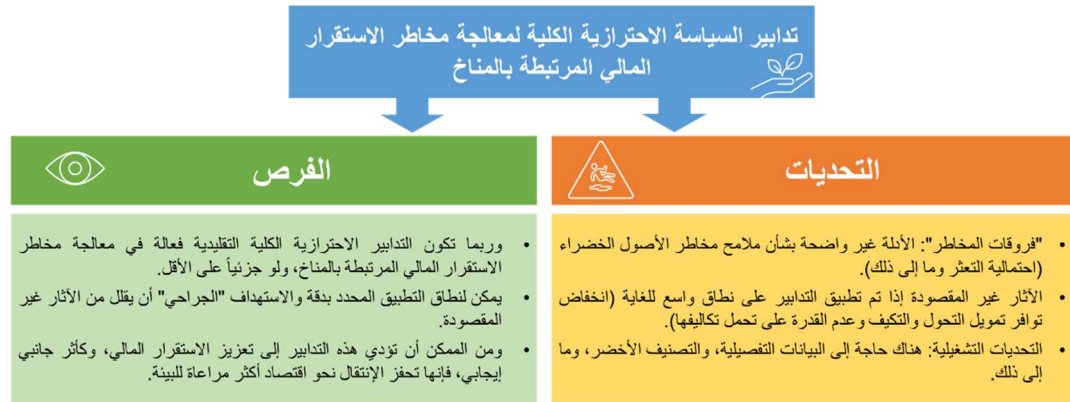
ويجب أن تستند أي تعديلات على الإجراءات الاحترازية الكلية سواء التي تتعلق برأس المال أو غير المتعلقة برأس المال إلى أدلة واضحة وتقييمات للأثر. تتطلب أدلة المخاطر جمع وتحليل البيانات التي تسمح بتقييم سجلات الأصول الخضراء وتعرضاتها من حيث خصائص المخاطر المرتبطة بها والعوائد. وتجدر الإشارة إلى أن هنالك جدلاً كبيراً يدور حالياً حول ما إذا كانت الأصول الخضراء أقل خطورة ("فروقات المخاطر"). وفي حين أن المبررات الاقتصادية والمالية تبدو واضحة بشأن كيف ولماذا يجب أن تكون الأصول الخضراء أقل خطورة وأكثر استدامة على المدى الطويل، إلا أن ذلك لا بد وأن يتم قياسه كمياً باستخدام مقاييس خاصة لكل بلد مثل احتمالية التعثر وما إلى ذلك. وهذا أولاً، يتطلب تعريفاً حصيفاً لعالم الأصول الخضراء (Universe of green assets)؛ وثانياً، الحاجة إلى وجود سلسلة طويلة من البيانات التاريخية لإجراء تقييمات ينتج عنها تقديرات إحصائية موثوقة.

²⁶ كويلو وريستوي، "السياسات الاحترازية الكلية لمعالجة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ: التحديات والمفاضلات".

²⁷ بارانوفيتش وآخرون، "التحدي المتمثل في رصد مخاطر المناخ في الإطار التنظيمي للبنوك".

²⁸ بارانوفيتش وآخرون، "التحدي المتمثل في رصد مخاطر المناخ في الإطار التنظيمي للبنوك".

الشكل 6.4: الفرص والتحديات الرئيسية للإجراءات الاحترازية الكلية للتخفيف من مخاطر الاستقرار المالي المرتبطة بالمناخ



المصدر: الشكل الأصلي في الاستراتيجية.

وبموجب الإطار الاحترازي الجزئي (انظر الفصل 7)، سيعمل البنك المركزي الأردني على تشجيع المؤسسات المالية على مراعاة العوامل المرتبطة بالمناخ عند تقييم المخاطر التي يتعرض لها رأس المال (على سبيل المثال، ذات الصلة بمخاطر الائتمان في ظل الظروف الصعبة)، وهو ما سيعود بالفائدة أيضاً على تقييم الاستقرار المالي. وعليه، سيتم تضمين الاعتبارات المتعلقة بالاستقرار المالي ضمن المبادئ التوجيهية الرقابية الشاملة التي يصدرها البنك المركزي الأردني إلى المؤسسات المالية، لإرشادها حول كيفية تقييم (كمي ونوعي) الآثار المحتملة للمخاطر المالية المرتبطة بالمناخ على ميزانياتها العمومية ضمن سيناريوهات مختلفة، وأفضل الطرق لإدارة وتخفيف هذه المخاطر.

6.9 المرحلة السادسة: التواصل

سيقوم البنك المركزي الأردني بالاستفادة من نتائج مراقبة الاستقرار المالي المتعلقة بالمناخ ليس فقط كأداة لرفع مستوى الوعي داخل القطاع المالي، بل كذلك لتعزيز انضباط السوق. وسيشارك البنك المركزي الأردني بفعالية في نشر المعرفة الجديدة المستخلصة من خلال مراقبة الاستقرار المالي ذات الصلة بالمناخ. حيث سيتم استخدام قنوات مختلفة لهذا الغرض: (أ) أفراد جزء خاص بشكل دوري في تقرير الاستقرار المالي، أو التقارير المتخصصة بمواضيع معينة، أو تقارير الملاحظات لإطلاع القطاع المالي والشركاء الآخرين بنتائج أحدث التقييمات للمخاطر المالية المرتبطة بالمناخ على استقرار قطاعات مختارة في النظام المالي و(ب) ورش العمل والمباحثات مع المشاركين في القطاع المالي لمناقشة مقاييس ونماذج البنك المركزي الأردني لتقييم الاستقرار المالي في مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ وكيفية استخدام هذه الأدوات من قبل المؤسسات المالية.

الجدول 6.2: خطة العمل

												معلم / إجراءات
2028	2027		2026		2025		2024		2023			
النصف 2	النصف 1	النصف 2	النصف 1	النصف 2	النصف 1	النصف 2	النصف 1	النصف 2	النصف 1	النصف 2	النصف 2	
تضمين الاعتبارات المناخية في إطار الاستقرار المالي للبنك المركزي الأردني												
بناء القدرات والإحاطة بأحدث المعرفة												
1.											وكجزء من برنامج البنك المركزي الأردني الأوسع لبناء القدرات بشأن تخضير القطاع المالي، يتم تنفيذ تدابير بناء القدرات التي تركز بشكل خاص على معالجة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ من خلال إطار عمل احترازي كلي.	
2.											إنشاء آلية تنسيق بين مختلف دوائر البنك المركزي الأردني لتحليل كيفية تأثير المخاطر والفرص المالية المرتبطة بالمناخ بشكل مشترك على الاستقرار المالي والاقتصاد الحقيقي والسياسة النقدية وانتقالها.	
الاستفادة من التقييم الأول لمخاطر المناخ لأغراض مراقبة الاستقرار المالي												
3.											تحديد وحدات التقييم الأول لمخاطر المناخ التي سيتم دمجها وتفعيلها في المراقبة الدورية للاستقرار المالي.	
4.											تبني إجراءات دورية لجمع ومراقبة البيانات المتعلقة بالمناخ لأغراض الاستقرار المالي.	
تحديد نطاق مجموعة أدوات مراقبة الاستقرار المالي ذات الصلة بالمناخ												
5.											تحديد وتيرة دورة تقييم/مراقبة الاستقرار المالي المتعلق بالمناخ.	
											في المرحلة الأولية من أعمال مراقبة الاستقرار المالي المتعلق بالمناخ، يجب أن يعكس نطاق التقييم الأول لمخاطر المناخ (المخاطر المادية والانتقالية؛ نفس التغطية القطاعية؛ البنوك والتأمين ومؤسسات التمويل الأصغر؛ وتفضيل جغرافي مماثل).	
7.											بمجرد اعتماد التصنيف الأخضر الوطني، ينبغي موازنة نظام التصنيف المستخدم في مراقبة الاستقرار المالي المتعلق بالمناخ مع هذا التصنيف.	
8.											التوسع تدريجياً في نطاق مراقبة الاستقرار المالي ذات الصلة بالمناخ بحيث يشمل تحليلات تفصيلية موسعة لقطاع الأفراد والتعرض للمخاطر الدولية، وغير ذلك من القضايا.	
تطوير وتفعيل مجموعة أدوات مراقبة الاستقرار المالي ذات الصلة بالمناخ												
9.											تجميع (على المستوى العالمي وضمن مجموعة الأدوات الحالية للبنك المركزي الأردني) وتحديد المقاييس الممكنة التي يمكن تفعيلها لمراقبة الاستقرار المالي بشكل دوري فيما يتعلق بالمناخ.	
10.											ضبط المقاييس والمؤشرات الحالية وتطوير وتفعيل المقاييس والمؤشرات الجديدة.	
11.											تفعيل وحدات مختارة من التقييم الأول لمخاطر المناخ وتشغيلها بشكل دوري بما في ذلك إختبارات الأوضاع الضاغطة/تحليل الحساسية.	
12.											تنفيذ جمع منهجي للبيانات اللازمة لأعمال الرقابة.	
13.											تحديد وقياس وتوثيق المخاطر المالية الجوهرية المتعلقة بالمناخ من أجل الاستقرار المالي في الأردن.	
استكشاف نقاط الدخول لتدابير السياسة الاحترازية الكلية للتخفيف من المخاطر الجوهرية للاستقرار المالي والمتعلقة بالمناخ												
14.											مراقبة الممارسات الدولية الجيدة المرتبطة بتصميم وتطبيق وتقييم تأثير السياسات الاحترازية الكلية لمعالجة المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ.	
15.											ربط المخاطر الجوهرية للاستقرار المالي المتعلقة بالمناخ بتدابير السياسة الاحترازية الكلية الملموسة التي يمكن استخدامها للتخفيف من تأثير تلك المخاطر.	
16.											إعداد مجموعة أدوات احترازية كلية يمكن تفعيلها إذا لزم الأمر، للتخفيف من أثر مخاطر الاستقرار المالي المرتبطة بالمناخ.	
17.											تضمين اعتبارات الاستقرار المالي في الإرشادات الرقابية التي يصدرها البنك المركزي الأردني للمؤسسات المالية بشأن تحديد وتقييم ومراقبة وتخفيف المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ.	
إبلاغ النتائج												
18.											إعداد قسم مخصص في تقرير الاستقرار المالي يعرض نتائج العمل الجاري لمراقبة الاستقرار المالي المتعلق بالمناخ.	
19.											عقد ورش عمل/اجتماعات مع المؤسسات المالية لمناقشة نتائج مراقبة الاستقرار المالي ذات الصلة بالمناخ وتسهيل نقل الخبرة الفنية التي يمتلكها البنك المركزي الأردني إلى المؤسسات المالية.	
20.											إصدار تقارير خاصة ودراسات استكشافية لمشاركة نتائج مراقبة الاستقرار المالي ذات الصلة بالمناخ التي يقوم بها البنك المركزي الأردني.	

المصدر: الجدول الأصلي لهذه الاستراتيجية

7

تضمين الاعتبارات المتعلقة بالمناخ ضمن الإطار الاحترازي الجزئي للبنك المركزي الأردني

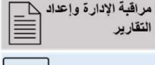
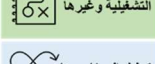
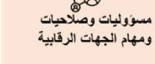


إن مسببات المخاطر المادية والانتقالية لها دور رئيسي في تأثير المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ على سلامة ومتانة المؤسسات المالية.²⁹ وفي ضوء تزايد المخاطر المادية والانتقالية التي تواجهها المؤسسات المالية، فإن ذلك يُعد مبرراً للبنك المركزي الأردني للقيام بتضمين الاعتبارات المرتبطة بمسببات المخاطر المالية المناخية ضمن أطر الرقابة التنظيمية والاحترازية الجزئية. وتتمثل الأهداف الرئيسية من ذلك في (أ) تقييم التأثير المحتمل لهذه المخاطر على سلامة ومتانة المؤسسات المالية الخاضعة للرقابة و(ب) التأكد من أن المؤسسات المالية لديها القدرة الكافية لامتصاص الخسائر، بالإضافة إلى أنها تقوم بمراقبة وإدارة المخاطر المالية الجوهرية المتعلقة بالمناخ والتخفيف منها بشكل مناسب.

7.1 نبذة عن المستجدات والتطورات العالمية

قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) بمراجعة إطار بازل الحالي وتوصلت إلى أن المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة والمراجعة الإشرافية شاملة بما يكفي لاستيعاب الاستجابة الرقابية للأخذ بعين الاعتبار المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ.³⁰ ومع ذلك، ونظراً للحاجة إلى وجود إرشادات إضافية تكون مساندة لهذه المراجعة، فقد أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية 18 مبدأً عالي المستوى: منها 12 مبدأً موجهة للبنوك، إلى جانب إرشادات حول الإدارة الفعالة للمخاطر المالية المرتبطة بالمناخ، و6 مبادئ للجهات الرقابية تتعلق بالرقابة الفعالة على تلك المخاطر في القطاع المصرفي (الشكل 7.1). ويبرز هذا الفصل نظرة عامة على إطار البنك المركزي الأردني الاحترازي الجزئي للقضايا المتعلقة بالمناخ على أعلى مستوى (إطار 7.1)، وذلك دون الخوض في التفاصيل المتعلقة بكيفية تطبيق كل مبدأ من مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية. حيث يستعرض الفصل 8 تلك المبادئ بمزيد من التفصيل.

الشكل 7.1: مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية لإدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ والرقابة عليها (بشكل انسيابي)

	المبدأ 1. إنشاء إجراءات سليمة لفهم/تقييم التأثيرات المحتملة لمسببات المخاطر المرتبطة بالمناخ. تتضمن هذه المخاطر في استراتيجيات الأعمال الشاملة وأطر إدارة المخاطر.	المبدأ 2. إشراك مجلس الإدارة والإدارة العليا، وتعيين المسؤوليات المرتبطة بالمناخ في كافة أعمال المؤسسة، ممارسة الرقابة الفعالة ذات الصلة بالمخاطر المالية المرتبطة بالمناخ.	المبدأ 3. اعتماد السياسات والإجراءات والضوابط المناسبة لضمان إدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ.
	المبدأ 4. تضمن المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ في أطر الرقابة الداخلية عبر خطوط الدفاع الثلاثة لضمان تحديد وقياس وتخفيف المخاطر المالية الجوهرية المرتبطة بالمناخ.		
	المبدأ 5. تحديد وقياس المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ وتلك الجوهرية منها في عمليات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال والسيولة، بما في ذلك إختبارات الأوضاع الضاغطة.		
	المبدأ 6. تحديد ومراقبة وإدارة جميع المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ والتي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على الوضع المالي، بما في ذلك موارد رأس المال ومراكز السيولة.		
	المبدأ 7. التأكد من أن قدرات جميع بيانات المخاطر وممارسات الإبلاغ عن المخاطر الداخلية تأخذ في الاعتبار المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ. ويجب أن تكون أنظمة إعداد التقارير الداخلية قادرة على مراقبة المخاطر المالية الجوهرية المرتبطة بالمناخ وتوفير المعلومات في الوقت المناسب لضمان فعالية اتخاذ القرارات على مستوى مجلس الإدارة والإدارة العليا.		
	المبدأ 8. فهم تأثير مسببات المخاطر المرتبطة بالمناخ على مخاطر الائتمان والتأكد من أن أنظمة وعمليات إدارة مخاطر الائتمان تأخذ في الاعتبار المخاطر المالية الجوهرية المرتبطة بالمناخ.		
	المبدأ 9. فهم تأثير مسببات المخاطر المرتبطة بالمناخ على وضع مخاطر السوق والتأكد من أن أنظمة وعمليات إدارة مخاطر السوق تأخذ في الاعتبار المخاطر المالية الجوهرية المرتبطة بالمناخ.	المبدأ 10. فهم تأثير مسببات المخاطر المرتبطة بالمناخ على مخاطر السيولة والتأكد من أن أنظمة وعمليات إدارة مخاطر السيولة تأخذ في الاعتبار المخاطر المالية الجوهرية المرتبطة بالمناخ.	المبدأ 11. فهم تأثير مسببات المخاطر المرتبطة بالمناخ على المخاطر التشغيلية (وغيرها) والتأكد من أن أنظمة وعمليات إدارة المخاطر تأخذ في الاعتبار المخاطر الجوهرية المرتبطة بالمناخ.
	المبدأ 12. حيثما يكون ذلك مناسباً، ينبغي استخدام تحليل السيناريوهات لتقييم قدرة نماذج الأعمال والاستراتيجيات على مواجهة الصدمات المحتملة المرتبطة بالمناخ وتحديد تأثير مسببات المخاطر المرتبطة بالمناخ على سجل المخاطر الإجمالي الخاص بها.		
	المبدأ 13. قيام الجهات الرقابية بتحديد ما إذا كانت البنوك تقوم بتضمين المخاطر المالية الجوهرية المرتبطة بالمناخ في استراتيجيات أعمالها، والحوكمة، وأطر الرقابة الداخلية بشكل سليم وشامل.	المبدأ 14. قيام الجهات الرقابية بتحديد ما إذا كانت البنوك قادرة على تحديد ومراقبة وإدارة جميع المخاطر المالية الجوهرية المرتبطة بالمناخ بشكل مناسب كجزء من تقييماتها لدرجة تعقيل المخاطر وأطر إدارة المخاطر.	المبدأ 15. قيام الجهات الرقابية بتحديد المدى الذي يستوجب من البنوك القيام به بشكل دوري فيما يتعلق بتحديد وتقييم تأثير مسببات المخاطر المرتبطة بالمناخ على سجل المخاطر الخاص بها والتأكد من مراعاة المخاطر المالية الجوهرية المرتبطة بالمناخ بشكل مناسب في إدارتها لمخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل، وغيرها من أنواع المخاطر.
	المبدأ 16. عند إجراء تقييمات رقابية لإدارة البنوك للمخاطر المالية المرتبطة بالمناخ، يجب على الجهات الرقابية استخدام مجموعة مناسبة من التقنيات والأدوات واعتماد تدابير متابعة مناسبة في حالة عدم التوافق الجوهري مع التوقعات المرجوة من منظور رقابي.	المبدأ 17. مطالبة الجهات الرقابية بالتأكد من أن لديها الموارد والقدرات الكافية لتقييم إدارة البنوك للمخاطر المالية المرتبطة بالمناخ بشكل فعال.	المبدأ 18. قيام الجهات الرقابية بالتفكير في استخدام تحليل سيناريوهات المخاطر المرتبطة بالمناخ لتحديد عوامل الخطر ذات الصلة، وحجم تعرضات المحافظ، وتحديد فجوات البيانات، ومدى ملائمة أساليب إدارة المخاطر المستخدمة، والأخذ بالاعتبار استخدام إختبارات الأوضاع الضاغطة المرتبطة بالمناخ.

//المصدر: مقتبس من لجنة بازل للرقابة المصرفية.

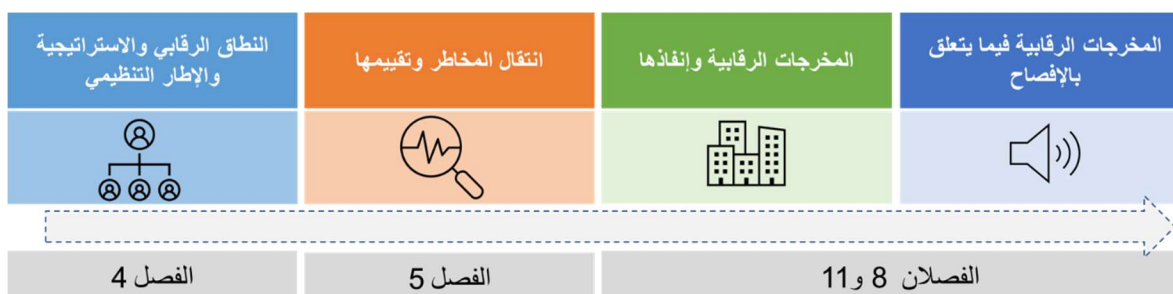
²⁹ رودريغو كويلهو وفرناندو ريسوتي، "السياسات الاحترازية الكلية التي تتناول المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ: التحديات والمفاضلات" (الملخصات الصادرة عن معهد الاستقرار المالي 18، بنك التسويات الدولية، بازل، سويسرا، نيسان 2023)، <https://www.bis.org/fsi/fsibriefs18.pdf>.

³⁰ إطار بازل عبارة عن مجموعة كاملة من معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS، والتي تعتبر الجهة الرئيسية المسؤولة عن وضع المعايير المتعلقة بالتنظيم الاحترازي للبنوك.

وعلى الرغم من أن مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية تستهدف قطاع البنوك بشكل أساسي، وذلك نظراً لكونها مبادئ عالية المستوى، إلا أنه يمكن تطبيقها أيضاً - إلى حد ما ووفقاً لمبدأ التناسب - على القطاعات الأخرى في السوق في الأردن، وبشكل رئيسي مؤسسات التمويل الأصغر. وعلى سبيل المثال، يمكن لمؤسسات التمويل الأصغر الاستفادة من مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية المتعلقة بإرساء أنظمة الحوكمة والرقابة الداخلية؛ ويمكن الاستفادة أيضاً من هذه المبادئ ضمن إطار إدارة المخاطر من حيث تحديد وإدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ. أما بالنسبة لقطاع التأمين، فقد قامت الرابطة الدولية لمشرفي التأمين (IAIS) بمراجعة الإطار الرقابي الحالي وتوصلت إلى أن المبادئ الأساسية للتأمين الحالية شاملة بما يكفي لتغطية المخاطر المرتبطة بالمناخ. ومع ذلك، فقد أجرت الرابطة الدولية لمشرفي التأمين تغييرات محدودة على الإرشادات المتعلقة بالمبادئ الأساسية للتأمين وقامت بطرحها للنقاش العام في آذار ٢٠٢٣، كما تعتزم إضافة مواد مساندة لتمكين الجهات الرقابية من الطلب من شركات التأمين القيام بتضمين المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ ضمن أطر الحوكمة لديها وإدارة المخاطر، والإفصاحات، وغيرها من الأمور.³¹ ووفقاً لمسح بنك التسويات الدولية (2020) الذي شمل 27 عضواً، فإن ما يقارب خمسين الأعضاء قاموا بإصدار أو أنهم في طور إصدار إرشادات تستند إلى المبادئ المتعلقة بالمخاطر المالية المرتبطة بالمناخ. ومع ذلك، فإن غالبية الأعضاء لم يأخذوا بعين الاعتبار، أو لم يفكروا بعد، في تخفيف هذه المخاطر ضمن إطار رأس المال الاحترازي.³² إن المبادئ الأساسية للجنة بازل (BCBS) المتعلقة بالرقابة المصرفية الفعالة هي قيد المراجعة حالياً، ومن المرجح أن يتم تضمين المخاطر المرتبطة بالمناخ ضمن عدة معايير رئيسية.

1. تساهم مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS، والعمل المستمر الذي تقوم به كل من الرابطة الدولية لمشرفي التأمين IAIS وشبكة تخضير النظام المالي NGFS والهيئات الدولية الأخرى في تطوير الاستجابة الرقابية من أجل تضمين اعتبارات المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ ضمن الأطر الاحترازية الجزئية. وقد سلطت شبكة تخضير النظام المالي NGFS الضوء على أربعة مجالات رئيسية، على الجهات الرقابية أخذها بعين الاعتبار، لتضمين المخاطر المالية البيئية والمناخية في أطر الرقابة الاحترازية: (أ) النطاق الرقابي، والاستراتيجية، والإطار التنظيمي؛ (ب) انتقال المخاطر وتقييمها؛ (ج) تطوير وتنفيذ المخرجات الرقابية وإنفاذها؛ و (د) المخرجات الرقابية فيما يتعلق بالإفصاحات (الشكل 7.2). وسيتم التطرق إلى انتقال المخاطر وتقييمها بشكل كبير في التقييم الذي سيجريه البنك المركزي الأردني للمخاطر المرتبطة بالمناخ (الفصل الخامس). كما تمت مناقشة الاعتبارات المتعلقة ببناء القدرات والحوكمة لدى البنك المركزي الأردني في الفصل الرابع. وبشكل عام يركز هذا الفصل على كيفية قيام البنك المركزي الأردني بتضمين اعتبارات المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ ضمن إطار الرقابة الاحترازية الجزئية، والذي يأتي مكملاً للفصل السادس في مجال تخضير الاستقرار المالي. ويتناول هذا الفصل أيضاً المداخل الرئيسية للإرشادات الرقابية المتعلقة بالمناخ، والتي سيتم تناولها بالتفصيل في الفصل الثامن.

الشكل 7.2: معالم شبكة تخضير النظام المالي NGFS في تضمين المخاطر المالية المرتبطة بالبيئة والمناخ ضمن الرقابة الاحترازية



المصدر: مقتبس من شبكة تخضير النظام المالي.

³¹ IAIS (الرابطة الدولية لمشرفي التأمين)، "المشاورات العامة بشأن الإرشادات الرقابية المتعلقة بمخاطر المناخ - الجزء الأول (إرشادات المشاورات، IAIS الرابطة الدولية لمشرفي التأمين، بازل، سويسرا، آذار 2023). <https://www.iaisweb.org/uploads/2023/03/climate-risk-supervisory-guidance-part-one.pdf>

³² لجنة بازل للرقابة المصرفية، "المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ: مسح عن المبادرات الحالية" (بنك التسويات الدولية، بازل، سويسرا، أبريل/نيسان 2020)، <https://www.bis.org/bcbpubl/d502.pdf>

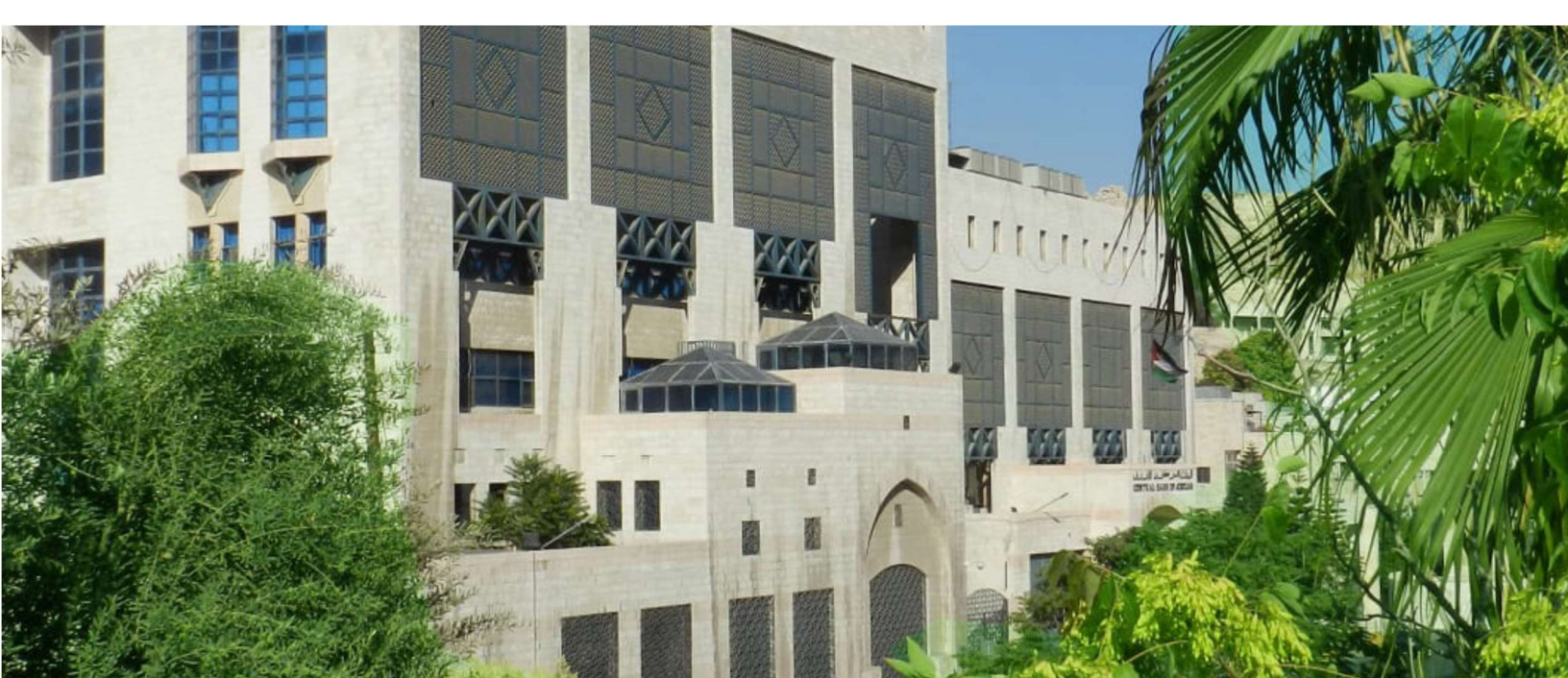
إطار 7.1: ترتيبات الرقابة الاحترازية الجزئية الحالية في البنك المركزي الأردني

تتولى كل من دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي ودائرة الرقابة على شركات التمويل وشركات المعلومات الائتمانية ودائرة الرقابة على أعمال التأمين مسؤولية التنظيم والرقابة الاحترازية الجزئية في البنك المركزي الأردني. ويقوم البنك المركزي الأردني بالرقابة والإشراف على قطاعي البنوك والتأمين من خلال أنشطة الرقابة المكتبية والرقابة الميدانية، حيث يتم تصنيف البنوك المحلية حسب نظام CAMELS (كفاية رأس المال، وجودة الأصول، والإدارة، والأرباح، والسيولة، والحساسية) بناءً على نتائج الرقابة الميدانية أو حسب نظام ROCA للبنوك الأجنبية (إدارة المخاطر، الضوابط التشغيلية، الامتثال، جودة الأصول) ونظام CAMELS لشركات التأمين (كفاية رأس المال، جودة الأصول، التزامات إعادة التأمين، كفاية المطالبات والقضايا الاكتوارية، حصة الإدارة، الأرباح، السيولة، الحساسية). ويتبع البنك المركزي الأردني معايير بازل 2 من خلال عملية المراجعة الإشرافية والتقييم الكامل المعمول به (SREP). كما تتم مراجعة حسابات عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال للبنوك (ICAAP) بشكل دوري (عادةً ما يكون بشكل سنوي).

بالإضافة إلى ذلك فقد أصبح قطاع التمويل الأصغر جزءاً من النظام المالي الرسمي في عام 2018. وقد قامت دائرة الرقابة على شركات التمويل وشركات المعلومات الائتمانية بتطوير أدوات الرقابة المكتبية والميدانية للإشراف على العمليات التي تقوم بها شركات التمويل الأصغر وذلك لضمان استقرار هذا القطاع، ويشمل ذلك نظام تصنيف CAMEL. هذا فضلاً عن قيام البنك المركزي الأردني بتوسيع مظلتها الرقابية وفقاً لنظام شركات التمويل الجديد لتشمل مؤسسات التمويل الأخرى مثل شركات تمويل الرهن العقاري وشركات التخصيم.

ومن جهة أخرى تم نقل مسؤوليات تنظيم قطاع التأمين والرقابة عليه من وزارة الصناعة والتجارة والتموين ليتولاها البنك المركزي الأردني في عام 2021. وفي ضوء ذلك، يعمل البنك المركزي الأردني على تعزيز النظام التشريعي والرقابي لقطاع التأمين، بحيث يتواءم مع المعايير الدولية. وتعمل دائرة الرقابة على أعمال التأمين على تحسين نظام الإنذار المبكر (EWS) استناداً إلى المؤشرات الكمية والنوعية. ويساعد نظام الإنذار المبكر على تحديد شركات التأمين التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام على الصعيد الرقابي، كما يساعد البنك المركزي الأردني في تحديد الشركات التي هي بحاجة إلى تفتيش ميداني. وتهدف دائرة الرقابة على أعمال التأمين أيضاً إلى اعتماد نهج رأس المال القائم على المخاطر. وسيتيح ذلك للبنك المركزي الأردني تقييم كفاية رأس مال شركات التأمين بشكل أفضل باستخدام نماذج أعمال ومحافظ مختلفة. ومن شأن هذا النهج أيضاً أن يسهل تضمين اعتبارات المخاطر المرتبطة بالمناخ في التقييم الرقابي الشامل لقطاع التأمين.

ويعرض الشكل 7.3 تسلسل تضمين المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ على أعلى مستوى ضمن الإطار الاحترازي الجزئي للبنك المركزي الأردني، والذي سيكون مترابطاً مع الأنشطة الموضحة في الفصول الأخرى من هذه الاستراتيجية. على سبيل المثال، سيساعد التقييم الأول لمخاطر المناخ على تفعيل مقاييس الرقابة الاحترازية الجزئية وقياس تأثير المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ على المؤسسات المالية.



الشكل 7.3: النهج التدريجي الذي يتبعه البنك المركزي الأردني لتضمين إعتبارات المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ ضمن الإطار الاحترازي الجزئي



المصدر: الشكل الأصلي لهذه الاستراتيجية.

وكما تم مناقشته في الفصل السادس، فإن التدابير الاحترازية المتعلقة بالاستجابة للتغيرات المناخية والتي تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي ومثانة المؤسسات المالية يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تهديد الاستقرار، وذلك من خلال تقليل التمويل المتاح لدعم التحول وكذلك عدم القدرة على تحمل تكاليفه. قد تلجأ بعض المؤسسات المالية إلى إدارة مخاطرها المالية المرتبطة بالمناخ من خلال تقليل الإقراض - تمويل التحول أو التكيف - الموجه للمقترضين الأكثر عرضة للمخاطر المرتبطة بالمناخ، ولكنها في المقابل على استعداد للاستثمار في تدابير التحول والتكيف مع تغير المناخ منخفضة الكربون للوصول إلى دولة أكثر قدرة على مواجهة الصدمات المناخية. وللمحد من هذه المشكلة، سوف يقوم البنك المركزي الأردني بصياغة تدابير احترازية بعناية مع إيجاد إطار شامل لتحليل التكلفة والمنفعة. وفي ذات السياق، يناقش الفصل التاسع بمزيد من التفصيل إطار التمويل الأخضر الشامل.

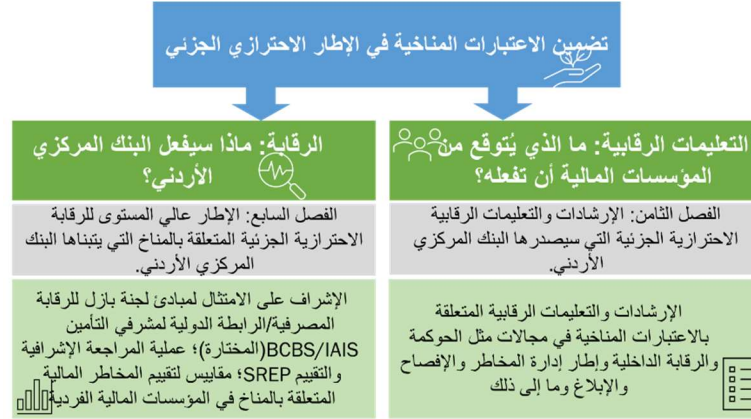
7.2 تضمين الاعتبارات المرتبطة بالمناخ ضمن الإطار الاحترازي الجزئي للبنك المركزي الأردني

النهج عالي المستوى

إن المتطلبات التي يتوجب الالتزام بها من قبل المؤسسات المالية في الأردن فيما يخص تضمين إعتبارات المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ ضمن أطرها التشغيلية ستكون متوافقة مع المعايير الدولية. وبالنسبة للقطاع المصرفي، وبدرجة أقل مؤسسات التمويل الأصغر، سيتم استخدام مبادئ لجنة بازل (BCBS) للإدارة الفعالة والرقابة على المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ. أما بالنسبة لقطاع التأمين، سيقوم البنك المركزي الأردني باتباع توصيات الرابطة الدولية لمشرفي التأمين بشأن الرقابة على المخاطر المتعلقة بالمناخ في قطاع التأمين.³³ حيث يتعين على المؤسسات المالية التعرف على مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS وتوصيات الرابطة الدولية لمشرفي التأمين IAIS بالتفصيل، والتي سيتم تعميمها على كل مؤسسة مالية كجزء من الإرشادات الرقابية للبنك المركزي الأردني (الشكل 7.4).

³³ IAIS (الرابطة الدولية لمشرفي التأمين). أيار 2021. "ورقة بشأن الإشراف على المخاطر المرتبطة بالمناخ في قطاع التأمين." <https://www.iaisweb.org/uploads/2022/01/210525-Application-Paper-on-the-Supervision-of-Climate-related-Risks-in-the-Insurance-Sector.pdf>.

الشكل 7.4. مجالان للاعتبارات المرتبطة بالمناخ ضمن الإطار الاحترازي الجزئي للبنك المركزي الأردني



المصدر: الشكل الأصلي لهذه الاستراتيجية.

النطاق

فيما يلي الأبعاد الرئيسية لنطاق الإطار الاحترازي الجزئي للبنك المركزي الأردني المتعلقة بالمخاطر المالية المناخية:

- **فئات المخاطر والتعرضات.** سيشمل الإطار الاحترازي الجزئي كلاً من مسببات المخاطر المادية والانتقالية. وعندما يتعلق الأمر بالمخاطر المالية الناجمة عن المناخ، فإن التركيز في البداية سيكون على مخاطر الائتمان، ثم سيتم التوسع تدريجياً ليشمل مخاطر السوق والسيولة والمخاطر التشغيلية. بالإضافة إلى ذلك، وبالنسبة لقطاع التأمين، سيتم النظر في مخاطر الاكتتاب والاستثمار.
- **أنواع المؤسسات المالية.** باتباع مبدأ التناسب، سيتم تطبيق الإطار في مراحله الأولية على القطاع المصرفي (البنوك التي يتولى البنك المركزي تنظيم أعمالها والرقابة عليها) مع التوسع تدريجياً ليشمل مؤسسات التمويل الأصغر وشركات التأمين (يخضع تحديد الجدول الزمني لمزيد من المشاورات مع المشاركين في القطاع المالي).
- **الأنشطة الرقابية والتنظيمية.** سيتم تنفيذ الإطار الاحترازي الجزئي للمخاطر المالية المرتبطة بالمناخ من خلال الأنشطة الرقابية المكتتبية والميدانية. كما سيقوم البنك المركزي الأردني بإصدار إرشادات رقابية بشأن تضمين اعتبارات المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ في أنظمة الحوكمة، وأطر إدارة المخاطر، وغيرها (الرجوع إلى الفصل 8)، كما سيعمل البنك المركزي على تضمين الاعتبارات المتعلقة بالمناخ في المراجعة الإشرافية.
- **الإطار الزمني.** ستجمع الدورة الرقابية بين الأفق الزمني المعتاد لتقييم المخاطر الشديدة قصيرة المدى (1-3 سنوات) مع آفاق زمنية أطول (5-10 سنوات) للحصول على فهم أفضل لخصائص مسببات المخاطر المرتبطة بالمناخ. ويمكن استخدام فترات زمنية أطول (تصل إلى 30 عاماً) في بعض الأنشطة الرقابية التي تشكل جزءاً من الدورة الإشرافية، مثل اختبارات الأوضاع الضاغطة المتعلقة بالمناخ للمخاطر الانتقالية.

7.3 حوار السوق وبناء القدرات

سيقوم البنك المركزي الأردني بإجراء مشاورات في السوق مع المشاركين في القطاع المالي للمناقشة والاتفاق على التنفيذ التدريجي لمبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS وتوصيات الرابطة الدولية لمشرفي التأمين IAIS وتحديد الإطار الزمني لذلك. حيث سيكون أحد أهداف المشاورات تقييم مستوى الاستعداد بين مختلف المؤسسات المالية. وسيساعد ذلك البنك المركزي الأردني على فهم أفضل لمدى جاهزية المؤسسات المالية المختلفة لتضمين مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS وتوصيات الرابطة الدولية لمشرفي التأمين IAIS في نماذج التشغيل الخاصة بها، والفجوات الرئيسية الموجودة وأفضل السبل لمعالجتها، بالإضافة إلى التدرج والتسلسل المطلوب في التنفيذ، وغيرها. إن هذا التقييم الأساسي سيكون مكملاً لنتائج المسح الذي أجراه البنك المركزي الأردني مع البنوك في عام 2021 (الرجوع إلى الفصل 3). كما سيقوم البنك المركزي الأردني أيضاً بإجراء مسوحات مماثلة شاملة لقطاعي التأمين ومؤسسات التمويل الأصغر. حيث ستساهم هذه المشاورات والمسوحات في صياغة الإرشادات والتعليمات الرقابية للبنك المركزي الأردني بشأن تنفيذ الأطر الاحترازية الجزئية والكلية للمخاطر المالية المرتبطة بالمناخ.

وبعد ضمان وجود الموارد والقدرات الكافية لتنفيذ الإطار الاحترازي الجزئي للمخاطر المالية المرتبطة بالمناخ أمراً بالغ الأهمية للمؤسسات المالية والبنك المركزي الأردني على حد سواء. على سبيل المثال، يشير المبدأ 17 من مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى ضرورة قيام الجهات الرقابية بضمان توفير الموارد والقدرات الكافية لتقييم إدارة البنوك للمخاطر المالية المرتبطة بالمناخ بشكل فعال. حيث سيكون تطوير الخبرات المطلوبة في هذا المجال جزءاً لا يتجزأ من برنامج البنك المركزي الأردني الشامل لبناء القدرات (الفصل الرابع). وسيعمل البنك المركزي الأردني بدوره على تعزيز عملياته وقدراته وسياساته الداخلية حتى يتمكن من دعم القطاع المالي في تبني الإطار الاحترازي الجزئي المتعلق بالمناخ وتطبيق الرقابة الفعالة لضمان امتثال القطاع المالي للإطار والمتطلبات التنظيمية الجديدة. وعلى سبيل المثال، وكجزء من تنفيذ الإطار، ستقوم فرق التفتيش الرقابية (حسب القطاع) في البنك المركزي الأردني بتقييم كيفية قيام المؤسسات المالية بتضمين المخاطر المالية الجوهرية المرتبطة بالمناخ ضمن استراتيجياتها، وأنظمة الحوكمة المؤسسية وأطر الرقابة الداخلية لديها، وكيفية تضمين عوامل المخاطر المرتبطة بالمناخ في أطر إدارة المخاطر الشاملة.

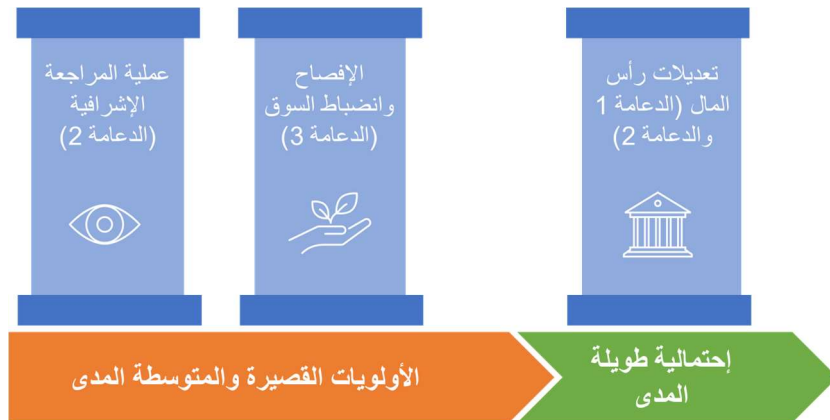
7.4 تفعيل حزمة الأدوات الرقابية والسياسات الاحترازية الجزئية

القطاع المصرفي

تضمن الاعتبارات المتعلقة بالمناخ في عملية المراجعة الإشرافية والتقييم SREP

يهدف الإطار الاحترازي الجزئي لمعالجة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ في القطاع المصرفي الأردني إلى التركيز على متطلبات الدعامات الثانية (المراجعة الإشرافية) والثالثة (انضباط السوق والإفصاح) من معيار بازل، وذلك وفقاً لمبدأ التناسب (الشكل 7.5). حيث سيتم استخدام عملية المراجعة الإشرافية والتقييم كأداة رئيسية شاملة لتخصيص الرقابة الاحترازية الجزئية؛ إلا أن البنك المركزي الأردني وقبل تضمين الاعتبارات المتعلقة بالمخاطر المرتبطة بالمناخ في عملية المراجعة الإشرافية، سيقوم بإصدار إرشادات رقابية بشأن ما هو متوقع من المؤسسات المالية القيام به (الفصل 8).

الشكل 7.5: المجالات التي سيركز عليها البنك المركزي الأردني فيما يتعلق بالمناخ وتسلسل تطبيق الإطار الاحترازي الجزئي



المصدر: الشكل الأصلي في الاستراتيجية.

وتجدر الإشارة إلى أنه من الممكن تخضير الأنشطة الرقابية المختلفة ، والتي تعتبر كمدخلات لعملية المراجعة الإشرافية والتقييم SREP، بشكل مستقل.³⁴ حيث ستقوم فرق التفتيش الرقابية في البنك المركزي الأردني بمراجعة المقاييس الحالية المستخدمة للإشراف والرقابة المكتتبية وذلك لتضمنين إعتبارات المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ، حيثما أمكن ذلك. وفي حال أظهرت هذه المؤشرات بأن مسببات المخاطر المتعلقة بالمناخ يمكن أن يكون لها أثر جوهري على السلامة والمتانة المالية لمؤسسة مالية معينة، عندها فمن الممكن أخذ ذلك بالاعتبار بشكل أكبر أثناء الرقابة الميدانية، وسيتم الإشارة إليه أيضاً كجزء من نتائج عملية المراجعة الإشرافية والتقييم SREP. ويعرض الشكل 7.6 إطار عمل عملية المراجعة الإشرافية والتقييم SREP، مع الإشارة إلى المداخل الرئيسية لتضمنين الاعتبارات المتعلقة بالمناخ على أعلى مستوى. وعلى غرار الدول الأخرى، ستركز عملية المراجعة الإشرافية والتقييم SREP في البنك المركزي الأردني على أربع مرتكزات رئيسية: تحليل نماذج الأعمال، وتقييم الحوكمة الداخلية والضوابط الرقابية، وتقييم المخاطر على رأس المال، وتقييم المخاطر على السيولة والتمويل. وتقوم الهيئات المسؤولة عن تنظيم القطاع المالي وكذلك المسؤولة عن وضع المعايير بعقد مشاورات على مستوى العالم حول ما إذا كانت عمليات المراجعة الإشرافية والتقييم التقليدية، التي ينبغي أن تشمل كافة المخاطر الجوهرية التي تواجه المؤسسات المالية، تغطي بالفعل المخاطر المالية الجوهرية المرتبطة بالمناخ. ومع ذلك، فإن المشكلة تكمن في أن المخاطر المرتبطة بالمناخ لم يتم تضمينها ضمن المخاطر "التقليدية" التي تأخذها بعين الاعتبار العديد من المؤسسات المالية أو الهيئات الرقابية في القطاع المالي، وهذا يشير إلى الحاجة لوجود إرشادات إضافية.

الشكل 7.6: عملية المراجعة الإشرافية والتقييم المرتبطة بالمناخ والمداخل الرئيسية



المصدر: مقتبس من الهيئة المصرفية الأوروبية.

الاعتبارات المتعلقة بالمناخ ضمن إطار التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP

يعتبر التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP أحد الركائز الأساسية لعملية المراجعة الإشرافية والتقييم SREP التي يمكن استخدامها لتضمنين الاعتبارات المتعلقة بالمناخ. ويشير المبدأ 5 من مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS بشكل مباشر إلى الاعتبارات المرتبطة بالمناخ في التقييم الداخلي لكفاية رأس المال في البنوك: "يجب على البنوك تحديد وقياس المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ وتضمنين المخاطر التي تم تقييمها على أنها جوهرية خلال فترات زمنية معينة في عمليات تقييم كفاية رأس المال والسيولة الداخلية، بما في ذلك برامج اختبارات الأوضاع الضاغطة لديها، حيثما يكون ذلك مناسباً".³⁵ كما ستتطلب الإرشادات والتعليمات الرقابية للبنك المركزي الأردني (الفصل 8) التضمنين التدريجي للاعتبارات المتعلقة بالمناخ في عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

³⁴ عملية المراجعة الإشرافية والتقييم هي عملية رقابية مستمرة تجمع كافة النتائج من جميع الأنشطة الرقابية ضمن نظرة شاملة للمؤسسة.
³⁵ BCBS (لجنة بازل للرقابة المصرفية) 15 حزيران 2022. "مبادئ الإدارة والإشراف الفعالين على المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ".
<https://www.bis.org/bcbs/publ/d532.htm>

مقاييس إرشادية للمتابعة والرقابة الاحترازية المكتبية

ستعكس المقاييس الاحترازية الجزئية لتقييم ومتابعة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ في المؤسسات المالية وإلى الحد الممكن، تلك المستخدمة في التقييم الأول لمخاطر المناخ كما ستتوافق أيضاً مع المقاييس المستخدمة في مجال الاستقرار المالي. فعلى سبيل المثال، بالنسبة لتقييم المخاطر المادية، سيكون من المهم متابعة كل مؤسسة مالية من حيث التركزات الائتمانية أو تعرضات الأصول للمقترضين والنظر في القطاعات في الأماكن المعرضة لمخاطر تغير المناخ. وبالمثل، سيتم أيضاً متابعة تركز المخاطر الائتمانية في محافظ المؤسسات المالية. وفي ذات السياق فإن الإبلاغ عن التعرضات الكبيرة يستوجب تعديله وفقاً للمعلومات المرتبطة بالمناخ. وإعتماداً على مستوى التعرض، قد يقوم البنك المركزي الأردني بالطلب من المؤسسات المالية استعراض البيانات المتعلقة بالانبعاثات الخاصة بنظرائها.

الشكل 7.7: المؤشرات الأساسية لمخاطر التركز



المصدر: الشكل الأصلي في الاستراتيجية.

يعتبر فهم مخاطر التركز مسألة بسيطة نسبياً، وينبغي استكمالها بتقييم كيفية تأثير التعرضات التي تواجه المؤسسات المالية والمرتبطة بالمناخ في ميزانياتها العمومية على زيادة المخاطر الائتمانية (الشكل 7.7). ويتم رصد مخاطر التركز التقليدية ضمن إطار بازل II. حيث تقوم فعلياً فرق التفتيش الرقابية في البنك المركزي الأردني بمتابعة نسب الديون غير العاملة على مستوى البنوك، والمخصصات، والمؤشرات ذات الصلة. حيث إن تحليل الانحدار (regression) للبيانات التاريخية للديون غير العاملة في الأردن مع نقاط الضعف المرتبطة بالمناخ على مستوى القطاع، بالإضافة إلى الاعتبارات المستقبلية بشأن نقاط الضعف في المخاطر الائتمانية على مستوى القطاع تجاه التأثيرات المناخية، يمكن أن ينتج عنه معلومات ذات أهمية عالية للرقابة الاحترازية الجزئية. وقد تم استعراض القائمة الإرشادية لمقاييس المخاطر الائتمانية في الفصل السادس (الرجوع أيضاً للشكل 7.8)، وتشمل هذه المقاييس شدة المخاطر الائتمانية نسبة إلى مخاطر الائتمان، وشدة المخاطر المادية نسبة إلى مخاطر الائتمان، وكثافة الكربون في القروض، ونسبة الطاقة إلى الدخل، وغيرها. ويساهم المبدأ الثامن للجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS في تشجيع البنوك على فهم أثر عوامل المخاطر المرتبطة بالمناخ على سجل المخاطر الائتمانية لديها، والتأكد من أن أنظمة وعمليات إدارة المخاطر الائتمانية تأخذ في الاعتبار المخاطر المالية الجوهرية المرتبطة بالمناخ.

الشكل 7.8: أمثلة على مؤشرات المخاطر الائتمانية



المصدر: الشكل الأصلي في الاستراتيجية.

3. ومن جهة أخرى، سيقوم البنك المركزي الأردني أيضاً بمراجعة المقاييس الحالية (ووضع مقاييس جديدة إذا استلزم الأمر) بحيث تغطي كل من مخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية الناجمة عن مسببات المخاطر المرتبطة بالمناخ. إن مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS تعمل على تشجيع البنوك على النظر في كيفية تأثير التعرضات للمخاطر المرتبطة بالمناخ على مراكزها المتعلقة بمخاطر السيولة ومخاطر السوق. على سبيل المثال، عندما يتعلق الأمر بمخاطر السيولة، فإن المبدأ 10 من مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية ينص على أنه يجب على البنوك تقييم أثر المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ على صافي التدفقات النقدية (مثل زيادة السحوبات من خطوط الائتمان أو عمليات سحب الودائع المتسارعة بعد حدوث صدمة مناخية) أو قيمة الأصول التي تشكل هامش السيولة لديها (الشكل 7.9). ويجب على البنوك تضمين تلك التأثيرات في حال كانت جوهرية وحيثما كان ذلك مناسباً ضمن معايير هامش السيولة وكذلك إطار إدارة مخاطر السيولة لديها. إلا أنه، وعندما يتعلق الأمر بتعديل المقاييس التقليدية للسيولة، مثل نسبة تغطية السيولة أو نسبة صافي التمويل المستقر (net stable funding ratio)، فإن هنالك حاجة إلى مزيد من العمل لتحليل كيفية وإمكانية تضمين العوامل المرتبطة بالمناخ. وعندما يتعلق الأمر بالمتابعة، فمن الممكن النظر في اختبارات الأوضاع الضاغطة للسيولة التي تتناول بعض الصدمات المرتبطة بالمناخ.

الشكل 7.9: متابعة ومراقبة مسببات المخاطر المرتبطة بالمناخ بالنسبة لمخاطر السوق ومخاطر السيولة



المصدر: الشكل الأصلي في الاستراتيجية.

الاعتبارات المتعلقة بالمناخ كجزء من تقييم نموذج أعمال المؤسسات المالية ضمن إطار عملية المراجعة الإشرافية والتقييم SREP

إن أحد العناصر الرئيسية لعملية المراجعة الإشرافية والتقييم SREP يتمثل في تحليل نموذج أعمال المؤسسات المالية. يتناول عادةً هذا التحليل دراسة جدوى نموذج الأعمال الحالي للمؤسسة المالية، والاستدامة الاقتصادية لأي تطور أو تغيير محتمل على نموذج الأعمال في استراتيجية المؤسسة المالية على مدى الثلاث إلى الخمس سنوات القادمة. ويمكن أن تتفاوت الفترة الزمنية المناسبة لشمول التأثيرات الجوهرية لتغير المناخ بشكل كبير، وذلك حسب نموذج الأعمال ومحفظة كل مؤسسة مالية. حيث سيركز مبدئياً تقييم البنك المركزي الأردني على فترة تتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات؛ غير أنه وفي كل حال، سيقوم البنك المركزي الأردني بدراسة إمكانية زيادة هذه المدة لفترات تتعدى الخمس سنوات بحيث يتم شمول الآثار الجوهرية السلبية على الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية والناجمة عن مسببات مخاطر تغير المناخ. وتسلط مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS الضوء على أهمية فهم وتقييم كيفية تأثير المخاطر المرتبطة بالمناخ على زيادة قدرة نموذج أعمال البنك على مواجهة الصدمات في الأجل القصير والمتوسطة والطويلة، والنظر في كيفية تأثير هذه المصادر على قدرة البنك على تحقيق أهدافه. ويمكن أن تكون اختبارات الأوضاع الضاغطة وتحليل السيناريوهات مفيدة في تقييم قدرة نموذج الأعمال للمؤسسات المالية على مواجهة التأثيرات المناخية المحتملة، وكجزء من عملية المراجعة الإشرافية والتقييم SREP، سيقوم البنك المركزي الأردني بالتحقق من تغطية النماذج الحالية للمؤسسات المالية لمسببات المخاطر المرتبطة بالمناخ.

الاعتبارات المتعلقة بالمناخ في تقييم الحوكمة والضوابط الرقابية الداخلية للمؤسسات المالية ضمن عملية المراجعة الإشرافية والتقييم SREP

تعتبر ترتيبات الحوكمة والعمليات وآليات الرقابة الداخلية المناسبة عوامل رئيسية لاستكمال تضمين اعتبارات المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ بشكل فعال ضمن الإطار المؤسسي الشامل للمؤسسات المالية. تركز المبادئ الثلاثة الأولى من مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS على تنفيذ إطار مناسب للحوكمة المؤسسية. على سبيل المثال، فإن المبدأ 1 يساهم في تشجيع البنوك على الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المادية والانتقالية عند تطوير وتطبيق استراتيجيات الأعمال. بينما ينص المبدأ 2 على ضرورة قيام مجلس الإدارة والإدارة العليا بتعيين المسؤوليات المتعلقة بالمناخ وتوزيعها بشكل واضح داخل المؤسسة وإجراء الرقابة المطلوبة عليها. في حين يشدد المبدأ 3 على أهمية اعتماد السياسات والإجراءات والضوابط الرقابية المناسبة لضمان الإدارة الفعالة للمخاطر المالية المرتبطة بالمناخ في المؤسسة. كما أن المبدأ 4 من لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS يُعنى بتضمين المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ في أطر الرقابة الداخلية للبنوك عبر خطوط الدفاع الثلاثة. وسيقوم البنك المركزي الأردني، من خلال إصدار الإرشادات والتوجيهات الرقابية (الرجوع إلى الفصل 8)، بالعمل على تشجيع المؤسسات المالية في الأردن على إعداد الآليات الداخلية لعملياتها والحوكمة والضوابط الرقابية بشكل مناسب.

ملاحظة حول قطاع التمويل الأصغر

إن إطار البنك المركزي الأردني الاحترازي الجزئي المتعلق بالمناخ في قطاع التمويل الأصغر سيركز أولاً على تشجيع مؤسسات التمويل الأصغر على بناء القدرات، وإرساء ترتيبات الحوكمة، ومن ثم الاستعداد للتوسع التدريجي لتضمين المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ ودراسة الفرص المحتملة. وبمجرد توفر القدرات، يمكن أيضاً تطبيق (ولكن بدرجة أقل) بعض من مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS (الموضوعة على أعلى مستوى) والمطبقة على البنوك على مؤسسات التمويل الأصغر. إلا أن الاختلافات الرئيسية ستتمثل في تسلسل التطبيق ودرجة التعقيد. وبالنظر إلى كون قطاع مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن لا يزال صغيراً نسبياً مقارنة بالقطاع المصرفي، وفي ظل الموارد المالية والبشرية المتاحة والتي تعتبر أقل لدى بعض مؤسسات التمويل الأصغر وغير كافية لبناء أطر قوية للاستجابة للتغيرات المناخية، فإنه سيتم منح مزيد من الوقت لهذا القطاع لتبني مبادئ احترازية جزئية جديدة تتعلق بالمناخ. كما سيكون تبني الاعتبارات المتعلقة بالمخاطر المناخية أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر، وذلك لكون عملائها (المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة، والأسر من ذوي الدخل المحدود) أكثر عرضة للصدمات المناخية مقارنة بالمقترضين من البنوك.

ومن جهة أخرى فإن جزءاً من المباحثات واسعة النطاق التي يجريها البنك المركزي الأردني في السوق، والذي تمت مناقشته في الأقسام السابقة، سيركز بشكل خاص على مؤسسات التمويل الأصغر لمناقشة والاتفاق على البنود التالية: (أ) مراجعة تفصيلية للتقييم الأول من نوعه للمخاطر المرتبطة بالمناخ للقطاع المالي في الأردن، مع التركيز على النتائج المتعلقة بمؤسسات التمويل الأصغر؛ (ب) معالجة فجوات البيانات التي تم تحديدها أثناء تقييم مخاطر المناخ، وإعداد نماذج قياسية للبيانات (templates)، وجمع البيانات الأولية اللازمة لتقييم مسببات المخاطر المرتبطة بالمناخ (المخاطر المادية والمخاطر الانتقالية) وقنوات انتقالها إلى محافظ مؤسسات التمويل الأصغر والإبلاغ عن تلك البيانات وتحليلها. (ج) تطوير مجموعة الأدوات الاحترازية الجزئية لقطاع مؤسسات التمويل الأصغر، بما في ذلك نطاق تطبيق مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS (الحوكمة، والرقابة الداخلية، وبناء القدرات، وإدارة المخاطر، وغيرها)، ووضع جدول زمني لتنفيذها بشكل تدريجي؛ و(د) تحديد نطاق دورة الرقابة المكتبية والميدانية والإرشادات والتوجيهات الرقابية لمؤسسات التمويل الأصغر حول الامتثال للتعليمات المتعلقة بالمناخ. وستتضمن المناقشة أيضاً نظرة عامة على نتائج المسح القادم لمؤسسات التمويل الأصغر لتقييم مدى جاهزيتها.

ملاحظة حول قطاع التأمين

فيما يتعلق بالقطاع المصرفي ومؤسسات التمويل الأصغر، فإن التقييم التجريبي للمخاطر المرتبطة بالمناخ سيساعد في إدراك أهمية تلك المخاطر بالنسبة لقطاع التأمين في الأردن. وبشكل عام، فإن هنالك العديد من القنوات المحتملة لانتقال المخاطر والتي يمكن أن تؤثر على قطاع التأمين في الأردن (الجدول 1.7). فبالإضافة إلى إدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ، فإن الجهود المبذولة لتنمية السوق ستكون على نفس القدر من الأهمية في الأردن لتعزيز تقديم واستيعاب منتجات التأمين الأخضر، وهو ما سيتم مناقشته بمزيد من التفصيل في الفصل الحادي عشر.

الجدول 7.1: المخاطر الناجمة عن التغيرات المناخية بالنسبة لقطاع التأمين

نوع المخاطر	الأثر المحتمل
الاكتتاب	يؤدي تغير المناخ إلى زيادة تكرار وشدة وتركيز مطالبات التأمين المرتبطة بالطقس، فضلاً عن مستوى التقلبات. وإذا لم يتم الأخذ بتأثيرات تغير المناخ على النحو المطلوب، فإن ذلك قد يعرض شركات التأمين (المكتتبين) إلى التقليل من تقدير المخاطر التي قد تتعرض لها عند إعداد عقد تأمين معين. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون أيضاً لسياسات الالتزام آثار احترازية وذلك من خلال مخاطر الاكتتاب.
الاستثمار	قد تتأثر قيمة المحفظة الاستثمارية لشركة التأمين إذا تم استثمارها في قطاعات أو أصول قد تكون معرضة للخطر بسبب العوامل المادية أو العوامل الانتقالية.
السيولة	إن عدم وجود معلومات موثوقة وقابلة للمقارنة حول التعرضات المتعلقة بالمناخ يمكن أن يؤدي إلى حالة من عدم اليقين والتسبب في وجود ديناميكيات السوق المسيرة للدورة الاقتصادية، ويشمل ذلك البيع الاضطراري (بسعر منخفض) للموجودات كثيفة الكربون، وبالتالي تقليل السيولة في هذه الأسواق. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم اليقين الذي يمكن أن ينشأ في أي تجربة مماثلة قد تنجم عن تغير المناخ يمكن أن يؤدي إلى وجود تقلبات في المطالبات. وهذا بدوره قد يؤدي إلى عدم كفاية الموارد السائلة والحاجة للتخلص من الأصول بشروط غير مناسبة.
التشغيلية	التأثيرات المناخية المادية قد تؤثر على أصول شركة التأمين (بما في ذلك الممتلكات والمعدات وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية)، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف التشغيلية، أو عدم القدرة على إدارة المطالبات، أو يمكن أن تتوقف عمليات الشركة. وقد يؤثر ذلك أيضاً على التعاقد الخارجي.
السمعة	إن قيام شركات التأمين بالاكتتاب أو الاستثمار في قطاعات تساهم بشكل كبير في تغير المناخ قد ينتج عنها تأثيرات سلبية على السمعة. ويتمثل ذلك في الدعوة إلى سحب الاستثمارات في الوقود الأحفوري ووقف الاكتتاب في البنية التحتية التي تعمل على الفحم لتوليد الطاقة. علاوة على ذلك، فإن ضعف القدرة على تحمل التكاليف أو عدم وجود التغطية التأمينية الكافية عند استجابة شركات التأمين للمخاطر المرتبطة بالمناخ يمكن أن يؤدي أيضاً إلى تأثير سلبي على السمعة -على سبيل المثال، إذا كانت التصورات حول شركات التأمين بأنها تقوم برفع الأسعار بشكل كبير أو تقوم بسحب التغطية لبعض الأطراف دون وجود بديل مناسب.
استراتيجية	قد تشكل الأحداث والاتجاهات وحالات عدم اليقين المرتبطة بالمناخ سواء المادية أو الانتقالية بشأن السيناريوهات المستقبلية تحديات استراتيجية لشركات التأمين، مما قد يحد أو يعيق شركات التأمين من تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

المصدر: الرابطة الدولية لمشرفي التأمين.

وفي ذات السياق فإن البنك المركزي الأردني سيستخدم المبادئ الأساسية للتأمين (ICPs) لتحديد الحد الأدنى من المتطلبات لتضمين اعتبارات المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ ضمن الأطر المؤسسية والتشغيلية لشركات التأمين. حيث سيتم تطبيق مبدأ التناسب في هذا الإطار. ويبين الجدول 7.2 عدة أمثلة لكيفية ارتباط كل مبدأ من مبادئ التأمين الأساسية بالاعتبارات المتعلقة بالمناخ، والذي يمثل الأساس لعمليات الإشراف والرقابة.

الجدول 7.2: مبادئ مختارة من المبادئ الأساسية للتأمين وعلاقتها بالعوامل المرتبطة بالمناخ

المبدأ	الاعتبارات المتعلقة بالمناخ الممكنة
7 – الحاكمية المؤسسية	الحاجة إلى توفير مدخل لتعميم الاعتبارات المرتبطة بالمناخ ضمن إطار أوسع للحوكمة - على سبيل المثال، تحديد مسؤوليات الرقابة والإدارة بما يعكس الجوانب المتعلقة بالمناخ في استراتيجيات وأهداف الشركات، وما إلى ذلك.
8- إدارة المخاطر والضوابط الرقابية الداخلية	نظراً للتأثير المحتمل للمخاطر المالية المرتبطة بالمناخ على الملاءة المالية لشركة التأمين، فمن المتوقع أن تراعي شركات التأمين هذه التأثيرات ضمن فئات المخاطر الحالية، وحيثما يكون ذلك مناسباً، يمكن أن تقوم بتحديث أنظمة إدارة المخاطر الحالية.
9-المراجعة الإشرافية والإبلاغ	ضرورة توفير نقطة انطلاق لتضمين المخاطر المرتبطة بالمناخ في الإطار الرقابي والخطط الرقابية والحصول على المعلومات النوعية والكمية اللازمة عن المخاطر المرتبطة بالمناخ وطرق الحصول على التغذية الراجعة والمتابعة الرقابية.
14-التقييم	الحاجة إلى معالجة مشكلات السيولة الناتجة عن أحداث المخاطر المادية القاسية، وبشكل رئيسي الأصول المتعثرة المحتمل وجودها بسبب المخاطر الإنتقالية ضمن مدى زمني متوقع.
15-الاستثمارات	يمكن أن يكون للمخاطر المادية والانتقالية بشكل خاص تأثيرات معقدة وغير خطية (nonlinear) على استثمارات شركات التأمين. وفي حال كانت هذه المخاطر جوهرية، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار بغض النظر عما إذا كان استثمار شركة التأمين استثماراً مباشراً أو من خلال مدير الأصول أو مستشار استثمار تابع لطرف ثالث.
16-إدارة المخاطر المؤسسية والملاءة المالية	ما أن يتطور قطاع التأمين، فإنه يستوجب تضمين المخاطر المرتبطة بالمناخ على المديين المتوسط والطويل ضمن سياسات وإجراءات الإكتتاب الخاصة بشركات التأمين، وكذلك في التقييم الذاتي للملاءة والمخاطر ORSA والمجالات المتعلقة بإدارة الأصول والخصوم ALM وفي السياسات الاستثمارية.
17- متطلبات رأس المال	يتعلق هذا المبدأ بمتطلبات كفاية رأس المال لأغراض الملاءة المالية بحيث تتمكن شركات التأمين من امتصاص خسائر كبيرة غير متوقعة وتوفير درجات من التدخل الرقابي. ويرتبط هذا بشكل كبير بتأثير مسببات المخاطر المرتبطة بالمناخ على الأصول والخصوم.
19- سلوك الأعمال	ويعتبر هذا المبدأ ذو أهمية كبيرة فيما يتعلق بالمخاطر المحتملة على السمعة ومخاطر الغسل الأخضر (greenwashing).
20-الإفصاح	وهذا يعكس حاجة شركات التأمين إلى الإفصاح عن المعلومات الضرورية الشاملة ذات الصلة بالمناخ في الوقت المناسب من أجل إعطاء أصحاب عقود التأمين والمشاركين في السوق رؤية واضحة لأنشطتها وأعمالها والمخاطر والأداء والمركز المالي. كما يجب أيضاً تضمين العوامل الجوهرية المتعلقة بالمناخ كجزء من الإطار الشامل للإفصاح.

/المصدر: البنك الدولي، البنك المركزي الأردني، والرابطة الدولية لمشرفي التأمين.

أما بالنسبة للقطاع المصرفي ومؤسسات التمويل الأصغر، فسيقوم البنك المركزي الأردني بإدارة حوار موسع مع المشاركين في قطاع التأمين كما سيجري أيضاً مسحاً شاملاً للوقوف على جاهزية هذا القطاع وتحديد الفجوات الحالية بشكل أفضل. ويهدف البنك المركزي الأردني إلى تضمين الاعتبارات المتعلقة بالمناخ في منهجية CARMELS.³⁶ وبشكل عام، فإن المعايير الدولية والممارسات الفضلى المتعلقة بالمناخ في قطاع التأمين تعتبر نسبياً أقل تطوراً مما هي عليه في قطاع البنوك مما سيكون له آثار مباشرة على تسلسل التطبيق والجدول الزمني لتطوير وتطبيق الإطار الاحترازي الجزئي المتعلق بالمناخ في قطاع التأمين في الأردن.

³⁶ تتضمن منهجية CARMELS كفاية رأس المال، وجودة الأصول، والقدرة على إعادة التأمين، وكفاية المطالبات والفضايا الاكتوارية، وحصافة الإدارة، والأرباح والربحية، والسيولة، والحساسية لمخاطر السوق.

7.5 تدابير الإستجابة الرقابية الإحترازية الجزئية المحتملة

يمكن أن تؤدي نتائج المراجعة الإشرافية والتقييم الشامل المتعلق بالمناخ إلى تطبيق إجراءات رقابية ذات أثر جوهري على المؤسسات المالية التي تم تقييمها. إلا أنه، فيما يتعلق بمتطلبات رأس المال، فإن البنك المركزي الأردني لا يتوقع إجراء أي تعديلات أو متطلبات إضافية كنتيجة للتقييمات الرقابية المتعلقة بالمناخ في أي وقت قريب (إطار 7.2).

إطار 7.2: الاعتبارات المتعلقة بالمناخ لمتطلبات رأس المال (للدعامة الأولى)

يشير التقرير الصادر عن شبكة تخضير النظام المالي NGFS حول التقدم وسير العمل في الدليل الموجه للجهات الرقابية إلى أن تلك الجهات قامت بدراسة عدة طرق لتخفيف أثر المخاطر البيئية والمناخية وزيادة قدرة المؤسسات المالية على مواجهة تلك المخاطر، ويشمل ذلك التعديل المحتمل على الدعامة الأولى لمتطلبات رأس المال (Pillar 1) من معيار بازل، من خلال اتباع النهج القائم على المخاطر. ولا تزال هناك تحديات ماثلة أمام التقدم في تعديل الدعامة الأولى ويعزى ذلك إلى التداخلات والترابطات الموجودة مثل تطوير منهجيات تقييم المخاطر البيئية والمناخية التي لا تزال في مراحلها الأولى، وما تنسم به من كونها ذات آجال طويلة، وطبيعتها غير الخطية، فضلاً عن نقص البيانات الموثوقة. هذا بالإضافة إلى وجود معيقات لتحديد متطلبات رأس المال للدعامة الأولى وذلك بسبب الافتقار إلى وجود تعريفات وتصنيفات محددة ومتعارف عليها، وبراهين للتفاوت في المخاطر بين الأصول "الخضراء" والأصول "غير الخضراء". بالإضافة إلى ذلك، يتم احتساب متطلبات رأس المال القائمة على المخاطر كنسبة مئوية من الأصول المرجحة بالمخاطر، وتوجد الحاجة إلى إجراء المزيد من التحليل لفهم الفروقات في المخاطر في القطاع المالي في الأردن بشكل أفضل - على سبيل المثال، كيفية اختلاف مستوى المخاطر لمختلف التعرضات المالية وذلك عند الأخذ بالاعتبار البعد المناخي. وعلى الرغم من أن التحديات الحالية لا تستثني استخدام أدوات الدعامة الأولى، فقد تكون هناك إمكانيات أكبر لاستخدام التدابير المتعلقة بالدعامة الثانية لمعالجة المخاطر الجوهرية البيئية والمناخية التي تواجهها المؤسسات المالية.¹

أ. NGFS (شبكة تخضير النظام المالي)، "تحديد فروقات المخاطر عن المخاطر المرتبطة بالمناخ" (وثيقة فنية، أيار 2022).

ويمكن للبنك المركزي الأردني تطبيق تدابير وإجراءات رقابية غير متعلقة برأس المال، وذلك في حال تحديد حالة عدم امتثال لإطار البنك المركزي الأردني الإحترازي الجزئي المتعلق بالمناخ وذلك من خلال عملية المراجعة الإشرافية والتقييم SREP. كما سيتم مناقشة قائمة بتدابير الاستجابة الرقابية المحتملة في الإرشادات الرقابية التي سيصدرها البنك المركزي الأردني. واستناداً إلى النتائج التي توصلت إليها عملية المراجعة الإشرافية، قد يطلب البنك المركزي الأردني من المؤسسات المالية على سبيل المثال القيام بما يلي:

- مراجعة استراتيجياتها وسياساتها لضمان الإدارة المناسبة والتخفيف من تأثير المخاطر المالية الجوهرية المتعلقة بالمناخ. ونظراً للخصائص التي تنفرد بها المخاطر المرتبطة بالمناخ، فإن بعض السياسات والعمليات المؤسسية قد تحتاج إلى التحديث. وحتى إذا لم يتم تغيير الاستراتيجية، فقد تكون إدارة المخاطر والضوابط الرقابية بحاجة إلى المراجعة وفقاً للمستوى المقبول من المخاطر المرتبطة بالمناخ لدى البنك.
 - تعزيز إدارة المخاطر. وذلك على أساس الخبرة المكتسبة من خلال المناقشات التي تتم خلال الرقابة، فقد يرى البنك المركزي الأردني أنه من الضروري مطالبة المؤسسات بتحسين أطر إدارة المخاطر لديها لتعكس المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ وتقوم بإدارتها بشكل مناسب. بالإضافة إلى ذلك، وفي حال تبين من خلال الرقابة أن التعرضات للمخاطر المالية المرتبطة بالمناخ مرتفعة بشكل كبير وتشكل تهديداً جوهرياً على سلامة ومثانة المؤسسات المالية، فإن البنك المركزي الأردني قد يقوم بالطلب من تلك المؤسسات لتخفيف هذه المخاطر من خلال بعض التدابير ذات الصلة.
 - تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية لديها. قد يرى البنك المركزي الأردني أنه من الضروري مطالبة المؤسسات بتحسين الحوكمة المؤسسية لديها، وأنظمة تكنولوجيا المعلومات، وأنظمة الرقابة الداخلية، والإجراءات، والعمليات لمعالجة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ بشكل أفضل.
- وبعد انتهاء الدورة الأولى من العملية الرقابية المتعلقة بالمناخ، سيعمل البنك المركزي الأردني على تبني النهج الاستشاري مع كل جهة خاضعة لرقابته وذلك لمراجعة النتائج والتوصيات الرئيسية ونطاق الدورة الرقابية اللاحقة. وسيضمن هذا النهج مناقشات مع مجالس إدارة المؤسسات المالية كما يتطلب متابعة كافية لأوجه القصور التي يتم تحديدها. ولضمان وجود فهم واضح لدى المؤسسات المالية للدور المتوقع منها، سيقوم البنك المركزي الأردني بإصدار إرشادات رقابية وذلك قبل تضمين الاعتبارات المتعلقة بالمخاطر المرتبطة بالمناخ في عملية المراجعة الإشرافية. وستحدد تلك الإرشادات معايير واضحة يتوجب على المؤسسات المالية اتباعها. ويهدف البنك المركزي الأردني أيضاً إلى إصدار مذكرة توجيهية عامة تستعرض النتائج الرئيسية والتوصيات على مستوى القطاع، بناءً على المراجعة الإشرافية الأولى التي تستجيب للتغيرات المناخية (البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر والتأمين).

الجدول 7.3. خطة العمل

المعالم / الإجراءات		2023	2024	2025	2026	2027	2028
		النصف 2	النصف 1	النصف 2	النصف 1	النصف 2	النصف 1
تضمن اعتبارات المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ في الإطار الإحترازي الجزئي للبنك المركزي الأردني							
1.	قبلي آلية تتسق بين فرق البنك المركزي الأردني لتحليل الترابط بين تأثيرات المخاطر المالية المناخية على الرقابة الإحترازية الجزئية، والرقابة الإحترازية الكلية، وكذلك الاقتصاد الحقيقي، بالإضافة إلى تبادل الأدوات والمعلومات الفنية.						
إجراء حوار السوق وبناء القدرات							
2.	كجزء من برنامج البنك المركزي الأردني الشامل لبناء القدرات بشأن تخضير القطاع المالي، تنفيذ تدابير بناء القدرات الداخلية للفرق الرقابية (للقطاع المصرفي ومؤسسات التمويل الأصغر والتأمين) التي تركز بشكل خاص على معالجة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ من خلال الإطار الإحترازي الجزئي.						
3.	إجراء مسوحات شاملة لشركات التأمين ومؤسسات التمويل الأصغر لتقييم السيناريو الحالي الأساس (Baseline) فيما يتعلق بإدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ والتمويل الأخضر.						
4.	إجراء حوار متابعة في السوق (مقابلات ثنائية ومشاورات قطاعية) مع المؤسسات المالية لتقييم الفجوات الحالية والاستعداد والاتفاق على تسلسل التعليمات وتنفيذها.						
الاستفادة من نتائج التقييم الأول لمخاطر المناخ لأغراض الرقابة الإحترازية الجزئية							
5.	تحديد وتفعيل المقاييس/الوحدات المناسبة للتقييم الأول لمخاطر المناخ (وما بعده) ليتم تضمينها في مجموعة أدوات الرقابة الإحترازية الجزئية.						
6.	إعداد وتنفيذ إجراءات تتعلق بجمع البيانات المرتبطة بالمناخ بشكل دوري وذلك لأغراض الرقابة الإحترازية الجزئية.						
تفعيل مجموعة أدوات الرقابة الإحترازية الجزئية							
7.	تحديد وقياس وتوثيق المخاطر المالية الجوهرية المرتبطة بالمناخ للمؤسسات الخاضعة للرقابة.						
8.	تضمن العوامل المرتبطة بالمناخ بشكل رسمي في إطار عملية المراجعة الإشرافية والتقييم SREP الخاص بالبنك المركزي الأردني: تقييم نموذج الأصول؛ تقييم الحوكمة والضوابط الداخلية؛ التقييم الداخلي لكفالية رأس المال ICAAP.						
9.	تضمن العوامل المرتبطة بالمناخ بشكل رسمي في عملية المراجعة الإشرافية التي يجريها البنك المركزي الأردني لقطاع التأمين ومؤسسات التمويل الأصغر.						
10.	إصدار التعليمات الإحترازية الجزئية (الفصل الثامن): البدء بالقطاع المصرفي؛ يليه التأمين ومؤسسات التمويل الأصغر.						
11.	إجراء دورة سنوية من المراجعة الإشرافية المرتبطة بالمناخ (أولاً للبنوك، تليها مؤسسات التمويل الأصغر وقطاع التأمين).						
اتخاذ تدابير الاستجابة الرقابية							
12.	إجراء مناقشات مع مجالس الإدارة والإدارة العليا للمؤسسات المالية لإبلاغ نتائج عملية المراجعة الإشرافية المستجيبة للتغيرات المناخية						
13.	إصدار توصيات لكل مؤسسة مالية خاضعة للرقابة بناء على عملية المراجعة الإشرافية.						
14.	إصدار نشرة إرشادية عامة تعرض النتائج الرئيسية والتوصيات على مستوى القطاع بناء على عمليات المراجعة الإشرافية الأولى المستجيبة للتغيرات المناخية (البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر والتأمين).						

//المصدر: الجدول الأصلي في الاستراتيجية.

الإرشادات الرقابية المتعلقة بالمناخ

8

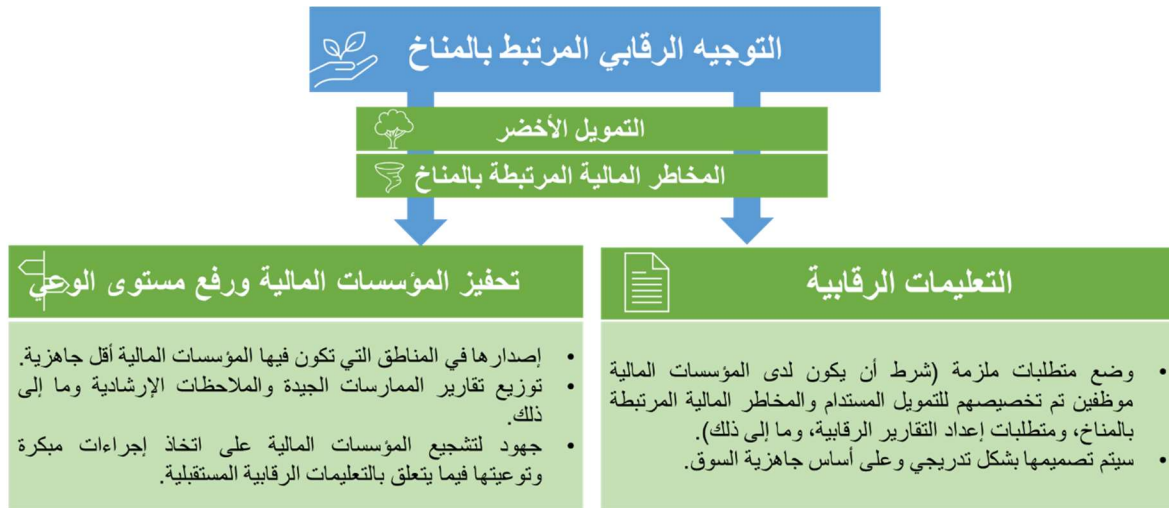


مقدمة

ستساهم الإرشادات الرقابية للبنك المركزي الأردني بدور محوري من أجل ضمان انسجام وتناسق الممارسات المتعلقة بالمناخ في القطاع المالي في الأردن. وستوفر هذه الإرشادات والتعليمات إطاراً للمؤسسات المالية لتحديد المخاطر المالية البيئية والمناخية وتقييمها ومراقبتها ومعالجتها والمساهمة في تعزيز التمويل الأخضر. كما ستشمل تلك الإرشادات والتعليمات الرقابية المرتبطة بالمناخ مجالات عدة، بما في ذلك ترتيبات الحوكمة، وإدارة المخاطر، وتحليل السيناريوهات واختبارات الأوضاع الضاغطة، والإفصاح والإبلاغ، واستمرارية العمل، وجمع البيانات وتحليلها، وتطوير المنتجات والخدمات المالية الخضراء. كما ناقش الفصل السابع كيفية قيام البنك المركزي الأردني بصياغة إطاره الاحترازي الجزئي للمخاطر المرتبطة بالمناخ، في حين يركز هذا الفصل بشكل أكبر على ما يمكن للمؤسسات المالية أن تستخلصه من تعليمات البنك المركزي الأردني وإرشاداته الرقابية، سواء فيما يتعلق بإدارة المخاطر أو في الجوانب المتعلقة بالتمويل الأخضر.

كما سيتم تقسيم الإرشادات والتعليمات الرقابية إلى فئتين: (أ) نشر الوعي وتحفيز المؤسسات المالية على تبني التعليمات التي سيتم إصدارها وتشجيع تلك المؤسسات على اتخاذ إجراءات استباقية و (ب) التعليمات النافذة بشكل رسمي (الشكل 8.1). وتشير الأمثلة في العديد من الدول الأخرى لغاية الآن إلى أنها قامت بالتركيز على إصدار النوع الأول من الإرشادات الرقابية. على سبيل المثال، أصدر البنك المركزي الهولندي تقريراً يناقش الممارسات الفضلى لتضمين إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ في القطاع المصرفي.³⁷ وعلى غرار ذلك قامت بنوك مركزية أخرى أو هيئات رقابية على البنوك بإصدار إرشادات غير ملزمة، مثل هيئة الرقابة المالية الألمانية، وسلطة النقد في سنغافورة، وبنك إنجلترا، وغيرها.³⁸

الشكل 8.1: التوجيهات الرقابية المرتبطة بمخاطر المناخ الصادرة عن البنك المركزي الأردني والمقسمة إلى فئتين



المصدر: الشكل الأصلي في الاستراتيجية.

³⁷ البنك المركزي الهولندي، "الممارسات الفضلى: تضمين اعتبارات المخاطر المرتبطة بالمناخ في إدارة مخاطر البنك"، <https://www.dnb.nl/media/jwtjvfn/definitieve-versie-gp-en-qa-klimaatsrisico-s-banken.pdf>.

³⁸ هيئة الرقابة المالية الألمانية، "إرشادات بشأن التعامل مع مخاطر الاستدامة"، 16 كانون ثاني 2020، https://www.bafin.de/SharedDocs/Veroeffentlichungen/EN/Meldung/2019/meldung_191220_MB_Nachhaltigkeitsrisiken_en.html; MAS <https://www.mas.gov.sg/publications/sustainability-report/2022/sustainability-report-2021-2022>، تموز 2022، "تقرير الاستدامة 2021/2022"، <https://www.mas.gov.sg/publications/sustainability-report/2022/sustainability-report-2021-2022>، (سلطة النقد السنغافورية)، "تعزيز أساليب البنوك وشركات التأمين في إدارة المخاطر المالية الناجمة عن تغير المناخ"، بيان رقابي، 2019، <https://www.bankofengland.co.uk/prudential-regulation/publication/2019/enhancing-banks-and-insurers-approaches-to-managing-the-financial-risks-from-climate-change-ss>.

وقد بدأت بعض الهيئات التنظيمية المالية في تضمين الاعتبارات المتعلقة بالمناخ ضمن تشريعاتها الرسمية. وعلى سبيل المثال، ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قام البنك المركزي المصري (في تشرين الثاني 2022) بإصدار تعليمات ملزمة للتمويل المستدام، والذي يتضمن، على سبيل المثال، إلزام البنوك بإنشاء دائرة مستقلة للاستدامة والتمويل المستدام بحيث تتبع مباشرة إلى الرئيس التنفيذي (المدير الإداري)، بالإضافة إلى ضرورة القيام بتضمين سياسات وإجراءات التمويل المستدام في سياساتها الاستثمارية والائتمانية. كما يتعين على البنوك إعداد تقارير سنوية حول الاستدامة واستشارة خبراء البيئة المعتمدين من قبل وزارة البيئة لتقييم المخاطر البيئية لمشاريع الشركات الكبرى المنوي تمويلها من قبل البنوك. أما في المغرب، وضمن إطار متابعة تقييم المخاطر المرتبطة بالمناخ على القطاع المصرفي، يعتزم بنك المغرب إصدار تعليمات أو إرشادات رقابية حول إدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ.

وفي ذات السياق، يُعتبر البنك المركزي في بنغلاديش واحداً من الهيئات التنظيمية المالية القليلة التي قامت بالفعل بإصدار متطلبات تختص بالتمويل الأخضر. على سبيل المثال، ووفقاً لسياسة "التمويل المستدام للبنوك والمؤسسات المالية" والتي تم إصدارها في عام 2020، سيتم تصنيف المؤسسات المالية حسب "تقييم الاستدامة" بشكل سنوي، وذلك اعتماداً على أدائها في القضايا البيئية والاجتماعية والقضايا المتعلقة بالحوكمة (ESG). كما أن المؤسسات المالية مطالبة أيضاً بوضع أهداف محددة للتمويل الأخضر والإبلاغ عنها بشكل ربع سنوي (حيث من المتوقع أن تقوم البنوك بتوجيه 15% من قروضها نحو التمويل المستدام، بما في ذلك توجيه 2% للتمويل الأخضر). وبالإضافة إلى الأمثلة المذكورة أعلاه، ومن أجل تعزيز الإدارة الفعالة للمخاطر البيئية والمناخية وكذلك تشجيع تمويل المشاريع الخضراء أو المشاريع المستدامة، فقد أصدر البنك المركزي الفلبيني ثلاثة تعاميم خلال الفترة 2020-2022.

ولغاية الوقت الحاضر، فإن بُعد "المخاطر" في القطاع المالي (إدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ) يحظى باهتمام كبير من قبل الهيئات الدولية المعنية بوضع المعايير بشكل يتجاوز الاهتمام ببُعد "الفرص" (تعزيز التمويل الأخضر). حيث تعتبر الممارسات الدولية الفضلى بالخصوص أكثر تطوراً نسبياً فيما يتعلق بجوانب إدارة المخاطر. إلا أن بعض الإجراءات الرقابية يمكن أن تكون على نفس القدر من الأهمية لكل من المخاطر وفرص تخضير القطاع المالي؛ على سبيل المثال، يمكن لجوانب مثل الحوكمة والاستراتيجية والإفصاح أن تشمل محاور إدارة المخاطر والتمويل الأخضر. وفي هذا الإطار فإن تعليمات وإرشادات البنك المركزي الأردني الرقابية ستغطي كلا البُعدين، مع استعراض معظم الجوانب المتعلقة بالفرص في هذه الاستراتيجية في الفصل 11.

وتجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي الأردني سيقوم بإصدار إرشادات رقابية مبسطة في المجالات التي تكون فيها المؤسسات المالية أقل جاهزية. كما سيعمل البنك المركزي على رفع مستوى وعي تلك المؤسسات حول الممارسات الفضلى بالإضافة إلى إتاحة المجال للقيام بتجربة الأدوات والنماذج والمقاييس الفنية الجديدة. ولهذه الغاية، سيقوم البنك المركزي الأردني وكجزء من عملية المراجعة الإشرافية بتقديم مشاركات رقابية ومناقشات مستمرة، كما سيقوم بنشر ملاحظات حول المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ وتعزيز التمويل الأخضر، إلى جانب إصدار أوراق عمل نقاشية، وغيرها المزيد. وعلى الرغم من أن زيادة الوعي وتحفيز المؤسسات المالية يمكن أن يسهم في تحقيق تكافؤ الفرص والتقليل من عدم تماثل المعلومات، إلا أن هناك حاجة ماسة إلى وجود تعليمات لضمان الإنسجام وللمحد من الممارسات التنافسية الضارة من قبل المؤسسات العاملة مثل "مغالطة الدليل الناقص" و"التمويه الأخضر". وفي ذات السياق سيقوم البنك المركزي الأردني باتباع نهج تدريجي ومتناسب في التدرج من الإرشادات الموضوعة على أعلى مستوى وصولاً إلى إرشادات أكثر دقة وأكثر قدرة على التوجيه. وتوفر الأقسام الفرعية التالية المزيد من التفاصيل حول الجوانب الرئيسية للإرشادات والتعليمات الرقابية التي من المتوقع أن يصدرها البنك المركزي الأردني.

الشكل 8.2: المجالات الرئيسية للإرشادات والتعليمات الرقابية المرتبطة بمخاطر المناخ الصادرة عن البنك المركزي الأردني



المصدر: الشكل الأصلي في الاستراتيجية.

وعلى المدى المتوسط، يعتزم البنك المركزي الأردني توسيع نطاق هذه الاستراتيجية من أجل صياغة استراتيجية للتمويل المستدام تشمل مجموعة متكاملة من العوامل البيئية والاجتماعية والعوامل المتعلقة بالحوكمة (ESG). حيث سيقوم البنك المركزي الأردني بمراجعة إرشاداته الرقابية لتتماشى مع هذا النهج التوسعي، مثل إصدار الإرشادات البيئية والاجتماعية والإرشادات الخاصة بالحوكمة للقطاع المالي في الأردن (الشكل 8.2). وتجدر الإشارة إلى أن الاعتبارات البيئية والمناخية (E) والاعتبارات المتعلقة بالحوكمة (G) حاضرة بشكل جلي في هذه الاستراتيجية. في حين أن العوامل الاجتماعية تظهر بشكل أوضح من خلال الإشتغال المالي الأخضر. ومع ذلك، فإن هناك حاجة إلى المزيد من العمل وذلك لتحديد المخاطر المالية والفرص الناجمة عن العوامل الاجتماعية في الأردن، خاصة وأن مصادر المخاطر المرتبطة بالمناخ والتدهور البيئي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمخاطر الاجتماعية المتزايدة. ولذلك، وعلى المدى المتوسط، سيقوم البنك المركزي الأردني بدراسة عدة طرق لتوجيه القطاع المالي نحو تضمين المخاطر الاجتماعية والمفاهيم البيئية والاجتماعية والمفاهيم المتعلقة بالحوكمة بشكل أكثر شمولية ضمن إطار إدارة المخاطر الكلي والأطر التشغيلية والتمويلية للقطاع المالي في الأردن.

أما فيما يتعلق بالقطاعات، سيقوم البنك المركزي الأردني بإصدار تعليمات وإرشادات رقابية للبنوك وشركات التأمين ومؤسسات التمويل الأصغر، بشكل تدريجي ومتناسب. حيث ستحل البنوك في المقام الأول، تليها شركات التأمين ومؤسسات التمويل الأصغر. كما أن دائرة الرقابة على شركات التمويل وشركات المعلومات الائتمانية في البنك المركزي الأردني ستسعى جاهدة إلى تبني أفضل الممارسات والخبرات من القطاع المصرفي في تنفيذ مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS)، وذلك بشكل متناسب وإلى أقصى حد ممكن تطبيقه. ونظراً للمحددات المتعلقة بالقدرات، فمن المرجح أن مؤسسات التمويل الأصغر لن تكون مطالبة بتطبيق ممارسات متطورة فيما يخص الاعتبارات المتعلقة بالمناخ، حيث سينصب التركيز على تعزيز ترتيبات الحوكمة المؤسسية، وتعزيز بناء القدرات، وإدارة المخاطر، والضوابط الرقابية بالخصوص.

8.1 الحوكمة

يتطلع البنك المركزي الأردني من المؤسسات المالية أن تقوم بصياغة أنظمة الحوكمة الخاصة بها لتتمكن من تضمين الاعتبارات المتعلقة بالمناخ بشكل فعال ضمن عملياتها، وأطر إدارة المخاطر، والسياسات، وأنشطة التمويل، وغيرها. ووفقاً لمبدأ التناسب، فإن الاعتبارات المتعلقة بالمناخ في مجال الحوكمة يجب أن تعكس بشكل كافٍ طبيعة أنشطة المؤسسات المالية ودرجة تعقيدها (الشكل 8.3). حيث سيقوم البنك المركزي الأردني بالطلب من المؤسسات المالية القيام بما يلي:

- ضمان الالتزام والمشاركة الفاعلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا في تسهيل وتفويض الأعمال ذات الصلة بتضمين الإجراءات المناخية وتنفيذها ضمن نماذج أعمال المؤسسات المالية واستراتيجياتها وأنشطتها التشغيلية.
- ضمان فعالية الدور الإشرافي لمجلس الإدارة والإدارة العليا في المؤسسات المالية للعوامل المرتبطة بالمناخ، بما في ذلك القدرة على معالجة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ بطريقة استباقية، وتقييم الفرص، ووضع العمليات والمعايير المرتبطة بالتمويل الأخضر.
- التأكد من أن الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالاعتبارات المرتبطة بالمناخ (إدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ وأنشطة التمويل الأخضر) محددة بشكل واضح وموثقة بشكل مناسب في السياسات والإجراءات والضوابط الرقابية بالخصوص.
- إنشاء فرق أو وحدات تنظيمية أو دوائر متخصصة تكون مسؤولة عن تولي وتنسيق الجوانب المتعلقة بالمناخ والاستدامة داخل المؤسسات المالية. ومن الممكن تحقيق نتيجة مماثلة من خلال إضافة هذه المسؤوليات والمهام إلى وظائف العاملين لدى تلك المؤسسات.

الشكل 8.3: أمثلة على الممارسات الفضلى لتضمين الاعتبارات المرتبطة بالمناخ في جوانب الحوكمة والاستراتيجية



المصدر: معدلة من البنك الدولي، "مجموعة أدوات لصانعي سياسات تخضير النظام المالي"، 2021.

القطاع المصرفي

قد يقوم البنك المركزي الأردني بمراجعة المتطلبات التنظيمية والرقابية الحالية فيما يتعلق بالحاكمة المؤسسية في القطاع المصرفي، وذلك لإضافة اعتبارات المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ ومنتجات وخدمات التمويل الأخضر. وعلى سبيل المثال، قد يشمل ذلك تعديل تعليمات الحاكمة المؤسسية للبنوك رقم (2016/63) وتعليمات أنظمة الضبط والرقابة الداخلية رقم (2007/35). إلا أن البنك المركزي الأردني سيقوم بدراسة أيهما أكثر فاعلية: تعديل التعليمات الحالية أم إصدار تعليمات جديدة منفصلة تركز بشكل خاص على الاعتبارات المرتبطة بالمناخ في مجال الحوكمة.

ووفقاً للمبدأ الرابع من مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS، فإن البنوك مطالبة بتضمين المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ ضمن الأطر المتعلقة بالضوابط الرقابية الداخلية لديها وذلك عبر خطوط الدفاع الثلاثة. ويشمل خط الدفاع الأول موظفي المؤسسات المالية، الذين بإمكانهم إجراء تقييمات أولية تختص بالمناخ كجزء من تقييم العملاء الأوسع نطاقاً. في حين ينبغي أن يكون خط الدفاع الثاني، ألا وهو إدارة المخاطر، مسؤولاً عن إجراء تقييم المخاطر المتعلقة بالمناخ ومراقبتها بمنأى عن خط الدفاع الأول. ويتضمن ذلك الاعتراض على التقييم الأولي الذي تم إجراؤه من قبل خط الدفاع الأول، في حين أن وظيفة الامتثال يجب أن تضمن الالتزام بالقواعد والتعليمات المعمول بها. ويأتي التدقيق الداخلي كخط دفاع ثالث، والذي يعمل على توفير مراجعة مستقلة (الشكل 8.4).

الشكل 8.4: مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS المختصة بالاعتبارات المرتبطة بالمناخ للحوكمة والضوابط الرقابية الداخلية في القطاع المصرفي



المصدر: مقتبس من لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS، "مبادئ الإدارة الفعالة والرقابة على المخاطر المرتبطة بالمناخ"، 2022.

مؤسسات التمويل الأصغر

إن المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ يمكن أن تؤثر بشكل أكبر على مؤسسات التمويل الأصغر مقارنة بالبنوك أو المؤسسات المالية الأخرى في الأردن، ويرجع ذلك بشكل جزئي إلى أن مؤسسات التمويل الأصغر تقوم بتقديم خدماتها للفئات الأكثر عرضة لمخاطر تغير المناخ. ويتوجب على مؤسسات التمويل الأصغر، وإلى الحد الممكن تطبيقه، القيام بتنفيذ مبادئ الحوكمة الرشيدة التي يتبعها القطاع المصرفي (وبشكل متناسب) فيما يتعلق بالمناخ، وذلك لتمكينها من تقييم ومعالجة المخاطر المالية والفرص المرتبطة بالمناخ ضمن سياساتها الخاصة بالقروض، ونماذج الأعمال والاستراتيجيات وغيرها.

تقدم مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن خدمات مالية للأشخاص المهمشين اقتصادياً (معظمهم من ذوي الدخل المحدود وأصحاب المشاريع الصغيرة) وذلك بهدف مساعدتهم على تحقيق الاكتفاء الذاتي المالي. في واقع الأمر إن مؤسسات التمويل الأصغر إذا ما قورنت بالبنوك فهي أصغر حجماً ونطاقها التشغيلي محدود، فضلاً عن قلة التنوع في محافظ القروض. بالإضافة إلى ذلك، فإن حجم تلك المؤسسات ومواردها المالية المحدودة من شأنها أن تؤثر على قدراتها الفنية، وتحدد نطاق الحوكمة وأنظمة الرقابة الداخلية والعمليات، بما في ذلك تقييم وإدارة المخاطر المالية والفرص المرتبطة بالمناخ.

ومن جهة أخرى، قد يقوم البنك المركزي الأردني تدريجياً بمراجعة الإرشادات الحالية أو إصدار تعليمات أو إرشادات جديدة تختص بالاعتبارات المتعلقة بالمناخ ضمن أطر الحوكمة في مؤسسات التمويل الأصغر وذلك بعد إجراء المشاورات اللازمة في السوق وتنفيذ مسح مؤسسات التمويل الأصغر لتقييم جاهزية السوق. وعلى سبيل المثال، يمثل أحد الخيارات في تعديل (بشكل متناسب) التعليمات التنظيمية للحاكمة المؤسسية رقم (2020/10) الخاصة بشركات التمويل الأصغر. كما سينظر البنك المركزي الأردني في إصدار تعليمات منفصلة بدلاً من تعديل التعليمات الحالية في حال كان ذلك أكثر جدوى وذلك بعد التشاور مع مؤسسات التمويل الأصغر. ومن الممارسات المفضل اتباعها من قبل مؤسسات التمويل الأصغر، وكذلك بالنسبة للبنوك وشركات التأمين، أن يتم تعيين موظفين مختصين لتولي تنسيق الجوانب المتعلقة بالمناخ داخل المؤسسة، أو إضافة هذه المهام ضمن وظائف العاملين حسب القدرات المتوفرة، وذلك تحت إشراف الإدارة العليا، فضلاً

عن اعتماد السياسات والإجراءات الداخلية اللازمة التي تراعي الاعتبارات المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك الضوابط الرقابية الداخلية. بالإضافة إلى ذلك سيقوم البنك المركزي الأردني بتشجيع المؤسسات المالية للاعتماد على التعليمات الحالية لتضمين الاعتبارات المتعلقة بالمناخ في حال كانت تلبي الحد الأدنى من معايير الممارسات الفضلى، وذلك لتجنب تحميل مؤسسات التمويل الأصغر ذات القدرات المنخفضة لأية أعباء إضافية.

قطاع التأمين

إن وجود آلية حصيفة للحوكمة تعكس عوامل المخاطر الجوهرية المرتبطة بالمناخ يعد أمراً مهماً كذلك بالنسبة لقطاع التأمين. ويعمل البنك المركزي الأردني بشكل متزايد على تعزيز القدرات الداخلية لتنظيم قطاع التأمين والرقابة عليه، وإثراء الحوار مع هذا القطاع، فضلاً عن تطوير إطار رقابي لقطاع التأمين يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية بالخصوص. وكجزء من تطوير الإطار الرقابي والتنظيمي الأكثر شمولية للقطاع، سيقوم البنك المركزي الأردني بتوجيه شركات التأمين لإرساء ترتيبات الحوكمة المتعلقة بالمناخ. حيث ستعتمد هذه الترتيبات على أحدث التوصيات المنصوص عليها في إحدى المبادئ الأساسية للتأمين الصادرة عن الرابطة الدولية لمشرفي التأمين (IAIS) والمختص بالحاكمة المؤسسية. وبالتالي، فإن الإرشادات الرقابية للبنك المركزي الأردني والمتعلقة بالحوكمة في قطاع التأمين يمكن أن تتطلب ما يلي (على سبيل المثال لا الحصر):

- إرشادات ومتطلبات موجهة لمجلس الإدارة للإشراف على الاعتبارات المتعلقة بالمناخ ضمن أعمال التأمين.
- متطلبات بخصوص تعيين المسؤولين المتعلقة بالاعتبارات المناخية ضمن كافة المستويات المعنية في المؤسسة. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون من ضمن المتطلبات وضع هياكل تنظيمية تتمتع بالخبرات المناسبة، مثل لجنة المخاطر الداخلية التي تركز (على الأقل بشكل جزئي) على الجوانب المتعلقة بالمناخ (أو على الاستدامة بشكلها الأوسع). وفي المملكة المتحدة، على سبيل المثال، تشترط الهيئة التنظيمية العليا على شركات التأمين تعيين مدير تنفيذي ليكون مسؤولاً عن تقييم التعرضات للمخاطر المالية والآثار النظامية المتعلقة بالمخاطر المناخية في محافظ التأمين الخاصة بها.
- ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل فهم ومناقشة المخاطر المرتبطة بالمناخ على مستوى مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس، وتوفير التدريب المناسب لأعضاء مجلس الإدارة عند الضرورة.
- الحاجة إلى تضمين وتقييم المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ (مثل تطوير منتجات التأمين المستجيبة للتغيرات المناخية) كجزء من التخطيط المالي الذي يتم بشكل سنوي وكذلك التخطيط الاستراتيجي على المديين الطويل والقصير. ويتوجب على شركات التأمين أيضاً التأكد من أن تأثيرات تغير المناخ مشمولة بشكل جيد ضمن فئات المخاطر الحالية.

وفيما يتعلق بالتجارب الدولية، فإن هناك بعض الأمثلة لدول قامت بتضمين الاعتبارات المرتبطة بالمناخ ضمن أطر الحوكمة لشركات التأمين والأطر الرقابية بالخصوص. فعلى سبيل المثال، منذ عام ٢٠٢١، أصبحت المخاطر البيئية والمناخية جزءاً من التقييمات المناسبة والسليمة التي يجريها البنك المركزي الهولندي لأعضاء مجالس إدارة شركات التأمين والبنوك وصناديق التقاعد. وهذا يشير إلى أن المخاطر البيئية والمناخية ستحتل مكانة بارزة بشكل أكبر في المقابلات المتعلقة بالتقييم.³⁹

8.2 إدارة المخاطر

سيتم إصدار إرشادات وتعليمات رقابية لإيجاد منهج متماسك ومنسق ومتناسب لإدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ في القطاع المالي في الأردن. حيث سيتم الأخذ بالاعتبار الأهمية النسبية للمخاطر وإذا ما كانت جوهرية (بالإضافة إلى حجم وتعقيد المؤسسات المالية) عند صياغة وتطبيق الإرشادات والتعليمات الرقابية. ومن المتوقع أن تقوم المؤسسات المالية بتطوير مقاييس نوعية وكمية لتقييم المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ ومراقبتها والإبلاغ عنها، إذ سيتعاون البنك المركزي الأردني مع المؤسسات المالية لتسهيل المواءمة بين المقاييس الداخلية المستخدمة في البنك المركزي الأردني وتلك المستخدمة في المؤسسات المالية. ويستعرض الشكل 8.5 عدة أمثلة مختارة للممارسات الفضلى لإدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ. وفي حالات معينة، يمكن أن تؤدي إدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ إلى عدم توفر التمويل اللازم للانتقال والتكيف مع تغير المناخ وعدم القدرة على تحمل تكاليفها. (الفصل 9)؛ ولذلك، سيقوم البنك المركزي الأردني بوضع التعليمات المتعلقة بالمناخ والتي تأخذ في الاعتبار كيفية تقليل الآثار الاستيعادية غير المرغوبة.

³⁹ "ورقة حول الرقابة على المخاطر المرتبطة بالمناخ في قطاع التأمين" (الرابطة الدولية لمشرفي التأمين، بازل، سويسرا، 2021).
<https://www.iaisweb.org/uploads/2022/01/210525-Application-Paper-on-the-Supervision-of-Climate-related-Risks-in-the-Insurance-Sector.pdf>.

الشكل 8.5: أمثلة مختارة من الممارسات الفضلى في إدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ

		
عملية تحديد المخاطر تأخذ في الاعتبار المخاطر القصيرة والطويلة الأجل، من خلال استخدام البيانات ذات المنظور المستقبلي.	يُعزز تقييم المخاطر فهم التأثيرات الحالية والمستقبلية المحتملة لعوامل المخاطر المادية والانتقالية على العملاء والمقرضين والنظراء والمستثمرين.	أنظمة إعداد التقارير الداخلية قادرة على مراقبة المخاطر المالية الجوهرية المرتبطة بالمناخ وتوفير المعلومات في الوقت المناسب لضمان اتخاذ القرارات الفعالة على مستوى مجلس الإدارة والإدارة العليا.
		
يتم تضمين المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ في عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وتقييم الملاءة والمخاطر ORSA (بمجرد توفر الجاهزية)، بما في ذلك من خلال تحليل السيناريوهات.	يتم تطوير خطط تخفيف المخاطر بمجرد تحديد التعرضات الجوهرية.	وجود تدابير وأطر لضمان الاستعداد لمواجهة الكوارث الطبيعية وغيرها من الأزمات البيئية المباشرة.

المصدر: البنك الدولي، "مجموعة أدوات لصانعي السياسات"، 2021.

القطاع المصرفي

وكما هو مبين في الفصل الثالث، فقد أشار المسح الذي أجراه البنك المركزي الأردني إلى وجود فجوات كبيرة في القطاع المصرفي فيما يتعلق بإدارة المخاطر المناخية. حيث أن 29% فقط من البنوك أفادوا بأنهم قاموا أو يعتزمون قريباً تضمين المخاطر المرتبطة بالمناخ ضمن الإطار الشامل لإدارة المخاطر. ومن أجل الامتثال لتعليمات البنك المركزي الأردني وإرشاداته الرقابية، فمن المتوقع أن تقوم البنوك بتحديد ومراقبة وإدارة كافة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ والتي يمكن أن تؤثر بشكل جوهري على مراكزها المالية، بما في ذلك مراكز السيولة وموارد رأس المال. وهذا بدوره يدعم العديد من المجالات، على النحو المبين في المبادئ (٦-١١) من مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية، مثل تضمين البيانات المتعلقة بالمناخ في أنظمة الرقابة الإدارية والإبلاغ (الشكل 8.6).

الشكل 8.6: مبادئ مختارة من مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS لإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ في القطاع المصرفي (بشكل مبسط)

			
إجراءات إدارة المخاطر	مراقبة الإدارة وإعداد التقارير	إدارة مخاطر الائتمان	مخاطر السوق والسيولة والمخاطر التشغيلية وغيرها
المبدأ السابع: يجب على البنوك تحديد ومراقبة وإدارة جميع المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ والتي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على وضعها المالي، بما في ذلك مواردها الرأسمالية ومراكز السيولة لديها.	المبدأ الثامن: يجب على البنوك فهم تأثير عوامل المخاطر المرتبطة بالمناخ على سجل مخاطر الائتمان لديها، والتأكد من أن أنظمة وصيغ إدارة مخاطر الائتمان تأخذ بالإعتراف بالمخاطر الجوهرية المتعلقة بالمناخ.	المبدأ التاسع: يجب على البنوك فهم تأثير عوامل المخاطر المتعلقة بالمناخ على مخاطر السوق لديها، والتأكد من أن أنظمة وصيغ إدارة مخاطر السوق تأخذ بالإعتراف بالمخاطر الجوهرية المتعلقة بالمناخ.	المبدأ العاشر: يجب على البنوك فهم والأخذ بالإعتراف بتأثير عوامل المخاطر المرتبطة بالمناخ على سجل مخاطر السيولة لديها.
			المبدأ الحادي عشر: يجب على البنوك فهم والأخذ في الاعتبار تأثير عوامل المخاطر المرتبطة بالمناخ على مخاطر التشغيلية.

المصدر: لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS، "مبادئ الإدارة والرقابة الفعالة للمخاطر المرتبطة بالمناخ"، 2022.

أما بالنسبة لمخاطر الائتمان على وجه التحديد، سيقوم البنك المركزي الأردني وحيثما لزم بمراجعة وتعديل التعليمات التالية (وربما الكثير غيرها) لتضمين اعتبارات المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ ضمن إطار إدارة المخاطر: (أ) تعليمات حدود التعرضات الكبيرة وضوابط منح الائتمان رقم (٢٠١٩/٢) و(ب) تعليمات تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصص التدني واحتياطي المخاطر المصرفية العامة رقم (٢٠٠٩/٤٧). بالإضافة إلى (أو بدلاً من) تعديل هذه التعليمات، فقد يقرر البنك المركزي الأردني إصدار تعليمات جديدة منفصلة بخصوص إدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ. وبالإضافة إلى مخاطر الائتمان، من المتوقع أن تأخذ البنوك في الاعتبار مسببات المخاطر الجوهرية المرتبطة بالمناخ فيما يتعلق بمخاطر السيولة ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

مؤسسات التمويل الأصغر

ستعمل المشاورات التي يجريها البنك المركزي الأردني مع مؤسسات التمويل الأصغر على تحديد قدرة قطاع التمويل الأصغر على تبني الممارسات المتعلقة بتقييم وإدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ في السنوات الخمس المقبلة. ومن المرجح أن القدرات الفنية المحدودة لمؤسسات التمويل الأصغر من شأنها أن تحد من اعتماد الأدوات والأنظمة الأكثر تطوراً للمخاطر المرتبطة بالمناخ. وعليه، فإن الإرشادات الرقابية للبنك المركزي الأردني ستكون تدريجية، بحيث تركز بدايةً على تجربة إجراء تقييم أساسي للمخاطر المرتبطة بالمناخ والإجراءات والمقاييس المستخدمة لإدارة تلك المخاطر، والتي ستسترشد بالتقييم الأول للمخاطر المرتبطة بالمناخ للقطاع المالي في الأردن.

وفيما يتعلق بمؤسسات التمويل الأصغر، سيقوم البنك المركزي الأردني بالعمل على رفع مستوى الوعي لدى المؤسسات المالية يليه إصدار تعليمات جديدة حول إدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ. ويمكن أن يشمل ذلك مراجعة المتطلبات الحالية لتعليمات أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لشركات التمويل الأصغر رقم (2020/11)، لإضافة الاعتبارات المتعلقة بالمناخ (على سبيل المثال، بحيث تتضمن متطلبات أطر الضبط والرقابة الداخلية تعريفات واضحة وتحديد للمسؤوليات المتعلقة بالاعتبارات المناخية، وكذلك خطوط الإبلاغ عبر خطوط الدفاع المختلفة). كما أن البنك المركزي الأردني على استعداد لنقل المعرفة والخبرة المكتسبة من خلال تقييم المخاطر المرتبطة بالمناخ إلى مؤسسات التمويل الأصغر وذلك لدعم تطوير الأدوات الفنية التي تعمل على تحديد وتقييم وإدارة تلك المخاطر في قطاع التمويل الأصغر.

ومن جهة أخرى فإن هناك تداخلات كبيرة بين قطاع التمويل الأصغر والإشتغال المالي الأخضر، حيث سيعكس البنك المركزي الأردني هذا الجانب في إرشاداته الرقابية المتعلقة بإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ. إذ يمكن لمؤسسات التمويل الأصغر أن تلعب دوراً مهماً في مساعدة العملاء المعرضين للمخاطر من خلال تعزيز قدرتهم على مواجهة الصدمات المناخية. وتستهدف أنشطة مؤسسات التمويل الأصغر بشكل رئيسي المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر (بما في ذلك المؤسسات التي تدار من قبل النساء)، ومعظم هذه المؤسسات غير مجهزة لإجراء تقييم ومعالجة عوامل المخاطر التي تنسم بالتعقيد كذلك المرتبطة بتغير المناخ. ويمكن لمؤسسات التمويل الأصغر الاستفادة من شبكاتها وتقديم المشورة والنصح لعملائها بشأن زيادة القدرة على التكيف مع تغير المناخ، الأمر الذي يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى وجود استراتيجية فعالة لإدارة المخاطر لدى مؤسسات التمويل الأصغر.

قطاع التأمين

شركات التأمين معرضة لتغير المناخ سواء بصفتها كشركة تأمين أو كمشتر، ويمكن أن تتأثر بمجموعة متنوعة من المخاطر المالية وغير المالية (على سبيل المثال، المخاطر القانونية) المرتبطة بالمناخ. ومن المتوقع أن تقوم شركات التأمين في الأردن بشكل تدريجي بتطوير وتطبيق أطر وأنظمة لتحديد المخاطر المرتبطة بالمناخ وتقييمها ومراقبتها وإدارتها بشكل فعال. ونظراً للتأثير المحتمل للمخاطر المالية المرتبطة بالمناخ على الملاءة المالية لشركات التأمين، فمن المتوقع أن تقوم تلك الشركات بتضمين هذه التأثيرات ضمن فئات المخاطر الحالية لديها، وحيثما يكون ذلك مناسباً ستقوم شركات التأمين بتحديث الأنظمة الحالية لإدارة المخاطر. كما ستساعد مشاورات البنك المركزي الأردني مع شركات التأمين، بما في ذلك المسح القادم، في تحديد تسلسل التطبيق والتناسب في التعليمات الجديدة لإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ.

ومع التحسن في جاهزية السوق، سيقوم البنك المركزي الأردني بتضمين المخاطر المرتبطة بالمناخ بشكل أكثر شمولية ضمن أطر إدارة المخاطر لشركات التأمين. إذ يجب أن تتضمن هذه الأطر تحليلات للأثر المحتمل على الأصول والالتزامات ونموذج الأعمال الكلي. ويتطلع البنك المركزي الأردني أن تقوم شركات التأمين بتحديد المخاطر المادية والانتقالية ومخاطر عدم الالتزام الجوهرية المتأصلة في محافظها، إلى جانب تقييم الآثار المترتبة على استراتيجيات الاكتتاب، ووضع السياسات والإجراءات المطلوبة لتضمين إدارة هذه المخاطر كجزء من إطار إدارة المخاطر المؤسسية لديها، وكذلك تحديد مستوى قبولها للمخاطر. وينبغي لشركات التأمين أن تأخذ في الاعتبار عند تقييم المخاطر المرتبطة بالمناخ الأثر على المديين القصير والطويل (بما في ذلك الفترات الزمنية للتخطيط ومدة سريان السياسات). وفي سياق متصل، فإن الإرشادات والتعليمات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي الأردني ستتماشى مع الإرشادات والمبادئ المتعلقة بالمناخ والصادرة عن الرابطة الدولية لمشرفي التأمين (IAIS) ومنندى التأمين المستدام.

8.3 تقييم كفاية رأس المال

إن وجود قاعدة رأسمال كافية يعتبر أمراً بالغ الأهمية لاستيعاب الخسائر الناجمة عن المخاطر المرتبطة بالمناخ. كما أن تقييم كفاية رأس المال مقابل التأثير المحتمل لمسببات المخاطر المرتبطة بالمناخ يعتبر جزءاً من الإرشادات الرقابية للبنك المركزي الأردني (الشكل 8.7). وهذه التقييمات تستلزم تطبيق تحليل السيناريوهات، اختبارات الأوضاع الضاغطة، أو تحليل الحساسية لتقييم وضع الملاءة المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار تضمين العوامل المرتبطة بالمناخ كجزء من فئات المخاطر الحالية. كما سيكون تعقيد التقييمات المطلوبة متناسباً مع حجم المؤسسة المالية، واستراتيجيتها، ومكونات المحفظة الاستثمارية، وسجل المخاطر. ويدرك البنك المركزي الأردني أنه من المرجح أن يتم تضمين المخاطر البيئية والمناخية في التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وكفاية السيولة لدى المؤسسات المالية بشكل تدريجي، حيث لا تزال المنهجيات والبيانات اللازمة لتحليل هذه المخاطر في طور التحسين. وكما تمت مناقشته في الفصل السابع، فمن غير المتوقع قيام البنك المركزي الأردني على المدى المنظور بإجراء أية تعديلات فيما يخص الأسس المفروضة على الحد الأدنى من متطلبات رأس المال التنظيمي بسبب الاعتبارات المتعلقة بالمناخ.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تفيد اختبارات الأوضاع الضاغطة وتحليل السيناريوهات في زيادة قدرة نماذج أعمال المؤسسات المالية على مواجهة التأثيرات المناخية المحتملة. حيث يساهم مبدأ 12 من مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS في تشجيع البنوك للاستفادة من تحليل السيناريوهات في تقييم مدى قدرة نماذج الأعمال واستراتيجيات البنوك على مواجهة حزمة من التأثيرات المناخية ممكنة الحدوث عبر عدة مسارات وقنوات، وتحديد أثر مسببات المخاطر المرتبطة بالمناخ على سجل المخاطر الكلي للبنوك. كما سيقوم البنك المركزي الأردني بتضمين العوامل المرتبطة بالمناخ في التقييم الأشمل لنماذج الأعمال كجزء من عملية المراجعة الإشرافية.

الشكل 8.7: تقييم كفاية رأس المال في مواجهة التأثيرات المرتبطة بالمناخ

إجراء تحليل السيناريوهات (النوعي/الكمي) لاختبار قدرة نموذج الأعمال طويل الأجل على مواجهة الصدمات وكفاية رأس المال أمام مجموعة معقولة من السيناريوهات المستقبلية.	استخدم اختبارات الأوضاع الضاغطة أو تحليل السيناريوهات أو الحساسية لتقييم التعرض الجوهري لمخاطر المناخ وتأثيره على الملاءة المالية أو السيولة أو القدرة على تغطية مدفوعات التأمين.	التأكد من أن تحليل السيناريوهات أو اختبارات الأوضاع الضاغطة تغطي الأفق الزمني القصيرة (1-3 سنوات)، والمتوسطة (3-5 سنوات)، والطويلة (10 سنوات أو أكثر).

المصدر: لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS، "مبادئ الإدارة والرقابة الفعالة للمخاطر المرتبطة بالمناخ"، 2022.

قطاع البنوك

يقوم البنك المركزي الأردني بتنظيم إجراءات البنوك المتعلقة بمعايرة كل من تحليل الحساسية، وسيناريوهات اختبارات الأوضاع الضاغطة. فعند إجراء تحليل الحساسية يتم الطلب من البنوك في الأردن تحليل كيفية تأثير الأوضاع الضاغطة (يشمل ذلك على سبيل المثال، زيادة معدلات تعثر المقرضين والتخلف عن السداد، والتأخر في سداد القروض، والتغيرات في أسعار السوق) على ميزانياتها العمومية، ويظهر ذلك من خلال الديون غير العاملة، وزيادة المخصصات، وما إلى ذلك. وفيما يتعلق بتحليل السيناريوهات، يتعين على البنوك احتساب الأثر الناتج عن افتراض سيناريوهين (صدمة متعددة العوامل) يأخذان بعين الاعتبار الديون غير العاملة، والمخصصات، والأرباح، ونسب كفاية رأس المال. كما يتم الطلب من البنوك بالإضافة إلى المخاطر المالية التقليدية (مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية)، إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة لتقييم التأثير المحتمل للتوترات الجيوسياسية في العالم، فضلاً عن التأثيرات المحتملة لتغير المناخ.

وفي آذار 2022، أصدر البنك المركزي الأردني تعميماً للبنوك لتضمين المخاطر المرتبطة بالمناخ في حزمة اختبارات الأوضاع الضاغطة لديها. ولكون هذا المجال يعتبر حديث العهد، لم يقدّم البنك المركزي الأردني بتقديم أو فرض سيناريوهات أو متغيرات، بل منح البنوك مزيداً من المرونة في إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة التي تأخذ بالاعتبار الجوانب المتعلقة بالمناخ (بما في ذلك المخاطر المادية والانتقالية). وفيما يتعلق بالمخاطر المادية، فقد تم الطلب من البنوك على سبيل المثال تحليل الأثر المحتمل للأحداث المناخية القاسية (مثل الزلازل والبراكين والفيضانات والجفاف والاحتباس الحراري) التي قد ينتج عنها خسائر مالية. أما بالنسبة للمخاطر الانتقالية، فقد كان لا بد من إجراء تحليل الحساسية مع افتراض أن الائتمان الممنوح للشركات ذات المستويات العالية من انبعاثات الكربون (مثل شركات التعدين والبتروكيماويات) أصبح غير عام. وسيتم الاسترشاد من الآن فصاعداً بنتائج تقييم المخاطر المرتبطة بالمناخ (الفصل الخامس) في تطوير المنهجيات والافتراضات وجمع البيانات وسيناريوهات الأوضاع الضاغطة، كما سيتم استخدامها لتحديث واستكمال الإرشادات الرقابية للبنك المركزي

الأردني ذات الصلة باختبارات الأوضاع الضاغطة. ويستعرض الإطار 8.1 لمحة موجزة عن الخطوات الرئيسية في تقييم مسببات مخاطر الائتمان المتعلقة بالمناخ، كما تم تقديمها من قبل البنك المركزي الأوروبي.

إطار 8.1: تقييم كفاية رأس المال مقابل عوامل المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمناخ

كما تم استعراضه من قبل البنك المركزي الأوروبي حول الممارسات الفضلى لإدارة المخاطر البيئية والمناخية، مدرج تالياً عدة خطوات لتقييم كفاية رأس المال مقابل مسببات المخاطر الائتمانية المتعلقة بالمناخ والتي وضعت على أعلى مستوى⁴⁰: (أ) افتراض سيناريوهات مناخية مختلفة (مثل السيناريوهات الموصى بها من قبل شبكة تخضير النظام المالي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ) للمخاطر المادية والمخاطر الإنتقالية؛ (ب) استخدام هذه السيناريوهات لمحاكاة ونمذجة التغيرات المتوقعة في الأرباح قبل تضمين الفائدة والضرائب والإهلاك والإطفاء (EBITDA)، وتقدير احتمالية التعثر (PD) على مستوى العميل ضمن عدة سيناريوهات مختلفة؛ (ج) ومن ثم تجميع نتائج احتماليات التعثر المقدرة على مستوى العميل وفقاً للأوضاع الضاغطة بحيث تصبح على مستوى المحفظة في القطاع، مما يسمح للبنوك بإنشاء خرائط حرارية على مستوى القطاع لتحديد القطاعات الأكثر تأثراً بهذه المخاطر؛ و(د) احتساب الفرق بين احتمالية التعثر في المحفظة المقدرة وفقاً للأوضاع الضاغطة واحتمالية التعثر في المحفظة الأساسية، والناجم عن التعرض للمخاطر بسبب المخاطر المرتبطة بالمناخ. وفي حال كان الفرق الذي تم احتسابه جوهرياً، على المؤسسة المالية أن تقوم بتخصيص هامش رأس مال لتغطية مقدار التعرض للمخاطر، مما يساهم في معالجة كل من المخاطر الانتقالية والمخاطر المادية.

أ. البنك المركزي الأوروبي، "الممارسات الفضلى لإدارة المخاطر البيئية والمناخية"، 2022.

قطاع التمويل الأصغر والتأمين

مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن غير مرخص لها بقبول الودائع، لذا فهي غير ملزمة بموجب التعليمات لإجراء تقييم لكفاية رأس المال. ومع ذلك، فإن تحليل السيناريوهات المبسط قد يفيد في تقييم القدرة المالية لتلك المؤسسات ونماذج أعمالها على مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ. وما أن يصبح قطاع التمويل الأصغر أكثر نضجاً في المجالات المرتبطة بالمناخ، يمكن للبنك المركزي الأردني حينها تعديل بعض المعايير التنظيمية لتأخذ بالاعتبار المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ والفرص.

أما في قطاع التأمين، فقد يطلب البنك المركزي الأردني من شركات التأمين الكبيرة إجراء التقييم الذاتي للمخاطر والملاءة المالية (ORSA)⁴⁰ بحيث يتضمن الاعتبارات المتعلقة بالمناخ. وبهذا الخصوص قد تتضمن التعليمات طرقاتاً كمية يمكن الاسترشاد بها بناءً على السيناريوهات التي تركز على المخاطر المادية، أو المخاطر الإنتقالية، أو كليهما (على سبيل المثال، يمكن استخدام المخاطر المادية على جانب الالتزامات والمخاطر الإنتقالية على جانب الاستثمارات). ومن المتوقع أن تقوم شركات التأمين بتحليل السيناريوهات المناخية بطريقة استشرافية لتقييم الملاءة الحالية والمحتملة وذلك في ظل الظروف الاعتيادية وفي ظل الأوضاع الضاغطة التي تشمل الصدمات المرتبطة بالمناخ. وفي المملكة المتحدة، على سبيل المثال، يتم الطلب من شركات التأمين إجراء تحليل السيناريوهات واختبارات الأوضاع الضاغطة باستخدام كافة البيانات المتاحة بالإضافة إلى البيانات التاريخية (بما في ذلك الاتجاهات المستقبلية في نمذجة الكوارث) لتحديد المخاطر المالية قصيرة وطويلة الأجل التي تواجه نماذج أعمال تلك الشركات جراء تغير المناخ بشكل صحيح.

⁴⁰ في قطاع التأمين، فإن المبادئ الأساسية للتأمين التي قامت الرابطة الدولية لمشرفي التأمين (IAIS) بنشرها تحت الجهات على مطالبة شركات التأمين بإجراء التقييم الذاتي للمخاطر والملاءة المالية ORSA. حيث أن أحد مخرجات هذا التقييم هو تحديد مقدار رأس المال الاقتصادي الذي تحتاجه شركة التأمين، بناءً على تقييمها الذاتي للمخاطر. وبغيد ذلك في تغطية المخاطر التي لا تشملها الدعامة الأولى لرأس المال أو أطر رأس المال الموحدة، مثل المخاطر المرتبطة بالمناخ.

8.4 الإفصاح والإبلاغ

يساهم الإفصاح والإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالمناخ في تسهيل إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ وتعزيز التمويل الأخضر. إذ أن المعلومات المنشورة المتعلقة بالمناخ لها دور في تعزيز انضباط السوق والتقليل من عدم تماثل المعلومات. كما أن وجود بيانات ومعلومات منظمة، وإذا ما تم الإفصاح عنها من قبل المؤسسات المالية المختلفة في نفس التوقيت، يمكن أن يساهم في تيسير عملية تقييم المخاطر المرتبطة بالمناخ، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق فهم أفضل لتعرضات المخاطر المرتبطة بالمناخ في القطاع المالي. ويمكن للمعلومات المنشورة أن تقلل أيضاً من التكاليف المرتبطة بالاستثمارات الخضراء.

ومن جهة أخرى فإن الإفصاح والإبلاغ الفعال يتطلب انتقال المعلومات والبيانات على طول سلسلة القيمة (value chain). ولكي تتمكن المؤسسات المالية من الإفصاح والإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالمناخ، فإنها تحتاج في المقام الأول إلى الحصول على مدخلات من العملاء أو المقترضين حول ملفاتهم وسجلاتهم الخضراء. ويتطلب ذلك وجود سياسات عامة لتشجيع القطاع الخاص على الإفصاح والإبلاغ (الشكل 8.8).

الشكل 8.8: الإفصاح والإبلاغ المتعلق بالمناخ

 الإبلاغ العام (الإفصاح)	 الإبلاغ الرقابي
تكشف المؤسسات المالية علناً (على سبيل المثال من خلال تقارير الاستدامة السنوية) عن الجوانب المتعلقة بالمناخ من حيث حوكمتها واستراتيجيتها وإدارة المخاطر المالية والتمويل وغيرها من الممارسات، بالإضافة إلى البيانات المتعلقة بالمناخ - على سبيل المثال، انبعاثات الغازات الدفينة.	تقوم المؤسسات المالية بشكل دوري بإبلاغ المعلومات النوعية والكمية إلى الجهات الرقابية المالية التي تغطي مختلف الأبعاد المناخية المرتبطة بتقييم كفاءة رأس المال، والتوزيع القطاعي والجغرافي لحالات التعرض للمخاطر المتعلقة بالمناخ، وما إلى ذلك.

المصدر: الشكل الأصلي في الاستراتيجية.

ولضمان التزامن في نشر المعلومات والبيانات بين كافة المؤسسات المالية المعنية، فإن التعليمات التي سيصدرها البنك المركزي الأردني (بشكل متناسب بين المؤسسات المالية) حول الإفصاح والإبلاغ للبنوك وشركات التأمين ومؤسسات التمويل الأصغر ستكون متماشية مع الأطر الدولية. سيناقش البنك المركزي الأردني مع المؤسسات المالية التسلسل الصحيح والإطار الزمني ونطاق الإفصاح والإبلاغ، حيث أن 94% من البنوك في الأردن لا تقوم حالياً بالإفصاح (بشكل اختياري) عن أية مخاطر مالية ترتبط بتغير المناخ. وبشكل عام، فإن اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٢ (IFRS 2) (الرجوع لإطار 8.2) يستوجب وبشكل إلزامي الإفصاح عن المخاطر المرتبطة بالمناخ (وتجدر الإشارة إلى أن البنوك في الأردن تطبق فعلياً المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS).

ومن جهة أخرى ستشكل النماذج المعدة للإفصاح والإبلاغ جزءاً لا يتجزأ من الإرشادات الرقابية للبنك المركزي الأردني. حيث ستساعد تلك النماذج في تجميع - بالتزامن بين كافة المؤسسات المالية المعنية - البيانات والمؤشرات الأولية الخاصة بالتعرضات المرتبطة بالمناخ، وتدفقات التمويل الأخضر، وغيرها. كما يعتزم البنك المركزي الأردني التشاور مع وزارة البيئة بشأن تلك النماذج، وذلك للاستفادة من المعلومات التي يتم تجميعها بحيث تساهم في عملية القياس والإبلاغ والتحقق في الأردن (MRV) (على سبيل المثال، تجميع المعلومات المتعلقة بالتمويل المرتبط بالمناخ من القطاع المالي). ولزيادة موثوقية ودقة البيانات والمعلومات قيد الإفصاح والإبلاغ، سيسعى البنك المركزي الأردني لأن تكون تلك الإفصاحات والإبلاغات معتمدة ومصادق عليها من قبل إدارات المؤسسات المالية ومدقق الحسابات. كما أن اتباع نهج تدريجي ومتناسب من شأنه أن يساهم في تجنب وجود تعليمات كثيرة نازمة للقطاع المالي قد لا تكون ضرورية؛ إذ يجب أن تساهم زيادة الإفصاحات والإبلاغات المتعلقة بالمناخ في تحقيق منفعة متبادلة بين كل من المؤسسات المالية والبنك المركزي الأردني، كما يجب أن يتم منح المؤسسات المالية وقتاً كافياً للتحضير.

الإفصاح

لتحديد متطلبات الإفصاح سيقوم البنك المركزي الأردني بالتنسيق مع هيئة الأوراق المالية، وسوق عمان المالي، ووزارة البيئة، وغيرهم من الشركاء الرئيسيين المعنيين في سلاسل القيمة المتعلقة بالإفصاح والإبلاغ. فعلى الصعيد العالمي، يختلف نطاق ومدى المعلومات التي يتم الإفصاح عنها عبر الجهات والدول المختلفة؛⁴¹ حيث تعتبر بعض الدول الإفصاح كمتطلب إلزامي في حين يكون اختياريًا بشكل كامل في دول أخرى، كما أن هناك دول تعتمد على منهجية الامتثال-أو-توضيح أسباب عدم الامتثال (comply or explain) في الإفصاح بدلاً من وضع تعليمات ملزمة. أما في

⁴¹FSB (مجلس الاستقرار المالي)، "تقييم تجربة السلطات المالية في إدراج المخاطر المرتبطة بالمناخ المادية ومخاطر الانتقال كجزء من مراقبة الاستقرار المالي"، 22 تموز 2020.

الأردن، فمن المرجح أن يقوم البنك المركزي الأردني في البدء بإصدار إرشادات اختيارية غير ملزمة للمؤسسات المالية، ومن ثم الاتجاه نحو منهجية الامتثال- أو توضيح أسباب عدم الامتثال، الأمر الذي قد يصبح إلزامياً على المدينين المتوسط والطويل. كما سيقوم البنك المركزي الأردني بدراسة إلزام المؤسسات المالية (الكبيرة منها على الأقل) بإصدار تقارير سنوية عن الاستدامة أو التمويل الأخضر.

وفي سياق متصل، سيتم مواصلة متطلبات البنك المركزي الأردني للإفصاح مع المعايير الصادرة عن مجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB)، وعلى مستوى أعلى، مع توصيات مجموعة العمل التابعة لمجلس الاستقرار المالي (FSB) المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD) (إطار 8.2).⁴² وتشمل توصيات مجموعة العمل أربعة مواضيع رئيسية: الحوكمة، والاستراتيجية، وإدارة المخاطر، والمقاييس والأهداف. ويستعرض الشكل 8.9 عدة أمثلة حول المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها ضمن كل من هذه الفئات.

الشكل 8.9: العناصر الأساسية لمجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية الموصى بها والمتعلقة بالمناخ TCFD

المقاييس والأهداف	إدارة المخاطر	الاستراتيجية	الحوكمة
الإفصاح عن المقاييس والأهداف المستخدمة لتقييم وإدارة المخاطر والفرص ذات الصلة بالمناخ عندما تكون هذه المعلومات جوهرية.	الإفصاح عن كيفية قيام المؤسسة بتحديد وتقييم وإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ.	الإفصاح عن التكرارات الفعلية والمختملة للمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ على أعمال المؤسسة واستراتيجيتها وتخطيطها المالي عندما تكون هذه المعلومات جوهرية.	الإفصاح عن الترتيبات الداخلية للحوكمة فيما يتعلق بالمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ.
- الكشف عن المقاييس التي تستخدمها المؤسسة لتقييم المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ بما يتماشى مع استراتيجيتها وعمليات إدارة المخاطر. - الكشف عن النطاق 1 والنطاق 2، وإذا كان ذلك مناسباً، والنطاق 3 من انبعاثات الغازات الدفيئة والمخاطر ذات الصلة. - وصف الأهداف التي تستخدمها المؤسسة لإدارة المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ وكذلك الأداء على أساس الأهداف.	- وصف عمليات المؤسسة لتحديد وتقييم المخاطر المتعلقة بالمناخ. - وصف عمليات المؤسسة لإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ. - وصف كيفية تضمين عمليات تحديد وتقييم وإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ في إدارة المخاطر الشاملة للمؤسسة.	- وصف المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ التي حددتها المؤسسة على المدى القصير والمتوسط والطويل. - وصف تأثير المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ على أعمال المؤسسة واستراتيجيتها وتخطيطها المالي. - وصف قدرة استراتيجية المؤسسة على مواجهة الصدمات، مع الأخذ في الاعتبار السيناريوهات المختلفة المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك سيناريو درجتين مئويتين أو أقل.	- وصف رقابة مجلس الإدارة على المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ. - وصف دور الإدارة في تقييم وإدارة المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ.

المصدر: مقتبس من TCFD، "توصيات مجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ: التقرير النهائي"، حزيران 2017.



⁴² أنشأ مجلس الاستقرار المالي مجموعة عمل حسب القطاعات: مجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (مجموعة العمل). وقد طُلب من مجموعة العمل إعداد إفصاحات مالية اختيارية ومتسقة تتعلق بالمناخ والتي من شأنها أن تكون تقييد المستثمرين والمقرضين وشركات التأمين في فهم المخاطر الجوهرية.

إطار 8.2: مجلس معايير الاستدامة الدولية والتوصيات بشأن الإفصاح المتعلق بالمناخ

مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) هي مؤسسة ذات مصلحة عامة (public interest organization) تم إنشاؤها لتطوير المعايير الدولية للمحاسبة والإفصاح عن الاستدامة. حيث يتم تطوير هذه المعايير من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB) التابعين للمؤسسة.

في آذار 2022، أطلق مجلس معايير الاستدامة الدولية ISSB مشاورات حول معيارين مقترحين: (أ) متطلبات الإفصاح العام المتعلق بالاستدامة (S1) و(ب) متطلبات الإفصاح الأضيق نطاقاً المتعلق بالمناخ. وتعتمد هذه المتطلبات بشكل أساسي على المحاور الرئيسية لمجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ TCFD المتمثلة في الإفصاحات الموصى بها حول المسائل المتعلقة بالمناخ (S2). وقد انتهت المشاورات في تموز 2022، ومن المتوقع إصدار توصيات جديدة في عام 2023 (وقد سبق وأن قرر مجلس معايير الاستدامة الدولية بشكل مبدئي بأن يبدأ سريان مفعول بعض المعايير في كانون الثاني 2024).

يهدف مجلس معايير الاستدامة الدولية ISSB لتنسيق المعايير والأطر والمبادئ والإرشادات المختلفة التي تم نشرها حول الإفصاحات المتعلقة بالمناخ والاستدامة، مثل تلك الصادرة عن مجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ TCFD، ومجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB)، ومبادرة التقارير العالمية (GRI). كما أن السير نحو مزيد من التنسيق والتوحيد وتحسين الإبلاغ لدى المؤسسات حول الاستدامة بحيث يكون أكثر انسجاماً وأعلى جودة، هو الاتجاه الملحوظ في إعداد التقارير المالية المعتادة التي تم تنظيمها بشكل ممنهج كالمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).

ستوفر المعايير الصادرة عن مجلس معايير الاستدامة الدولية ISSB الأساس العالمي الشامل للإفصاح عن الاستدامة (baseline) والذي يمكن تضمينه ضمن المتطلبات الخاصة بكل دولة أو المتطلبات التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات المتعلقة بالمعلومات لكافة الشركاء وليس فقط المستثمرين. وتماشياً مع النهج المتبع للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، فإن الأمر متروك لتقدير السلطات الوطنية فيما إذا كانت ستفرض استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالإفصاح عن الاستدامة الصادرة عن مجلس معايير الاستدامة الدولية.

تقارير البصمة الكربونية (carbon footprint)

شرعت بعض البنوك المركزية والهيئات التنظيمية المالية في نشر تقارير دورية حول البصمات الكربونية في عملياتها، بما في ذلك وضع خطط لتقليل تلك البصمات مع مرور الوقت. ويمكن للتقارير المتعلقة بالكربون أن تتخذ عدة مستويات من التفصيل. على سبيل المثال، يمكن لتلك التقارير إظهار البصمة الكربونية المقطرة الناتجة عن البنى التحتية المادية للبنوك المركزية أو الهيئات التنظيمية المالية (المباني، واستهلاك الطاقة، ورحلات العمل، وما شابه ذلك) أو يمكن أن تتضمن تلك التقارير البصمة الكربونية الناتجة عن المحافظ الاستثمارية للبنوك المركزية على سبيل المثال. يقوم البنك المركزي السويدي بالإبلاغ عن البصمة الكربونية للأصول الموجودة في احتياطياته الأجنبية، وتأتي هذه الخطوة مع التزامه اعتباراً من أيلول 2022 بشراء السندات من الشركات التي تقوم بالإبلاغ عن بصمتها الكربونية فقط وذلك تبعاً للنطاقين 1 و 2.⁴³ كما تعهد بنك إستونيا ضمن إجراءاته المتعلقة بتغير المناخ بالالتزام بتقييم البصمة الكربونية على المستوى المؤسسي، وتحديد المستويات المستهدفة لتخفيض البصمة الكربونية، إلى جانب إجراء تقييم أولي للبصمة الكربونية للمحافظ غير النقدية.

أما فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا توجد عدة أمثلة لمبادرات من البنوك المركزية والهيئات التنظيمية المالية لتقييم البصمة الكربونية. حيث قام البنك المركزي المصري بتوجيه كافة البنوك المصرية لقياس البصمة الكربونية الناتجة عن أعمالها في المقار الرئيسية. إذ تساهم هذه الخطوة في تحقيق المبدأ الخامس من المبادئ التوجيهية للبنك المركزي المصري للتمويل المستدام.⁴⁴ كما قام البنك المركزي المصري بتقدير البصمة الكربونية الخاصة به.

⁴³ بنك السويد المركزي، "البصمة الكربونية للاحتياطيات الأجنبية لدى بنك السويد المركزي"، تم تحديثها في كانون الثاني 2023. <https://www.riksbank.se/en-gb/about-the-riksbank/management-of-the-gold-and-foreign-currency-reserve/the-foreign-currency-reserve/carbon-footprint-of-the-riksbanks-foreign-exchange-reserves/#:~:text=The%20carbon%20footprint%20amounted%20to,of%20the%20foreign%20exchange%20reserves;> بنك السويد المركزي، "البصمة الكربونية لحيازات سندات الشركات"، المحدث في 5 حزيران 2023. <https://www.riksbank.se/en-gb/monetary-policy/monetary-policy-instruments/corporate-bonds/carbon-footprint-of-the-holdings-of-corporate-bonds/>

⁴⁴ البنك المركزي المصري، "المبادئ التوجيهية للتمويل المستدام"، آخر تحديث في 23 آذار 2023، <https://www.cbe.org.eg/en/sustainability/sustainable-finance>.

ومن جهته سيقوم البنك المركزي الأردني باتباع نهج تدريجي لإعداد تقارير البصمة الكربونية المنشورة. أولاً، سيقوم البنك المركزي الأردني بدراسة تقدير البصمة الكربونية من واقع عملياته؛ وبمرور الوقت، من المرجح أن يتم توسيع التقدير ليشمل البصمات الكربونية الناتجة عن احتياطات النقد الأجنبي، وتسهيلات إعادة التمويل، وغيرها. ويعتزم البنك المركزي الأردني إصدار متطلب بخصوص البدء في نشر تقارير حول البصمة الكربونية للمؤسسات المالية (بشكل متناسب بينها). وسيعتمد ذلك على متطلبات اعتماد وتنفيذ الخطط الانتقالية للمؤسسات المالية؛ حيث يمكن تحويل تقارير البصمة الكربونية تدريجياً إلى تقارير مرحلية للخطط الانتقالية (للمزيد من التفاصيل الرجوع إلى الفصل 11). وستكون هذه المعلومات أيضاً ذات أهمية بالغة في متابعة تحقيق أهداف المساهمة المحددة وطنياً للأردن من خلال القياس والإبلاغ والتحقق (MRV). كما سيتم مناقشة مدى التعمق في التقييمات الخاصة بالبصمة الكربونية (النطاقات من 1 إلى 3) مع المؤسسات المالية، والتي ستعتمد على جاهزية المؤسسات المالية وتوافر البيانات.

متطلبات الإبلاغ

ستعمل متطلبات الإبلاغ المتعلقة بالمناخ على استكمال التقارير التي يستلمها البنك المركزي الأردني بشكل دوري من المؤسسات المالية. وتتمثل إحدى الاستخدامات المباشرة لهذه المعلومات الجديدة في استخدامهما ضمن التقييم الشامل للمخاطر المرتبطة بالمناخ للقطاع المالي في الأردن. وقد حدد مجلس الاستقرار المالي الأغراض التالية للمتطلبات التنظيمية للإبلاغ: 45 رصد التعرضات للمخاطر المالية المرتبطة بالمناخ، بما في ذلك التعرضات التي قد تهدد الاستقرار المالي (بيانات تفصيلية وفقاً للتوزيع الجغرافي والقطاعي)؛ ودعم التقييم الاستشرافي للمخاطر المرتبطة بالمناخ التي تؤثر على الاستقرار المالي؛ ومتابعة تحويل المخاطر المرتبطة بالمناخ (على سبيل المثال، من خلال التأمين أو أسواق رأس المال) والتخفيف من آثارها (البيانات المتعلقة بمدى تدخل قطاع التأمين وفجوات الحماية، فضلاً عن توفير الضمانات والدعم الحكومي). ويستعرض الجدول 8.1 أمثلة على متطلبات الإبلاغ التي قد يطلبها البنك المركزي الأردني من المؤسسات المالية بشكل دوري. كما سيتم تطوير نماذج معدة للإبلاغ بالتشاور مع المؤسسات المالية، بالإضافة إلى ذلك، سيعتمد نطاق وزخم متطلبات الإبلاغ على فجوات البيانات التي يتم تحديدها أثناء تقييم المخاطر المرتبطة بالمناخ.

الجدول 8.1: أمثلة على متطلبات الإبلاغ المحتملة حول المؤشرات المتعلقة بالمخاطر المادية والانتقالية المرتبطة بالمناخ

القطاع (القطاعات) ونوع المخاطر	مؤشر (مؤشرات) التعرضات
قطاع البنوك (ومؤسسات التمويل الأصغر) (المخاطر المادية)	توزيع القروض حسب مستوى المخاطر المادية.
قطاع البنوك (ومؤسسات التمويل الأصغر) (المخاطر الانتقالية)	حيازات السندات والأسهم حسب التعرض لمخاطر الشركات والمتواجدة في مناطق معرضة للمخاطر.
قطاع البنوك (ومؤسسات التمويل الأصغر) (المخاطر الانتقالية)	توزيع القروض حسب كثافة الكربون.
قطاع التأمين (المخاطر المادية)	حيازات السندات والأسهم حسب التعرض لمخاطر الشركات والمتواجدة في مناطق معرضة للمخاطر.
قطاع التأمين (المخاطر الانتقالية)	توزيع عقود التأمين حسب مستوى التعرض للمخاطر المادية المرتبطة بالمناخ.
قطاع البنوك والتأمين (مخاطر مادية)	حيازات الأسهم والسندات - التعرض لمخاطر القطاعات كثيفة الكربون والمخاطر السيادية.
قطاع العقارات السكنية والتجارية للمخاطر المادية (مثل الفيضانات والحرائق والعواصف)؛ وكذلك إمكانية التعرض للمخاطر الانتقالية.	

المصدر: مجلس الاستقرار المالي، "توافر البيانات التي يمكن من خلالها مراقبة وتقييم المخاطر المرتبطة بالمناخ التي تواجه الاستقرار المالي"، تموز 2021.

8.5 المنتجات والخدمات المالية الخضراء

سيتم تخصيص جزء كبير من الإرشادات الرقابية للبنك المركزي الأردني لتوجيه القطاع المالي نحو تعزيز التمويل الأخضر وتطوير منتجات وخدمات التمويل الأخضر. ونظراً للحجم الكبير للقطاع المالي في الأردن، وإملاكه قاعدة عملاء واسعة، والدور المحوري الذي تلعبه المؤسسات المالية كوسيط في الاقتصاد الأردني، فإن مكانة تلك المؤسسات المهمة في الاقتصاد الأردني تؤهلها لتصبح جهات فاعلة رئيسية في تعزيز التمويل الأخضر وتحسين قدرة الاقتصاد الأردني على مواجهة الصدمات المناخية. ويمكن أن يكون لإرشادات وتعليمات البنك

FSB 45 (مجلس الاستقرار المالي)، "توافر البيانات التي يمكن من خلالها رصد وتقييم المخاطر المرتبطة بالمناخ التي تواجه الاستقرار المالي"، تموز 2021.

المركزي الأردني الرقابية المتعلقة بالتمويل الأخضر أثر كبير وواضح على التمويل الأخضر فيما يتعلق بجانب العرض. ومن جهة أخرى، فإن هذا يفرز الحاجة إلى وجود إجراءات على مستوى السياسات الوطنية لتحفيز جانب الطلب. ويستعرض الفصل الحادي عشر خريطة طريق مفصلة وخطة عمل البنك المركزي الأردني لتعزيز التمويل الأخضر، بما في ذلك أمثلة على الإرشادات والتعليمات الرقابية التي يعتزم البنك المركزي الأردني إصدارها. على سبيل المثال، سيقوم البنك المركزي الأردني بإصدار إرشادات حول منتجات وخدمات التمويل الأخضر لرفع وعي المؤسسات المالية، ووضع المعايير الملائمة، وتوحيد الانسجام والتناسق في تصميم تلك المنتجات والخدمات، وحماية المستهلك، وتطوير منتجات وخدمات التمويل الأخضر. وفي سياق متصل، سيقوم البنك المركزي الأردني أيضاً باعتماد إطار القروض الخضراء، والذي سيوفر مجموعة واضحة من المبادئ والتعريفات والقواعد التي تحكم منتجات القروض الخضراء، كما سيوفر أيضاً إرشادات بشأن طرق تقييم المخاطر ذات الصلة، بالإضافة إلى الجوانب التشريعية والتنظيمية، وغيرها من الأمور.



الجدول 8.2. خطة العمل

معلم/ إجراءات	2023	2024	2025	2026	2027	2028
	النصف 1 2	النصف 2	النصف 1 2	النصف 1 2	النصف 1 2	النصف 1 2
التوجيه الرقابي المتعلق بالمناخ						
بناء القدرات وحوار السوق						
1. إجراء مسوحات التأمين ومؤسسات التمويل الأصغر. إطلاق مشاورات سوقية قطاعية؛ جمع بيانات؛ وتطوير تدابير بناء القدرات الداخلية؛ وما إلى ذلك.						
المقارنة المرجعية						
2. إجراء مقارنة مرجعية للتنظيم القطاعي الحالي في الأردن مقابل المعايير الدولية الرئيسية المتعلقة بالمناخ (مثل BCBS، BIS، NGFS، TCFD، ISSB، AFI، SBFN) في مجالات مثل الحوكمة وإدارة المخاطر ومنتجات وخدمات التمويل الأخضر، الإفصاح وإعداد التقارير، وتقييم كفاية رأس المال، وغيرها.						
إصدار الإرشادات والتعليمات الرقابية						
3. بناءً على المشاورات والمسوحات القطاعية، إعداد مسودة التعليمات المتعلقة بالمناخ في مجالات الحوكمة (على سبيل المثال، متطلبات وجود موظفين لوظيفة الاستدامة/التمويل الأخضر داخل المؤسسة المالية)؛ الاستراتيجية (على سبيل المثال، متطلبات تضمين الاعتبارات المتعلقة بالمناخ في التخطيط الاستراتيجي)؛ إدارة المخاطر (على سبيل المثال، متطلبات دمج مسببات المخاطر المتعلقة بالمناخ في إدارة المخاطر الشاملة وإطار الرقابة الداخلية)؛ والإفصاح والإبلاغ؛ التمويل الأخضر (انظر الفصل 11)؛ الخ، على غرار ما ورد في هذا الفصل الرجوع إلى المسودات مع المؤسسات المالية.						
4. إصدار التعليمات المتعلقة بالمناخ، وفي بعض المجالات حيث تكون الجاهزية أقل، إصدار إرشادات رقابية احترازية، بدءاً بالقطاع المصرفي ثم يليه التأمين ومؤسسات التمويل الأصغر.						
5. إصدار المبادئ التوجيهية البيئية والاجتماعية والخاصة بالحوكمة.						
تقارير البصمة الكربونية						
6. يقوم البنك المركزي الأردني بإصدار تقارير دورية عن البصمة الكربونية، مع التركيز في البداية على تقدير البصمة الكربونية في عملياته، واستهلاك الطاقة، والمباني، وما إلى ذلك، وبعد ذلك، مع التركيز على تقدير البصمة الكربونية من الاحتياطات الأجنبية، وتسهيلات إعادة الاقراض، وما إلى ذلك.						
7. كجزء من معايير الإفصاح، إصدار متطلبات للمؤسسات المالية لنشر تقاريرها عن البصمة الكربونية والاستدامة بشكل أوسع.						
المتابعة						
8. إجراء مشاورات متابعة مع المشاركين من القطاع المالي لمناقشة التقدم الذي تم تحقيقه وكذلك التحديات في تنفيذ التعليمات أو الإرشادات الجديدة المتعلقة بالمناخ.						

المصدر: الجدول الأصلي لهذه الاستراتيجية.

9

التمويل الأخضر الشامل



يناقش هذا الفصل أوجه الترابط والتنسيق بين تخضير القطاع المالي وتعزيز الاشتغال المالي في الأردن. ونظراً للأهمية الكبيرة لأجندة الاشتغال المالي ومشاركة البنك المركزي الأردني الفاعلة فيها، فإن البنك المركزي الأردني يهدف إلى ضمان وجود ترابط وتشارك قوي بين استراتيجية تخضير القطاع المالي 2028-2023 والاستراتيجية الوطنية الجديدة للاشتغال المالي 2023-2028. ويستعرض الجزء الأول من هذا الفصل إطار المفاهيم حول الترابط ما بين تخضير القطاع المالي والتمويل الأخضر الشامل وما بين المخاطر المرتبطة بالمناخ والاستبعاد المالي (financial exclusion). فيما يبين الجزء الثاني الخطوات التالية التي سيتخذها البنك المركزي الأردني لتعزيز التمويل الأخضر الشامل في الأردن. ويرتبط محتوى هذا الفصل بشكل كبير بالفصل 1.1.

9.1 التمويل الأخضر الشامل: إطار المفاهيم

يوجد ترابط كبير بين كل من تغير المناخ والتدهور البيئي والاستبعاد المالي. إن الفئات السكانية الأكثر عرضة لتغير المناخ والتدهور البيئي معرضة أيضاً لخطر الاستبعاد المالي. لذا فقد أصبح الأفراد من ذوي الدخل المحدود والمزارعون من أصحاب المزارع الصغيرة على هامش النظام المالي فعلياً. كما أن معيشتهم أكثر عرضة للمخاطر البيئية والمناخية مقارنةً بالقطاعات الأخرى.⁴⁶ وتحتاج المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل المناسب لزيادة قدرتها على مواجهة الصدمات البيئية وتبني تكنولوجيا صديقة للبيئة (greener technology). إلا أنها تواجه عقبات أكبر في الحصول على التمويل اللازم من خلال النظام المالي الرسمي مقارنةً بالشركات الكبرى.⁴⁷ وعليه، ولضمان شمولية وفعالية هذه الإستراتيجية، سيركز البنك المركزي الأردني بشكل خاص على الاشتغال المالي لهذه القطاعات الاقتصادية.

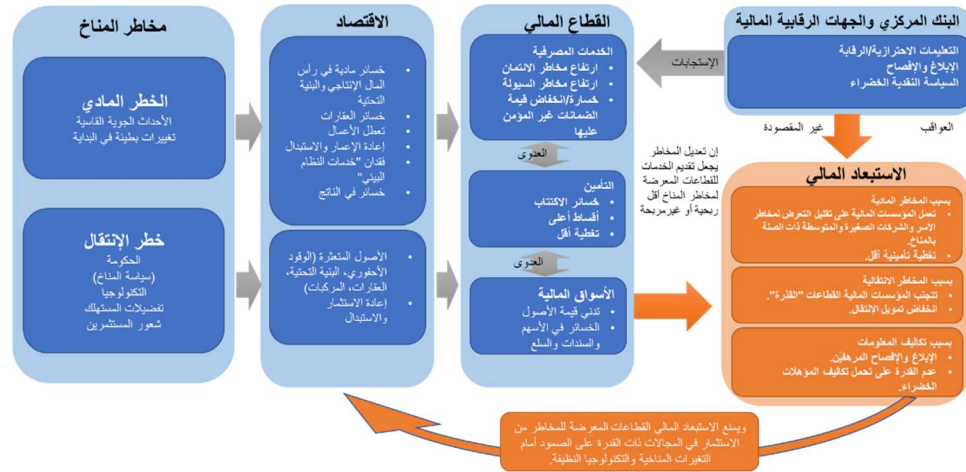
وتبرز أهمية التمويل الأخضر الشامل بشكل كبير بالنسبة للجهات الفاعلة في أسفل الهرم الاقتصادي. حيث أن الأفراد من ذوي الدخل المحدود والمجتمعات الريفية والنساء والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أكثر عرضة للمخاطر المرتبطة بالمناخ والاستبعاد المالي. ومن جانب آخر، فإن المؤسسات المالية التي تقدم خدماتها إلى تلك الفئات تحتاج إلى المساعدة في إدارة وتخفيف آثار التعرض للمخاطر المرتبطة بالمناخ، وتقليل تكلفة العناية الواجبة المرتبطة بالمناخ والبيئة، وتوفير التمويل الأخضر بأسعار معقولة. وسيعمل البنك المركزي الأردني مع المؤسسات المالية من أجل تخفيف المخاطر، وخفض التكاليف المتعلقة بالمعلومات، وتعزيز التمويل الأخضر بكلفة معقولة لضمان عدم استبعاد القطاعات الاقتصادية المهمشة والمحرومة من الحصول على الخدمات والمنتجات المالية، وبالتالي تعزيز التحول العادل نحو الاقتصاد المستدام.

ويمكن أن يؤثر تغير المناخ والتدهور البيئي على الاشتغال المالي من خلال ثلاث طرق رئيسية. حيث يستعرض هذا القسم كيف يمكن للمخاطر البيئية والمناخية، وتحديدًا (أ) المخاطر المادية و(ب) المخاطر الإنتقالية، تغيير العوائد المتوقعة للمؤسسات المالية والمعدلة حسب المخاطر بشكل يمكن أن يؤدي إلى انكماش القطاع المالي واستبعاد القطاعات الاقتصادية الأكثر عرضة للمخاطر. وعلاوة على ذلك، فإن المتطلبات التنظيمية والرقابية الخضراء، وإذا لم يتم وضعها بعناية، قد يكون لها (ج) آثار غير مقصودة وغير مرغوبة يمكن أن تفاقم من التحديات التي تواجه الاشتغال المالي. ويمكن للمسارات الثلاثة أن تؤدي إلى خلق حلقة مفرغة، إذ أن الاستبعاد المالي للفئات المهمشة من شأنه أن يعرض الاقتصاد الحقيقي للمخاطر البيئية والمناخية بشكل كبير، وبالتالي زيادة تعرض القطاع المالي للصدمات الاقتصادية (انظر الشكل 1.9). ومن ناحية أخرى، فإن التعليمات والسياسات المالية الخضراء الشاملة يمكن أن تخلق حلقة فعالة ومترابطة، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى انتقال عادل نحو اقتصاد مستدام ونظام مالي أكثر قدرة على مواجهة الصدمات، كما سيتم مناقشته لاحقاً في هذا القسم.

⁴⁶ ستيفان هاليجاتي وآخرون، الموجات المرتبطة بالصدمات: إدارة آثار تغير المناخ على الفقر (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2016).

⁴⁷ روبين أوين، وجبر الدين برينان، وفيرغوس ليون، "تمكين الاستثمار للانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون: سياسة الحكومة لتمويل الابتكار الأخضر في بداياته"، الرأي الحالي في الاستدامة البيئية 31 (2018): 137-45.

الشكل 9.1: الترابط بين المخاطر المتعلقة بالمناخ والاستبعاد المالي



المصدر: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) باليونان البرتغالي؛ NGFS (شبكة تخضير النظام المالي)، "التقرير الشامل الأول: دعوة للعمل"، 2019، <https://www.ngfs.net/en/first-2019>، BCBS (لجنة بازل للرقابة المصرفية)، مصادر المخاطر المرتبطة بالمناخ وقنوات انتقالها (بازل: بنك التسويات الدولية، 2021)، <https://www.bis.org/bcbps/publ/d517.htm>.

فيما يتعلق بالمخاطر المادية فإنها قد تؤدي إلى استبعاد القطاعات الاقتصادية الأكثر عرضة للمخاطر المرتبطة بالمناخ من النظام المالي. حيث أن للظواهر والأحداث الجوية القاسية مثل الجفاف والفيضانات وتلك التي تظهر تدريجياً مثل التصحر، آثار كبيرة وجوهرية على الاقتصاد الحقيقي. فهي تتسبب في خسائر في رأس المال الإنتاجي والبنية التحتية، وتؤدي إلى تعطيل الأعمال، كما ترفع من تكلفة الاستبدال وتكاليف إعادة البناء. هذا بالإضافة إلى أن الحرارة الشديدة تقلل من إنتاجية العمل⁴⁸ وفي ذات السياق، فمن المرجح أن ينقص إنتاج الشركات والأعمال التي تعتمد على خدمات النظام البيئي مثل المياه العذبة (الري) والتلقيح بسبب تغير المناخ، فضلاً عن فقدان التنوع البيولوجي، والتدهور البيئي⁴⁹ ومن جانب آخر فإن آثار المخاطر المادية على الاقتصاد الحقيقي تنتقل بدورها إلى النظام المالي⁵⁰ حيث أنه في حال وجود دلائل على زيادة المخاطر الائتمانية في المؤسسات المالية والمتأثية من الشركات والأفراد المتأثرين بالمخاطر المادية، فإن أحد ردود الفعل المحتملة تكمن في تقليص التمويل المقدم من قبل المؤسسات المالية لهؤلاء المقترضين، مما يؤدي إلى تقليل وفرة التمويل الموجه للتكيف مع تغير المناخ وتقليل القدرة على تحمل تكاليفه. ومن المرجح أن يكون أول من يعاني من انكماش القطاع المالي هي القطاعات الاقتصادية المعرضة بشكل كبير للمخاطر المادية⁵¹ والعملاء المهمشين من الأفراد والأسر الفقيرة والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

أما فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية فإنها قد تؤدي أيضاً إلى انكماش القطاع المالي. إذ قد يكون للتغير في السياسات البيئية والمناخية، والتكنولوجيا، وتفضيلات المستهلكين، ورغبة المستثمرين تداعيات كبيرة وجوهرية على الاقتصاد الحقيقي. وينطبق هذا بشكل خاص على الأفراد والشركات التي تعتمد على الوقود الأحفوري وغيره من مصادر انبعاثات الغازات الدفيئة، على سبيل المثال، وسائل النقل وتربية المواشي. بالإضافة إلى ذلك، فإن وتيرة الابتكارات المتسارعة في التكنولوجيا الخضراء تشير إلى أن بعض الاستثمارات في التكنولوجيا القديمة لن توتي ثمارها، مما يؤدي إلى وجود أصول متعثرة⁵² ومن جانب آخر فإن تزايد المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة والسوق الناجمة عن المخاطر الائتمانية، قد يحفز المؤسسات المالية لتقليل تعرضاتها لمثل هذه القطاعات، هذا فضلاً عن التخوف من تصنيفها كمؤسسات تدعم القطاعات "المسببة للتلوث" في الاقتصاد (مخاطر السمعة ومخاطر عدم الالتزام). وعلى الرغم من أن الابتعاد عن القطاعات وأساليب الإنتاج عالية الانبعاثات والمسببة للتلوث هو موضع ترحيب من حيث

⁴⁸كلوديا كوستوديو وآخرون، "كيف يؤثر تغير المناخ على مبيعات الشركات؟" "تحديد الآثار في جانب العرض"، 30 حزيران 2022، أو <https://ssrn.com/abstract=3724940>، <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3724940>.

⁴⁹IPBES (المنصة الحكومية الدولية للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات الأنظمة البيئية) والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، "التنوع البيولوجي وتغير المناخ: تقرير ورشة العمل"، 2021، https://ipbes.net/sites/default/files/2021-06/20210609_workshop_report_embargo_3pm_CEST_10_june_0.pdf.

⁵⁰NGFS (شبكة تخضير النظام المالي)، "التقرير المرحلي الأول"، تشرين أول 2018، <https://www.ngfs.net/sites/default/files/medias/documents/818366-ngfs-first-progress-report-20181011.pdf>.

⁵¹BCBS (لجنة بازل للرقابة المصرفية)، "مصادر المخاطر المرتبطة بالمناخ وقنوات انتقالها"، 14 نيسان 2021، <https://www.bis.org/bcbps/publ/d517.htm>. أظهر تقييم هيئة الرقابة المالية في كولومبيا (SFC) أن بعض البنوك الكولومبية أكثر عرضة لمخاطر الفيضانات من معظم البنوك الأخرى بحوالي مرتين إلى ثلاث مرات بسبب ارتفاع مستويات التعرض للمخاطر في المناطق الريفية. للمزيد الرجوع إلى البنك الدولي، "الواقعية غير المرصية: اختبارات الأوضاع الضاغطة المرتبطة بالمناخ للنظام المصرفي في كولومبيا"، 2021، <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/36586>.

⁵²مارك كارني، "إنهاء تراجميدية تغير المناخ والاستقرار المالي" (كلمة، لويذر أوف لندن، لندن، 29 أيلول 2015)؛ وين كالديكوت، "مقدمة إلى العدد الخاص: الأصول العالقة والبيئة"، مجلة التمويل والاستثمار المستدام 7، العدد 1 (2017): 1-13.

المبدأ، إلا أن الأفراد من ذوي الدخل المحدود والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وحتى في حال حرصهم على أن يكونوا جزءاً من التحول منخفض الكربون، يواجهون صعوبات أكثر في الحصول على رأس المال اللازم للاستثمار في التكنولوجيا الخضراء مقارنة بالشركات الكبرى. وعليه، وإذا لم يكن تمويل التحول متاحاً لهذه القطاعات الاقتصادية، فإن الشركات الكبيرة ذات رأس المال الجيد وحدها من سيتمكن من التحول إلى التكنولوجيا الخضراء. وفي حال عدم اتخاذ إجراءات مناسبة على مستوى السياسات، فإن هذا من شأنه إثارة المخاوف بشأن تفاقم عدم المساواة⁵³ ويؤدي إلى الانتقال غير العادل نحو الاقتصاد المستدام.⁵⁴

ومن جانب آخر، تبرز الحاجة إلى وجود إجراءات رقابية لدى المؤسسات المالية لتقليل المخاطر المرتبطة بتغير المناخ؛ والتي ينبغي أن يتم وضعها بغاية لتقليل آثار الاستبعاد غير المرغوبة. ويعمل مسؤولو الرقابة على القطاع المالي في البنوك المركزية وشبكة تخضير النظام المالي (NGFS)، ولجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS)، وهيئات أخرى، على إعداد قائمة أخذة بالاتساع من الإجراءات والسياسات الرقابية لحماية النظام المالي من المخاطر المادية والمخاطر الانتقالية المتزايدة.⁵⁵ حيث تركز تلك الإرشادات على كيفية تعزيز إدارة المخاطر البيئية والمناخية لدى المؤسسات المالية، غير أنها لا تتناول المسائل المتعلقة بالاشتغال المالي على النحو المطلوب وإنما بشكل جزئي وغير مباشر. بالإضافة إلى ذلك، فإن المعرفة بخصوص الآثار غير المرغوبة لمثل هذه السياسات تعتبر سطحية، وذلك لكون الإجراءات الرقابية لمعالجة المخاطر المرتبطة بالمناخ لم يتم تطبيقها إلا مؤخراً. فعلى سبيل المثال، قد تتأثر الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة غير الخضراء من تطبيق الإرشادات المتعلقة بالمخاطر البيئية في البنوك بدرجة أكبر مقارنة بالشركات الكبرى والتي تعد المسبب الرئيسي للتلوث.⁵⁶ وللمزيد من التوضيح، فإن إدارة المخاطر البيئية والمناخية وإعداد التقارير الخاصة بالمؤسسات المالية يُعد مهماً جداً بالنسبة للاستقرار المالي والنمو الاقتصادي المستدام في المستقبل. وقد تكون تكاليف المعاملات المرتبطة بالعناية الواجبة المتعلقة بالبيئة، والاعتماد وإصدار الشهادات، والمراقبة والتحقق منخفضة بالنسبة للشركات الكبيرة، غير أنها قد تكون مرتفعة بالنسبة للشركات الصغيرة.⁵⁷

إن التعليمات الشاملة من شأنها ضمان أن متطلبات الإبلاغ والإفصاح لن تؤدي إلى رفع تكاليف المعاملات الخاصة بالعملاء من ذوي هامش الربح المنخفض إلى الحد الذي يصبح فيه من غير المجدي تقديم الخدمات لهم، مثل الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والأسر الريفية.⁵⁸ حيث تسعى السياسات والتعليمات الشاملة أيضاً إلى تجنب الاستبعاد المالي للقطاعات الاقتصادية التي لا تستطيع تغطية التكاليف الناجمة عن المتطلبات اللازمة لإثبات أنها صديقة للبيئة.⁵⁹ وبناءً على ذلك، فمن المهم أن تقوم الجهات الرقابية في القطاع المالي والتي تضطلع بمهام تتعلق بالاشتغال المالي، مثل البنك المركزي الأردني، بوضع الأسس والتعليمات المتعلقة بالمناخ بغاية، وأن تكون على استعداد لإجراء أية تعديلات أو إحداث التوازنات المطلوبة في حال حدوث أية تبعات غير مرغوبة. وعليه، سيقوم البنك المركزي الأردني بدراسة تضمين الاشتغال المالي في التعليمات والإرشادات الرقابية التي يعتزم إصدارها والمتعلقة بإدارة المخاطر المالية البيئية والمناخية في القطاع المالي في الأردن.

إن التداخلات الموجودة بين المخاطر المرتبطة بالمناخ، وعدم الاستقرار المالي، والاستبعاد المالي يمكنها أن تخلق حلقة مفرغة من الهشاشة الأخذ في الاتساع. وكما تم توضيحه في الفقرات السابقة، فإن المخاطر المادية والمخاطر الانتقالية والتبعات غير المرغوبة للسياسات والتعليمات المناخية غير الشاملة يمكن أن تؤدي إلى انكماش القطاع المالي واستبعاد الأفراد في المناطق الريفية من ذوي الدخل المحدود والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وبالتالي التأثير سلباً على المكاسب والجهود التي بذلت على مدار سنوات من العمل في مجال الاشتغال المالي. ومن المرجح أن لا تتمكن القطاعات الاقتصادية المستبعدة مالياً من الوصول إلى الخدمات المالية اللازمة للتكيف مع تغير المناخ، والاستثمار في مجال التكنولوجيا الخضراء، ولا في زيادة قدرتها على مواجهة الصدمات المناخية والبيئية. وهذا بدوره يهدد بتفاقم هشاشة الاقتصاد الحقيقي، إلى جانب ما يترتب على ذلك من انعكاسات سلبية على الاستقرار المالي. وتكتمل الحلقة المفرغة عند قيام المؤسسات المالية بالتكيف مع المخاطر المادية والمخاطر الانتقالية المتزايدة من خلال تقليل أعمالها بشكل أكبر، وإيقاف الخدمات المقدمة للعملاء المعرضين للمخاطر والذين لا يعودون بربحية كافية عليها. وبالنظر إلى قناة الانتقال هذه، وحتى الجهات الرقابية المعنية حصراً بالاستقرار المالي تمتلك الأسباب الكافية التي تدفعها إلى الاهتمام بموضوع الاشتغال المالي.⁶⁰

ومن ناحية أخرى، يمكن للتعليمات والسياسات المناخية الشاملة أن تخلق حلقة فعالة ومتربطة لتعزيز قدرة القطاعات الاقتصادية على مواجهة الصدمات. ففي حال تمكنت الجهات الاقتصادية المهمة في النظام المالي من تحمل تكاليف الخدمات اللازمة لتحسينها ضد الصدمات، والاستثمار في التكنولوجيا الخضراء، والتكيف مع تغير المناخ والتدهور البيئي، فإنها ستعزز من قدرتها على مواجهة الصدمات (الشكل 9.2). على سبيل المثال، يمكن للمزارعين الاستثمار في محاصيل وتكنولوجيا الري الأكثر مرونة تجاه تغير المناخ، أو بدء أعمال جديدة في المناطق التي تصبح فيها

⁵³ لوكاس شانسيل، فيليب بوث، وتانكريد فويتوريز، "تقرير عدم المساواة المرتبطة بالمناخ 2023"، 2023، <https://wid.world/wp-content/uploads/2023/01/CBV2023-ClimatInequalityReport-1.pdf>.

⁵⁴ كاتينكا واجسيث وأخرون، "الماخذ المتعلقة بالعدالة في التحول المستدام في قطاع النقل"، البيئة والتخطيط F، رقم 1 (4-2) (2022): 187-206.

⁵⁵ BCBS، "مبادئ الإدارة والرقابة الفعالة للمخاطر المالية المرتبطة بالمناخ"، 2022، <https://www.bis.org/bcbs/publ/d532.htm>، ولجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS، "أسئلة متكررة حول المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ"، 2022، <https://www.bis.org/bcbs/publ/d543.htm>.

⁵⁶ تظهر دراسة تطبيقية حديثة أن قيام البرازيل بإدراج المخاطر المرتبطة بالمناخ بشكل تناسبي في عملية ICAAP في عام 2017 لم يعمل على تغيير انبعاثات الغازات الدفيئة للشركات الكبيرة في القطاعات الملوثة للبيئة. وقد قامت البنوك الصغيرة، والتي تم إعفاؤها من التعليمات الجديدة، بسد الفجوة الائتمانية في ظل تراجع المؤسسات المالية الكبرى. ومع ذلك، أدى تحول البنوك الصغيرة إلى العملاء الأكبر حجماً في تخفيض الائتمان المتوفر، وتقليل حجم الشركات، والتوظيف في الشركات الصغيرة، وعلانها التقليديين. فاروق ميغيل، والفاروق بيدراز، وكلوديا رويز أورتيجا، "التعليمات المتعلقة بتغير المناخ: الإفراض البنكي والآثار الحقيقية"، ورقة بحثية تتعلق بالسياسات الخاصة بالبنك الدولي رقم 10270 (واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي، 2022).

⁵⁷ لويس موندাকা وأخرون، "تحليل تكاليف المعاملات المرتبطة بالتكنولوجيا منخفضة الكربون"، السياسة المتعلقة بالمناخ 13، رقم 4 (2013): 490-513.

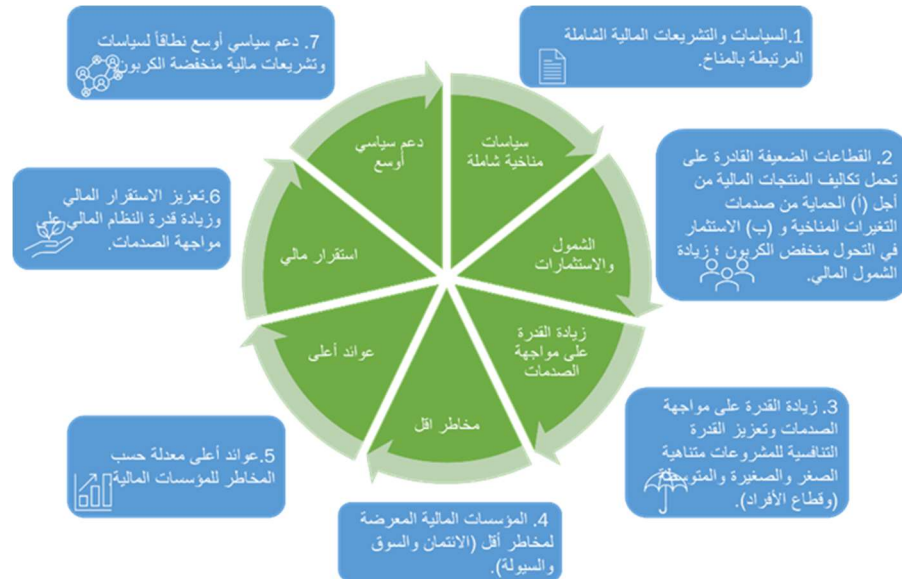
⁵⁸ أنثيا كوجان وستيوارت ويتن وجيف بينيت، "التأثيرات تكاليف المعاملات في السياسة البيئية"، الاقتصاد البيئي 69، رقم 9 (2010): 1777-84؛ وأكسيل ميكيلوا وأخرون، "تكاليف المعاملات المرتبطة باليات كيتو"، سياسة المناخ 3، رقم 3 (2003): 261-78.

⁵⁹ ستيفن برونر وكاترين إنتينج، "التمويل المرتبط بالمناخ: من منظور تكلفة المعاملات على هيكل التحويلات من دولة إلى أخرى"، التغير البيئي العالمي 27 (2014): 138-43.

⁶⁰ رودريغو كويلو وفرناندو ريستوي، "السياسات الاحترازية الكلية لمعالجة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ: التحديات والمفاضلات"، ملخصات FSI رقم 18 نيسان 2023.

الزراعة غير قابلة للاستمرار.⁶¹ ويمكن للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في قطاع النقل استخدام التمويل المخصص للتحويل لتقليل اعتمادها على البنزين والديزل، وبالتالي تصبح أكثر قدرة على مواجهة الصدمات السعرية في ظل الإلغاء التدريجي لدعم الوقود الأحفوري.⁶² بالإضافة إلى ذلك، فإن المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة التي تواجه المؤسسات المالية التي تخدم العملاء الأكثر قدرة على مواجهة الصدمات البيئية والمناخية ستكون أقل.

الشكل 9.2: الحلقة الفعالة لتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات البيئية والسياسات الداعمة



المصدر: الشكل الأصلي في الاستراتيجية.

وتجدر الإشارة إلى أن التعاون على المستوى الوطني مهم لتفعيل هذه الحلقة. حيث تتوفر العديد من الأدوات على مستوى السياسات للتعامل مع مسببات المخاطر المادية والانتقالية التي تؤدي إلى انكماش القطاع المالي.⁶³ بالإضافة إلى ذلك، يمكن تخضير السياسات والأدوات الحالية للاشتغال المالي، أي إجراء تعديلات عليها بحيث تركز على المخاطر البيئية والمناخية، كما يمكن زيادة شمولية أدوات السياسات الخضراء، وذلك بالاستفادة من مصادر المعرفة الدولية (الشكل 9.3). ويمكن صياغة التعليمات بحيث تأخذ في الاعتبار تكلفة الحصول على المعلومات ومحدودية القدرات.⁶⁴ وفي سياق متصل، يمكن الاستفادة من التطور التكنولوجي لمعالجة أية إخفاقات في السوق وتقليل تكاليف المعاملات من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية والابتكارات.⁶⁵ وعلى الرغم من أن هذا المجال حديث العهد نسبياً والذي يحتاج لسياسات يتم صياغتها وتنفيذها بعناية، إلا أن قلة البيانات والخبرة المتوفرة لا يجب أن تكون مبرراً لعدم اتخاذ أية إجراءات بالخصوص.

⁶¹ تافنيت سوري وويليام جاك، "الفقر على المدى الطويل وأثر الحركات المالية عبر الهاتف المحمول على النوع الاجتماعي"، Science 354، 92-1288 (2016): no. 6317.

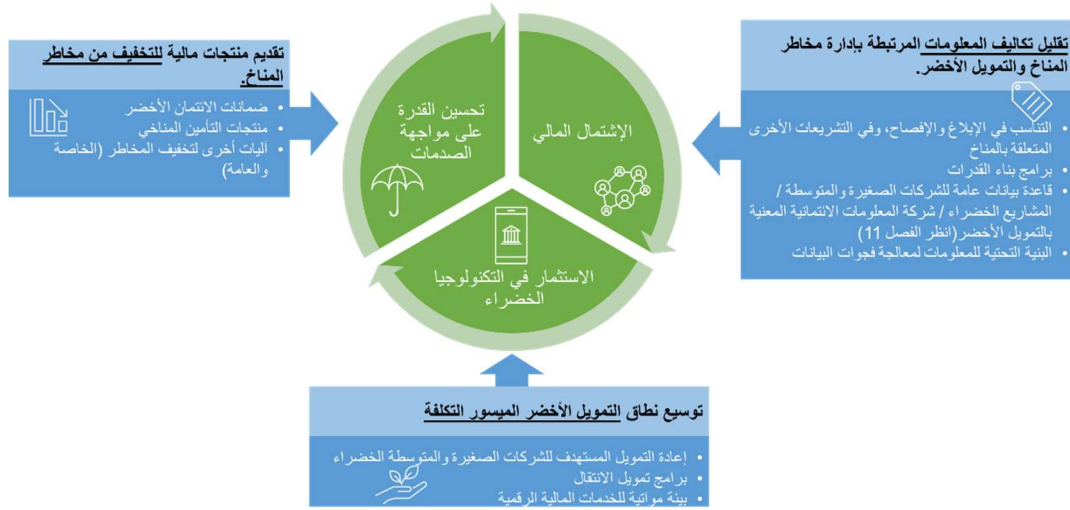
⁶² رامانديتيا ويمباردانا ويمباردي، ريانتي دجالانتني، وأكيهيسا موري، "التجارب الحضرية في قطاع النقل العام للتحويل منخفض الكربون في المدن: مراجعة منهجية للادبيات (1990-2020)"، المدن والمجتمعات المستدامة 72 (2021): 103023.

⁶³ إيرين مونسترولو وآخرون، "دور مبادرات القطاع المالي الخضراء في التحويل منخفض الكربون: نظرية التغيير" (ورقة بحثية حول السياسات رقم 10181، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2022)، <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/38028>.

⁶⁴ أولريش فولز وآخرون، "التمويل الأخضر الشامل: من المفهوم إلى الممارسة" (لندن: تحالف الاشتغال المالي، 2020).

⁶⁵ دوجلاس دبليو أرندر وآخرون، "الاستدامة والتكنولوجيا المالية والاشتغال المالي"، مراجعة قانون الأعمال في الاتحاد الأوروبي 21، رقم 1 (أيار 2020): 35-7؛ AFI (تحالف الاشتغال المالي)، الاستفادة من الخدمات المالية الرقمية لتعزيز سياسات التمويل الأخضر الشاملة، (Kuala Lumpur: AFI, 2022)، <https://www.aifi.org/publications/leveraging-digital-financial-services-to-advance-inclusive-green-finance-policies/>

الشكل 9.3: المداخل الرئيسية لتفعيل الترابطات



المصدر: الشكل الأصلي في الاستراتيجية.

ويمكن **توظيف العديد من الأدوات لتعزيز التمويل الأخضر الشامل**. وذلك من خلال: (أ) يمكن تعديل الأدوات الحالية المستخدمة لتخفيف المخاطر (على سبيل المثال، بالنسبة للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والقطاع الزراعي) لتحقيق الغايات المتعلقة بالتخضير، أو يمكن تطوير أدوات جديدة. وعلى سبيل المثال، يمكن إعداد برامج لضمان القروض بحيث يتم إعطاء الأولوية للأعمال والمشاريع المعرضة للمخاطر المرتبطة بالمناخ وأن تكون ملائمة بشكل أفضل لهذه القطاعات.⁶⁶ (ب) يمكن إجراء تعديلات على الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال التأمين الزراعي وذلك للتعامل مع التغيرات في المخاطر المادية. إذ يعتبر تعزيز منتجات التأمين المرتبطة بالمناخ والتي تناسب احتياجات مختلف القطاعات وليس قطاع الزراعة فحسب أمراً مهماً بحيث ينبغي أن يكون جزءاً من الإطار الشامل لتطوير سوق التأمين. (ج) يعتبر تخفيض تكلفة المعلومات البيئية والمناخية بالنسبة للمؤسسات المالية أمر بالغ الأهمية. (د) توفير التمويل الكافي للتكيف والتحول على نطاق أوسع وبأسعار معقولة. (هـ) التنظيم والرقابة على الخدمات المالية الرقمية والذي يلعب دوراً محورياً كذلك. حيث يوفر التمويل الرقمي أدوات سريعة وبتكلفة معقولة لتخفيف المخاطر. فعلى سبيل المثال، تتيح الخدمات المالية عبر الهاتف النقل للأشخاص المتضررين من أحداث الطقس القاسية تلقي المساعدات المالية الطارئة من الأصدقاء والعائلة، والذي يمثل شبكة تأمين غير رسمية.⁶⁷ ومن الممكن أن توفر المدفوعات الرقمية أيضاً وسائل منخفضة التكاليف للمدفوعات من الحكومة إلى الأفراد خلال فترات الكوارث، وكذلك مؤشر التأمين الزراعي، وتمويل الألواح الشمسية وغيرها من التكنولوجيا الخضراء. بالإضافة إلى ذلك، وفي العديد من الدول التي تقل فيها احتمالية امتلاك النساء للضمانات الكافية للحصول على الائتمان، فإنه يمكن للمقرضين من خلال قنوات الإقراض الرقمية والقائمة على البيانات توفير الوصول المالي المسؤول والذي يقلل الفجوة بين الجنسين في الحصول على الخدمات المالية.

⁶⁶ بيبترو كاليبس، "تخضير الرامج العامة لضمان الائتمان إلى صافي الانبعاثات الصفري"، تنمية القطاع الخاص (مدونة)، البنك الدولي، 21 تشرين أول 2021، <https://blogs.worldbank.org/psd/greening-public-credit-guarantee-schemes-net-zero>; AFI (تحالف الائتمان المالي)، "برامج ضمان الائتمان الأخضر للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة"، حزيران 2022، https://www.afi-global.org/wp-content/uploads/2022/06/Green-credit-schemes-for-MSMEs_260722.pdf.

⁶⁷ إيما ريلي، "المعاملات المالية عبر الهاتف النقل ومشاركة المخاطر المتعلقة بالصدمات على مستوى القرى"، مجلة الاقتصاد التنموي 135 (تشرين ثاني 2018): 43- 58

9.2 رؤية البنك المركزي الأردني حول التمويل الأخضر الشامل في الأردن

يمتلك البنك المركزي الأردني العديد من الأدوات المتاحة والتي يمكن توظيفها لمعالجة الاستبعاد المالي الناتج عن المخاطر المناخية والبيئية، والوصول إلى التمويل الأخضر الشامل. حيث يمكن للبنك المركزي الأردني اتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة التي تحول دون انكماش القطاع المالي بسبب المخاطر البيئية والمناخية، وذلك من خلال تفعيل حلقة الترابطات وأوجه التداخل بين الاشتغال المالي، والاستثمار الأخضر، وزيادة قدرة القطاعات الاقتصادية على مواجهة الصدمات. حيث يمكن للبنك المركزي الأردني بدايةً تسهيل التقدم المحرز على صعيد كل من: (أ) المساعدة في إتاحة التمويل الأخضر (تمويل التكيف والتحول) في متناول القطاعات الاقتصادية المعرضة للمخاطر المرتبطة بالمناخ وبتكلفة معقولة؛ (ب) خفض تكلفة الحصول على المعلومات المتعلقة بالمناخ، و (ج) تسهيل تطوير الأدوات المناسبة لتغطية المخاطر المرتبطة بالمناخ وتخفيفها. ومن جهة أخرى، قد يتعرض صغار المزارعين والرعاة في الأردن، والذين هم بالأصل مهمشين من النظام المالي الرسمي، لخطر الاستبعاد المالي. أما فيما يتعلق بالمخاطر الانتقالية، فقد تكون الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في قطاعي النقل والصناعة الأكثر عرضة لخطر الاستبعاد من النظام المالي الرسمي.

وسيقوم البنك المركزي الأردني بدراسة تعديل أدوات التمويل الحالية للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لخدمة الأهداف الخضراء الشاملة. حيث ارتفعت حصة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من محفظة القروض البنكية في الأردن من 10% إلى 14% خلال الفترة 2018-2020.68 إلا أن هذه النسبة تبقى أقل بكثير من المتوسط المسجل في الاقتصادات المماثلة من دول غرب آسيا (37.7%) وشمال أفريقيا (22.0%).69 ومن جهة أخرى، فإن أدوات تخفيف المخاطر سيكون لها دوراً حاسماً في تعزيز شمولية التمويل الأخضر في الأردن، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما يمكن للمؤسسة الأردنية لضمان القروض أن تدرج الجوانب المتعلقة بالمناخ ضمن عملياتها، بما في ذلك إطلاق برنامج متخصص لضمان الائتمان الأخضر، كما سيتم مناقشته في الفصل الحادي عشر بمزيد من التفصيل.

بالإضافة إلى ذلك، سيشجع البنك المركزي الأردني في إجراء مباحثات مع الهيئات الأخرى لدراسة إمكانية ابتكار أدوات جديدة لتقاسم وتشارك المخاطر بهدف التصدي للانكماش المحتمل في القطاع الخاص، وذلك فيما يتعلق بخدمات التأمين والتمويل الأصغر في القطاع الزراعي على سبيل المثال. كما أن إعداد إطار للقروض الخضراء سيأخذ في الاعتبار الاشتغال المالي. ويمكن لهذا الإطار تسهيل وصول المقترضين المهمشين إلى التمويل الأخضر كما سيساعد في تقليل مخاطر التبعات غير المرغوبة للسياسات. ومن جهة أخرى، يمكن أيضاً توجيه التدفقات الرأسمالية إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال توسيع نطاق تسهيلات الخطوط الائتمانية الحالية للتمويل الأخضر أو إنشاء تسهيلات جديدة، والتي سيتم تنفيذها من خلال المؤسسات المالية، مع التركيز بشكل خاص على تخضير الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. كما سيعمل البنك المركزي الأردني أيضاً مع الحكومة وشركائه الرئيسيين في التنمية 70 لتيسير مصادر التمويل الأخضر الأخرى المرتبطة بالشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مثل صندوق الطاقة المتجددة وترشيد استهلاك الطاقة في الأردن التابع لوزارة الطاقة والثروة المعدنية. وعلى الرغم من ذلك، وفيما يتعلق بالشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، فإن المحددات العامة الموجودة على جانب الطلب ستكون ماثلة أيضاً فيما يتعلق بالتمويل الأخضر. كما أن أهلية تلك الشركات للحصول على مثل هذه التدفقات المالية تعتبر محدودة، وذلك بسبب عدم كفاية الكفالات أو الضمانات أو ضعف الخبرات الإدارية أو التاريخ الائتماني أو عدم كفاية التدفقات النقدية المخصصة لخدمة الدين، وعدم تسجيل الحسابات بشكل اصولي.71

وعلى صعيد آخر، قد تبرز الحاجة إلى وجود تمويل مناسب للتحول لمساعدة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاعات المسببة للتلوث للانتقال نحو اقتصاد مستدام، وبالأخص في قطاعي النقل والصناعة. ويعتبر قطاع النقل ثاني أكبر مصدر للانبعاثات من الغازات الدفيئة في الأردن بعد قطاع الطاقة (في حين يحل قطاع الصناعة ثالثاً). كما تتضمن رؤية التحديث الاقتصادي في الأردن "تطوير أنظمة مستدامة في قطاع النقل وإنشاء شبكات من محطات الشحن الكهربائي".72 إلا أن العديد من الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في قطاع النقل قد تواجه صعوبات في تحويل أسطولها مباشرة إلى مركبات تعمل على الكهرباء، وقد لا تتمكن من الحصول على التمويل المناسب بأسعار فائدة تفضيلية للمركبات التي لا ينطبق عليها التعريف الضيق لمفهوم "الخضراء" أو الصديقة للبيئة. وعليه، فإن هيئات القطاع العام في الأردن يجب أن تنظر في إعداد برنامج موجه لتمويل التحول، والذي سيشمل تغطية استثمارات الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المركبات الأقل تسبباً في التلوث والتي لا تعمل على الكهرباء بشكل كامل بعد. وفيما يتعلق بالمؤسسات المالية غير المصرفية، مثل شركات تمويل الأصول، فإنها ستضطلع بدور مهم بالخصوص. وكما هو موضح في الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي 2018-2020، يمكن للبنك المركزي الأردني استخدام صلاحياته

68 البنك المركزي الأردني، تقرير الاشتغال المالي 2018-2020 (عمان: البنك المركزي الأردني، 2021).

69 بنك الاستثمار الأوروبي، "الخدمات المصرفية في الأردن: تمويل الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فترة كورونا؛ أدلة من مسح بنك الاستثمار الأوروبي المتعلق بالإقراض، 2022. <https://south.euneighbourhoods.eu/publication/banking-jordan-financing-corporates-and-smes-era-covid-19/>

70 يعتبر المشروع المشترك مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) بخصوص الابتكار وتخضير تمويل الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مثلاً آخر. لمزيد من المعلومات، راجع موقع GIZ على <https://www.giz.de/en/worldwide/112806.html>

71 GIZ الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، "التحول الصناعي الأخضر في الأردن: ما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه التمويل الأخضر؟ دراسة حول العرض والطلب المحتملين للتمويل الأخضر في القطاع الصناعي، 2022.

72 رؤية التحديث الاقتصادي في الأردن، هدف الاستدامة الركيزة 2، <https://www.jordanvision.jo/en/site/sustainability>

الرقابية على قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية لتعزيز دوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.⁷³ إن برنامج تمويل التحول وفي حال تم إعداده بشكل جيد ويعتمد على الأبحاث في جانبي العرض والطلب، من شأنه المساهمة في التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون بشكل أكثر شمولية وعدالة، والذي يتجاوز قطاع النقل.

وفيما يتعلق بالتمويل الأصغر فإن الخدمات المقدمة حالياً من هذا القطاع لا تخدم الفئات السكانية المعرضة للمخاطر المناخية بالشكل الأمثل ولكن من الممكن توسيع نطاقها. حيث تقدم مؤسسات التمويل الأصغر خدماتها حالياً لحوالي 6% من السكان البالغين في المملكة. كما تشكل الأنشطة التجارية في المناطق الحضرية الحصة الأكبر من محفظة القروض الحالية لديها.⁷⁴ وتجدر الإشارة إلى أن الإستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي تتطلع بأن تقوم مؤسسات التمويل الأصغر بتطوير منتجات وخدمات جديدة تستهدف العملاء في المناطق الريفية والنساء والشباب والقطاع الزراعي،⁷⁵ إلا أن قطاع التمويل الأصغر لم يعمل على تحقيق هذه الأهداف بعد. ومن جهة أخرى، فقد أوصت مؤسسة التمويل الدولية بتطوير نموذج تشغيلي ويختص بإدارة المخاطر لدى مؤسسات التمويل الأصغر، بما يتناسب مع حجم الإقراض المقدم للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر فضلاً عن بناء القدرات لدى مؤسسات التمويل الأصغر بخصوص المنتجات والخدمات الجديدة، مثل الطاقة المتجددة.⁷⁶ وبناءً على ذلك، يمكن لقطاع مؤسسات التمويل الأصغر اغتنام الفرصة للتركيز على الفئات السكانية المحرومة من الحصول على الخدمات والمنتجات المالية حالياً والمعرضة للمخاطر المرتبطة بالمناخ، خاصة النساء في المناطق الريفية. كما يمكن لهذا القطاع استحداث مجموعة من المنتجات والخدمات الخضراء الشاملة وتطوير إدارة المخاطر لتضمين المخاطر البيئية والمناخية وذلك من خلال استخدام أساليب من شأنها تعزيز قدرة هذا القطاع وعملائه على مواجهة الصدمات والتي ستكون متناسبة مع حجم وقدرة هذا القطاع كجزء من النظام المالي. كما سيتم تضمين القضايا المتعلقة بالمناخ ضمن إطار أوسع لتنمية قطاع مؤسسات التمويل الأصغر. ويقدم الإطار 9.1 لمحة موجزة عن نتائج مختارة من "الجزئية الخضراء" في مسح الاشتغال المالي الذي أجراه البنك المركزي الأردني عام 2022.

إطار 9.1: الجزئية المتعلقة بالتخصيص في مسح الاشتغال المالي لعام 2022

أشار حوالي 1% من البالغين في كامل العينة ضمن مسح الاشتغال المالي لعام 2022 إلى أنهم قاموا بالإقراض من مؤسسات مالية بهدف تمويل الاستثمارات الخضراء خلال الـ 12 شهراً الماضية، وهو ما يشكل حوالي 7% من المقترضين البالغين. حيث قام معظم هؤلاء الأشخاص بالإقراض لتمويل شراء معدات موفرة للطاقة. وقد أظهرت نتائج المسح أيضاً أن ما نسبته 10.5% من الشركات متناهية الصغر الرسمية، و16.7% من المؤسسات الصغيرة، و23.1% من المؤسسات المتوسطة حصلت على تمويل لاستخدامه في الأهداف الخضراء. وتتمثل بعض العقبات الرئيسية في جانب الطلب على التمويل الأخضر في الأردن في ارتفاع أسعار المعدات ونقص الموردين خارج العاصمة عمان، بالإضافة إلى الصعوبات المتعلقة بالإجراءات الإدارية للطاقة الشمسية.

ومن جهة أخرى، فإن البيئة المواتية لتقديم التمويل الأخضر من قبل مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن لم يتم تهيئتها بعد. حيث أشار المسح الذي أجرته شركة الحديرة وسند والذي شمل ست مؤسسات من قطاع التمويل الأصغر في الأردن عام 2022 إلى أن تهيئة البيئة الممكنة لتقديم التمويل الأخضر الشامل في الأردن لا زال في البدايات، وقد تم تسليط الضوء على وجود عدد من المعوقات مثل عدم وجود الشركاء والافتقار إلى وجود التعليمات المناسبة والبرامج التي توفر الدعم، بالإضافة إلى أن جانب الطلب ضعيف نسبياً. وبشكل عام، فقد جاء قطاع التمويل الأصغر في الأردن دون المتوسط المسجل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،⁷⁸ وذلك لكافة الأبعاد الثلاثة التي شملها المسح - البيئة الممكنة، والتنفيذ، وتقديم التمويل الأخضر.

وعلى صعيد التمويل الأخضر الشامل في القطاع الزراعي فإنه يجب أن يركز على صغار المزارعين، والنساء، والعاملين غير الرسميين في القطاع الزراعي. وعلى الرغم من أن الزراعة لا تمثل سوى حصة صغيرة من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة، فإن ما يقدر بنحو 15% من القوى العاملة، و25% من السكان تحت خط الفقر، ونسبة كبيرة من اللاجئين يعتمدون على الزراعة في كسب معيشتهم. وتتص خطة العمل الوطنية للنمو الأخضر في الأردن 2021-2025 على وجوب "الإصلاحات على مستوى القطاع لتحسين وصول صغار المزارعين إلى التمويل".⁷⁹ ومن جهة أخرى، تمثل النساء حصة كبيرة من القوى العاملة الزراعية، إلا أنهن يملن إلى العمل كعاملات في القطاع غير الرسمي أو كعاملات موسميات، كما

⁷³ البنك المركزي الأردني، "الإستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي 2018-2020"، 65.

⁷⁴ "تقرير أداء القطاع الصادر عن مؤسسة تنمية شبكة التمويل الأصغر في الأردن"، الربع الثالث، 2022،

<http://tanmeyahjo.com/Portals/0/Tanmeyah%20Q3%202022%20wbsite.pdf?ver=w4C7MAKGwWXYH3tHWXDWWQ%3d%3d>.

⁷⁵ الإستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي 2018-2020، 62.

⁷⁶ مؤسسة التمويل الدولية، "التمويل الأصغر في الأردن: التطورات والتحديات والافاق المستقبلية"، 2020.

⁷⁷ ناتاليا ريلي كاريو وألكسندر ريفياكين، "التمويل المستدام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الوضع الحالي، التطورات والتحديات والفرص"، 2022،

<https://hedera.online/download/realpe-reviakin-sustainable-finance-mena-2022.pdf>.

⁷⁸ كاريو وريفياكين، "التمويل المستدام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

⁷⁹ وزارة البيئة، "قطاع الزراعة، الخطة الوطنية للنمو الأخضر 2021-2025"، 2020، "MiniAction Point no. 4، 2020"، https://gggi.org/wp-content/uploads/2020/10/20022_Jordan_Agriculture_v07_HL_Web.pdf.

أن نسبة النساء اللواتي يملكن أراضي تعتبر قليلة جداً. وبالتالي فإنهن غير مؤهلات للاستفادة من برامج التمويل الزراعي التي تتطلب وجود سندات ملكية للأراضي كنوع من أنواع الضمانات. ومن أجل تقديم التمويل الأخضر الشامل، فإن البنك المركزي الأردني بالتعاون مع الهيئات الأخرى، والتي تشمل مؤسسة الاقراض الزراعي (ACC) ووزارة الزراعة، سيقوم بدراسة توسيع نطاق السياسات الحالية ووضع سياسات جديدة لدعم النساء والعمال الزراعيين غير الرسميين، الأكثر عرضة لتغير المناخ. وقد أفاد المزارعون بأنهم في الوقت الحالي يتلقون المشورة والتدريب بشكل رئيس من موردي البذور والأسمدة، مع وجود دعم إضافي مقدم من قبل وزارة الزراعة. وبهذا الخصوص، يمكن لهيئات القطاع العام توفير برامج إضافية لبناء القدرات بحيث تركز بشكل أكبر على مساعدة صغار المزارعين في تبني أساليب وتقنيات أكثر مرونة في مواجهة تغير المناخ.⁸⁰

وفيما يتعلق بمقدمي الخدمات المالية الرقمية والخدمات المالية المبتكرة والذين يمثلون جزءاً مهماً من البيئة المواتية للتمويل الأخضر، فإنهم يقومون بتقديم خدمات مالية خضراء بتكلفة معقولة للقطاعات المعرضة للمخاطر المرتبطة بالمناخ. إن العوامل التنظيمية لإيجاد نظام الخدمات المالية الرقمية الشامل في الأردن موجودة وإلى حد كبير. إلا أن الإقبال على الخدمات المالية عبر الهاتف النقال لا يزال دون المتوسط المسجل في العديد من دول الإقليم والعالم.⁸¹ كما تتمركز شبكة الوكلاء إلى حد كبير في المناطق الحضرية،⁸² مما يقلل من المنافع التي يمكن أن توفرها المدفوعات الرقمية للفئات السكانية المعرضة للمخاطر المرتبطة بتغير المناخ في المناطق الريفية. ومن جهته سيعمل البنك المركزي الأردني بالنظر في اتخاذ تدابير وإجراءات على المستوى التنظيمي لتحفيز مقدمي خدمات الدفع الرقمية على توسيع شبكات الوكلاء التي يتعاملون معها، وتحسين القيمة المقدمة (value proposition) للعملاء في المناطق الريفية. وعلى الرغم من أن البنك المركزي الأردني لا يستطيع تحفيز الطلب على مثل هذه الخدمات، إلا أن توفير بيئة تنظيمية ممكنة للخدمات المالية الرقمية، سيساعد البنك المركزي الأردني في تعزيز الإجراءات المتعلقة بدخول السوق والمنافسة والابتكار، والذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين جانب العرض في الخدمات المالية، والذي سيعمل على تعزيز قدرة الأفراد والشركات على مواجهة التغيرات المناخية.

بالإضافة إلى ما سبق، سيهدف البنك المركزي الأردني إلى تقليل التكاليف المتعلقة بالحصول على المعلومات من خلال صياغة وتطبيق تدابير وإجراءات أشمل لتخصير القطاع المالي وذلك لتجنب الآثار غير المرغوبة المتأتية من سياسات التمويل الأخضر (الجدول 9.1). ولتجنب انكماش القطاع المالي واستبعاد صغار العملاء بسبب زيادة تكاليف المعاملات المرتبطة بتقييم المخاطر، سيقوم البنك المركزي الأردني بتطبيق التعليمات المتعلقة بالمناخ بشكل تدريجي، إلى جانب بناء القدرات، كما سينظر في جعل العناية الواجبة المتعلقة بالاعتبارات البيئية والاجتماعية متناسبة مع حجم القروض. ومن جهة أخرى، سيتم التركيز على المؤسسات المالية الأصغر حجماً والتي تحتاج إلى اهتمام خاص كونها قد تكون مقيدة بشكل أكبر من حيث القدرات وأكثر عرضة للمخاطر المادية والمخاطر الانتقالية. بالإضافة إلى ذلك، فمن الممكن معالجة عدم تماثل المعلومات المتعلقة بالمناخ، من خلال بناء قاعدة بيانات تتيح للمقرضين المحتملين إمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بالبيئة والخاصة بالشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مثلاً، ويشمل ذلك التعرض للمخاطر والأهلية للحصول على القروض الخضراء. كما سيقوم البنك المركزي الأردني بدراسة تطوير منصة مماثلة بالتعاون مع الهيئات الوطنية الأخرى. ويمكن الاستفادة من قاعدة البيانات تلك وربطها بنظام المراقبة والإبلاغ والتحقق في الأردن، والذي يستخدم لمتابعة الاستثمارات التي تأخذ بالاعتبار الاستجابة لتغير المناخ وخفض الانبعاثات من الغازات الدفيئة بهدف تحقيق مساهمات الأردن المحددة على المستوى الوطني. وسيتم مناقشة شركات المعلومات الانتمائية الخضراء في الفصل 1.1. وكما هو الحال بالنسبة لرفع التقارير إلى هيئات الرقابة الاحترازية، يمكن أيضاً جعل متطلبات الإفصاح العام المفروضة على المؤسسات المالية متناسبة مع حجم القروض، مع تحديد الحدود الدنيا المطلوبة. ويلاحظ بأن المؤسسات المالية في الأردن قد حققت تقدماً كبيراً في مجال الإفصاح لغايات حماية المستهلك المالي، إلا أن تنفيذ متطلبات الإبلاغ والإفصاح المتعلقة بالمناخ لا ينبغي أن يؤدي إلى تراجع الشفافية في مجال حماية المستهلك.

⁸⁰ وزارة البيئة، نقطة العمل رقم 2.

⁸¹ البنك المركزي الأردني، تقرير الاشتغال المالي 2018-2020.

⁸² الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، التقرير القطري للتمويل الرقمي في الأردن (واشنطن العاصمة: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2019)، https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PA00W9T5.pdf.

الجدول 9.1: خطة العمل

المعلم/الإجراءات	2023	2024	2025	2026	2027	2028
	النصف 2	النصف 1	النصف 2	النصف 1	النصف 2	النصف 1
التمويل الأخضر- الشامل						
التحضير وبناء القدرات						
1. تضمين المواضيع المتعلقة بالتمويل الأخضر الشامل في برنامج بناء القدرات التابع للبنك المركزي الأردني.						
تدابير تخفيف المخاطر (انظر الفصل 11 لمزيد من التفاصيل)						
2. تدابير الشركة الأردنية لضمان القروض المتعلقة " بالتخضير" (مثل نظام ضمان الائتمان الأخضر).						
3. تطوير التأمين المستجيب للتغيرات المناخية ومنتجات تمويل مخاطر الكوارث.						
تقليل تكاليف المعلومات						
4. المساهمة في تطوير واعتماد التصنيف الوطني الأخضر.						
5. تعزيز تطوير وتفعيل "شركة المعلومات الائتمانية الخضراء". اكتشاف الروابط مع MRV.						
تقليل الآثار غير المقصودة الناجمة عن التعليمات المتعلقة بالمناخ						
6. تضمين اعتبارات الإشتغال المالي في الإطار الرقابي والإشرافي الشامل المتعلق بالمناخ وذلك في مجالات إدارة المخاطر، والحوكمة، والإفصاح، والإبلاغ والتمويل الأخضر.						
توسيع نطاق التمويل الأخضر، بأسعار معقولة						
7. تضمين تدابير الإشتغال المالي في تصميم إطار القروض الخضراء، والمبادئ التوجيهية لمنتجات وخدمات التمويل الأخضر، وما إلى ذلك.						
8. تقديم متطلبات تتعلق بالمؤسسات المالية تدريجياً لتبني خطط التحول والتكيف منخفضة الكربون.						
9. دمج اعتبارات التمويل الأخضر في الإستراتيجية الوطنية الجديدة للإشتغال المالي.						
10. تعزيز الابتكارات القائمة على التكنولوجيا في مجال التمويل الأخضر.						

المصدر: الجدول الأصلي لهذه الاستراتيجية



10

التمويل الإسلامي المستدام في الأردن



10.1 أهمية التمويل الإسلامي في تخضير القطاع المالي في المملكة

يتمتع التمويل الإسلامي في الأردن بإمكانات كبيرة تمكنه من المساهمة في تطوير وتعزيز النظام المالي في المملكة. حيث يستحوذ التمويل الإسلامي حالياً على نسبة كبيرة من قطاع الخدمات المالية في الأردن، ولديه القدرة على النمو بشكل أكبر والمساهمة في تحقيق الأهداف الكلية للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والمالي. وكدولة ذات أغلبية مسلمة، فإن الطلب الكامن على الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في الأردن يعتبر مرتفعاً جداً، ومن المرجح أن يكون أعلى بين الفئات المهمشة والمستبعدة مالياً.

ويقدم التمويل الإسلامي المنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية وقواعدها. حيث تتضمن الجوانب الرئيسية للتمويل الإسلامي، على سبيل المثال لا الحصر، تقاسم المخاطر، والاعتماد على الأصول الأساسية، وتمويل أنشطة اقتصادية حقيقية، ولا ينبغي وجود أي شك أو عدم يقين في المعاملة، وكذلك التعامل مع العملاء والنظراء والأطراف المعنية بعدالة وشفافية، فضلاً عن الابتعاد عن المضاربة. بالإضافة إلى ذلك، فإن المعاملات الإسلامية تشترط بأن يتقاسم أطراف المعاملة المخاطر والمنافع المترتبة، وينبغي أن يكون للمعاملات غايات اقتصادية حقيقية دون أن تتضمن أي من عناصر المضاربة. ومن جهة أخرى، لا يجوز أن تتطوي المعاملات على أي ضرر لأي طرف من أطراف المعاملة، مثل عدم تماثل المعلومات، والذي قد يؤدي إلى استغلال أي من الأطراف. وتتمثل مصادر الأموال لدى البنوك الإسلامية في الحسابات الجارية التي لا تتعامل بالفائدة أو من خلال الحسابات الاستثمارية التي تقوم على التشاركية في الأرباح وبموجبها يحصل مالك الحساب على عائد فعلي يتم تحديده لاحقاً حسب ربحية البنوك. أما فيما يتعلق بجانب الموجودات، فإن البنوك الإسلامية تستخدم مجموعة واسعة من العقود الإسلامية مثل عقود البيع مع هامش ربح (المراجحة)، والتأجير التمويلي (الإجارة)، والمشاركة في الأرباح (المشاركة والمضاربة)، والخدمات القائمة على الرسوم (على سبيل المثال، الوكالة).

ومن جهة أخرى، فإن المبادرات والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز التمويل الإسلامي واستغلال الطلب الكامن بهدف المساهمة في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الشاملة كالإشتمال المالي، من شأنها أن تمثل إطاراً مناسباً لتحقيق الأهداف المتعلقة بتخضير الخدمات المالية في الأردن فضلاً عن توفير فرصاً مناسبة لذلك. إذ أن المواءمة الشاملة بين الأهداف والنتائج المتوقعة من التمويل الإسلامي والتمويل الأخضر تشكل الأساس المناسب للعلاقة التكافلية بين هذين المفهومين. ومن جهته فإن البنك المركزي الأردني وبالتعاون مع المؤسسات المالية سيقوم بوضع الإرشادات المناسبة لتضمين هذا الجزء من النظام المالي ضمن الإطار الشامل لتخضير القطاع المالي في الأردن. وتجدر الإشارة إلى أن فهم المخاطر المرتبطة بالمناخ ومراقبتها وإدارتها والاستفادة من الفرص المتأتية عن الأعمال المتعلقة بتغير المناخ يعتبر أمراً مهماً بالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، فإن للتمويل الإسلامي فرصاً كبيرة في مجال الخدمات المالية الرقمية، والتي ستساهم في ظهور التمويل الاجتماعي الإسلامي مجدداً، وكذلك دعم التمويل الإسلامي الأخضر. فعلى سبيل المثال، عملت التكنولوجيا المالية الإسلامية في ماليزيا على تعزيز الكفاءة والشفافية في تقديم التبرعات المخصصة للزكاة والأوقاف والصدقات. وهذا يتماشى مع أحد أهداف البنك المركزي الأردني والمتمثل في تشجيع الابتكارات القائمة على التكنولوجيا في مجال التمويل الأخضر، كما سيتم مناقشته في الفصل 11.

ويلاحظ بأن معظم المعايير والمبادرات الدولية والإقليمية الجارية حالياً تتناول مفهوم التمويل الإسلامي المستدام، والذي يتضمن بعداً يتعلق بالمناخ، إلا أن مفهوم الاستدامة يعتبر أكثر شمولية. وبشكل عام، فإن التمويل المستدام يعتبر امتداداً طبيعياً للتمويل الإسلامي، وذلك لكون العدالة والمساواة والشفافية هي مبادئ أساسية للشريعة الإسلامية التي يقوم عليها التمويل الإسلامي. وعليه، فإن هذا الفصل يختلف قليلاً عن بقية الفصول الأخرى من الاستراتيجية، حيث يتناول التمويل المستدام بالإضافة إلى التمويل الأخضر.

وللامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، فإن المعاملات الإسلامية المتعلقة بالتمويل والاستثمار يجب أن تقوم على أساس تجاري أو نشاط اقتصادي حقيقي، كما يجب أن تكون مدعومة بوجود أصول محددة. على سبيل المثال، يجب أن يكون التمويل الإسلامي الموجه لشراء معدات مدعوماً بالوجود الفعلي لتلك المعدات، مما يعني أن تلك المعدات ستبقى مملوكة للبنك الإسلامي إلى حين السداد الكامل. كما يجب أن تعتمد كافة الأعمال المصرفية القائمة على المبيعات أو التأجير التمويلي على وجود أصول أساسية. وهذا يختلف عن الخدمات المصرفية التقليدية، والتي تهتم بالأصول فقط في حال استخدامها كضمانات دون أن تكون بالضرورة جزءاً من معاملة القرض.⁸³

إن طبيعة المعاملات في التمويل الإسلامي والتي تتطلب أن تكون مدعومة بوجود أصول أساسية، تزيد من تعرض المؤسسات المالية الإسلامية وكذلك المستثمرين في المنتجات الإسلامية كالصكوك لمخاطر الأصول، وبدرجة تفوق كثيراً ما هي عليه لدى المؤسسات المالية التقليدية. وبالتالي، فإن أي مصدر كبير لمخاطر الأصول كتغير المناخ مثلاً، من شأنه أن يكون له تأثير سلبي أكبر بشكل غير متناسب، على سبيل المثال، على تدني قيمة الأصول، أو على التدفقات النقدية الناتجة عن الأصول، أو على المؤسسات المالية الإسلامية، أو على المستثمرين في الصكوك. ومن شأن هذا التعرض المتزايد للمخاطر المرتبطة بالمناخ أن يدفع البنوك الإسلامية والمستثمرين في الصكوك الإسلامية للتركيز على الأصول الخضراء، وإدارة أثر المخاطر المرتبطة بالمناخ على محفظة الأصول لديهم.

أما بالنسبة للتمويل التقليدي، فإن المخاطر والفرص المرتبطة بتخضير القطاع المالي تعتبر ذات أهمية عالية بالنسبة للتمويل الإسلامي (الشكل 10.1). حيث أن المخاطر التي قد تتعرض لها الأصول المالية التقليدية جراء الآثار السلبية المحتملة لتغير المناخ، مثل مخاطر تدني قيمة الأصول، وعدم القدرة على تسهيل الأصول أو الأصول المتعثرة، تنطبق بذات القدر على الأصول في المؤسسات المالية الإسلامية. ومن الممكن أن تؤثر

⁸³ صندوق النقد الدولي، "التمويل الإسلامي ودور صندوق النقد الدولي"، شباط 2017، <https://www.imf.org/external/themes/islamicfinance/>.

المخاطر الناجمة عن تغير المناخ في حال حدوثها، سلباً على الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية وعلى الاستقرار المالي ككل. بالإضافة إلى ذلك، وإلى جانب عدم الاستجابة وضعف الإرشاد والتوجيه على الصعيد العالمي بالخصوص، فإن قطاع التمويل الإسلامي قد يصبح أقل قدرة على المنافسة من نظيره التقليدي. وبشكل عام، فإن قطاع التمويل الإسلامي لديه وعي متزايد حول الآثار السلبية التي يمكن أن تنتج جراء عدم قيام المؤسسات المالية الإسلامية بإدارة المخاطر الناشئة المرتبطة بالمناخ وكذلك المخاطر البيئية والاجتماعية.

ومن جهة أخرى، تشير التوقعات إلى تطور قطاع التمويل الإسلامي وقيامه بدور متقدم لسد الفجوة التمويلية المتعلقة بالالتزامات الوطنية بموجب اتفاقية باريس وذلك لتسريع الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون وتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات المناخية. وتشير التقديرات الحالية إلى أن التمويل الإسلامي الأخضر يمثل حصة صغيرة جداً (حوالي 1٪) من إجمالي سوق التمويل الإسلامي البالغ 3.06 تريليون دولار أمريكي.⁸⁴ وبالإستناد إلى المبدأ الأساسي للشريعة الإسلامية والمتمثل في فرض العدالة والإنصاف والمساواة في المعاملات، يمكن للتمويل الإسلامي أن يكون فعالاً في تطوير وتقديم حلول مبتكرة ومستدامة للمساعدة في تمويل تحول الاقتصاد الأردني إلى اقتصاد منخفض الكربون وتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات المناخية وتحقيق أهداف الاستدامة الشاملة. وفي نفس الوقت، يمكن أن يكون هذا النهج مفيداً في تحقيق الأهداف المتعلقة باستغلال الطلب الكامن على منتجات التمويل الإسلامي في الأردن، وبالتالي المساهمة في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الأخرى مثل الاشتغال المالي.

وعلى الصعيد العالمي، لا زال جانب العرض المتعلق بالأدوات المالية الخضراء محدوداً، خاصة للباحثين عن فرص استثمارية خضراء متوافقة مع الشريعة الإسلامية، بما في ذلك المصادر الجديدة للسيولة الإسلامية مثل صناديق الحج. وبهدف استغلال فرص النمو المتاحة، فإنه من الضروري تهيئة البيئة المواتية لتمكين المؤسسات المالية الإسلامية من المشاركة في الأعمال المتعلقة بالاستجابة للتغيرات المناخية وإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ بشكل أكثر فاعلية. كما أن تهيئة البيئة المناسبة يمثل إحدى المداخل التي سيقوم البنك المركزي الأردني بالتركيز عليها. ومن جهة أخرى سيكون للتمويل الإسلامي دور أساسي في الإرشادات والتعليمات الرقابية التي سيصدرها البنك المركزي الأردني والمتعلقة بالتمويل الأخضر وتضمن الاعتبارات المتعلقة بالمناخ ضمن إدارة المخاطر والأطر التشغيلية للمؤسسات المالية.

الشكل 10.1: تخضير التمويل الإسلامي: مفاهيم أساسية لتخضير التمويل الإسلامي

بُعد المخاطر	بُعد الفرص
- يمكن للمخاطر البيئية والمناخية أن تقلل من قيمة الأصول الإسلامية وكذلك تقلل من السيولة، مما يؤدي إلى تعثر الأصول. - تحديد التأثير المحتمل على المؤسسات المالية الإسلامية الفردية والاستقرار المالي على نطاق أوسع.	توجيه السيولة المتنوعة لدى البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية نحو التمويل الأخضر - يساعد على معالجة فجوة التمويل المناخي الوطنية ويعزز استقرار القطاع المالي. - تحفيز الطلب الكامن على منتجات التمويل الإسلامي في الأردن. - للتحويل الإسلامي دور في زيادة الاشتغال المالي.

المصدر: الشكل الأصلي في الاستراتيجية.

10.2 نبذة عن واقع سوق التمويل الإسلامي في الأردن

البنوك الإسلامية

بلغ عدد البنوك الإسلامية في الأردن أربعة بنوك كما في كانون ثاني 2023، وتشكل تلك البنوك حوالي 19٪ من إجمالي موجودات البنوك في الأردن. وقد بلغ عدد فروع البنوك الإسلامية 207 فرعاً تابعة لبنوك محلية (الربع الأول من عام 2022) و534 فرعاً لأجهزة الصراف الآلي. وتطبق البنوك الإسلامية في الأردن المعايير المحاسبية ومعايير الحوكمة والمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، بالإضافة إلى المعايير والمبادئ الاحترازية ومعايير الإفصاح الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB). وتجدر الإشارة إلى أن الأردن عضو في كل من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية.

وتخضع البنوك الإسلامية في الأردن إلى جانب البنوك التقليدية لرقابة البنك المركزي الأردني. حيث يتضمن قانون البنوك متطلبات تختص بالحوكمة الشرعية، كما أصدر البنك المركزي الأردني تعليمات خاصة بالحوكمة المؤسسية وكفاية رأس المال والسيولة. ومن جهة أخرى، يعتزم البنك المركزي الأردني إجراء تعديلات على العديد من التعليمات، بما في ذلك التعليمات المتعلقة بكفاية رأس المال وإدارة مخاطر السيولة لدى البنوك الإسلامية، حيث ستكون التعليمات الحالية للخدمات البنكية الإسلامية والمتعلقة بالركيزة الثانية والثالثة لمعايير بازل بالإضافة إلى التعليمات المتعلقة بسلوك السوق مكتملة لتلك التعليمات. كما قام البنك المركزي الأردني بتشكيل مجموعة تفتيش رقابية تختص بالرقابة على البنوك الإسلامية (مجموعة البنوك الإسلامية)، والتي تقوم بالرقابة الميدانية والمكتبية على البنوك الإسلامية. ويعتزم البنك المركزي الأردني تحسين نهجه الرقابي من حيث تغطية

⁸⁴ كما هو في نهاية عام 2021. IFSB (مجلس الخدمات المالية الإسلامية)، "تقرير استقرار قطاع الخدمات المالية الإسلامية 2022: القدرة على مواجهة الصدمات في ظل تجدد الجائحة"، كوالامبور، حزيران 2022.

المخاطر والحساسية للمخاطر، وذلك لضمان تطبيق الرقابة القائمة على المخاطر بشكل فعال ومتكامل. وفي ذات السياق، يمكن توظيف هذه المبادرات الشاملة بحيث تتضمن استراتيجيات التمويل الأخضر لقطاع التمويل الإسلامي، وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف عديدة.

المؤسسات المالية الإسلامية غير البنكية

فيما يلي الجهات الفاعلة الرئيسية في قطاع التمويل الإسلامي غير البنكي في المملكة:

- **شركات التكافل (نوع من أنواع التأمين الإسلامي):** هناك شركتان تكافل في الأردن تقدمان خدمات التأمين على أساس المبادئ الإسلامية.
- **شركات التمويل الأصغر الإسلامية:** يوجد في الأردن شركتان للتمويل الأصغر الإسلامي وتقدمان خدماتها للفئات المستهدفة من العملاء.
- **أسواق رأس المال الإسلامية:** يوجد في الأردن سوق للصكوك الإسلامية، إلا أن هذا السوق يعتبر محدوداً من حيث رأس المال المتوفر، وعدد الجهات المصدرة للصكوك والمستثمرين فيها، وكذلك حجم التداول. وبالنظر إلى وجود مستويات عالية من السيولة المتوفرة والتي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية لدى مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية في المملكة، مثل صندوق الضمان الاجتماعي وصندوق الحج، فإن أمام سوق الصكوك إمكانيات هائلة للنمو. حيث أن الحاجة إلى وجود رأس مال طويل الأجل لتمويل الاستثمارات في البنية التحتية في الأردن، فضلاً عن توافر الأصول غير المرهونة لدى الحكومة والهيئات العامة في المملكة تزيد من الإمكانات المتاحة أمام تطوير سوق الصكوك. ولاستغلال هذه الإمكانيات بشكل كامل، تبرز الحاجة إلى وجود استراتيجيات أشمل لتطوير أسواق رأس المال الإسلامية بالإضافة إلى توحيد هياكل التمويل لتسهيل إصدارات الصكوك.
- **صندوق الحج:** تعتبر الأردن الدولة الثانية (بعد ماليزيا) والتي قامت بإنشاء صندوق الحج (إطار 1.10). وهو صندوق يمكن للأفراد الادخار فيه لينتم استثمار هذه الأموال في كافة أنواع الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ويهدف هذا الصندوق بشكل رئيسي إلى تنمية مدخرات المشاركين في الصندوق ودفع تكاليف الحج الخاصة بهم. وبحسب وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، فقد بلغ عدد المودعين في الصندوق 59 ألفاً في عام 2022، كما بلغ حجم الودائع 295 مليون دينار.
- **مؤسسة تنمية أموال الأيتام:** وهي مؤسسة مستقلة مالياً وإدارياً، تأسست بموجب قانون الأيتام، وتستثمر مواردها المالية بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية. وفي عام 2022، قامت المؤسسة بإدارة موجودات تقدر قيمتها بنحو 250 مليون دينار أردني.

إطار 10.1: صندوق الحج

يفرض الدين الإسلامي على كافة المسلمين القادرين مالياً وجسدياً أداء فريضة الحج مرة واحدة في حياتهم. وللمساعدة في تمويل تكاليف الحج، قامت حكومات بعض الدول بإنشاء صناديق وطنية للحج، خاصةً الدول التي يقطنها عدد كبير من المسلمين. حيث كانت ماليزيا السبقة في إنشاء صندوق وطني للحج بموجودات تقدر بنحو 20 مليار دولار أمريكي، وقد بلغ المودعين 9 ملايين مودع. عادةً ما تتبع صناديق الحج نموذجاً يقوم بتجميع المدخرات الموجهة لتمويل تكاليف الحج ضمن ترتيبات الأمانات أو الحفظ الأمين الإسلامية بحيث يتم استثمار تلك المدخرات في الأدوات المالية أو المشاريع المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، إلى جانب الاستثمارات المناسبة التي تتضمن الاعتبارات الأخلاقية والاعتبارات المتعلقة بالاستدامة، كما أن العوائد المتأتية من هذه الاستثمارات تعكس بشكل عام حجم المخاطر لدى صندوق الحج. ويمثل صندوق الحج مصدراً هاماً للسيولة التي تحتاج إلى توظيف في استثمارات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، والتي لا زالت غير موجودة في المملكة بخيارات مناسبة وسيولة ملائمة. وفي هذا السياق، يمكن استغلال تلك السيولة للاستثمار في الأنشطة الاقتصادية الخضراء و/أو المستدامة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما يتيح للبنوك الإسلامية فرصاً للمشاركة (على سبيل المثال، من خلال المشاركة في تمويل المشاريع أو الاستثمارات الخضراء).

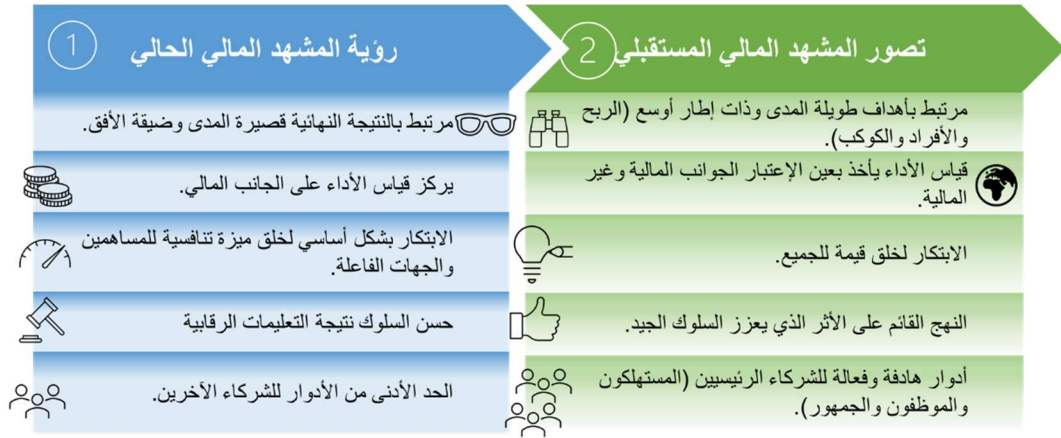
10.3 التمويل الإسلامي المستدام: أمثلة من دول مختارة

في معظم الدول الإسلامية، لا يزال التمويل الأخضر في مراحله المبكرة. إن هناك عدد قليل من الدول التي شرعت في تضمين الاعتبارات الشاملة المتعلقة بالاستدامة (التي تتعدى القضايا المتعلقة بالمناخ) ضمن أطر التمويل الإسلامي لديها، وذلك من أجل التعامل مع المخاطر المرتبطة بتغير المناخ والأجندات الاجتماعية المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة. وقد كانت العديد من الأسواق الإسلامية الأكثر نضجاً على سبيل المثال في ماليزيا أو إندونيسيا، أو بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في طليعة الأسواق التي ساهمت في تعزيز التمويل الإسلامي المستدام، ولكن بدرجات متفاوتة.

إطار الوساطة المبنية على القيمة (value-based intermediation) في ماليزيا

منذ عام 2017، عمل البنك المركزي الماليزي على تعزيز الوساطة المبنية على القيمة، والتي تتضمن الأهداف البيئية والمناخية كجزء من الإطار الأشمل للوساطة المالية (الشكل 10.2). إذ إن الوساطة المبنية على القيمة هي بمثابة استراتيجية لتعزيز دور المؤسسات المالية الإسلامية وأثرها في تهيئة البيئة المالية المستدامة.⁸⁵ وتعرف الوساطة المبنية على القيمة بأنها وساطة مالية تهدف إلى تحقيق النتائج المقصودة من الشريعة الإسلامية – والتي تشمل الوصول إلى وتحقيق الرفاه الشامل وتعزيز الأهداف النهائية الثلاثية المتعلقة بالربحية والأشخاص وكوكب الأرض، وذلك من خلال الممارسات والسلوكيات وتقديم الخدمات المالية التي من شأنها إحداث تغييرات إيجابية ومستدامة على الاقتصاد والمجتمع والبيئة، بما ينسجم مع تحقيق عوائد مستدامة للمساهمين ومنافع على المدى الطويل. ويعمل النموذج الجديد على تعزيز الوساطة المالية التي تعطي الأولوية لتضمين العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، وتعمل على تشجيع ريادة الأعمال، وتمكين المجتمعات، وزيادة القدرة الاجتماعية على مواجهة الصدمات المناخية.

الشكل 10.2: الوساطة المبنية على القيمة في الخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا



المصدر: بنك ماليزيا المركزي، "الوساطة المبنية على القيمة: تعزيز أدوار وتأثير التمويل الإسلامي"، ورقة استراتيجية، 12 آذار 2018.

ويعتمد إطار الوساطة المبنية على القيمة على مفهوم اغتنام الفرص وإدارة المخاطر، ويشمل ذلك الفرص والمخاطر المرتبطة بالمناخ والفضايا الاجتماعية. على سبيل المثال، يتضمن ذلك إطاراً لتطبيق نظام إدارة المخاطر القائم على الأثر وذلك لتقييم أنشطة التمويل والاستثمارات في المؤسسات المالية الإسلامية بما يتماشى مع التزاماتها المتعلقة بالوساطة المبنية على القيمة. ويمثل تقييم هذا الإطار مرجعاً للمؤسسات المالية التي تعترف بتضمين اعتبارات المخاطر المتعلقة بالبيئة والقضايا الاجتماعية والحوكمة (ESG) ضمن نظام إدارة المخاطر لديها.

وفي ماليزيا، يتم توظيف الإطار التنظيمي والرقابي الحالي للبنك المركزي لتطبيق الوساطة المبنية على القيمة على التمويل القائم على القيمة. وعليه، فإن إطار الوساطة المبنية على القيمة يتم تطبيقه من قبل القطاع تحت إشراف البنك المركزي. وتعتبر أنشطة الوساطة المبنية على القيمة اختيارية إلى حد كبير، دون وجود أية تدخلات تنظيمية أو رقابية في التطبيق. وقد قام خمسة عشر بنكاً إسلامياً في ماليزيا بتشكيل مجتمع للبنوك التي تمارس أنشطة الوساطة المبنية على القيمة وذلك بهدف تجميع الموارد وتبادل الخبرات لترسيخ الوساطة المبنية على القيمة. بالإضافة إلى ذلك، فقد

⁸⁵KPMG، "مبادرات الاستدامة والوساطة المبنية على القيمة في قطاع الخدمات المالية الماليزية"، تم الحصول عليها في آذار 2023، <https://kpmg.com/my/en/home/industries/financial-services/sustainability-leadership-initiatives-for-malaysia-s-islamic-ban.html>.

قامت ماليزيا بتنفيذ عدد من الحوافز والمبادرات الأخرى المتعلقة بالتمويل الأخضر، مثل إطار الاستثمار المستدام والمسؤول في الصكوك، وهو برنامج لتمويل التكنولوجيا الخضراء والتي يقدم فيها البنك المركزي التمويل بأسعار فائدة مخفضة للمشاريع الخضراء (هذا البرنامج أكثر شمولية من التمويل الإسلامي)، فضلاً عن الإعفاءات الضريبية للاستثمارات الخضراء، وغيرها الكثير.

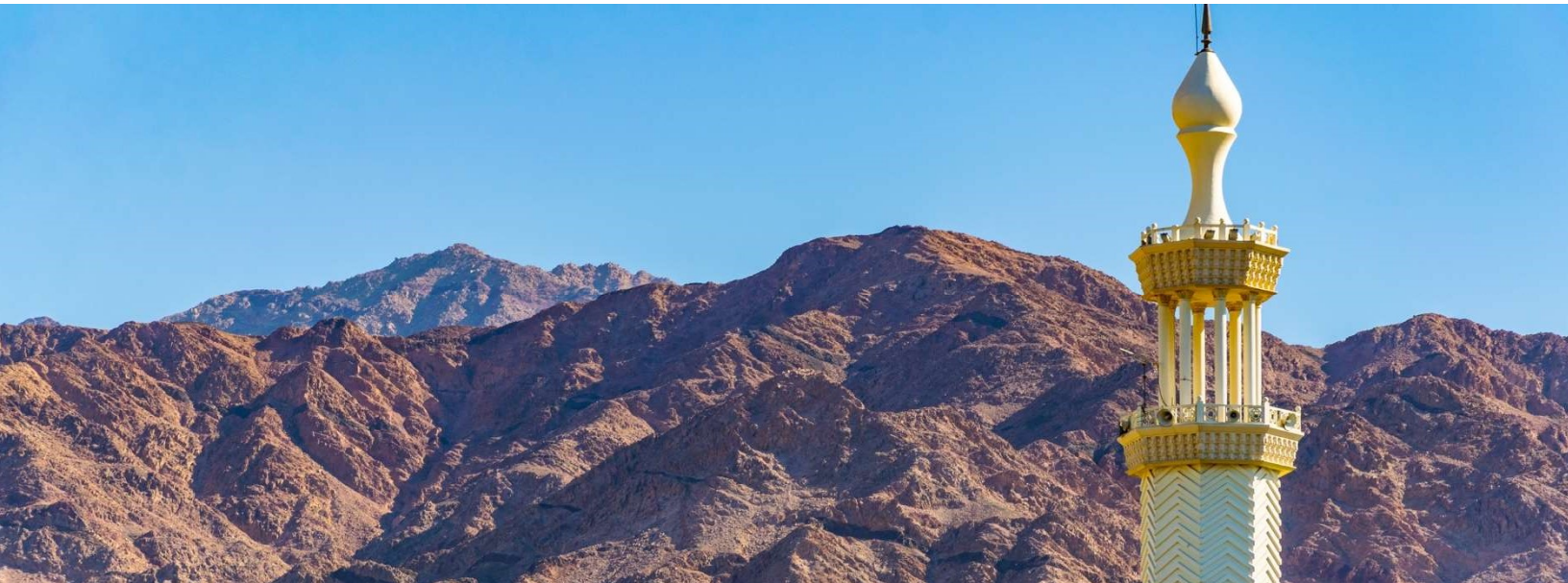
بنغلاديش

في عام 2015، قام البنك المركزي في بنغلاديش بتأسيس دائرة تعنى بالتمويل المستدام، والتي تغطي: الخدمات البنكية الخضراء والمسؤولية المجتمعية للشركات. وفي عام 2020، تم إصدار سياسة التمويل المستدام للبنوك والمؤسسات المالية⁸⁶، وفيما يلي بعض المبادرات البيئية والمناخية التي أطلقها بنك بنغلاديش المركزي. علماً بأن هذه المبادرات لا تستهدف التمويل الإسلامي على وجه التحديد؛ والذي يمثل حوالي 30٪ من القطاع المالي في بنغلاديش:

- تسريع المبادرات المتعلقة بالاستدامة وتغير المناخ لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، حيث قام بنك بنغلاديش المركزي بتحديد حد أدنى للتمويل المباشر المستدام والأخضر كنسبة من إجمالي القروض المسحوبة: حيث من المتوقع أن تقوم البنوك بتقديم 15٪ من قروضها للتمويل المستدام، بما في ذلك 2٪ للتمويل الأخضر.
- قام بنك بنغلاديش المركزي بإصدار تعليماته إلى كافة البنوك والمؤسسات المالية لإنشاء وحدة تعنى بالتمويل المستدام والإيعاز بتشكيل لجان للتمويل المستدام.
- تم تعميم قائمة شاملة بالمنتجات والمبادرات المتعلقة بالتمويل الأخضر للبنوك والمؤسسات المالية في أيلول 2017.
- لضمان الاتجاه نحو الاستدامة، تم توجيه البنوك والمؤسسات المالية لإنشاء صندوق مخصص للمخاطر المرتبطة بالمناخ بحيث يتم تخصيص ما لا يقل عن 10٪ من موازنتها المخصصة للمسؤولية المجتمعية للشركات.

خارطة الطريق لتطوير الخدمات المصرفية الإسلامية في إندونيسيا 2020-2025

تشير خارطة الطريق الصادرة عن هيئة الخدمات المالية في إندونيسيا لتطوير الخدمات المصرفية الإسلامية للفترة 2020-2025 إلى أنه من المتوقع أن تنصهر الخدمات البنكية الإسلامية القطاع المصرفي في إندونيسيا، وذلك من حيث المساهمة في أهداف التنمية المستدامة (SDGs). وعلى الرغم من أن هذه الخطة التي وضعت على أعلى مستوى تهدف إلى تيسير تطوير القطاع المصرفي الإسلامي بشكل عام، إلا أن الانسجام بين الخدمات المصرفية الإسلامية وأهداف التنمية المستدامة يمثل أحد المبادئ الأساسية فيها. وفي عام 2021، أنشأت إندونيسيا مركز التميز في التمويل الإسلامي لغايات تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتساهم هذه الجهود في الأجندة الأشمل للاستدامة، فعلى سبيل المثال، في عام 2018، أصدرت إندونيسيا صكوك خضراء بقيمة 1.25 مليار دولار أمريكي، وهي الأولى من نوعها على مستوى العالم.



⁸⁶ البنك المركزي لبنغلاديش، "سياسة التمويل المستدام"، 2020، <https://www.bb.org.bd/mediaroom/circulars/gbcrd/dec312020sfd05.pdf>

10.4 التمويل التقليدي المستدام والتمويل الإسلامي المستدام: مقارنة

من الناحية النظرية، فإن المنتجات والخدمات المالية الإسلامية المقدمة لا تراعي الاعتبارات البيئية والمناخية (negative screening approach)، كون التركيز كله ينصب على القواعد والأسس التي من شأنها ضمان أن كافة الجوانب المتعلقة بمعاملات مؤسسة مالية إسلامية معينة متوافقة مع الشريعة الإسلامية. ولغاية الآن، فإن تطور القطاع يعتمد إلى حد كبير على تقديم منتجات مشابهة للمنتجات المالية التقليدية والتي تختلف فقط في كونها تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وهذا الأمر أدى إلى غياب ثقة العملاء المستهدفين، حيث أن هذه الثقة ضرورية لتحفيز الطلب الكامن على منتجات التمويل الإسلامي. ومن جهة أخرى، فإن المبادئ الأساسية واستراتيجيات التمويل الإسلامي الأخضر يجب أن توظف "مقاصد الشريعة"، وهي أحد الأهداف الرئيسية للشريعة الإسلامية، والتي تقوم على تعزيز مبدأ "المصلحة العامة" في جانبين رئيسيين: تحقيق المنفعة (والذي يماثل بُعد الفرص في التمويل التقليدي الأخضر) وتجنب الضرر (على غرار بُعد المخاطر في التمويل التقليدي الأخضر). ويسلط الجدول 10.1 الضوء على بعض السمات البارزة للتمويل الإسلامي المستدام بالمقارنة مع السمات العامة المطلوبة لتخصير القطاع المالي والمفهوم الشامل للتمويل المستدام.

الجدول 10.1: بعض الاختلافات بين التمويل التقليدي المستدام والتمويل الإسلامي المستدام

التمويل التقليدي المستدام	التمويل الإسلامي المستدام
التعريف والنطاق	
- بشكل عام، يتم الأخذ بعين الاعتبار العوامل البيئية والاجتماعية والعوامل المتعلقة بالحوكمة عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل والقرارات الاستثمارية. - بشكل عام، يتم تعريف الاستدامة وفهمها على أنها تلبي احتياجات الأفراد الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة. وفي السياق المتعلق بالأعمال أو السياسات، تسعى الاستدامة إلى الحد من استنزاف الموارد الطبيعية أو المادية بحيث تبقى متاحة على المدى الطويل.	- يدعو إلى إعادة توجيه التمويل لتحقيق الأهداف الثلاثة التالية والتي من شأنها إحداث آثار إيجابية ومستدامة في الاقتصاد والمجتمع والبيئة: (أ) تحقيق مقاصد الشريعة (الهدف الأسمى للشريعة)، ألا وهو تحقيق المنفعة وتجنب الضرر؛ (ب) الهدف النهائي للشريعة، وهو الرفاه الشامل؛ و (ج) تحقيق التوازن، الذي خلقت بموجبه الأرض والكون. - يعتمد التمويل الإسلامي المستدام، بما في ذلك التمويل الأخضر، على منظور الشريعة الإسلامية، ويتوافق مع الهدف الأعلى للشريعة الإسلامية (مقاصد الشريعة) وذلك لتضمين الاعتبارات الشاملة المتعلقة بالاستدامة ضمن أنشطة التمويل، أي: الأهداف البيئية والاجتماعية وممارسات الحوكمة الرشيدة. وهو نهج يراعي الاعتبارات البيئية والمناخية (positive screening)، يمثل ممارسات الاستدامة الشاملة القائمة على الشريعة الإسلامية.
الحوكمة	
يدعو المبدأ الخامس من مبادئ الأمم المتحدة للخدمات المصرفية المستدامة إلى الحوكمة الفعالة وتعزيز ثقافة الخدمات المصرفية المسؤولة داخل المؤسسات المالية. حيث يتم تشجيع المؤسسات المالية لإرساء قواعد الحوكمة والعمليات الداخلية والتي تنتج لها تحديد وإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ والاستدامة بشكل فعال واغتنام الفرص. وتشير المعايير الدولية مثل مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية للإدارة الفعالة والرقابة على المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ إلى أن الحوكمة أحد المجالات الأساسية التي تستوجب التركيز عليها.	يمكن للبنوك الإسلامية أن تقوم بتضمين مبادئ وأهداف الاستدامة القائمة على الشريعة الإسلامية في عمليات الحوكمة للتعامل مع المخاطر والفرص. على سبيل المثال، يتم تشجيع البنوك الإسلامية على ممارسة الحوكمة الذاتية وذلك من خلال ثقافة الانضباط الذاتي في عملياتها وممارساتها بما يتماشى مع مبدأ الإحسان، وذلك لتعزيز المساءلة والنزاهة بشكل أكبر. وبشكل عام، يوجد تداخلات كبيرة مع المبادئ العامة للحوكمة الرشيدة عندما يتعلق الأمر بتضمين الاعتبارات المتعلقة بالمناخ والاستدامة ضمن المعاملات المالية التقليدية والإسلامية للمؤسسات المالية.
تصنيف أنشطة التمويل الأخضر	
إن تقييم التمويل الأخضر يتم تضمينه في تصنيف التمويل الأخضر أو المستدام. ويتم تضمين هذه الاعتبارات أيضاً في نظام إدارة المخاطر الائتمانية لدى البنك، مما يسهل من اتخاذ قرارات التمويل القائمة على الأثر.	يجب أن تراعي أنشطة التمويل الأخضر الاعتبارات البيئية والمناخية (positive screening) بحيث يتم الأخذ بالاعتبار الاستدامة الشاملة القائمة على الشريعة الإسلامية. كما أن أطر ومبادئ التمويل الإسلامي المستدام الحالية تمثل أمثلة واقعية على تلك الأنشطة (على سبيل المثال، دليل الاستدامة الصادر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية).

10.5 تخضير التمويل الإسلامي في الأردن

إن تخضير التمويل الإسلامي في الأردن سيعمل على تقديم قيمة مضافة. حيث إن زيادة استجابة التمويل الإسلامي لتغير المناخ (بالإضافة إلى تطبيق الممارسات الشاملة للاستدامة) ستؤدي إلى المساهمة في تحقيق أهداف المملكة المتعلقة بالاقتصاد الأخضر من خلال الاستفادة من وجود عدد كبير من سكان المملكة الباحثين عن خيارات استثمارية تتوافق مع الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى تعزيز قدرة المؤسسات المالية الإسلامية على مواجهة الصدمات المناخية. ومن الممكن أن تؤدي جهود تخضير التمويل الإسلامي أيضاً إلى استحداث استثمارات خضراء جديدة تقدم من قبل مؤسسات، مثل صندوق الحج الأردني، والذي قد لا يشارك في التخضير إلا بهذه الطريقة. وتعتبر المعايير والإرشادات الدولية لتخضير التمويل الإسلامي أقل تطوراً نسبياً مقارنة بالمعايير والإرشادات الخاصة بالتمويل التقليدي. ومن جهة أخرى، فإن الأطر الحالية تتضمن مبادئ وضعت على أعلى مستوى، والتي من المهم تعديلها لتتماشى بشكل فعال مع التمويل الإسلامي في المملكة والبيئة التنظيمية والرقابية.

ومن جهته سيتولى البنك المركزي الأردني الإشراف على إعداد الإطار الوطني للتمويل المستدام المتوافق مع الشريعة الإسلامية. حيث إن هذا الإطار سيساعد في تضمين خصائص التمويل الإسلامي في الإطار الشامل لتخضير القطاع المالي وعلى نحو ملائم. وبهذا الخصوص، فإن الإطار المقترح للتمويل المستدام المتوافق مع الشريعة الإسلامية، سيشمل البنوك وشركات التكافل ومؤسسات التمويل الأصغر وأسواق رأس المال الإسلامية، كما سيتضمن -من بين موضوعات أخرى- تعريفات للمفاهيم الرئيسية المتعلقة بالتمويل المستدام والأخضر والمنتجات والخدمات والعمليات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية؛ وكذلك الفتاوى التي تنص على الآراء الشرعية المعتمدة لمختلف الهيكل التمويلية أو المنتجات المتعلقة بالتمويل المستدام والتمويل الأخضر، وذلك لتقليل الاختلافات والحيلولة دون فقدان ثقة العملاء التي قد تتسبب بها تلك الاختلافات، بالإضافة إلى الإرشادات المتعلقة بتعزيز التمويل الإسلامي المستدام في الأردن. وفي هذا الإطار، سيتولى البنك المركزي الأردني زمام المبادرة بالتشارك مع شركائه الرئيسيين في المملكة مثل هيئة الأوراق المالية الأردنية.

وفي هذا السياق، فإن المشاركين في القطاع المالي معنيين بذلك بشكل مباشر بما في ذلك هيئات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، وذلك وفقاً للممارسات المعمول بها في الدول الأخرى. وبهذا الخصوص، لا بد من وجود تنسيق بين الشركاء من خلال مجموعة العمل المعنية بتطوير التمويل الإسلامي المستدام، والتي يمكن تشكيلها من قبل البنك المركزي الأردني. وحيث أن إعداد الإطار يتطلب المزيد من المشاركات، فإن هذه الاستراتيجية توفر المداخل الرئيسية لذلك، كما تناقش المجالات الرئيسية التي سيتم تناولها بشيء من التفصيل في الإطار.

ومن جهة أخرى، فإن برامج الصكوك الخضراء تعكس وجود إمكانيات كبيرة للمساهمة في نمو التمويل الأخضر في الأردن. نظراً للسهولة العالية المتاحة والتي تحتاج إلى وجود خيارات استثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وفي ظل إمكانية نمو سوق الصكوك في الأردن (كما هو موضح أعلاه)، فإن أي استراتيجية لتوظيف التمويل الإسلامي بهدف تعزيز التمويل الأخضر يجب أن تشمل أيضاً على تطوير برامج للصكوك الخضراء. وتتضمن العوامل الرئيسية التي يجب أن يتم تناولها، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي: (أ) إرشادات ومعايير الأهلية المحددة بشكل مناسب للتعامل مع الصكوك الخضراء الصادرة عن هيئة الأوراق المالية؛ (ب) بذل جهود متضافرة لتحديد أصول البنية التحتية التي تساهم في تخضير الاقتصاد أو الاقتصاد المستدام، والتي يمكن استخدامها كأصول في الصكوك؛ (ج) فتاوى هيئة الرقابة الشرعية في هيئة الأوراق المالية وذلك لتحديد الجوانب الشرعية المقبولة لهيكل الصكوك، والتي من شأنها توفير الوضوح وتقليل عدم اليقين وتعزيز التناسق في سوق الصكوك الأردنية. و(د) تطوير هيكل موحدة للصكوك مع الأخذ بالاعتبار الجوانب ذات الصلة والمفصلة في البنود (أ) إلى (ج) أعلاه.

وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم تطبيق عدد لا بأس به من المفاهيم الرئيسية المتعلقة بتخضير القطاع المالي التقليدي في الأردن (مع إجراء تعديلات طفيفة) على المؤسسات المالية الإسلامية. ويمكن تطبيق المبادئ المتعلقة بالمناخ في مجالات عديدة مثل الحوكمة وإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ والإفصاح وذلك على كل من التمويل الأخضر التقليدي والتمويل الأخضر الإسلامي. ويعتزم البنك المركزي الأردني تطوير وتطبيق إطار رقابي قائم على المخاطر مخصص للمؤسسات المالية الإسلامية، والذي سيتضمن الرقابة على جوانب محددة من أعمالها المتعلقة بالتمويل الأخضر المتوافق مع الشريعة الإسلامية. كما سيعمل البنك المركزي الأردني أيضاً على تعزيز الإطار الرقابي للبنوك الإسلامية وشركات التكافل من خلال تضمين إرشادات محددة تختص بإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ والتمويل الأخضر. حيث أن هذه الإرشادات ستعمل على توضيح المخرجات الرقابية التي يتطلع إليها البنك المركزي الأردني، وكذلك مساعدة المؤسسات المالية الإسلامية في تطوير المنتجات وتنمية أنشطتها التمويلية المستدامة.

أما فيما يتعلق بمراحل تخضير التمويل الإسلامي في الأردن، فإنها تنقسم إلى ثلاث مراحل: (أ) مرحلة بناء القدرات (لدى كل من البنك المركزي الأردني والمؤسسات المالية الإسلامية)؛ (ب) مرحلة تطوير واعتماد إطار التمويل المستدام المتوافق مع الشريعة الإسلامية، والذي ستسبقة جهود البنك المركزي الأردني الرامية إلى تعزيز إطار أشمل لتطوير التمويل الإسلامي في الأردن. حيث سينعكس التمويل الإسلامي في جميع الإرشادات الرقابية التي سيصدرها البنك المركزي الأردني بخصوص الحوكمة وإدارة المخاطر وغيرها؛ و(ج) تطبيق إطار التمويل المستدام المتوافق مع الشريعة الإسلامية وإجراءات المتابعة (الشكل 10.3).

الشكل 10.3: المعالم الرئيسية في مجال التمويل الأخضر الإسلامي



المصدر: الشكل الأصلي في الاستراتيجية.

وفي أيار 2022، قام المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI) بإصدار دليل الاستدامة للمؤسسات المالية الإسلامية. وهذا الدليل ينتشبه مع المبادئ المتعلقة بالمناخ الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية فيما يتعلق بالتمويل الأخضر التقليدي، إلا أنه يركز على مفهوم أوسع للاستدامة يتجاوز التمويل الأخضر. ويرتكز هذا الدليل على خمسة مبادئ للاستدامة: (أ) تضمين الاستدامة في المعاملات؛ (ب) الحوكمة المستدامة؛ (ج) إدارة المخاطر المرتبطة بالاستدامة البيئية والاجتماعية؛ (د) المتابعة والإبلاغ والتواصل؛ (هـ) التنسيق والتعاون.

ويشير المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية إلى أنه على الرغم من أن الدليل الصادر عنه مخصص في الغالب ليتم تطبيقه من قبل البنوك الإسلامية، إلا أن المبادئ التي يتضمنها قد تكون قابلة للتطبيق على القطاعات الأخرى للخدمات المالية الإسلامية مع إجراء بعض التعديلات عليها، مثل أسواق رأس المال الإسلامية، وشركات التكافل، ومؤسسات التمويل الاجتماعي الإسلامية. كما أن هذا الدليل ينص بشكل محدود فقط على الإجراءات المتعلقة بتضمين اعتبارات الاستدامة ضمن خدمات الودائع، وتطوير المنتجات، وبعض الخدمات الأخرى، إلا أن المجلس يواصل العمل في هذه المجالات بحيث يمكن تعديل الدليل مستقبلاً ليعكس التطورات في السوق.

ولمساعدة المؤسسات المالية الإسلامية في التوجه نحو التمويل الأخضر، سيقوم البنك المركزي الأردني بإصدار إرشادات رقابية على مستوى القطاع وبشكل تدريجي لتتسجم مع المبادئ الصادرة عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، سيقوم البنك المركزي الأردني بإشراك المؤسسات المالية الإسلامية في إعداد بطاقات الأداء المتوازن وإطار تقييم الأثر (risk assessment) والتي يمكن استخدامها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية في تقييم الأداء وإعداد التقارير المتعلقة بالتمويل المستدام والتمويل الأخضر. وفي حال اتباع المؤسسات المالية الإسلامية إطار التمويل المستدام المتوافق مع الشريعة الإسلامية، فمن المتوقع أن تقوم تلك المؤسسات بتضمين المبادئ والأهداف المتعلقة بالاستدامة وتغير المناخ والقائمة على الشريعة الإسلامية في استراتيجياتها المؤسسية وإدارة المخاطر ومعاملاتها، بشكل يتسجم مع الرؤية والقيم المؤسسية. بالإضافة إلى ذلك، يتمثل أحد متطلبات المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية قيام المؤسسات المالية الإسلامية بإنشاء لجان داخلية مستقلة تعنى بالاستدامة، والتي سيتم الاسترشاد بمخرجاتها في صنع القرار وكذلك في العمليات والمهام المتعلقة بالاستدامة داخل المؤسسة. وهذا يماثل المتطلبات التي يعتزم البنك المركزي الأردني فرضها على المؤسسات المالية التقليدية والمتعلقة بإنشاء فرق عمل متخصصة تعنى بالتمويل المستدام والتمويل الأخضر وإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ (أو تضمين تلك المسؤوليات ضمن الوظائف الحالية لكادر المؤسسة). ومن جهة أخرى، فإن أحد المجالات التي ستتطلب المزيد من التحليل وبناء القدرات يتمثل في تطوير منتجات مالية إسلامية مستدامة وخضراء مبتكرة، الأمر الذي سيتطلب مراعاة الاعتبارات البيئية والمناخية (positive screening). ويستعرض الشكل 10.4 بإيجاز نظرة عامة على المبادئ الخمسة الواردة في الدليل الصادر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والتي سيتبناها البنك المركزي الأردني في مجال تخضير التمويل الإسلامي.

الشكل 10.4: المحاور الرئيسية الخمسة للدليل الصادر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية



المصدر: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، "دليل الاستدامة للمؤسسات المالية الإسلامية، آذار 2022".

المبدأ الأول: تضمين الاعتبارات المتعلقة بالاستدامة

يركز هذا المبدأ بشكل رئيس على تضمين الاعتبارات المتعلقة بالاستدامة في كافة معاملات وأنشطة المؤسسات المالية. ويشمل ذلك النقاط الرئيسية التالية:

- **الاستراتيجية:** يتم تشجيع المؤسسات المالية الإسلامية على تضمين أهداف الاستدامة في عملية التخطيط الاستراتيجي، وإعداد الاستراتيجية، وصياغة الرؤية، حيث يتوجب على المؤسسات المالية بناء استراتيجية للتعامل مع المسائل المتعلقة بالاستدامة، وهذا يتطلب مشاركة فاعلة من الإدارة العليا. ويشير الدليل الصادر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية إلى الحاجة إلى تحديد مؤشرات أداء رئيسية قابلة للقياس لمساعدة المؤسسات المالية على مراقبة وتحسين أدائها فيما يتعلق بأهداف الاستدامة.
- **إدارة الموارد:** يتوجب على المؤسسات المالية أن تراقب عن كثب بصمتها الكربونية وأن تعمل على تخفيفها من خلال زيادة كفاءة استخدام الموارد، والتدوير، وغيرها.
- **إجراءات التشغيل القياسية (SOPs):** والتي يجب أن تحدد بوضوح النطاق والخطط المتعلقة بتضمين وتطبيق وتقييم أهداف الاستدامة. ويجب أن تطبق هذه الإجراءات على كافة عمليات وموظفي المؤسسة المالية، ويجب مراجعتها بشكل دوري كجزء من عمليات التدقيق الداخلي.
- **تعزيز القدرات:** من المتوقع أن تقوم المؤسسات المالية بإنشاء فرق متخصصة تعنى بالاستدامة، وتنفيذ برامج مستهدفة لبناء القدرات والتي تهدف إلى تمكين المؤسسات المالية وموظفيها من تضمين الاعتبارات المتعلقة بالاستدامة بشكل فعال في أنشطة المؤسسات المالية وعملية صنع القرار وغيرها، وتعد هيئة الرقابة الشرعية أو اللجنة الشرعية أحد الشركاء الرئيسيين بهذا الخصوص. كما ينبغي أن يتم تحديد الأدوار والمسؤوليات بشكل واضح خلال كافة مراحل تضمين الاعتبارات المتعلقة بالاستدامة.
- **المعاملات:** يتم تشجيع المؤسسات المالية على إعطاء الأولوية للمعاملات التي لها آثار بيئية واجتماعية إيجابية، مثل تمويل الأعمال الإنتاجية المستدامة، والبنية التحتية للطاقة المستدامة، والنقل النظيف، والخطوط الانتمائية الخضراء والقروض الاجتماعية (القرض الحسن)، وإدارة المياه والنفايات. كما يتوجب على المؤسسات المالية التركيز على الأنشطة التي من شأنها تعزيز إنجاز خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية المستدامة. إن الاعتبارات المتعلقة بالاستدامة والتي يتم تضمينها في أنشطة التمويل والاستثمار تشمل الاعتبارات غير المالية، مثل الآثار البيئية والاجتماعية، إلى جانب الاعتبارات الاقتصادية المشتركة. وكجزء من استراتيجية تطوير المنتجات، فإن المؤسسات المالية مطالبة بتطوير منتجات جديدة أو تحسين المنتجات الحالية ذات أثر إيجابي على البيئة والمجتمع، وتتوافق مع رسالة المؤسسة وقيمتها. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تقوم المؤسسات المالية بالإفصاح عن نهجها الاستثماري وبشكل واضح إلى المودعين لديها (في حالة البنوك) وذلك من خلال الإفصاح عن التفاصيل المتعلقة بمعايير الاستدامة والمتضمنة في استراتيجيتها الاستثمارية والقائمة على الشريعة الإسلامية، بعيداً عن عدم مراعاة الاعتبارات البيئية والمناخية (negative screening). أما بالنسبة لمعايير التقييم الائتماني التقليدية فيتوجب مراجعتها لتضمين معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية بالإضافة إلى معايير الاستدامة الاقتصادية.

المبدأ الثاني: حوكمة الاستدامة

يشجع المبدأ الثاني للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية على تشكيل لجنة للاستدامة، والتي ستكون على نفس مستوى لجنة إدارة المخاطر أو لجنة الائتمان مثلاً. وقد حاولت البنوك الإسلامية لغاية الآن تلبية متطلبات المنطق الإسلامي من خلال تضمين الحوكمة الشرعية ضمن الحوكمة المؤسسية. إلا أن اللجان الشرعية والمجالس الرقابية لا تراعي بشكل عام الاعتبارات البيئية والمناخية في المعاملات (negative screening)، وهذا يفرض الحاجة إلى أن تكون استباقية بشكل أكبر. وتجدر الإشارة إلى أن اللجان المعنية بالاستدامة ستقوم وبشكل مستقل بتقييم التبعات المتعلقة بالاستدامة للمشاريع وحلول التمويل والمنتجات. كما ينبغي تدريب اللجنة الشرعية أو الهيئة الرقابية على النظر في التبعات المتأنية عن التنمية المستدامة وذلك من خلال المدخلات التي تقدمها لجنة الاستدامة. هذا وستتولى اللجنة عدة مهام، مثل تطوير منتجات مبتكرة مرتبطة بالاستدامة، وإنشاء العمليات اللازمة لإدارة المخاطر المتعلقة بالتنمية المستدامة، بما في ذلك إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، وتنظيم قنوات الاتصال مع الشركاء الداخليين والخارجيين فيما يتعلق بقضايا الاستدامة.

المبدأ الثالث: إدارة المخاطر المتعلقة بالاستدامة البيئية والاجتماعية

وعلى غرار المبادئ المتعلقة بالمناخ الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، وبحسب المبادئ الصادرة عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية فإنه من المهم تطوير وتطبيق أدوات إدارة المخاطر المناسبة لرصد المخاطر المرتبطة بالمناخ (والمخاطر الاجتماعية). ويتضمن المبدأ الثالث خمس خطوات يتوجب على المؤسسات المالية اتباعها في إدارة المخاطر المتعلقة بالاستدامة البيئية: (أ) تحديد المخاطر البيئية الجوهرية على مستوى العملاء وعلى مستوى المحفظة، (ب) تصنيف التعرضات والقطاعات المختلفة وفقاً لمستوى المخاطر البيئية، (ج) تحليل المخاطر البيئية كجزء من التقييم الائتماني، و (د) تخفيف المخاطر و (هـ) متابعة التعرضات للمخاطر البيئية بشكل مستمر، وذلك باستخدام المؤشرات الكمية والنوعية. أما فيما يتعلق بجانب الاستدامة الاجتماعية، يشير الدليل الصادر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية إلى ثلاثة مجالات: الفقر والتمكين الاقتصادي، والتمكين الاجتماعي وحقوق الإنسان، والتقدم المعرفي والفني. ويستعرض الدليل أمثلة على الأهداف الاجتماعية الموجودة ومتطلبات إدارة المخاطر المتعلقة بهذه الأهداف. ومن جهته سيقوم البنك المركزي الأردني بتنسيق المبادئ والأهداف والمتطلبات الأساسية ضمن إطار إدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ لكل من المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات المالية التقليدية.

المبدأ الرابع: المتابعة والإبلاغ والتواصل

وبموجب المبدأ الرابع، يتم تشجيع المؤسسات المالية للقيام بالإبلاغ عن تضمين الاعتبارات المتعلقة بالاستدامة وذلك من خلال تقارير الاستدامة. ويشبه هذا المبدأ إلى حد كبير الإفصاح والإبلاغ ضمن إطار التمويل الأخضر التقليدي. ويركز هذا المبدأ على احتمالية قيام المؤسسات المالية بتطوير معايير لتقييم أثر الاستدامة ضمن أنشطتها التمويلية وبطاقات الأداء بحيث تتضمن معايير نوعية وكمية لقياس الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترتبة على أعمالها. ومن المهم أيضاً أن تقوم المؤسسات المالية بتبليغ سياساتها ومتطلباتها المتعلقة بالاستدامة إلى الشركاء المعنيين، بما في ذلك العملاء والمستثمرين والهيئات الرقابية واللجان الشرعية والمجالس الرقابية ووكالات التصنيف والموردين وغيرهم. ويستعرض الشكل 10.5 بعض الأمثلة بخصوص الإفصاح عن الاستدامة.

الشكل 10.5: أمثلة على الإفصاح عن الاستدامة بموجب المبدأ الرابع للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

المقاييس والأهداف	إدارة المخاطر	الاستراتيجية	الحوكمة
الإفصاح عن المقاييس والأهداف المستخدمة لتقييم وإدارة المخاطر والفرص ذات الصلة بالمناخ عندما تكون هذه المعلومات جوهرية.	الإفصاح عن كيفية قيام المؤسسة بتحديد وتقييم وإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ.	الإفصاح عن التأثيرات الفعلية والمحتملة للمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ على أعمال المؤسسة واستراتيجيتها وتخطيطها المالي عندما تكون هذه المعلومات جوهرية.	الإفصاح عن الماكينة المؤسسة فيما يتعلق بالمخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ.
- الكشف عن المقاييس التي تستخدمها المؤسسة لتقييم المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ بما يتماشى مع استراتيجيتها وعملية إدارة المخاطر. - الكشف عن النطاق 1 والنطاق 2، وإذا كان ذلك مناسباً، والنطاق 3 من انبعاثات الغازات الدفيئة والمخاطر ذات الصلة. - وصف الأهداف التي تستخدمها المؤسسة لإدارة المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ والأداء على أساس الأهداف.	- وصف عمليات المؤسسة لتحديد وتقييم المخاطر المرتبطة بالمناخ. - وصف عمليات المؤسسة لإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ. - وصف كيفية تضمين عمليات تحديد وتقييم وإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ في إدارة المخاطر الشاملة للمؤسسة.	- وصف المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ التي حدثتها المؤسسة على المدى القصير والمتوسط والطويل. - وصف تأثير المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ على أعمال المؤسسة واستراتيجيتها وتخطيطها المالي. - وصف قدرة استراتيجية المؤسسة على مواجهة الصدمات، مع الأخذ في الاعتبار السيناريوهات المختلفة المرتبطة بالمناخ، بما في ذلك سيناريو درجتين مئويتين أو أقل.	- وصف رقابة مجلس الإدارة على المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ. - وصف دور الإدارة في تقييم وإدارة المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ.

المصدر: الدليل الصادر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

المبدأ الخامس: التنسيق والتعاون

يسلط المبدأ الخامس الضوء على أهمية توظيف الشراكات المحلية والإقليمية والدولية لتسريع تضمين الاعتبارات المتعلقة بالاستدامة ضمن أنشطة المؤسسات المالية. وهذا أمر بالغ الأهمية، وذلك نظراً لكون المؤسسات المالية حديثة العهد نسبياً فيما يتعلق بتضمين التمويل المستدام في نماذجها التشغيلية، وكذلك الأمر بالنسبة للتمويل الإسلامي. ولذلك، يتم تشجيع المؤسسات المالية الإسلامية على الالتزام بالمعايير الدولية بالخصوص والمبادرات المتعلقة بالممارسات الفضلى، بالإضافة إلى التعاون مع المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى محلياً وإقليمياً ودولياً، والمساهمة في تعزيز مشاركة الشركاء الرئيسيين والتباحث حول القضايا والمبادرات المتعلقة بالاستدامة وغيرها من المسائل.

يستعرض الجدول 10.2 خطة العمل التأشيرية للبنك المركزي الأردني بشأن التمويل الإسلامي المستدام في الأردن.

الجدول 10.2: خطة العمل

معلم/الإجراءات	2023		2024		2025		2026		2027		2028	
	النصف 1	النصف 2	النصف 1	النصف 2	النصف 1	النصف 2	النصف 1	النصف 2	النصف 1	النصف 2	النصف 1	النصف 2
التمويل الإسلامي المستدام												
الإعداد وبناء القدرات												
1. إنشاء مجموعة عمل لتطوير إطار التمويل المستدام المتوافق مع الشريعة الإسلامية وتضم في عضويتها إلى جانب البنك المركزي الأردني: هيئة الأوراق المالية، وممثلين رفيعي المستوى عن المؤسسات المالية الإسلامية، بما في ذلك أعضاء مجالسها الشرعية، وعلماء الشريعة الآخرين، وصندوق الحج، وما إلى ذلك.												
2. إجراء حوار السوق وتقييم السيناريو الحالي الأساس (Baseline) للمؤسسات المالية الإسلامية لتحديد مدى استعدادها لتضمين اعتبارات الاستدامة والتمويل الأخضر في أنشطتها التجارية وأطر إدارة المخاطر والحوكمة وما إلى ذلك.												
3. تنفيذ أنشطة بناء القدرات التي تركز على التمويل الإسلامي الأخضر والمستدام كجزء من برنامج بناء القدرات للبنك المركزي الأردني.												
4. دمج المؤسسات المالية الإسلامية في أول تقييم للمخاطر المناخية للقطاع المالي في الأردن.												
إطار التمويل المستدام المتوافق مع الشريعة الإسلامية												
5. معالجة الشروط المسبقة الأوسع لتطوير التمويل الإسلامي في الأردن.												
6. تقوم مجموعة العمل (بطريقة تشاورية) بوضع واعتماد إطار التمويل المستدام المتوافق مع الشريعة الإسلامية في الأردن. ويتضمن الإطار تعريفات وأهداف ومبادئ توجيهية لتطوير التمويل الإسلامي المستدام في الأردن، وهيكل المعاملات الموحدة للصكوك الخضراء، والتمويل الأخضر الإسلامي، ومنتجات تكافل لمعالجة المخاطر المرتبطة بالمناخ وما إلى ذلك.												
7. واستناداً إلى إطار التمويل المستدام المتوافق مع الشريعة الإسلامية، يصدر البنك المركزي الأردني إرشادات و/أو تعليمات رقابية قطاعية تغطي مجالات مثل الحوكمة، والاستراتيجية، وإدارة المخاطر، والإفصاح وإعداد التقارير، ومنتجات وخدمات التمويل الأخضر، وما إلى ذلك. وتتوافق الإرشادات والتعليمات الرقابية للتمويل الإسلامي مع الإرشادات والتعليمات المرتبطة بالمناخ الخاصة بالتمويل التقليدي (انظر الفصول 6-9 و11).												
8. يقوم البنك المركزي الأردني ومجموعة العمل والمؤسسات المالية الإسلامية بوضع بطاقة أداء قياسية وإطار لتقييم الأثر لاستخدامه من قبل المؤسسات المالية الإسلامية للإبلاغ عن التقدم الذي تم إحرازه في تضمين التمويل الأخضر والمستدام في أنشطتها التجارية. ينبغي النظر في توسيع الإطار الذي ستستخدمه جميع المؤسسات المالية، بما يتجاوز التمويل الإسلامي.												
التنفيذ والمتابعة												
9. تنفيذ إطار التمويل المستدام المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والإرشادات والتعليمات الرقابية ذات الصلة.												
10. إجراء مشاورات متابعة مع المشاركين في السوق حول التقدم الذي تم تحقيقه والتحديات الرئيسية.												

/المصدر: الجدول الأصلي لهذه الاستراتيجية

11

تعزيز التمويل الأخضر في القطاع المالي في المملكة



مقدمة

إلى جانب الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي وتعزيز قدرة المؤسسات المالية على مواجهة تداعيات المخاطر المرتبطة بالمناخ، يمكن للجهات التنظيمية والرقابية في القطاع المالي والبنوك المركزية أن يكون لها دور أيضاً في تعزيز التمويل الأخضر. وفي هذا الإطار، فإن جزء من مهام البنك المركزي الأردني المتعلقة بالقطاع المالي ينصب على الاستقرار المالي، والتشريعات الاحترازية، والرقابة. وبالتالي فإن تضمين المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ ضمن مجموعة الأدوات الاحترازية الأشمل من شأنه مساعدة البنك المركزي الأردني في القيام بمهامه الرئيسية. ويأتي التمويل الأخضر ليكمل الجهود المبذولة في إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ ضمن مهام البنك المركزي الاحترازية (double materiality): حيث أن تمويل الاستثمارات المستجيبة للتغيرات المناخية، والذي قد يكون أكثر استدامة وبمخاطر أقل على المدى الطويل، من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز الاستقرار المالي، وزيادة قدرة المؤسسات المالية على مواجهة الصدمات. إلا أن تعزيز التمويل الأخضر يتطلب تعاوناً على المستوى الوطني بين الهيئات المختلفة علماً بأن البنك المركزي الأردني على استعداد لتولي زمام المبادرة بهذا الخصوص. ومن جهة أخرى فإن وجود سوق نشط وفعال للتمويل الأخضر يتطلب تنفيذ إجراءات على جانبي الطلب والعرض. وفيما يتعلق بجانب الطلب على التمويل الأخضر فإن الإجراءات المطلوبة تتجاوز مهام وصلاحيات البنك المركزي الأردني، وتعتمد أيضاً على إطار السياسة العامة للحكومة الأردنية للتحويل إلى اقتصاد منخفض الكربون والتكيف مع تغير المناخ. وأما فيما يتعلق بجانب العرض، فإن بإمكان البنك المركزي الأردني تسهيل الإجراءات من خلال عدة مداخل.

وتشمل هذه المحددات ما يلي:

- إن التمويل الأخضر يمثل فئة جديدة نسبياً من الأصول بالنسبة للمؤسسات المالية، ولا زالت الأدلة التي تثبت "فروقات المخاطر" (أي أن المخاطر المرتبطة "بالأصول الخضراء" أقل من غيرها) غير مكتملة.
- قد يتطلب تقييم المشاريع التي تأخذ بالاعتبار الإستجابة للتغيرات المناخية قدرات فنية إضافية وأساليب مختلفة مقارنة بالتمويل التقليدي.
- لا تزال الفجوات المتعلقة بالمعلومات والبيانات كبيرة في العديد من الدول، ومنها الأردن.
- التكلفة الأولية (upfront cost) للمشاريع الخضراء والتي قد لا يتم استردادها إلا على المديين المتوسط والطويل.
- التصورات، سواء كانت حقيقية أو ظاهرية، بأن الاستثمارات الخضراء ذات تكاليف أعلى أو أن العائد عليها أقل من الاستثمارات "الملوثة للبيئة" أو غير المستدامة بيئياً (brown investments).
- عدم اليقين حول مستقبل سياسات التحويل نحو اقتصاد منخفض الكربون.

أما بالنسبة لأجندة البنك المركزي الأردني لتطوير سوق التمويل الأخضر فإنها تركز على المحاور الخمسة التالية: (أ) معالجة الفجوات المعلوماتية (المشاركة في الإشراف على تطوير التصنيف الأخضر الوطني وتعزيز تأسيس شركات المعلومات الائتمانية الخضراء، والتي يمكن ربطها مع نظام المراقبة والإبلاغ والتحقق (MRV)، كما يمكن تأسيسها من خلال شركة المعلومات الائتمانية الموجودة حالياً أو دمجها معها)؛ (ب) تكافؤ الفرص أمام المؤسسات المالية لتطوير المنتجات والخدمات المالية الخضراء (حيث سيقوم البنك المركزي الأردني بتبني إطار القروض الخضراء؛ وإصدار الإرشادات حول منتجات وخدمات التمويل الأخضر، بما فيها منتجات وخدمات التمويل الإسلامي الخضراء؛ وتعزيز توفير منتجات التأمين التي تأخذ بالاعتبار الاستجابة للتغيرات المناخية)؛ (ج) تقوية الشراكات لتسهيل تطوير سوق التمويل الأخضر، والعمل مع الشركاء الرئيسيين على المستوى الوطني بشأن (آليات تخفيف المخاطر، وتطوير سوق رأس المال الأخضر، وهياكل التمويل المختلطة)؛ (د) تضمين الاعتبارات المتعلقة بالمناخ ضمن الأعمال والمهام الرئيسية الأخرى للبنك المركزي الأردني (إدارة المحافظ الاستثمارية، والاشتمال المالي، والسياسة النقدية)؛ و(هـ) تسهيل خفض الانبعاثات (monetize emission reductions) من خلال أسواق تمويل الكربون أو تعزيز التمويل الذي يأخذ بالاعتبار الاستجابة للتغيرات المناخية والقائم على النتائج (الشكل 11.1).

ونظراً لكون أجندة التكيف مع تغير المناخ ذات أهمية بالغة بالنسبة للأردن، فإنه لا بد من التركيز على تسهيل وتوسيع نطاق التمويل الموجه للتكيف مع تغير المناخ. ولغاية اللحظة، لا زال القطاع العام في العالم يقوم بالدور الأكبر في توفير التمويل اللازم للتكيف مع تغير المناخ، وعليه، فمن الضروري أيضاً تعزيز دور القطاع الخاص في تمويل الاستثمارات الموجهة للتكيف مع تغير المناخ، وهذا ينطبق وبنفس القدر على الأردن. وتتطلب زيادة الاستثمارات الموجهة للتكيف مع تغير المناخ تنفيذ بعض الإجراءات والتدابير على جانب الطلب، بما في ذلك زيادة الوعي حول العوائد والمناخ التي يمكن أن تتأتى من تلك الاستثمارات. وفي حال نمو الطلب من قبل القطاع الخاص، فإن المؤسسات المالية سيكون لها دور أكبر في تمويل الاستثمارات الموجهة للتكيف مع تغير المناخ. وتتمثل إحدى المداخل المتاحة للبنك المركزي الأردني لتعزيز جاهزية القطاع المالي، في تشجيع المؤسسات المالية ومطالبتها بصياغة وإعداد خطط للتحويل والتكيف مع تغير المناخ، بحيث تتضمن أبعاداً استراتيجية لتمويل التحويل والتكيف مع تغير المناخ على المدى القصير والمتوسط والطويل. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون من المهم للأردن الاستفادة من البرامج الدولية لتمويل التكيف مع تغير المناخ، إذ أن البنك المركزي الأردني على استعداد لدراسة الدور المتوقع منه بهذا الخصوص. ويمكن أيضاً ربط تحسين تدفقات التمويل الموجه للتكيف مع تغير المناخ بالعمل الجاري على تطوير نظام المراقبة والإبلاغ والتحقق لأنشطة التكيف مع تغير المناخ في الأردن.

الشكل 11.1: المحاور الخمسة لمشاركة البنك المركزي الأردني في تعزيز التمويل الأخضر



المصدر: الشكل الأصلي في الاستراتيجية.

11.1 معالجة فجوة المعلومات

إن توفير المعلومات الضرورية للتحقق من التخضير يمكن أن ينشأ عنها تكاليف إضافية تترتب على كل من المقترض والمؤسسات المالية التي تقدم التمويل الأخضر. وقد يكون ذلك مهماً على وجه التحديد بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة نظراً لمحدودية قدراتها الفنية والمالية الأمر الذي من شأنه أن يقلل من إمكانية إثبات التزاماتها المتعلقة بالتخضير. إن تقليل هذه التكلفة أو إلغائها من خلال معالجة الفجوات المعلوماتية، يمكن أن يساهم في تعزيز نمو سوق التمويل الأخضر وتحفيز جانبي العرض والطلب.

الهدف: المساهمة في إعداد التصنيف الوطني الأخضر

تعريف التصنيف الأخضر وأهميته بالنسبة لتخضير القطاع المالي

التصنيف الأخضر عبارة عن نظام للتصنيف يستخدم لتحديد الأنشطة أو الاستثمارات التي من شأنها أن تساعد دولة معينة في تحقيق ما تم استهدافه في الجوانب التي ترتبط بالأهداف البيئية والمناخية.⁸⁷ وفقاً لشبكة تخضير النظام المالي (NGFS)، فإن معظم البنوك المركزية والجهات الرقابية في القطاع المالي تستخدم تلك التصنيفات أو أنها تعترف باستخدامها.⁸⁸ ومن جهة أخرى، وفي ظل عدم وجود تعريفات متفق عليها رسمياً، فإن الجهات الفاعلة في السوق تتجه لاعتماد تعريفات خاصة بها، مما سيؤدي إلى عدم التناسق فضلاً عن ارتفاع تكاليف المعاملات في السوق في حال اختلاف تلك التصنيفات.

ويعد التصنيف الأخضر عنصراً أساسياً في إطار تخضير القطاع المالي. حيث يمكن أن يساعد في تحسين الشفافية وانضباط السوق والحفاظ على الاستقرار المالي من خلال القيام بما يلي:

- الحد من مخاطر ظاهرة "الغسل الأخضر" (المخاطر المرتبطة بعدم وجود ما يعزز المنافع البيئية والمناخية أو وجود إشارات مضللة) وذلك من خلال استخدام معايير وتعريفات موحدة للتمويل الأخضر. إن وجود التصنيف الأخضر لن يكبح بمفرده ظاهرة الغسل الأخضر، وإنما سيسهل من اكتشافها ومنع حدوثها.
- توفير لغة مشتركة لتصنيف وتحديد وتقييم الأنشطة الاقتصادية والأصول التي تساهم بشكل كبير في تحقيق الأهداف البيئية بما يتوافق مع الأولويات الوطنية للدولة والالتزامات الدولية.
- تسهيل تصنيف الأدوات المالية الخضراء – القروض، والائتمان، ومحافظ التأجير التمويلي، والسندات، والأوراق المالية المشتقة من عمليات التوريق، وصناديق الاستثمار، والمحافظ الاستثمارية، ومؤشرات سوق الأوراق المالية – والتفريق بينها وبين الأدوات المالية غير الخضراء.
- تعزيز مراقبة ومتابعة الاستثمارات الخضراء والإنفاق العام، فضلاً عن تحديد المناطق المستبعدة والمهمشة، والتي قد تحتاج إلى دعم السياسات.

⁸⁷ الرابطة الدولية لسوق رأس المال (ICMA)، التمويل المستدام. www.icmagroup.org/sustainable-finance.

⁸⁸ شبكة تخضير النظام المالي (NGFS)، "تقرير حول تجارب المؤسسات المالية في التعامل مع الأصول المالية الخضراء وغير الخضراء والأصول غير المستدامة وقرق المخاطر المحتمل" (وثيقة فنية، NGFS، 2020).

وتجدر الإشارة إلى أن إعداد التصنيف الأخضر يمكن أن يساعد البنك المركزي الأردني في تعزيز شفافية السوق؛ وتعزيز التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون بشكل فعال؛ وإدارة المخاطر الإنتقالية المرتبطة بالمناخ من خلال تعزيز انسجام محافظ الإقراض والمحافظ الاستثمارية مع أهداف السياسة العامة المتعلقة بالمناخ؛ وتقديم الحوافز المناسبة لتحسين إدارة المخاطر من قبل المؤسسات المالية؛ والمساعدة في تحديد الأصول الخضراء لغايات محفظة البنك المركزي الأردني الاستثمارية.

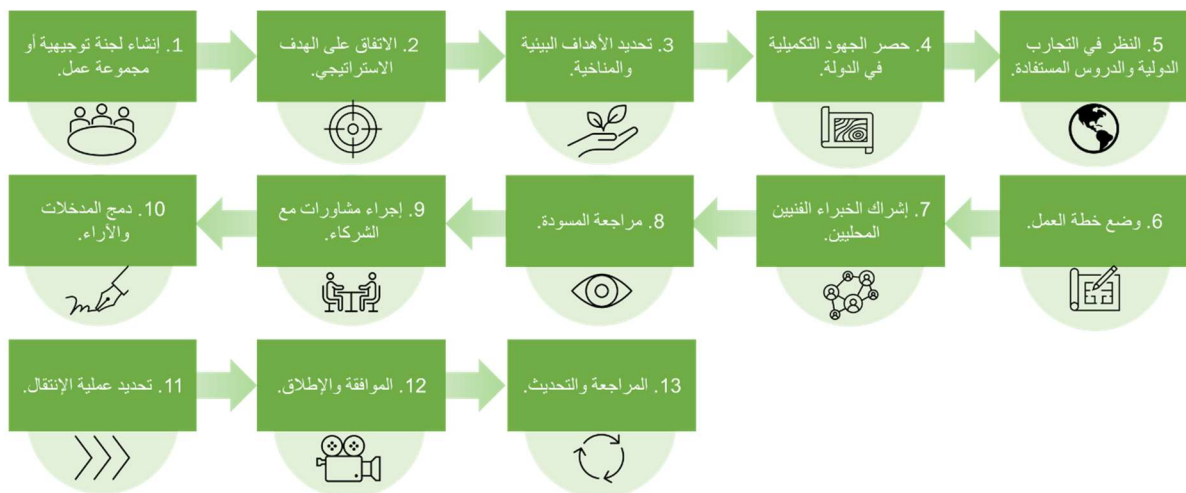
إعداد التصنيف الوطني الأخضر

إن إعداد التصنيف الوطني الأخضر يتطلب تكاتف جهود كافة الشركاء الرئيسيين، كما أن البنك المركزي الأردني على استعداد لتولي زمام المبادرة بالخصوص إلى جانب الهيئات الوطنية الأخرى. إن التصنيف الأخضر هو أداة شاملة للسياسة العامة تتطلب وجود مدخلات من مختلف الهيئات الوطنية والقطاع الخاص فضلاً عن الانسجام بينها، الأمر الذي من شأنه أن يعزز الإجراءات المتعلقة بالتمويل والبيئة والبنية التحتية والطاقة. كما أن مشاركة كافة الشركاء الرئيسيين يتيح تحقيق الانسجام بين التصنيف والأولويات الوطنية في إطار المساهمات المحددة وطنياً والسياسات الوطنية الأخرى المتعلقة بتغير المناخ.

وفيما يتعلق بالحوكمة، سيقوم البنك المركزي الأردني بالتعاون مع الهيئات الأخرى (مثل وزارة البيئة) لتشكيل لجنة توجيهية على المستوى الوطني أو مجموعة عمل تضم الشركاء الرئيسيين والمتخصصين على المستوى الفني في المملكة لصياغة مشروع التصنيف الأخضر (الشكل 11.2). حيث أن تطوير التصنيف الأخضر الوطني يجب أن يتم من خلال اتباع أفضل الممارسات الدولية بالخصوص، ومشاركة الهيئات التنظيمية في القطاع المالي من خلال التنسيق الوثيق مع الهيئات الوطنية المسؤولة عن تحديد أجندة التنمية المستدامة في المملكة والهيئات المسؤولة عن دعم وتعزيز الحفاظ على البيئة والأنشطة والأعمال المتعلقة بالمناخ. ومن جهة أخرى، يجب إعداد التصنيف بشكل تشاركي وتضمين التغذية الراجعة من المؤسسات المالية والقطاع الخاص، بما في ذلك الشركات الصناعية والمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، لضمان أن يكون التصنيف قابلاً للتطبيق والاستخدام كأداة من أدوات السياسات الرامية لتعزيز التمويل الأخضر في الأردن.

ويمكن أن تتضمن عضوية اللجنة التوجيهية (أو مجموعة العمل) لتطوير التصنيف الوطني الأخضر في المملكة كل من: (أ) البنك المركزي الأردني؛ (ب) هيئة الأوراق المالية؛ (ج) وزارة المالية؛ (د) وزارة البيئة؛ (هـ) وزارة التخطيط والتعاون الدولي؛ (و) سوق عمان المالي؛ (ز) ممثلون عن اللجنة الوطنية للتغير المناخي؛ (ح) الوزارات والدوائر أو الهيئات الحكومية المسؤولة عن صياغة الأجندة الوطنية لتغير المناخ والتنمية المستدامة؛ و(ط) ممثلون عن القطاع المالي والقطاع الخاص.

الشكل 11.2. خطوات تطوير التصنيف الوطني الأخضر



المصدر: فرح عمران حسين، ولورا إي. طليعة، ورولان دو مارسيلو جوردان آرسي، "تطوير التصنيف الوطني الأخضر" (دليل البنك الدولي، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2020).

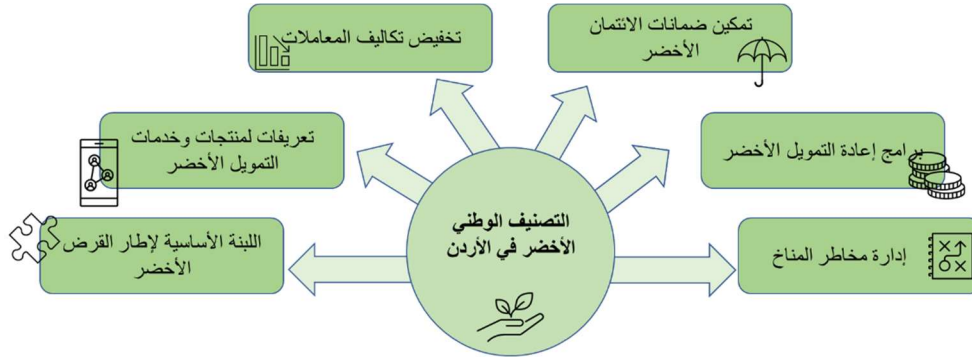
التصنيف الأخضر وتعزيز التمويل المناخي

ولضمان فاعلية التصنيف في تعزيز الاستثمارات المستجيبة للتغيرات المناخية، لا بد من وجود سياسات وتعليمات تدعم ذلك. وعليه، يجب أن يتم ربط التصنيف بمبادرات وسياسات التمويل الأخضر -على سبيل المثال، الحوافز المالية، وتسهيلات إعادة التمويل الأخضر، والضمانات المقدمة للإنتمان الأخضر. كما يمكن الاعتماد على التعليمات الصادرة عن وزارة البيئة بموجب نظام تغير المناخ لسنة 2019 في تطوير التصنيف الوطني الأخضر للمملكة، حيث تتضمن التعليمات تعريفاً (يستند على المبادئ) للاستثمارات التي تأخذ بالاعتبار الاستجابة للتغيرات المناخية. كما سيقدم هذا التصنيف تفاصيل أكثر وأشمل لما هو متضمن في تلك التعليمات. وفي سياق متصل، فإن تطوير واعتماد التصنيف الوطني الأخضر يُعد أحد مؤشرات قياس النتائج ضمن مشروع "برنامج الأردن: الاستثمارات الشاملة والشفافة والمستجيبة للتغيرات المناخية وفقاً للنتائج" الممول من قبل البنك الدولي.⁸⁹ وللمزيد من الأمثلة على التصنيفات الخضراء، يرجى الرجوع للإطار 11.1.

يرتبط التصنيف الأخضر بتعزيز التمويل الأخضر في الأردن من خلال ما يلي (الشكل 11.3):

- التصنيف الوطني الأخضر قد يقلل من التكاليف المرتبطة بمعاملات التمويل الأخضر وذلك من خلال توفير الوقت والموارد اللازمة في تحديد وتعريف الأهلية للحصول على التمويل الأخضر.
- يعتبر التصنيف الوطني الأخضر على درجة عالية من الأهمية لما له من دور في تحديد، وعلى أسس علمية، الأنشطة المؤهلة للحصول على التمويل الأخضر وغايات استخدامه، والمتطلبات الخضراء لمنتجات التمويل الأخضر. كما سيمثل التصنيف الأخضر أحد الركائز الأساسية لإطار القروض الخضراء، والذي سيتم مناقشته لاحقاً: حيث سيمثل أساساً لتصنيف القروض الخضراء وتعريفها.
- يعتبر التصنيف الأخضر أحد عوامل التمكين الرئيسية لمنتجات ضمان الائتمان الخضراء.
- سيتم استخدام التصنيف الأخضر لتحديد إطار برامج إعادة التمويل الخضراء، كما سيساعد في تحديد المشاريع المؤهلة للاستفادة من هذه البرامج.
- إلى جانب تعزيز التمويل الأخضر، سيفيد التصنيف الوطني الأخضر في تسهيل تضمين الاعتبارات المتعلقة بالمناخ في إدارة المخاطر في القطاع المالي (تصنيف المخاطر).

الشكل 11.3. التصنيف الوطني الأخضر وتعزيز التمويل الأخضر



المصدر: الشكل الأصلي في الاستراتيجية.

⁸⁹ برنامج الأردن: الاستثمارات الشاملة والشفافة والمراعية للمناخ وفقاً للنتائج، البنك الدولي. <https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P175662>.

إطار 11.1. التصنيف الأخضر: أمثلة مختارة

تم استحداث مفهوم التصنيف الأخضر في عام 2012 ضمن مبادرة السندات المستجيبة للتغيرات المناخية. ففي البداية، كان من المفترض أن تكون هذه التصنيفات بمثابة إرشادات اختيارية للسندات الخضراء. إلا أنه ومع مرور الوقت، تضافت أهمية التصنيف الأخضر بشكل كبير، حيث تقوم العديد من الحكومات حالياً باستخدام التصنيفات الخضراء بشكل متزايد كأداة رئيسية من أدوات السياسة العامة ضمن أجنداتها المتعلقة بالمناخ. وعلى الصعيد العالمي، فإن التصنيفات تختلف من حيث درجة التفصيل: فبعضها يوفر مبادئ توجيهية عالية المستوى ("التصنيفات القائمة على المبادئ")؛ بينما تشمل الأخرى على تفاصيل فنية تتعلق بالتكنولوجيا المستخدمة في مشروع معين كما تتضمن حدود موضوعية على أسس فنية لتقييم الأهلية للإعتراف "الخضراء".

أما فيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي، فقد تم إعداد التصنيف الأخضر للإتحاد الأوروبي من قبل المفوضية الأوروبية كجزء من خطة العمل المستدامة للإتحاد الأوروبي، والتي تدعم أهداف وتطلعات الإتحاد الأوروبي المتعلقة بالمناخ والطاقة ألا وهي تقليل انبعاثات الغازات الدفينة إلى النصف بحلول عام 2030 وتقليل الكربون إلى صافي الانبعاثات الصفري (net zero) بحلول عام 2050. وفي تموز 2020 دخلت التعليمات المتعلقة بالتصنيف حيز النفاذ وتم وضع أسس التصنيف الخاص بالإتحاد الأوروبي وذلك من خلال تحديد أربعة شروط شاملة والتي يجب أن يستوفيها النشاط الاقتصادي ليتم اعتباره مستدام بيئياً: (أ) المساهمة بشكل كبير في تحقيق هدف واحد على الأقل من الأهداف الستة المتعلقة بالبيئة: التخفيف من تغير المناخ، والتكيف مع تغير المناخ، والاستخدام المستدام لمصادر المياه والمياه البحرية، وإعادة التدوير، والحد من التلوث، والوصول إلى أنظمة بيئية سليمة والتنوع الحيوي؛ (ب) عدم إلحاق الضرر الجسيم بأي من الأهداف البيئية الأخرى؛ (ج) الامتثال للحد الأدنى من الحماية الاجتماعية؛ و (د) الامتثال للمعايير الفنية عند تقييم الأثر على البيئة. ويشمل تصنيف الإتحاد الأوروبي على مقاييس للأنشطة وسقوف لتحديد أهليتها (يتم استخدام التصنيف الإحصائي للأنشطة الاقتصادية في الإتحاد الأوروبي NACE). كما اعتمدت العديد من الدول تصنيف الإتحاد الأوروبي كمرجع لاستخدامه في بناء التصنيفات الوطنية لديها.

أما في بنغلاديش، فقد قام البنك المركزي بالإشراف على إعداد التصنيف الأخضر. حيث يهدف هذا التصنيف بشكل عام إلى توفير قائمة شاملة بالمنتجات والمبادرات الخضراء المؤهلة للحصول على التمويل وتحديد نطاق واضح لتمويل الابتكارات الخضراء. ويستهدف هذا التصنيف البنوك والمؤسسات المالية، ولا يشتمل على أية رموز محددة لتصنيف القطاعات. ويشمل التصنيف ثمان فئات مقسمة حسب القطاع: الطاقة المتجددة؛ وترشيد الطاقة والموارد؛ والطاقة البديلة؛ وإدارة النفايات السائلة والصلبة؛ وإعادة التدوير وصناعة السلع القابلة لإعادة التدوير؛ إنتاج الطوب الصديق للبيئة؛ والمنشآت الخضراء الصديقة للبيئة؛ وأخرى، بالإضافة إلى قائمة تضم 55 منتجاً أو مشروعات أو مبادرات خضراء. على أن يكون تطبيق هذا التصنيف إلزامياً.

وفي منغوليا، تم إقرار التصنيف الأخضر من قبل مجلس الاستقرار المالي في عام 2019. كان هدف الهيئات التي عملت على إعداد التصنيف يتمثل بشكل رئيسي في وضع إطار للتصنيف متفق عليه على المستوى الوطني للأنشطة التي تساهم في التخفيف من آثار تغير المناخ، والتكيف، والحد من التلوث، وحماية الموارد، وتحسين المعيشة ضمن إطار التمويل الأخضر. ويتضمن التصنيف الفئات الرئيسية التالية: الطاقة المتجددة؛ وترشيد استخدام الطاقة؛ والحد من التلوث ومكافحته؛ والزراعة المستدامة؛ واستخدام الأراضي؛ والغابات، والحفاظ على التنوع الحيوي، والسياحة البيئية؛ والطاقة منخفضة التلوث. والمباني الخضراء، والاستخدام المستدام للمياه والنفايات؛ وقطاع النقل النظيف. كما يشتمل التصنيف على 28 فئة فرعية، مع أمثلة على التكنولوجيا المستخدمة. كما أنه يوضح بشيء من التفصيل معايير التقييم الفني للأثر البيئي، على سبيل المثال، ترشيد الطاقة - خفض انبعاثات الغازات الدفينة بنسبة 20%؛ والمباني الخضراء - شهادة المباني الخضراء المقبولة دولياً؛ والاستخدام المستدام للمياه - توفير المياه بنسبة 20%.

الهدف: إنشاء وتفعيل شركة معلومات ائتمانية خضراء.

يلعب التصنيف الأخضر دوراً مهماً في التقليل من تكلفة المعلومات وتباينها وذلك من خلال توفير لغة مشتركة لتصنيف الأنشطة والاستثمارات الخضراء، إلا أن توفير معلومات إضافية قد يكون ضرورياً للاسترشاد بها في تقييم المخاطر (المخاطر الائتمانية، ومخاطر السوق، والمخاطر البيئية والاجتماعية، وغيرها) والذي يجب إجراؤه من قبل المؤسسات المالية قبل الموافقة على طلبات التمويل الأخضر. وقد يتطلب ذلك وجود معلومات أكثر تفصيلاً على مستوى المقترض لاستخدامها في تقييم المخاطر والعوائد. ومن جهة أخرى، فإن وجود قاعدة بيانات مركزية أو نظام معلوماتي للتمويل الأخضر، أو شركة معلومات ائتمانية خضراء (الشكل 11.4) يعتبر من الخيارات المتاحة لتسهيل جمع وتبادل المعلومات الائتمانية المتعلقة بالمناخ والبيئة.

وفي هذا الإطار، فقد شرعت بعض الدول في استكمال البيانات لدى شركات المعلومات الائتمانية من خلال توفير معلومات حول التمويل الأخضر. وعلى سبيل المثال، يعمل البنك المركزي في البرازيل حالياً على تأسيس شركة معلومات ائتمانية معنية بالتمويل الريفي المستدام (تعرف باسم الشركة الخضراء)، ومن المتوقع أن تبشر أعمالها بحلول نهاية عام 2023. وبالإضافة إلى تسهيل عملية إدارة مخاطر المؤسسات المالية، فمن المتوقع أن تقوم الشركة أيضاً بتسهيل تطوير سوق السندات الخضراء، فضلاً عن توريق عمليات الإئتمان الأخضر من خلال توفير معلومات حول اخضرار الضمانات. كما ستنجح الشركة الخضراء في البرازيل للمستفيدين من الائتمان الريفي تبادل معلوماتهم مع أي طرف راغب في ذلك، دون الحاجة إلى أي وساطة من قبل الوكلاء الماليين، وذلك استرشاداً بمبادئ التمويل المفتوح. وهذا بدوره سيؤدي إلى تسعير الأصول بشكل أفضل، وبالتالي تحسين الشروط الإئتمانية وتحفيز تبني الممارسات التي تراعي الجوانب الاجتماعية أو البيئية أو المناخية.⁹⁰ وفي هذا السياق، فإن إحدى النتائج المتوقعة من دور الشركة الخضراء في توفير المزيد من المعلومات وتحسين الشفافية ضمن نظام الائتمان الريفي، ستمثل في تهيئة الظروف المناسبة للزراعة الخضراء.⁹¹ ومن جهة أخرى، فإن كافة العمليات التي تتلقى أي دعم حكومي ستكون ملزمة بتقديم إفصاح كامل للشركة الخضراء. وقد أشار البنك المركزي البرازيلي، إلى أن تبادل المعلومات المتعلقة بالعمليات المستدامة سيسمح باستخدامها من قبل الجهات المسؤولة عن اعتماد السندات الخضراء، ووكالات التصنيف المتخصصة في المعايير البيئية والاجتماعية والمعايير الخاصة بالحوكمة، ومقدمي الخدمات الذين يتم تعيينهم للتأكد من مدى التزام المؤسسات بالمتطلبات الاجتماعية والبيئية.⁹²

أما بالنسبة للأردن، فإن شركة المعلومات الائتمانية كريف-الأردن CRIF Jordan والتي تم ترخيصها في عام 2015 هي الشركة الوحيدة المرخصة في الأردن كشركة معلومات ائتمانية، وتخضع الشركة لرقابة البنك المركزي الأردني.⁹³ وتقوم الشركة بجمع المعلومات الائتمانية من البنوك وشركات التأجير التمويلي والمؤسسات المالية المنشأة بموجب قوانين خاصة ومؤسسات التمويل الأصغر وغيرها. حيث تقوم شركة كريف باستخدام تلك المعلومات لإصدار تقارير ائتمانية للعملاء، ويمكن لكل من مقدمي الائتمان المشتركين في خدمة كريف والعملاء أنفسهم الحصول على تلك التقارير. بالإضافة إلى ذلك، تمتلك شركة كريف نظام التقييم بالنقاط، حيث تشير نتيجة التقييم إلى مستوى المخاطر المتوقع لعميل معين.

وتجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي الأردني سيقوم بالتعاون مع شركة كريف لدراسة إمكانية استكمال نظام المعلومات الائتمانية الحالي لتضمينه الجوانب البيئية والمناخية والاجتماعية المتعلقة بالمخاطر الائتمانية. ولكي تتمكن مثل هذه الأنظمة من تقليل تكاليف معاملات التمويل الأخضر ومعالجة الفجوات المعلوماتية، فإنه لا بد من قيام المقترضين أو المستثمرين المستقبليين بتقديم المعلومات الضرورية التي تعزز من ملائمتهم في الجوانب المتعلقة بالبيئة والحوكمة والجوانب الاجتماعية (حسب توافر هذه المعلومات) وتحميلها مباشرة إلى نظام المعلومات الائتمانية، وهذا يمثل ميزة جديدة لهذا النظام. ومن جانب آخر، ولضمان تسهيل استخدام وتقديم المعلومات البيئية والاجتماعية والمعلومات المتعلقة بالحوكمة إلى شركة كريف لا بد من استمرار التواصل ما بين شركة كريف والشركاء الرئيسيين (المؤسسات المالية، وجمعيات ورابطات الأعمال، والشركات الصغيرة والمتوسطة، وغيرهم). ومن الممكن أن تساهم هذه المبادرة في الجهود الأوسع لتطوير الخدمات المصرفية المفتوحة في الأردن. وعلى الأغلب، سيتم التركيز في المراحل الأولى على جمع مواصفات وخصائص جديدة، وما أن يتم الحصول على قدر كافي من البيانات، سيتم استخدام المعلومات الجديدة لإثراء نظام التقييم بالنقاط والذي تديره شركة كريف.

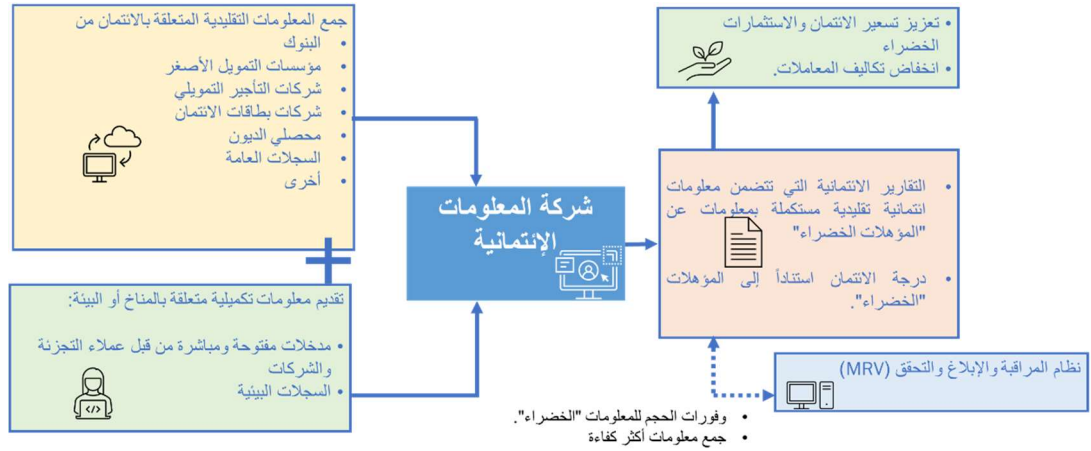
⁹⁰البنك المركزي البرازيلي (BCB)، "ملاحظات من رئيس البنك المركزي البرازيلي، روبرتو كامبوس نيتو، في الجلسة العامة لمؤتمر سوق الكربون العالمي للتخلص من الكربون والاستثمارات الخضراء" (بنك البرازيل المركزي، برازيليا، 2022)، <https://www.bcb.gov.br/conteudo/home-ptbr/TextosApresentacoes/Apontamentos%20RCN%20Mercado%20Global%20de%20Carbono%20Plen%C3%A1ria%20vpub.pdf>.

⁹¹البنك المركزي البرازيلي، "التمويل المستدام: من التعهدات إلى التقدم - 20 تشرين الأول 2022، فرناندا جواردادو، نائب محافظ البنك المركزي البرازيلي" (بنك البرازيل المركزي، برازيليا، 2022)، https://www.bcb.gov.br/conteudo/home-ptbr/TextosApresentacoes/FG_GIZ_20.10.22.pdf.

⁹²البنك المركزي البرازيلي، "تقرير عن المخاطر والفرص الاجتماعية والبيئية والمتعلقة بالمناخ"، المجلد الثاني (النشرة السنوية، البنك المركزي البرازيلي، برازيليا، كانون الأول 2022)، https://www.bcb.gov.br/content/publications/report-risk-opportunity/Report_social_environmental_climate_risks_opportunities_1222.pdf.

⁹³البنك المركزي الأردني، الرقابة على قطاع شركات المعلومات الائتمانية، <https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=194>.

الشكل 11.4. الدور المتوقع لشركة المعلومات الائتمانية الخضراء في الأردن



المصدر: الشكل الأصلي في النشرة.

وفي حال تم تشغيل وتفعيل شركات المعلومات الائتمانية الخضراء في مرحلة معينة، فإنه لا بد من ربط هذه الشركة بنظام المراقبة والإبلاغ والتحقق (MRV). حيث يعتبر الأردن من الدول الرائدة في المنطقة في موضوع إنشاء وتفعيل بيئة خاصة للتمويل المناخي وأسواق الكربون. ويعتبر نظام المراقبة والإبلاغ والتحقق (MRV) أحد المرتكزات الرئيسية لهذه البيئة، كونه عبارة عن محطة مركزية لتخزين كافة الإجراءات المتعلقة بالتخفيف من تغير المناخ (وربما التكيف معه في المستقبل القريب) في المملكة. ويتيح النظام خاصية احتساب الانبعاثات من الغازات الدفيئة وتخفيض الانبعاثات كما يسجل قيمة الدعم المالي. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النظام مملوك من قبل وزارة البيئة، وقد تم تطويره بدعم من الشراكة التي يديرها البنك الدولي من أجل جاهزية السوق. ويعمل النظام على أربعة مستويات: على المستوى الوطني، والقطاعي، والوزارة، وعلى مستوى المشروع. ومن جهة أخرى، يوفر النظام خاصية التحقق من صحة البيانات التي تعزز الوصول إلى التمويل المناخي واعتمادها، كما يتيح النظام الأدوات المتعلقة بتمويل الكربون مستقبلاً. وبشكل عام، فإن هذا النظام يعزز من الجهود الوطنية الرامية إلى متابعة الجهود التي تبذلها المملكة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها في كافة القطاعات والإبلاغ عنها. ويمكن أن يمثل ربط شركات المعلومات الائتمانية المعنية الخضراء بنظام المراقبة والإبلاغ والتحقق (MRV) خطوة رئيسية في مجال جمع المعلومات من القطاع المالي حول المساهمات المحددة وطنياً في الأردن. بالإضافة إلى ذلك، فإن النظام يمكن أن يدعم محاسبة الكربون فيما يخص الإقراض المباشر للمؤسسات المالية، وكذلك دعم عمليات أسواق رأس المال مع إجراء التخصيص الملائم (customization) ليناسب تلك العمليات، فضلاً عن توفير خاصية تجنب ازدواجية الاحتساب للانبعاثات.

الهدف: تعزيز الإفصاح والإبلاغ المتعلق بالمناخ.

إن البيانات ذات الصلة بالمناخ لا بد لها من أن تكون قابلة للمقارنة ويمكن التحقق منها وسهولة الوصول إليها، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تعزيز عملية المتابعة والمراقبة، واتخاذ القرارات، وتمويل الاستثمارات المستجيبة للتغيرات المناخية.⁹⁴ كما أن الإفصاح والإبلاغ المرتبط بالمناخ والبيئة يلعب دوراً هاماً في هذا الخصوص. بالإضافة إلى ذلك، فإن شركة المعلومات الائتمانية المعنية بالتمويل الأخضر التي تم مناقشتها للتو ستفيد عنصر الإبلاغ. كما يعتبر الإفصاح العام، والذي تم تناوله بشيء من التفصيل في الفصل الثامن، أداة مهمة أيضاً لمعالجة الفجوات المعلوماتية، ويساهم في اتخاذ قرارات أفضل بشأن التمويل الأخضر وتوسيع نطاق سوق التمويل الأخضر.

⁹⁴ أن ماري جولد وولف، "الملاحظات الختامية لأن ماري جولد وولف، القائم بأعمال مدير دائرة آسيا والمحيط الهادئ بصندوق النقد الدولي، المقدمة في مؤتمر المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ والتمويل الأخضر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ"، حزيران 2022، <https://www.imf.org/en/News/Articles/2022/06/07/060122climate-related-financial-risks-and-green-finance-concluding-remarks-anne-marie-gulde-wolf>.

الهدف: إجراء تقييم شامل لتدفقات التمويل الأخضر في القطاع المالي في المملكة ومتابعتها.

من المهم إجراء تقييمات موحدة وقابلة للمقارنة لتدفقات التمويل الأخضر في القطاع المالي، وذلك لمتابعة التقدم الذي تم تحقيقه في مجال تعزيز التمويل الأخضر في القطاع المالي في المملكة. حيث تعتمد دقة التقدير على عدة شروط مسبقة. فعلى سبيل المثال، من المهم أن يقوم البنك المركزي الأردني باعتماد تعريف رسمي وشامل للتمويل الأخضر، والذي يجب أن يتوافق بشكل كامل مع التصنيف الوطني الأخضر. بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود إطار للقروض الخضراء، فضلاً عن وجود إرشادات أعم وأشمل صادرة عن البنك المركزي الأردني حول التمويل الأخضر -كما سيتم توضيحه لاحقاً- من شأنه تسهيل عملية تقدير ومتابعة تدفقات التمويل الأخضر في القطاع المالي.

والى أن يتم اعتماد التصنيف الوطني الأخضر، سيقوم البنك المركزي الأردني باتخاذ خطوات مبدئية تهدف إلى تقدير ومتابعة التمويل الأخضر. حيث قام البنك المركزي الأردني بمطالبة البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر وشركات التأمين بإجراء تقييم ذاتي موجه للفترة نيسان-أيار 2023، وذلك لتوفير أول نقطة مرجعية للتقدير وبشكل تقريبي حصة التمويل الأخضر الحالية في الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية. وتقدر هذه النسبة بحوالي 3% في قطاع البنوك، وحوالي 1% في قطاع التمويل الأصغر، و1% في قطاع التأمين. ويأتي ذلك كخطوة أولى ضمن مبادرة البنك المركزي الأردني العامة لإجراء تقييم شامل لتحديد مقدار التمويل الأخضر في القطاع المالي في المملكة ومتابعتها. كما ستتم مراجعة هذه التقديرات بعد إجراء تقييم أكثر شمولية وذلك بعد اعتماد التصنيف الوطني الأخضر. وقد تم إجراء التقييم الذاتي وفقاً للمعايير التالية:

- قامت البنوك بتحديد الأصول الخضراء في محافظ القروض والمحافظ الاستثمارية لديها؛ أما بالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر، فقد قامت بتحديد الأصول الخضراء في محافظ القروض لديها؛ في حين قامت شركات التأمين بتحديد الأصول الخضراء في عقود التأمين والمحافظ الاستثمارية الخاصة بها.
- تم مواءمة الفئات المؤهلة لتكون أصول خضراء مع القائمة المنصوص عليها في مبادئ القروض الخضراء (GLPs) الصادرة عن رابطة أسواق القروض (الطاقة المتجددة، وترشيد استخدام الطاقة، والحد من والتحكم في التلوث، والإدارة المستدامة بيئياً للموارد الطبيعية الحية واستخدام الأراضي، وقطاع النقل النظيف، وغيرها من الفئات).⁹⁵
- أما بالنسبة للمحافظ الاستثمارية، فقد تم الطلب من المؤسسات المالية احتساب السندات الخضراء وغيرها من الأدوات المماثلة المصنفة كخضراء.
- وفيما يتعلق بعقود التأمين، فمن الممكن احتساب العقود التي قامت بتغطية الكوارث وغيرها من المخاطر الطبيعية المرتبطة بالمناخ.

11.2 تكافؤ الفرص في مجال منتجات وخدمات التمويل الأخضر

الهدف: اعتماد إطار القروض الخضراء

كما هو الحال في التمويل التقليدي، فمن المرجح أن تشكل القروض الفئة الأكثر انتشاراً في المملكة من بين منتجات التمويل الأخضر. وبموجب هذه الاستراتيجية فإن الإجراءات ذات الأولوية بالنسبة للبنك المركزي الأردني تتمثل في تنفيذ الإجراءات الرامية إلى تحسين المقارنة والموثوقية والشفافية للأنشطة المتعلقة بالقروض الخضراء لدى المؤسسات المقدمة للإئتمان. وبشكل عام، تعتبر القروض الخضراء أدوات للتمويل تمكن المقترضين من استخدام مبالغ القروض حصرياً في تمويل المشاريع التي تساهم بشكل كبير في تحقيق الأهداف البيئية والمناخية. وإلى حد ما، تتشابه القروض الخضراء مع السندات الخضراء، في كونها تساهم في توجيه رأس المال للمشاريع أو الاستثمارات الخضراء المؤهلة. إلا أن القروض الخضراء تكون عادةً بمبالغ أقل من السندات (مع وجود بعض الاستثناءات: فعلى سبيل المثال، في عام 2021، قامت وزارة المالية في مصر بتوقيع اتفاقية للحصول على قرض أخضر بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي). وغالباً ما يكون إصدار القروض الخضراء أسهل من إصدار السندات، كما أن الحدود الدنيا للقروض أقل بالمقارنة مع السندات، مما يجعلها في متناول صغار المقترضين. وتجدر الإشارة إلى أنه عادةً ما تكون تكاليف المعاملات بالنسبة للسندات الخضراء أعلى من القروض، كما يتوجب تضمين السندات الخضراء في البورصة أو طرحها كإصدارات خاصة.

⁹⁵ رابطة أسواق القروض (LMA)، "مبادئ القروض الخضراء" (LMA، لندن، 2018)،

https://www.icmagroup.org/assets/documents/Regulatory/Green-Bonds/LMA_Green_Loan_Principles_Booklet-220318.pdf.

ولغاية اللحظة، فإن المعايير الدولية الحالية للقروض الخضراء ينصب تركيزها على أسواق الجعلة للقروض الخضراء. فعلى سبيل المثال، في عام 2018، قامت رابطة أسواق القروض بالتعاون مع رابطة أسواق القروض في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وبدعم من الرابطة الدولية لسوق رأس المال (ICMA) بإصدار مبادئ القروض الخضراء على المستوى الأعلى (GLPs؛ إطار 11.2)، وذلك بالاعتماد على مبادئ السندات الخضراء.96 وكما هو الحال في مبادئ السندات الخضراء، تنص مبادئ القروض الخضراء على أن مبالغ القروض وبنسبة 100% يجب استخدامها للأنشطة المؤهلة الخضراء فقط. بالإضافة إلى ذلك، توصي المبادئ بأن يتم الإبلاغ وبشكل سنوي عن استخدامات مبالغ القروض الخضراء إلى المؤسسات المشاركة في القروض. ومن جهة أخرى، توصي مبادئ القروض الخضراء أيضاً بإجراء مراجعة خارجية، حيثما يكون ذلك مناسباً، كما توفر قائمة بالمشاريع المؤهلة لاعتبارها خضراء: الطاقة المتجددة؛ وترشيد استخدام الطاقة؛ والحد من والتحكم في تلوث البيئة؛ والإدارة المستدامة بيئياً للموارد الطبيعية الحية واستخدام الأراضي؛ والمحافظة على التنوع الحيوي في الحياة البرية والمائية؛ وقطاع النقل النظيف؛ والإدارة المستدامة للمياه ومياه الصرف الصحي؛ والتكيف مع تغير المناخ؛ والمنتجات الصديقة للبيئة و/أو منتجات إعادة التدوير؛ وتقنيات الإنتاج؛ والعمليات؛ والمباني الخضراء.

وفي ذات السياق، فإن رابطة أسواق القروض تؤكد وبشكل صريح على أن مبادئ القروض الخضراء الصادرة عنها تستهدف أسواق الجعلة للقروض الخضراء. ونظراً لارتفاع تكلفة المعاملات المتعلقة بإصدار السندات، فإن صغار الشركات أو المستثمرين في المشاريع الخضراء في المملكة قد يفضلون تمويل تلك المشاريع من خلال القروض الخضراء بدلاً من إصدار السندات الخضراء. ويمكن أن تعمل القروض الخضراء للشركات على تحفيز وتعزيز التمويل المناخي.

ومع ذلك، فإن الأردن بحاجة إلى التركيز على تطوير كل من أسواق التجزئة والأسواق الأكبر للقروض الخضراء. ويمكن أن تمثل قروض التجزئة الخضراء المقدمة للأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نقطة انطلاق قوية لتوسيع نطاق التمويل الأخضر في المملكة، وذلك من خلال الوصول المباشر للمقترضين- على سبيل المثال، لتحسين أداء المباني بالنسبة للطاقة (الرهن العقاري الأخضر) أو التحول إلى استخدام مركبات صديقة للمناخ (قروض المستهلكين الخضراء).

وفي هذا الإطار، فإن المعايير الدولية لمنتجات القروض الخضراء في أسواق التجزئة لا زالت قيد الإصدار. على سبيل المثال، في تشرين الثاني 2022، تلقت الهيئة المصرفية الأوروبية (EBA) دعوة للحصول على مشورة المفوضية الأوروبية حول تعريف القروض الخضراء والرهن العقاري الخضراء الموجهة للمقترضين في أسواق التجزئة والشركات الصغيرة والمتوسطة ووسائل الدعم الممكنة بالخصوص.⁹⁷ وعلى إثر ذلك، قامت الهيئة المصرفية الأوروبية بإطلاق مسح موجه للقطاع للحصول على مدخلات من المؤسسات المقدمة للائتمان بخصوص القروض والرهن العقاري الخضراء المقدمة من قبلها، وكذلك ممارسات السوق المتعلقة بهذه القروض.

وعلى الرغم من أن النهج العالمي للقروض الخضراء في أسواق التجزئة لا يزال طور الإعداد، فإنه يتعين تطبيق مبدأ التناسب حسب القطاعات لتطوير هذا السوق. فبالنسبة للشركات والأفراد الأصغر حجماً، فمن المرجح أن يكون الامتثال الكامل بمبادئ القروض الخضراء الصادرة عن رابطة أسواق القروض مرهقاً ومكلفاً للغاية، مثل إعداد التقارير السنوية حول أثر واستخدامات مبالغ القروض، والحصول على مصادقة الجهات الخارجية، وغيرها. وبالنسبة لهؤلاء العملاء، فإن منتجات القروض الخضراء لن تكون جذابة بالنسبة إليهم. وبالتالي، فإن إطار البنك المركزي الأردني للقروض الخضراء سيهدف إلى وضع الحد الأدنى من المعايير المتعلقة "بتصنيف القرض الأخضر" والتي يتوجب على كافة الدائنين والمقترضين الالتزام بها، مع محاولة تقليل التكلفة قدر الإمكان.

⁹⁶ تضم الرابطة الدولية لأسواق رأس المال جمعيات أخرى، مثل رابطة أسواق القروض في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ورابطة أسواق القروض، وتقدم تقارير مرجعية ومعايير دولية.

⁹⁷ الهيئة المصرفية الأوروبية (EBA)، "تسعى الهيئة المصرفية الأوروبية للحصول على مدخلات من المؤسسات المقدمة للائتمان بشأن القروض والرهن العقاري الخضراء" (خبر إخباري، 13 شباط 2023)، <https://www.eba.europa.eu/eba-seeks-input-credit-institutions-green-loans-and-mortgages>.

إطار 11.2. أربعة مبادئ للقروض الخضراء (GLPs)

وفقاً لتعريف رابطة أسواق القروض، فإن القروض الخضراء هي نوع من أنواع القروض التي يتم تقديمها حصرياً لتمويل أو إعادة تمويل المشاريع المؤهلة الخضراء وذلك للمشاريع الجديدة والقائمة، سواء بشكل كلي أو جزئي. ويجب أن تتوافق القروض الخضراء مع العناصر الأساسية الأربعة لمبادئ القروض الخضراء، وعلى النحو المبين تالياً:¹

المبدأ الأول: استخدام حصة القروض. إن المحدد الأساسي للقروض الخضراء هو استخدام مبالغ القروض في المشاريع الخضراء فقط (بما في ذلك النفقات المساندة والنفقات الأخرى المرتبطة بالقروض، والتي تشمل البحث والتطوير)، وينبغي تحديد مواصفات هذه المشاريع على نحو ملائم في الوثائق الخاصة بالتمويل.

المبدأ الثاني: عملية تقييم المشروع واختياره. يتوجب على المقترض المتقدم للحصول على قرض أخضر أن يتواصل بوضوح مع المقرضين بما يلي: (1) أهدافهم المتعلقة بالاستدامة البيئية؛ (2) الإجراءات التي يحدد من خلالها المقترض مدى انطباق شروط الأهلية على مشاريعه حسب الفئات المؤهلة للحصول على القروض الخضراء؛ و(3) معايير الأهلية للحصول على القروض الخضراء، بما في ذلك، إن أمكن، تحديد معايير الاستبعاد أو أية إجراءات أخرى مطبقة لتحديد وإدارة المخاطر البيئية الجوهرية المحتملة والمرتبطة بالمشاريع المقترحة.

المبدأ الثالث: إدارة حصة القروض. يتوجب قيد حصة القروض الخضراء في حساب مخصص أو متابعتها من قبل المقترض للحفاظ على الشفافية وتعزيز النزاهة في تقديم القروض الخضراء. كما يتم تشجيع المقرضين على إرساء عمليات الحوكمة الداخلية والتي تمكنهم من متابعة تخصيص الأموال للمشاريع الخضراء.

المبدأ الرابع: الإبلاغ. يلتزم المقترضون بتوفير معلومات حول استخدام حصة القروض والتي سيتم تجديدها بشكل سنوي إلى أن يتم سحبها بالكامل وتحديث هذه المعلومات بشكل مستمر، وفي حالة حدوث تطورات جوهرية يلتزم المقترضون بتقديم تلك المعلومات حتى بعد سحب القرض بالكامل. ويجب أن يتضمن ذلك قائمة بالمشاريع الخضراء التي ستستفيد من حصة القروض الخضراء، إلى جانب إضافة وصف مختصر للمشاريع والمبالغ المخصصة لها والأثر المتوقع من تلك المشاريع.

أ - رابطة أسواق القروض، 2018، "مبادئ القروض الخضراء" لندن.

https://www.icmagroup.org/assets/documents/Regulatory/Green-Bonds/LMA_Green_Loan_Principles_Booklet-220318.pdf

إطار البنك المركزي الأردني للقروض الخضراء

يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لإطار البنك المركزي الأردني للقروض الخضراء في ضمان قابلية المقارنة والموثوقية والشفافية لأنشطة القروض الخضراء في المملكة. حيث سيقوم البنك المركزي الأردني وبشكل واضح بدراسة كيفية إبقاء التكاليف المرتبطة بتصنيف القروض كقروض خضراء ضمن الحدود الدنيا الممكنة، وذلك لتعزيز استخدام القروض الخضراء، والحد من ظاهرة الغسل الأخضر بشكلٍ كافٍ. ومن المتوقع أن يعود الإطار بمنافع على السوق من خلال الاسترشاد به في المجالات التالية (الشكل 11.5):

- تحديد تعريف للقروض الخضراء، والذي سيتم ربطه مباشرةً بالتصنيف الوطني الأخضر، إلى جانب تحديد الحد الأدنى من المعايير المطلوبة، وطريقة تحديد الأهلية لتصنيف القرض على أنه قرض أخضر.
- مناقشة الإجراءات المتعلقة بتقديم القرض والحد الأدنى من المعلومات المطلوبة قبل توقيع العقد.
- توفير المبادئ الأساسية لحوكمة القروض الخضراء وحماية المستهلك.
- التمييز بين منتجات القروض الخضراء لأسواق الجملة والتجزئة وكيفية تطبيق الإجراءات والمبادئ بشكل متناسب بينها. وعلى الرغم من أن المتطلبات الإجمالية للقروض الخضراء في أسواق التجزئة ستكون أقل بالمقارنة مع أسواق الجملة، إلا أنه لا بد من أن تتوافق مع مع التصنيف الأخضر.
- النظر في كيفية تقييم الضمانات الأساسية للرهن العقاري والقروض الخضراء من حيث الاستدامة، وذلك بهدف ضمان سهولة الاستخدام والمصادقية في تحديد درجة اخضرار الرهن العقاري والقروض وفقاً لدرجة اخضرار الضمانات المقدمة.

الشكل 11.5. إطار البنك المركزي الأردني للقروض الخضراء



المصدر: الشكل الأصلي في الاستراتيجية.

الهدف: إصدار إرشادات حول تطوير منتجات وخدمات التمويل الأخضر

إن القروض الخضراء التي تمت مناقشتها هي واحدة من العديد من منتجات وخدمات التمويل الأخضر والتي يمكن أن تحظى بشعبية واسعة في القطاع المالي في المملكة. ومن جهته سيقوم البنك المركزي الأردني بالإضافة إلى اعتماد إطار القروض الخضراء، بإصدار إرشادات لتطوير سوق التمويل الأخضر بحيث يتم تقديم حزمة واسعة من منتجات وخدمات التمويل الأخضر. وستحدد هذه الإرشادات مزايا وعيوب كل منتج، كما تنص على مبادئ للحكومة على المستوى الأعلى، وتصميم المنتجات، وحماية المستهلك، وإدارة مخاطر الغسل الأخضر. ومن جهة أخرى فإن وجود هذه الإرشادات سيؤدي إلى تشجيع الحوار في السوق، وزيادة التوعية بمجموعة الخيارات المتاحة من التمويل الأخضر، وتوجيه المؤسسات المالية لتقديم عروض مناسبة ومميزة من منتجات وخدمات التمويل الأخضر (وبحسب كون متناسقة عبر المؤسسات المالية) للعملاء. كما ستشمل هذه الإرشادات المنتجات والخدمات في أسواق التجزئة وأسواق الجملة إلى جانب تمييز المنتجات والخدمات المقدمة في كل منها.

إن الفرق الرئيسي بين المنتجات المالية الخضراء وغيرها من المنتجات يتمثل في أن المبالغ المتعلقة بالمنتجات الخضراء ترتبط على وجه التحديد بأهداف وأنشطة بيئية ومناخية. وبخلاف ذلك، يمكن تصميم المنتجات الخضراء بحيث تشمل على نفس الخصائص الأساسية للمنتجات المتاحة في التمويل التقليدي. ومن جانب آخر، فقد تزايد انتشار المنتجات والخدمات المالية الخضراء في كافة أنحاء العالم، إلى جانب توجه المزيد من البنوك لتقديم الخدمات المصرفية الخضراء أو البحث عن فرص استثمارية في القطاعات أو الأعمال الصديقة للمناخ. وهذا التوجه لا يقتصر على البنوك المتخصصة الأصغر حجماً فقط، بل إن العديد من مقدمي الخدمات المالية المتنوعة، وشركات إدارة الأصول، وشركات التأمين (رغم أنه لا يزال يوجد متسعاً لتقديم المنتجات التي تراعي تغير المناخ في قطاع التأمين على نطاق أوسع) لديهم توجه نحو تقديم المنتجات والخدمات المالية الخضراء. أما في أسواق التجزئة، فالمنتجات الخضراء تشمل على الرهون العقارية الخضراء، والقروض الاستهلاكية الخضراء، وخدمات البطاقات الائتمانية الخضراء، وحسابات الودائع أو حسابات التوفير الخضراء. وعلى نحو مماثل، فإن المنتجات والخدمات المصرفية بالجملة يمكن تصنيفها كمنتجات وخدمات خضراء، وذلك في عدة مجالات مثل تمويل المشاريع، وتمويل التجارة، والتوريد، ورأس المال المغامر والأسهم الخاصة. ويستعرض الجدول 11.1 عدة أمثلة على منتجات التمويل الأخضر. وبشكل عام، يجب أن يتم تطوير المنتجات والخدمات الخضراء في الأردن جنباً إلى جنب مع الأجندة العامة للاشتغال المالي وإجراءات وسياسات الوصول إلى التمويل.

الجدول 11.1.1. أمثلة على المنتجات والخدمات المالية الخضراء

المنتج	مميزات وخصائص المنتجات وأمثلة عليها
القروض العقارية السكنية الخضراء	بالعادة تكون أسعار الفائدة على القروض العقارية السكنية الخضراء أو القروض العقارية السكنية التي تراعي ترشيد استهلاك الطاقة، أقل من أسعار الفائدة السائدة في السوق، ويتم تقديمها لعملاء التجزئة الذين قاموا بشراء منازل تراعي ترشيد استهلاك الطاقة أو قاموا بالاستثمار في أعمال إعادة التجديد، أو الأجهزة الموفرة للطاقة، أو الطاقة الخضراء. ويمكن تبرير انخفاض أسعار الفائدة من خلال عدة وسائل. على سبيل المثال، يمكن أن تؤثر أعمال إعادة التجديد وتحسين ترشيد استهلاك الطاقة بشكل إيجابي على قيمة الممتلكات، مما يضمن الحفاظ على الثروة وتخفيف الخسائر، كما يمكن أن يؤثر انخفاض تكاليف الطاقة بشكل إيجابي على المخاطر الائتمانية للمقترض. إلا أن العمل لا زال جارياً على مستوى العالم لتقدير أثر هذه العوامل على المخاطر الائتمانية. ففي الاتحاد الأوروبي مثلاً، فإن أحد أهداف مبادرة الاتحادية الأوروبية للرهن العقاري- المجلس الأوروبي للسندات المغطاة (EMF-ECBC) المتعلقة بقروض العقارات الموفرة للطاقة يتمثل في جمع البيانات بشكل منهجي مما يؤدي إلى إنشاء علاقة تربط ما بين ترشيد استهلاك الطاقة واحتمالية التعثر (PD) والخسارة في حالة التخلف عن السداد (LGD). ^١ أما في المملكة المتحدة، فإن بنك باركليز على سبيل المثال يقوم بتقديم قروض عقارية سكنية خضراء للعملاء الذين قاموا بشراء عقارات حديثة الإنشاء بشكل مباشر من شركات الإنشاءات أو المطورين. وفي حال كان المنزل يراعي ترشيد استهلاك الطاقة فوق مستوى معين، فإن البنك يقوم بتخفيض أسعار الفائدة على بعض القروض العقارية الممنوحة بأسعار فائدة ثابتة. بالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من البنوك في الأسواق الناشئة غير قادرة على تمويل المنازل الخضراء وذلك نظراً لنقص القنوات المتاحة لتمويل العقارات الخضراء، وهذا قد يشكل أيضاً تحدياً بالنسبة للمملكة.
القروض العقارية التجارية الخضراء	وعلى غرار القروض العقارية السكنية الخضراء، يمكن تقديم القروض لتمويل المباني التجارية الخضراء، والتي تتميز بكونها أقل استهلاكاً للطاقة، إلى جانب قلة النفايات والتلوث الصادر عنها مقارنة بالمباني التقليدية. بالإضافة إلى ذلك، يعمل مقدمو القروض العقارية التجارية وبشكل متزايد على تقديم القروض القائمة على الأداء المستدام وذلك في ضوء تزايد الطلب على التمويل المرتبط بالتحضير.
قروض السيارات الخضراء	تتشابه قروض السيارات (أو الأسطول) الخضراء مع قروض السيارات العادية، إلا أنها تختلف عنها بشكل رئيسي في كونها موجهة لشراء السيارات (أو الأسطول أو تحديث الأسطول الحالي) التي تعمل بالطاقة النظيفة فقط. على سبيل المثال، يقدم بنك أستراليا قروض سيارات بأسعار فائدة مخفضة لشراء أو إعادة تمويل قروض السيارات القائمة، وتشمل الفئات المؤهلة للحصول على هذه القروض الأنواع التالية من السيارات والدراجات النارية: (أ) السيارات الكهربائية التي تعمل بشكل كامل على الكهرباء (ب) والسيارات الكهربائية الهجينة القابلة للشحن، (ج) والمركبات الهجينة ذاتية الشحن، (د) والمركبات التي يطرح فيها محرك الاحتراق الداخلي أقل من 125 غم/ كم من ثاني أكسيد الكربون عبر أنبوب العادم، وفقاً لدليل المركبات الخضراء. ويمكن أن يتم تقديم قروض السيارات الخضراء لتمويل سيارات جديدة بالكامل أو تمويل سيارات يصل عمرها لغاية سبع سنوات.
حسابات الودائع وحسابات التوفير الخضراء	تتيح حسابات الودائع وحسابات التوفير الخضراء فرصة لمالكيها للتأثير على كيفية استخدام ودائعهم. وقد قام عدد من البنوك على مستوى العالم بإطلاق هذا النوع من المنتجات، والتي تلتزم من خلالها المؤسسات المالية باستثمار الودائع في مشاريع صديقة للبيئة والمناخ. وبالعادة، تقدم هذه الودائع أسعار فائدة أعلى للمودعين.
البطاقة الائتمانية الخضراء	هناك عدة أنواع مختلفة من منتجات البطاقات الائتمانية الخضراء. فعلى سبيل المثال، توفر بعض البنوك تطبيقات لاحتساب البصمة الكربونية للمشتريات، في حين تتيح بنوك أخرى الاسترداد النقدي عند التسوق من أجل شراء المنتجات المستدامة أو من خلال شركات صديقة للبيئة.
تمويل التجارة المستدام	يشير تمويل سلاسل التوريد المستدام إلى الممارسات والتقنيات المالية التي تعمل على تحفيز السلوكيات المستدامة بين أطراف المعاملة. ومن الناحية العملية، فإن تمويل سلسلة التوريد المستدام يكافئ قيام الموردين بتضمين الأولويات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحكومة في سلاسل التوريد الخاصة بهم. ^٢

^١ EMF-ECBC مبادرة الاتحادية الأوروبية للرهن العقاري - المجلس الأوروبي للسندات المغطاة، تمثل القطاع الخاص في قطاع الرهن العقاري في الاتحاد الأوروبي. وهي تعمل على تطوير آلية موحدة لتمويل الرهن العقاري في كامل أوروبا، ويتم بموجبها تحفيز مواطني الاتحاد الأوروبي من أجل تحسين استهلاك الطاقة في مبانيهم، أو اقتناء عقارات تعمل على ترشيد استهلاك الطاقة، وذلك من خلال الشروط المالية التفضيلية المرتبطة بالرهن العقاري. المعلومات متاحة على الموقع التالي: <https://hypo.org/ecbc/>

^٢ تمويل التجارة العالمية Global Trade Finance، تمويل سلاسل التوريد المستدام، <https://www.tradefinanceglobal.com/sustainability/#:~:text=Sustainable%20supply%20chain%20finance%20refers,priorities%20into%20thei%20supply%20chain.>

أما فيما يتعلق بمنتجات وخدمات التمويل الإسلامي الأخضر، فإنها ستشكل جزءاً لا يتجزأ من إرشادات البنك المركزي الأردني المتعلقة بمنتجات وخدمات التمويل الأخضر (الشكل 11.6). ولإطلاق العنان لإمكانيات التمويل الإسلامي في المملكة إلى ما هو أشمل من التمويل الأخضر، يتوجب تطبيق عدة شروط مسبقة (الرجوع إلى الفصل 10). ومن جانب آخر، فإن إطار التمويل المستدام المتوافق مع الشريعة الإسلامية سيُمثل حجر الأساس للتمويل الإسلامي الأخضر، إلى جانب تطبيق تلك الشروط.

الشكل 11.6. تسهيل تطوير منتجات وخدمات التمويل الإسلامي الأخضر



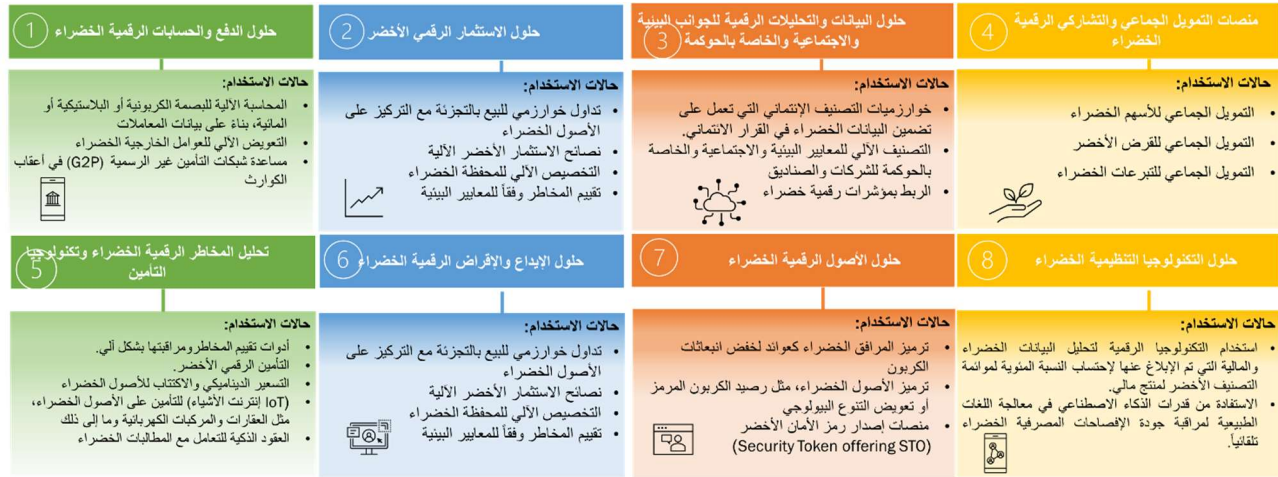
المصدر: الشكل الأصلي في النشرة.
ملاحظة: البنك المركزي الأردني.

الهدف: تعزيز الابتكارات القائمة على التكنولوجيا في مجال التمويل الأخضر

سيقوم البنك المركزي الأردني بتعزيز الابتكارات القائمة على التكنولوجيا وتطبيقها بهدف تحفيز سوق التمويل الأخضر في المملكة. وقد حدد تصنيف التكنولوجيا المالية الخضراء (Green Fintech)، الصادر عن تحالف التمويل الرقمي الأخضر (Green Digital Finance Alliance) وشبكة التكنولوجيا المالية الخضراء السويسرية (Swiss Green Fintech Network) في عام 2022، ثمان فئات للتكنولوجيا المالية الخضراء في المعاملات التجارية: (أ) حلول الدفع الرقمي والحسابات الرقمية الخضراء؛ (ب) حلول الاستثمارات الرقمية الخضراء؛ (ج) حلول البيانات والتحليلات الرقمية للقضايا البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحكومة؛ (د) منصات التمويل الجماعي الرقمي وقروض التجمع البنكي الرقمية الخضراء؛ (هـ) تحليل المخاطر الرقمية الخضراء وتكنولوجيا التأمين الخضراء (insuretech)؛ (و) حلول الإيداع والإقراض الرقمية الخضراء؛ (ز) حلول الأصول الرقمية الخضراء؛ و(ح) حلول التكنولوجيا التنظيمية الخضراء (regtech) (الشكل 11.7).



الشكل 11.7. ثماني فئات للتكنولوجيا المالية الخضراء وأمثلة على استخدام كل منها



المصدر: تحالف التمويل الرقمي الأخضر وشبكة التكنولوجيا المالية الخضراء السويسرية، "تصنيف التكنولوجيا المالية الخضراء" 2022، https://drive.google.com/file/d/1jhYybC5aF9qHYb36_OT4rfmxOaoirrh/view.

وفي هذا الإطار، يوجد العديد من الأمثلة في دول مختلفة على المنتجات التي تم إطلاقها ضمن الفئات الثمانية المدرجة في الشكل 11.7. وفيما يتعلق بالتكنولوجيا التنظيمية الخضراء، فقد قام البنك المركزي الإسباني على سبيل المثال بتوظيف إمكانيات معالجة اللغة الطبيعية (Natural Language Processing) وهي أحد فروع الذكاء الاصطناعي (AI) لمتابعة الإفصاحات الصادرة عن مجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المرتبطة بالمناخ TCFD. حيث قام البنك المركزي الإسباني ببناء خوارزميات تعتمد على التصنيف الصادر عن مجموعة العمل وذلك لاستخراج معلومات مؤتمتة واستخدامها لتحليل القطاع المصرفي الإسباني، وذلك لإعداد مؤشر امتثال لكل مجال من المجالات الرئيسية الأربعة لإطار مجموعة العمل TCFD (الحوكمة، والاستراتيجية، وإدارة المخاطر، والمقاييس والأهداف) للفترة 2014-2019 باستخدام التقارير الصادرة عن المؤسسات. ويعمل المؤشر على توظيف التنقيب في النصوص (text mining) لإعطاء لمحة عامة عن تطور الإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ والمتضمنة في التقارير الصادرة عن القطاع المصرفي الإسباني.

ومن جهته فإن البنك المركزي الأردني يهدف إلى تحليل وتحديد الخيارات الأكثر واقعية لتوظيف حلول التكنولوجيا المالية وغيرها من الحلول المبتكرة في تهيئة البيئة المواتية للتمويل الأخضر في المملكة، بما في ذلك من خلال المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية (Fintech regulatory sandbox) القائم حالياً. ويمكن تنفيذ ذلك كجزء من أجنحة الاشتغال المالي في المملكة، ومن ثم يمكن ربطها بإجراءات عمل محددة في هذه الاستراتيجية، مثل تفعيل شركات المعلومات الائتمانية الخضراء وتطبيق حلول مبتكرة لجمع وتحليل البيانات المرتبطة بالمناخ للغايات المتعلقة بالاستقرار المالي، والرقابة الاحترازية الجزئية، والتمويل الأخضر. وما أن يتم تحديد متطلبات الإفصاح والإبلاغ المتعلقة بالمناخ والبيئة، سيقوم البنك المركزي الأردني بدراسة تطبيق حلول التكنولوجيا التنظيمية أيضاً على غرار الحلول المطبقة لدى البنك المركزي الإسباني، وذلك لمتابعة الإفصاحات الصادرة عن مجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المرتبطة بالمناخ TCFD. ويمكن استخدام التكنولوجيا التنظيمية أيضاً، وكما هو مبين في الشكل 11.7، في التحقق من انسجام ومواءمة منتجات وخدمات معينة للتمويل الأخضر مع التصنيف الوطني الأخضر (عندما يتم اعتماده في الأردن) بشكل مؤتمت، وذلك من خلال الحلول التكنولوجية المبتكرة.

وتمهيداً لتعزيز الحلول الرقمية للتمويل الأخضر، سيقوم البنك المركزي الأردني بمراجعة العمل الذي قامت به الحكومة الأردنية لغاية الآن، ضمن إطار الشراكة مع مجموعة البنك الدولي من أجل جاهزية السوق. وقد تضمن ذلك إعداد دراسة جدوى وتصورات حول منصة التمويل الرقمي للطاقة النظيفة. ويتمثل أحد أهداف هذه المنصة في تعزيز التوافقية بين البنوك التجارية والعملاء حول منتجات الطاقة النظيفة، وذلك في مجال الطاقة المتجددة وكذلك ترشيد استهلاك الطاقة. كما تم تحديد تصورات حول توظيف البيانات التي يتم الحصول عليها من شركات المعلومات الائتمانية. وفي حال تفعيل منصة مماثلة في المملكة، فإن ذلك سيساهم في تعزيز النهوض بالاقتصاد الرقمي في الأردن وزيادة تدفقات التمويل الأخضر؛ إلا أنه من الضروري تجديد المباحثات والمناقشات حول النموذج التشغيلي الفعلي للمنصة والموارد المالية اللازمة لتطويرها وتشغيلها مستقبلاً.

الهدف: تعزيز إطلاق منتجات التأمين المرتبطة بالمناخ ومنتجات تمويل مخاطر الكوارث.

يعتبر التأمين الذي يراعي الاستجابة لتغير المناخ أحد أهم منتجات التمويل الأخضر والتي تساهم في تعزيز قدرة قطاع الأعمال والأفراد على مواجهة الصدمات الناتجة عن المخاطر المادية لتغير المناخ. ومع تعمق الآثار الناجمة عن تغير المناخ، فمن المتوقع أن تكون المملكة أكثر عرضة للكوارث المناخية. على سبيل المثال، فإن ارتفاع درجات الحرارة، وعدم انتظام هطول الأمطار، وانخفاض مصادر المياه المتاحة، وزيادة احتمالية حدوث موجات الحر، سيشكل ضغوطات على موارد المياه المحدودة أصلاً في المملكة. وبالتالي، فمن المتوقع أن تتأثر عدة قطاعات في المملكة بشكل غير مباشر ومتزايد كالزراعة والصناعة والطاقة والسياحة، مما يرفع من مخاطر انتقال تلك الآثار إلى الاقتصاد والقطاع المالي.

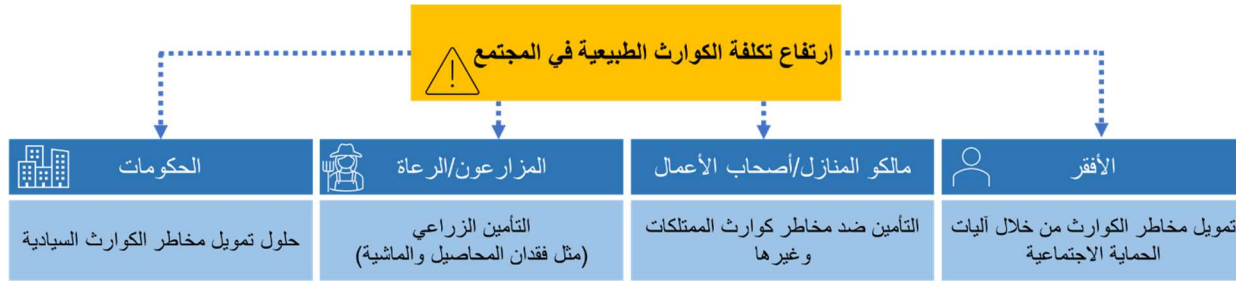
إن تركز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في ثلاث مدن في المملكة، إلى جانب سجل لمخاطر الكوارث التي تتراوح بين متوسطة إلى عالية، من شأنه أن يسهم في جعل المملكة أكثر عرضة للكوارث الطبيعية. حيث من المؤكد أن الكوارث التي تؤثر على عمان أو غيرها من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية (مثل إربد والزرقاء) يمكن أن تتسبب في إلحاق أضرار كبيرة ومباشرة. ومع تركز القروض في عمان بنسبة تفوق 80% من إجمالي القروض، فإن ذلك يزيد من تعرض البنوك والنظام المصرفي في المملكة للكوارث الطبيعية في تلك المناطق. ومن خلال تعرض القطاع المالي لمخاطر الكوارث، فإن الأضرار والخسائر الاقتصادية الناجمة عن حدوث كارثة طبيعية يمكن أن تنتقل إلى النظام المالي من خلال الآثار الاقتصادية الكلية والجزئية، مما قد يؤثر سلباً على الاستقرار المالي وعلى قدرة القطاع المالي في تمويل الاقتصاد.

إن فجوة الحماية من الكوارث (أي الفرق بين الخسائر المؤمن عليها والخسائر الإجمالية) تعتبر كبيرة في الأردن؛ حيث أن خيارات نقل المخاطر محدودة جداً، كما أنها لم تحقق أي تغطية واسعة لغاية الآن. كما أن الأردن لا يمتلك حالياً أي صندوق تأمين سيادي لتقديم الدعم المناسب للموازنة بعد حدوث كوارث شديدة الخطورة. ويتم تقديم التأمين على الممتلكات (الحرائق) في المملكة والذي يشمل التغطية ضد الكوارث من خلال وثيقة تجمع بين مخاطر الحرائق والكوارث (العواصف والفيضانات والزلازل والبراكين). وعلى الرغم من أن مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 2%، إلا أن هذا القطاع لا يزال قيد التطوير، حيث يتم غالباً تعزيز التأمين على الممتلكات من خلال متطلبات التأمين الإلزامية في عقود القروض العقارية السكنية. أما فيما يخص التأمين الزراعي، فهذا التأمين يعتبر متاحاً، إلا أنه نادراً ما يتم شراؤه. وفي الوقت الراهن، فإن الأداة المالية الرئيسية في المملكة التي تتضمن ترتيبات متفق عليها هي صندوق إدارة المخاطر الزراعية، والذي تم إنشاؤه في عام 2009. وقد كان هذا الصندوق في البداية يغطي المخاطر الناجمة عن الصقيع، إلا أنه قد تم توسيع نطاقه في عام 2022 ليشمل مجموعة واسعة من المخاطر الزراعية.

وتجدر الإشارة إلى أن أحد مسببات فجوة الحماية من الكوارث في المملكة، هو عدم وجود خيارات متوافقة مع الشريعة الإسلامية (تغطية التكافل للكوارث الطبيعية أو الأحداث الناجمة عن تغير المناخ) بشكل كافٍ. وهذا بدوره يؤدي إلى استبعاد عدد كبير من الفئات السكانية، وبالأخص الشرائح المجتمعية المهمشة اقتصادياً والأكثر عرضة للخسائر الناجمة عن المخاطر المرتبطة بالمناخ. وعليه، فمن المهم توسيع نطاق تغطية التكافل للتعرضات للمخاطر المرتبطة بالمناخ.

وبشكل عام، توجد عدة تقسيمات لتمويل مخاطر الكوارث والتأمين الذي يراعي تغير المناخ: (أ) منتجات التأمين المراعية لتغير المناخ المقدمة من القطاع الخاص إلى قطاع التجزئة (الأفراد)، والتي تتضمن التأمين على الممتلكات وأنواع التأمين الأخرى، كما تشمل التغطية ضد الكوارث الطبيعية مثل الأحداث الجوية القاسية؛ (ب) منتجات التأمين التجارية والتي تشمل على سبيل المثال، التأمين الزراعي (والذي يمكن اعتباره كلفة من فئات التأمين الشاملة والمستقلة بحد ذاتها)، والتأمين ضد الكوارث المقدم لشركات الأعمال والذي يمنح الحماية من مخاطر انقطاع الأعمال ويساعد القطاع الخاص في ضمان استمرارية الأعمال في حال حدوث صدمات مرتبطة بالمناخ مثل ترحيل مالكي عقود التأمين المتضررين من الكوارث بشكل مؤقت إلى أماكن أخرى. ففي المغرب، على سبيل المثال، فقد أصبح التأمين ضد مخاطر الكوارث إلزامياً لأصحاب المنازل والأعمال المؤمن عليها؛ (ج) الأدوات التمويلية لمخاطر الكوارث على المستوى السيادي، والتي تعزز من قدرة الحكومات الوطنية والحكومات المحلية على الاستجابة المالية لتلبية الاحتياجات التمويلية بعد الكوارث، دون الإضرار بأرصدة المالية العامة والأهداف التنموية؛ و(د) حلول تمويل مخاطر الكوارث المقدمة عبر آليات الحماية الاجتماعية، والتي تقدم تعويضات للأفراد المهمشين وغير المؤمن عليهم في حال تعرضهم أو تعرض منازلهم لخسائر ناجمة عن الكوارث (الشكل 11.8).

الشكل 11.8. تمويل مخاطر الكوارث والتأمين المرتبط بالمناخ



المصدر: منتدى الحماية المالية، "ما هو تمويل مخاطر الكوارث (DRF)؟" <https://www.financialprotectionforum.org/what-is-disaster-risk-finance-drf>.

وفي المملكة، يتم تنسيق الجهود الرامية للحد من مخاطر الكوارث من قبل المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات (NCSMC). وقد تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث 2023-2030، في تشرين أول 2022. حيث أن تقديم التمويل الموجه لمخاطر الكوارث وأدوات التأمين المتعلقة بالمناخ سيساهم في تحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بمخاطر الكوارث. وبهذا الخصوص، تضمنت مذكرة مجموعة البنك الدولي الأساسية حول تقرير المناخ والتنمية الخاص بالأردن (CCDR) ثلاث مجموعات من التوصيات المتعلقة بتمويل مخاطر الكوارث والتأمين ضد تغير المناخ في المملكة. ومن جهته يهدف البنك المركزي الأردني إلى المساهمة في تنفيذ التوصيات التي تقع ضمن نطاق صلاحياته:

تحسين فهم المخاطر: (أ) تحسين توافرية البيانات وتفصيلاتها. حيث تم الاستثمار في تجميع وتوفير البيانات المتعلقة بالهشاشة والمخاطر في المملكة؛ إلا أن عملية جمع البيانات حول الأحداث المتعلقة بالكوارث (على سبيل المثال، مدى خطورتها والأضرار الناجمة عنها)، والتعرضات المالية لا زالت غير مترابطة ولا يتم تبادلها على نطاق واسع. وفي هذا الجانب، فمن المهم وضع إطار شامل للبيانات المتعلقة بالمخاطر وبشكل يسهل الوصول إليه، وذلك لتمكين صانعي القرار في القطاعين العام والخاص من اتخاذ قرارات مالية مبنية على الحقائق حول المخاطر. (ب) تعزيز بناء وتحسين نماذج للكوارث وأدوات نمذجة المخاطر (على سبيل المثال، نمذجة كوارث الفيضانات أو الجفاف). ومن جهة أخرى، فإن البيانات التاريخية للأضرار الناجمة عن الكوارث تعطي مؤشرات ودلالات أولية حول المخاطر، إلا أنه يجب استكمالها بتقييمات أكثر تطوراً وبحيث تأخذ بالاعتبار الأبعاد المستقبلية للمخاطر، وذلك ليتم الاسترشاد بها في السياسات والأدوات المتعلقة بالمتانة المالية. وينبغي لمثل هذه التحليلات أن تأخذ في الاعتبار تأثير تغير المناخ وعدم اليقين بالخصوص.

إجراء تقييم كمي لمخاطر الكوارث: (أ) إجراء تقييمات للمخاطر المرتبطة بالمناخ (المادية) واختبارات الأوضاع الضاغطة للنظام المالي. حيث أن تقييم المخاطر المادية المرتبطة بالمناخ يتيح وجود أسلوب منظم لتحديد وتحليل وتقييم آثار المخاطر المادية الرئيسية المرتبطة بالمناخ، بما في ذلك الأضرار المباشرة والآثار غير المباشرة على الاقتصاد والقطاع المالي. ويمكن أن يساعد تقييم المخاطر المادية المرتبطة بالمناخ في تعزيز قدرة القطاع المالي على مواجهة الصدمات وتحديد الفرص المتاحة لتمويل التكيف مع المناخ. (ب) إجراء تحليل الفجوات للحماية المالية وذلك لتقييم جاهزية المملكة من الناحية المالية لمواجهة الكوارث والأزمات. إن إجراء هذا التقييم يمكن أن يتطلب تحليل ما يلي: حجم الخسائر الاقتصادية عقب الكوارث؛ التمويل متاح للحكومة المتفق عليه مسبقاً مع الجهات المقدمة للتمويل ومصادر التمويل الحالية المتاحة بعد الحدث (حدث الكارثة)؛ بالإضافة إلى الترتيبات القانونية والمؤسسية الأساسية والمتعلقة بالتمويل الموجه لمخاطر الكوارث؛ وتحليل الفجوة التمويلية (الفرق بين التمويل متاح المتفق عليه مسبقاً مع الجهات المانحة والالتزامات الحكومية المترتبة جراء الخسائر الناجمة عن الكوارث) إن أمكن ذلك.

- **توسيع نطاق الحماية المالية بهدف تعزيز القدرة على مواجهة الكوارث:** (أ) من الضروري إطلاق استراتيجية للتمويل المرتبط بمخاطر الكوارث والتأمين ضد تغير المناخ، كجهود جماعي مشترك من قبل الهيئات والسلطات الوطنية المعنية، وذلك لتحديد النهج الأمثل لمستويات المخاطر، بالإضافة إلى تحديد الأولويات في التمويل المرتبط بمخاطر الكوارث بشكل واضح. ويمكن أن تتضمن هذه الاستراتيجية تحديد أدوات مختلفة للتمويل المرتبط بمخاطر الكوارث، وذلك لاستهداف فئات متنوعة للاستفادة من التمويل، فضلاً عن معالجة كوارث مختلفة من حيث التكرار والشدة. كما يمكن أن تساعد هذه الاستراتيجية أيضاً في توظيف رأس المال الخاص. بالإضافة إلى ذلك، فإن استراتيجية التمويل المرتبط بمخاطر الكوارث يمكن أن تجمع بين التمويل الوطني (السيادي) المرتبط بمخاطر الكوارث، والتأمين الزراعي، وتأمين الممتلكات ضد مخاطر الكوارث، وبرامج الحماية الاجتماعية القابلة للقياس. وهذا يعتبر أمر بالغ الأهمية لإدارة الالتزامات الطارئة بالخصوص وتقييم أثرها على الموازنة، وكذلك لضمان الوصول إلى التمويل بشكل سريع وفعال وموثوق وبتكلفة معقولة، لتعزيز التعافي وإعادة الإعمار. ويمكن تعزيز القدرة على مواجهة الصدمات والحماية المالية لتحمل الخسائر الناجمة عن تغير المناخ بشكل كبير من خلال ضمان وجود تغطية مناسبة من خلال منتجات التكافل. ويمكن لهذه الجهود الاستراتيجية أن تعمل على تعزيز سوق التأمين ضد الكوارث في المملكة، من خلال تحسين إطار السياسة المتعلقة بالتأمين الخاص (بما في ذلك التأمين الزراعي) وبناء قدرات الشركات في مجال التأمين ضد مخاطر الكوارث. ويمكن أن يساعد ذلك أيضاً في توسيع نطاق الأدوات المتاحة للتمويل السيادي المرتبط بمخاطر الكوارث (على سبيل المثال، الائتمان الطارئ) وتوسيع نطاق الحلول المبنية على السوق (على سبيل المثال، إعادة التأمين السيادي) من خلال تطبيق نهج مثالي لمستويات المخاطر والذي يكفل الوصول إلى الأموال في الوقت المناسب والمحدد، والذي يؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين قدرة الأفراد والأعمال والدولة ككل على مواجهة الصدمات.

وفي هذا السياق، فإن البنك المركزي الأردني على استعداد للتعاون مع الهيئات الأخرى في المملكة لتطوير سياسة أو استراتيجية تُعنى بالتمويل المرتبط بمخاطر الكوارث وتعزيز سوق التمويل المرتبط بمخاطر الكوارث والتأمين ضد تغير المناخ. حيث أن معظم الإجراءات المذكورة ضمن توصيات البنك الدولي، خاصة تلك المتعلقة بتطوير أدوات للتمويل المرتبط بمخاطر الكوارث على مستوى الدولة، تتطلب جهوداً جماعية ومشاركة تحت إشراف السلطات المعنية مثل وزارة المالية. وقد تم تضمين عدد لا بأس به من التوصيات في هذه الاستراتيجية. وعلى سبيل المثال، سيقوم البنك المركزي الأردني بإجراء تقييم للمخاطر المرتبطة بالمناخ في القطاع المالي (الفصل الخامس)؛ كما تعتبر معالجة فجوات البيانات محورياً هاماً أيضاً في هذه الاستراتيجية. ونظراً لما تنطوي عليه خيارات التكافل من إمكانات لتحسين القدرة على مواجهة آثار تغير المناخ، فإن البنك المركزي الأردني يعتزم تنسيق الإجراءات المتعلقة بالتمويل الأخضر وتعزيز التمويل الإسلامي مع الأهداف المتعلقة بتعزيز منتجات التكافل الموجهة للقطاعات الاقتصادية المهمة.

ومن جهة أخرى، فإن من أبرز المجالات التي يمكن أن يؤثر فيها البنك المركزي الأردني بشكل مباشر، هو من خلال الجهود المستهدفة لتطوير السوق والمرتبطة بتطوير منتجات التجزئة ومنتجات التأمين التجارية التي تراعي الاستجابة لتغير المناخ. إلا أنه من المهم تسليط الضوء على وجود مساحة كافية لقطاع التأمين على مستوى العالم لتقديم منتجاته بتكلفة معقولة وبغطائية مناسبة للمخاطر المرتبطة بالمناخ. فعلى سبيل المثال، لا زالت التغطية المتعلقة باستمرارية العمل تشكل تحدياً، خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وبشكل عام، فإن تغطية منتجات التأمين في سوق التجزئة للمخاطر المرتبطة بالمناخ لا زالت محدودة. ومن جهته سيقوم البنك المركزي الأردني بمتابعة التوجهات والمستجدات العالمية، كما سيشارك في حوار السوق مع قطاع التأمين في المملكة لاستكشاف الخيارات الأكثر واقعية لتوسيع نطاق تقديم منتجات التأمين ضد تغير المناخ. كما أن الإرشادات المتعلقة بتطوير منتجات وخدمات التمويل الأخضر التي تمت مناقشتها في الفصول السابقة ستركز بشكل خاص على منتجات التأمين ضد المخاطر المرتبطة بالمناخ.

الهدف: تعزيز تمويل التحول والتكيف مع تغير المناخ

على المدى المتوسط، وعند قيام المؤسسات المالية بتعزيز قدراتها وإمكانياتها في القضايا المتعلقة بالمناخ، سيقوم البنك المركزي الأردني بدراسة مطالبات المؤسسات المالية بإعداد وتطبيق خطط التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون والتكيف مع تغير المناخ. حيث تعتبر الخطط المتعلقة بالتحول جديدة نسبياً. وعلى الرغم من أن العديد من المؤسسات المالية على مستوى العالم قد التزمت بصافي الانبعاثات الصفري أو الأهداف المماثلة المتعلقة بالمناخ، إلا أنه من المهم أن تترجم هذه الالتزامات إلى خطط عمل فعلية ومفصلة. وهنا يأتي دور خطط التحول: خطة التحول عبارة عن قائمة مفصلة لعدة سنوات تحتوي على مجموعة من الأهداف والإجراءات التي تحدد كيفية قيام مؤسسة مالية معينة بضمان توافق نموذج أعمالها واستراتيجيتها مع هدف محدد يتعلق بالبيئة والمناخ، مثل الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى 1.5 درجة مئوية. ويجب أن تتضمن خطط التحول المؤشرات والملاحق الرئيسية والمقاييس والمنتجات والإجراءات والتدابير والفترات الزمنية اللازمة لتحقيق الأهداف المتعلقة بإزالة الكربون. كما يوجد حالياً ثلاثة أنواع من خطط التحول: خطط التحول للصفري الاختياري الموجهة من السوق؛ وخطط التحول للصفري المطلوبة ضمن متطلبات الإفصاح الإلزامي للشركات؛ وخطط التحول الاحترازية الإلزامية والتي تركز على مخاطر عدم الالتزام بأهداف صافي الانبعاثات الصفري.⁹⁸

ومن جهة أخرى، يمكن أن تكون خطط التحول فعالة في إنفاذ المساءلة عن أعمال المؤسسات المالية المرتبطة بالمناخ؛ بالإضافة إلى تحفيز التمويل المرتبط بالتحول في المملكة. إذ قد يتطلب تحقيق أهداف المؤسسات المالية المرتبطة بالمناخ اتخاذ إجراءات استباقية بشأن التمويل المرتبط بالتحول، والذي يشمل الخدمات المالية المقدمة للصناعات ذات الانبعاثات العالية من الكربون لتمويل التحول نحو إزالة الكربون. وبالتالي، فإن خطط التحول يمكنها مساعدة المؤسسات المالية في استراتيجياتها المتعلقة بالتمويل الأخضر على المدى المتوسط والطويل. وبما أن الأردن يعكف حالياً على تطوير استراتيجية التنمية منخفضة الكربون في المملكة، فإن خطط التحول يمكن أن تساهم في دمج منظور القطاع المالي عند تطبيق الاستراتيجية. كما سيقوم البنك المركزي الأردني بدراسة توسيع نطاق هذه الخطط بحيث تغطي أبعاد التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها (يمكن أن تكون خطة التكيف على شكل استراتيجية أو خطة للتمويل المرتبط بالتكيف). أما بالنسبة لعلاقة هذه الخطط بالإفصاحات المتعلقة بالمناخ، فإن البنك المركزي الأردني سيقوم بمطالبة المؤسسات المالية بالإفصاح عن خططها المتعلقة بالتحول. إلا أنه من المهم الإشارة إلى أن هذا المجال لا يزال في البدايات، وبالتالي يتعذر على البنك المركزي الأردني والمؤسسات المالية تبنيه في هذا الوقت. ومع ذلك، فإن التطورات على مستوى العالم متسارعة، وبالتالي فإن البنك المركزي الأردني يدرك أهمية التخطيط للتحول والتكيف كأداة مستقبلية أو كمتطلب تنظيمي.

⁹⁸ سايمون ديكو وآخرون، "خطط التحول إلى الصافي الصفري: دليل إشرافي للسلطات الاحترازية" (منشور متعلق بالسياسات، معهد غرانثام لأبحاث تغير المناخ والبيئة، لندن، ومركز اقتصاديات وسياسات تغير المناخ، كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، 2022)، <https://www.lse.ac.uk/granthaminstitute/publication/net-zero-transition-plans-a-supervisory-playbook-for-prudential-authorities/>.

11.3 تقوية الشراكات من أجل تعزيز التمويل الأخضر

الهدف: تعزيز أدوات تخفيف المخاطر (de-risking) المرتبطة بالتمويل الأخضر

أهمية وأنواع أدوات تخفيف المخاطر الخضراء

إن تعزيز رأس المال الخاص يعتبر عنصراً أساسياً لتحقيق الأهداف المرتبطة بالمناخ، وذلك نظراً لمحدودية المالية العامة التي تواجه الحكومات في العديد من الدول النامية. ويواجه الأردن تحدياً مماثلاً: نظراً لصعوبة الأوضاع المالية، فإن الفجوة التمويلية للمساهمات المحددة وطنياً (الالتزامات المشروطة) تعتبر كبيرة، كما أن التمويل الذي يراعي الاستجابة لتغير المناخ والمقدم من القطاع الخاص يجب أن يلعب دوراً رئيسياً في تنفيذ الأجندة المتعلقة بتغير المناخ. وفي هذا السياق، قد تبرز الحاجة إلى وجود أدوات لتخفيف المخاطر من أجل تعزيز رأس المال الخاص الأخضر.

وتساعد أدوات تخفيف مخاطر التمويل الأخضر على إعادة تخصيص أو تقاسم أو تخفيف المخاطر الحالية أو المحتملة المرتبطة بالاستثمارات الخضراء.⁹⁹ علماً بأن ذلك على درجة عالية من الأهمية بالأخص للمشاريع الخضراء المبتكرة والتي لم يتم اختبارها. إن تخفيف المخاطر بشكل عام قد يكون ذات أهمية أعلى بالنسبة للتمويل الأخضر، ويرجع ذلك بشكل جزئي إلى أن الأصول الخضراء تعتبر جديدة نسبياً، كما أن البراهين والأدلة حول سجل المخاطر والعوائد للاستثمارات الخضراء لا زالت غير مكتملة. ويمكن تصنيف تخفيف المخاطر إلى فئتين رئيسيتين. تقليل المخاطر المرتبط بالسياسات من خلال ضمان وجود بيئة جذابة تركز على أسس قوية لتمكين استثمارات القطاع الخاص. حيث إن وجود بيئة تمكينية تتميز بالشفافية والقدرة الاستثمارية ناجمة عن تبني سياسات وتعليمات تعزز تكافؤ الفرص والمنافسة، يمكن أن يقلل بشكل طبيعي من التصورات حول المخاطر ويمنح المزيد من اليقين للمستثمرين. أما بالنسبة لتخفيف المخاطر المرتبط بالجوانب المالية فإنه يعني على وجه التحديد تخفيف المخاطر المالية المرتبطة بالاستثمارات الخضراء. ويمكن القيام بذلك بعدة طرق - على سبيل المثال، من خلال الضمانات، وأدوات الدين، والتوظيف الاستراتيجي للموارد العامة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن إشراك عدد من الجهات الفاعلة التي ستتحمل جزءاً من المخاطر في هياكل تخفيف المخاطر المالية: مثل الحكومات، وبنوك التنمية متعددة الأطراف، والمؤسسات المالية التنموية، والصناديق المخصصة لتغير المناخ، وغيرها.

ويرتبط تحديد الأداة الأكثر ملائمة لتخفيف المخاطر بحجم وتعقيد الاستثمارات الخضراء. فبالنسبة للتمويل الأخضر المقدم للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، فإن الضمانات المقدمة للحصول على الائتمان قد تكون الأكثر ملاءمة لتخفيف المخاطر، وهذا ما يتم تطبيقه في المملكة لتعزيز وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل التقليدي. أما بالنسبة للاستثمارات الخضراء الكبرى، فإن وجود هياكل للتمويل المختلط قد تكون الأنسب، وذلك لإطلاق وتعزيز الاستثمارات الخاصة الخضراء بشكل أكبر.

ويتضمن التمويل المختلط استخدام رأس المال من المصادر العامة أو الخيرية لتعزيز استثمارات القطاع الخاص وذلك لسد الفجوة اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.¹⁰⁰ إن مفهوم التمويل المختلط لا يعتبر جديداً: حيث أنه ومنذ عدة عقود يتم استخدام الأموال العامة والضمانات التنموية للحد من المخاطر وتشجيع مشاركة رأس المال الخاص. إلا أن حجم التمويل المختلط يعد صغيراً نسبياً مقارنة باحتياجات التمويل المستدام. وعلى الصعيد العالمي، تشير التقديرات إلى أن متوسط التدفقات السنوية للتمويل المختلط قد بلغ أقل من 10 مليار دولار أمريكي منذ عام 2015.¹⁰¹ ويعتمد التمويل المختلط على اتخاذ الإجراءات التحسينية على الصعيد المالي لتشجيع المستثمرين والجهات المقرضة في القطاع الخاص على الانخراط في المعاملات التي تتجاوز درجة تقبلهم للمخاطر. ويمكن أن يشمل ذلك كافة الإجراءات التي من شأنها تخفيف مخاطر الاستثمارات أو القروض، وخاصة الضمانات الكاملة أو الجزئية، وكذلك المشاركة في حقوق الملكية أو الديون الثانوية (الملحقة).¹⁰² ويستعرض الإطار 11.3 ملخصاً لمثلثين على التمويل المختلط في المملكة.

⁹⁹ دروبا بوركاياسا ونينا خانا، "طرق تخفيف مخاطر التمويل المرتبط بالمناخ"، مدونة لمبادرة السياسات المتعلقة بتغير المناخ، 13 نيسان 2022، <https://www.climatepolicyinitiative.org/blog-ways-to-de-risk-climate-finance/>.

¹⁰⁰ باتريشيا سولسر، "توسيع نطاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال إشراك المؤسسات الخيرية والمؤسسات الأخرى الاستثمارية المؤثرة"، مدونة "الوصول إلى تمويل البنية التحتية بشكل سليم"، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 9 أيلول 2021. <https://blogs.worldbank.org/ppps/scaling-ppps-engaging-impact-investing-charities-and-foundations>.

¹⁰¹ رافي مينون، "ملاحظات افتتاحية"، مؤتمر تحول التمويل نحو الصافي الصفري، سنغافورة، 4 تشرين أول 2022، <https://www.bis.org/review/r221005b.htm>.

¹⁰² مركز تورونتو (TC)، "التمويل المختلط: الآثار المترتبة على الجهات الرقابية" (TC Notes، TC، تورونتو، كندا، 2021)، https://www.torontocentre.org/videos/Blended_Finance_FINAL.pdf.

إطار 11.3. أمثلة على التمويل المختلط في المملكة

تمويل مختلط لتوسيع محطة السمرا لتنقية المياه العادمة في الأردن

تم تخصيص حزمة من التمويل المختلط لتمويل توسعة محطة السمرا لتنقية المياه العادمة. حيث تم تنفيذ المشروع من قبل شركة السمرا لتنقية المياه العادمة المحدودة، وهي شركة خاصة تم توظيفها بموجب عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT)، لتمويل محطة المعالجة وتحديثها وتشغيلها.

وفي هذا الإطار، فإن الشركة الخاصة كانت مطالبة بتوفير تمويل خاص، والذي قامت بالحصول عليه من خلال المساهمات في حقوق الملكية وقرض تجمع بنكي بحق رجوع محدود (limited recourse) تم تقديمه من قبل بنوك محلية بالعملة المحلية. كما تضمنت الحزمة المالية الكلية أيضاً التمويل المقدم من القطاع العام للفجوة المتعلقة باستمرارية العمل، بما في ذلك المساهمات المقدمة من الحكومة الأردنية والمنحة المقدمة من مؤسسة تحدي الألفية. وقد لعب التمويل المقدم من القطاع العام دوراً محورياً في المساعدة في هيكلة المشروع وإقناع الجهات المقدمة للتمويل في القطاع الخاص للمشاركة في هذا المشروع. أما بالنسبة للديون التجارية فقد تم الحصول عليها من خلال قرض تجمع بنكي عادي بحق رجوع محدود لتمويل المشروع، تم تقديمه من قبل مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية المحلية الأردنية بتنظيم من البنك العربي. وتبلغ مدة هذا القرض 13 عاماً، مع إمكانية التمديد لغاية 20 عاماً. وتعتبر هذه المدة آنذاك أطول فترة استحقاق لقرض يتم الحصول عليه بحق رجوع محدود ومقوم بالدينار الأردني. وعلى صعيد آخر، فقد تم توفير تمويل إضافي من خلال هيكل شلالات التدفق النقدي (Waterfall)، حيث تضمنت الاتفاقية حق مشاركة البنوك في التمويل. وتجدر الإشارة إلى أن تقديم القرض بالعملة المحلية يوفر للعملاء الحماية ضد مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية.^أ

التمويل المختلط لأول سندات خضراء للشركات في المملكة

في آذار 2023، أصدر البنك الأردني الكويتي أول سند أخضر في المملكة بهدف تمويل مشاريع الطاقة النظيفة وقطاع النقل منخفض الكربون والعقارات التي تراعي ترشيد استهلاك الطاقة والإدارة المستدامة لموارد المياه والنفايات. وقد قامت مؤسسة التمويل الدولية باستثمار ما يصل إلى 50 مليون دولار أمريكي في هذا السند، علماً بأن السند بأجل استحقاق يبلغ خمس سنوات. حيث تم استثمار ما يصل إلى 36 مليون دولار أمريكي من الحساب الخاص لمؤسسة التمويل الدولية، و 10 مليون دولار أمريكي كتمويل مختلط واستثمار مشترك بين كندا ومؤسسة التمويل الدولية ضمن برنامج التمويل المناخي المختلط، في حين تم تقديم 4 مليون دولار أمريكي من برنامج تسهيلات تنمية القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الممول من هولندا، وكلاهما بتنفيذ من مؤسسة التمويل الدولية.^ب

أ. البنك الدولي، "التمويل المختلط لتوسيع محطة السمرا لتنقية المياه العادمة في المملكة" (حالات عملية حول التمويل المختلط للمياه والصرف الصحي، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2016).
<https://documents1.worldbank.org/curated/en/959621472041167619/pdf/107976-Jordan.pdf>.

ب. مؤسسة التمويل الدولية، "مؤسسة التمويل الدولية تستثمر في أول سند أخضر في الأردن لتعزيز التمويل المرتبط بالمناخ وتحفيز النمو"، آذار 2023،
<https://pressroom.ifc.org/all/pages/PressDetail.aspx?ID=27438>

ولتسهيل تطوير أدوات تخفيف المخاطر المرتبطة بالتمويل الأخضر في المملكة، فإن البنك المركزي يمتلك خياران رئيسيان (الشكل 11.9: أ) تعزيز برنامج ضمان الائتمان والقروض الخضراء بالتعاون مع الشركة الأردنية لضمان القروض، و (ب) المشاركة في الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز هياكل التمويل الأخضر المختلط. ويمكن للبنك المركزي الأردني أن يشارك في هذا الأخير من خلال عدة طرق: إبلاغ المؤسسات المالية بالفرص المتاحة أمامها للمشاركة في التمويل المختلط؛ وذلك من خلال توضيح درجة التعقيد ومعالجة المخاطر لمختلف هياكل التمويل المختلط؛ بالإضافة إلى توفير البيانات المالية المتعلقة بالمناخ بشكل منهجي، والتي يمكن أن تعود بالفائدة على تصميم وتسعير مشاريع التمويل المختلط.

الشكل 11.9. مساهمة البنك المركزي الأردني في تطوير أدوات تخفيف مخاطر التمويل الأخضر



المصدر: الشكل الأصلي في الاستراتيجية.

مساهمة البنك المركزي الأردني في الأنشطة المتعلقة بالتمويل الأخضر المختلط في المملكة

تلعب الجهات الرقابية والتنظيمية في القطاع المالي دوراً مهماً في تسهيل التمويل الأخضر المختلط.¹⁰³ أولاً، إن وجود إطار رقابي وتنظيمي حثيف، وتعزيز الأسواق المالية المحلية، وتعزيز الاستقرار والإشتمال المالي يمكن أن يؤدي إلى زيادة جاذبية التمويل الخارجي المختلط المقدم للمملكة، كما أن مهام وصلاحيات البنك المركزي الأردني تشمل كافة هذه الجوانب. وثانياً، يمكن للمؤسسات المالية - على سبيل المثال البنوك وشركات التأمين - أن تشارك بشكل مباشر في برامج التمويل المختلط.

ومن جهة أخرى، فإن هياكل التمويل المختلط يمكن أن تؤدي إلى ظهور مستويات جديدة من التعقيد والتي تتطلب تركيز واهتمام إضافي من قبل البنك المركزي الأردني بصفته جهة رقابية في القطاع المالي. إن من المهم فهم المخاطر المتأصلة في المشاريع التي سيتم تمويلها ومدى فعالية تخفيف تلك المخاطر من خلال الإجراءات التحسينية المختلفة التي سيتم اتخاذها من قبل الأطراف الأخرى مثل المؤسسات المالية الدولية، ومنظمات المساعدات والمعونة، والمنظمات غير الحكومية. وفي بعض الحالات، يمكن أن تكون تلك الإجراءات معقدة للغاية. على سبيل المثال، بالنسبة للضمانات، فإن هناك عدة شروط يجب الوفاء بها قبل أن يصبح الضمان قابلاً للتنفيذ. وعلى صعيد آخر، فإذا كانت مشاريع التمويل المختلط سبترتب عنها التزامات جوهرية على المؤسسات المالية الخاضعة للرقابة، فإن الجهات الرقابية يجب أن تكون على دراية بذلك، كما يجب أن تفهم المخاطر المترتبة وأساليب تخفيف المخاطر المتاحة، وأن تعمل على تقييم مدى فعالية وقدرة المؤسسة الخاضعة للرقابة على إدارة هذه المخاطر. ويهدف البنك المركزي الأردني إلى اتباع نهج استباقي وتحوطي لإشراك الجهات المشاركة من القطاع المالي في المناقشات حول الهياكل الرئيسية للتمويل المختلط وفرص وإمكانية مشاركة المؤسسات المالية فيها مستقبلاً.

ومن جهته سيقوم البنك المركزي الأردني بتطوير القدرات الداخلية بالإضافة إلى تشجيع المؤسسات المالية على القيام بذلك، وأن ترفع من جاهزيتها، في حال رغبتها بالتوجه نحو أنشطة التمويل المختلط. وخلال الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP 27) في عام 2022، أطلقت شبكة تخطيط النظام المالي NGFS مبادرة التمويل المختلط والتي تهدف إلى رفع مستوى الوعي حول التمويل المختلط بين البنوك المركزية والجهات التنظيمية في القطاع المالي، مع التركيز على التغلب على العقبات المحتملة والمتعلقة بالجوانب التنظيمية والتنفيذية. وبهذا الخصوص، فإن البنك المركزي الأردني سيعمل على توظيف هذه المبادرات وغيرها من المبادرات المماثلة في بناء القدرات ورفع مستوى الوعي في المملكة.

ومن جهة أخرى يمكن للبنك المركزي الأردني أيضاً أن يقوم بدور هام في عملية جمع البيانات والمعلومات بشكل منهجي والتي يمكن أن يتم الاسترشاد بها في تطوير منتجات التمويل المختلط في المملكة، ويمكن أن يتولى قسم مخاطر تغير المناخ والتمويل الأخضر في البنك المركزي الأردني مسؤولية التنسيق بالخصوص. وعلى الصعيد العالمي، يتم تشجيع الجهات الرقابية للمشاركة في ضمان تطبيق واتباع معايير الإبلاغ المالي للحصول على صورة أوضح عن حجم معاملات التمويل المختلط في الأسواق المحلية. وهذا يتوافق تماماً مع هدف البنك المركزي الأردني في هذه الاستراتيجية والمتعلق بمعالجة فجوات البيانات المرتبطة بالتمويل الأخضر وإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ. وفي هذا الإطار، فإن مشاركة مؤسسات التمويل الاجتماعي الإسلامية مثل الصناديق الوقفية وأموال الأوقاف والتي لديها مبالغ كبيرة للاستثمار في الأدوات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بهدف إفادة المجتمع ككل، يمكن أن تكون ذات فائدة كبيرة في التمويل المختلط في المملكة.

¹⁰³ مركز تورنتو، "التمويل المختلط".

إرشادات حول إدراج إجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه ضمن البرامج العامة لضمان التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في عام 2022، قامت مجموعة عمل تابعة للبنك الدولي والمعنية بـ "تخضير" البرامج العامة لضمان الائتمان الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بإصدار إرشادات تتضمن مبادئ أساسية لتعزيز استجابة تلك البرامج لتغير المناخ. ويستعرض الشكل 11.10 ملخصاً موجزاً (يتضمن انسيابية العمل) للفئات الأربع الرئيسية المتضمنة في الإرشادات. وفي المملكة، يمكن تقسيم هذه الإرشادات على شكل إجراءات تتولى الشركة الأردنية لضمان القروض تنفيذها، وذلك من أجل (أ) إدراج الاعتبارات البيئية والمناخية ضمن إطارها المؤسسي والاستراتيجي وإطار إدارة المخاطر و(ب) إدراج العوامل المناخية في برامج ضمان الائتمان (أو إطلاق برنامج متخصص للضمانات الخضراء).

إدراج الجوانب البيئية والمناخية ضمن إطار البرامج العامة لضمان التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة

الالتزام بالاستراتيجيات الخضراء. وضمن إطار هذه الفئة، يتعين على البرامج العامة لضمان التسهيلات الائتمانية أن تعمل على: (أ) تضمين التحديات والفرص المتعلقة بالمناخ في إستراتيجياتها؛ (ب) إرساء هيكل مناسب للحوكمة والإدارة يتيح التطبيق الفعال للاعتبارات المتعلقة بتغير المناخ في الاستراتيجية والعمليات؛ و(ج) ضمان وجود التمويل الكافي لتنفيذ الأهداف المتعلقة بالاستجابة لتغير المناخ من خلال استراتيجية وعمليات تلك البرامج. ويرتبط هذا غالباً بإدراج الجوانب المتعلقة بالاستجابة لتغير المناخ على المستوى المؤسسي والتنظيمي لتلك البرامج، وذلك لتحديد ووضع كافة عوامل التمكين الأساسية.

إدارة المخاطر البيئية والمناخية. نظراً لأن آثار المخاطر المادية والمخاطر الإنتقالية يمكن أن ينتج عنها مخاطر مالية جوهرية تؤثر على البرامج العامة لضمان التسهيلات الائتمانية، فإن تحليل وتقدير هذه الأنواع من المخاطر يجب أن يصبح جزءاً لا يتجزأ من الأطر الشاملة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية. وكما هو الحال بالنسبة لإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ في المؤسسات المالية، ولضمان مشاركتها الفعالة بالخصوص، فإن تلك البرامج بحاجة إلى العمل على معالجة فجوات البيانات وتطوير واعتماد المنهجيات والمعايير والأدوات الفنية لتقييم المخاطر ومتابعتها والتخفيف منها ضمن محفظة تلك البرامج.

تعزيز الأهداف المناخية الذكية. حيث يتم تشجيع البرامج العامة لضمان التسهيلات الائتمانية لجعلها أكثر استجابة للمناخ - على سبيل المثال، من خلال مواءمة معايير الأهلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات المالية الشريكة، والأدوات الائتمانية، مع الاستراتيجية الخضراء لتلك البرامج - وذلك من خلال تعديل معايير البرامج لتحفيز استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو الأهداف المناخية الذكية. وتعتبر نسب تغطية الضمانات، وتسعير الضمانات، وأجال استحقاق ضمانات الائتمان، وفترات السماح، والمساعدة الفنية آليات توجيهية مهمة لتلك البرامج، وذلك لتحديد استخدامات الأموال ضمن تلك البرامج والمساهمة في زيادة مستويات الدخل. على سبيل المثال، سيكون من المهم ربط معايير الأهلية بالتصنيف الوطني الأخضر، عند اعتماده في المملكة. كما يمكن اعتماد معايير أهلية معينة لاختيار المؤسسات المالية الشريكة، مع إمكانية التركيز على المؤسسات ملتزمة بالمعايير البيئية والمناخية، أو المؤسسات التي لديها نسبة أكبر من العملاء "الخضراء" في محافظها الاستثمارية.

المحاسبة المتعلقة بالأداء المرتبط بالمناخ. يتميز التمويل الأخضر بأنه يرتبط بشكل مباشر بأهداف بيئية ومناخية. ولذلك، فإن تبني نظام حصيف ومتين لمراقبة وتقييم الأداء المرتبط بالمناخ للبرامج العامة لضمان التسهيلات الائتمانية، وكذلك الإفصاح عن المعلومات والمقاييس المتعلقة بأنشطتها المرتبطة بالمناخ بشكل دوري، يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من تخضير تلك البرامج.

الشكل 11.10. المكونات الرئيسية للإرشادات المتعلقة بتضمين إجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في البرامج العامة لضمان التسهيلات الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: البنك الدولي. 2022. "إرشادات حول إدراج إجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في البرامج العامة لضمان التسهيلات الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة". واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

ضمان التسهيلات الائتمانية المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة

تمثل الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أكثر من 98% من الشركات المسجلة في المملكة. وعلى الرغم من أن الشركات الصغيرة الفردية يمكن أن يكون لها تأثير طفيف جداً على انبعاثات الغازات الدفيئة، إلا أن الإجراءات والتدابير المتعلقة بتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه تعتبر ذات أهمية بالغة بالنسبة لتلك الشركات، حيث يمكن للتأثيرات المناخية المختلفة أن يكون لها آثار كبيرة على تنافسية تلك الشركات، وقدرتها على مواجهة الصدمات واستمرارية أعمالها، على المدى المتوسط والطويل. وفي هذا السياق، فقد تزايدت أهمية الحصول على التمويل الأخضر الذي يدعم جهود تلك الشركات في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وتواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة عقبات وقيود تتعلق بالحجم، تحد من قدرتها على اعتماد ممارسات مستدامة وعلى اغتنام الفرص الخضراء المتاحة ضمن جهودها في التكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك العقبات التي تحول دون الحصول على التمويل المناسب.¹⁰⁴ كما أن المعوقات القائمة الموجودة مسبقاً والتي تحد من الوصول إلى التمويل التقليدي قد تتفاقم بسبب تأثيرات تغير المناخ، وكما تم مناقشته سابقاً، فإن المتطلبات الإضافية المرتبطة بالمؤهلات الخضراء وإثبات الجدارة المتعلقة بالتخضير قد تعمل على إضافة المزيد من التحديات الماثلة أمام الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل الأخضر. وغالباً ما يتم تعزيز الوصول إلى التمويل الأخضر جنباً إلى جنب مع سياسات القطاع المالي المستمرة والرامية إلى زيادة الاشتغال المالي للقطاعات المهمشة.

وبناءً على ما ورد أعلاه، فإن برامج ضمان التسهيلات الائتمانية يمكن أن تمثل أداة قوية لإطلاق العنان للتمويل الأخضر للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتتمثل الفكرة الأساسية في أن برامج ضمان التسهيلات الائتمانية الخضراء يمكنها تحفيز الإقراض في السوق الخضراء في مراحل مبكرة، وذلك من خلال تقليل عدم اليقين علماً بأن المؤسسات المالية تنظر إلى المخاطر المرتبطة بالفئات المستهدفة بأنها مرتفعة جداً.¹⁰⁵ ويمكن لتلك البرامج أن تساهم في معالجة خاصيتين رئيسيتين للتمويل: دعم الوصول إلى التمويل، واستهداف المخرجات الاقتصادية الخضراء. إلا أنه من المهم إدراك المعوقات التي تعترض الوصول إلى التمويل الأخضر والتي يمكن لهذه البرامج معالجتها والتي لا تستطيع معالجتها. (الشكل 11.11).

¹⁰⁴البنك الدولي، "إرشادات حول إدراج إجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في البرامج العامة لضمان التسهيلات الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" (مجموعة العمل المعنية بتخضير البرامج العامة لضمان التسهيلات الائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2022)، <https://documents1.worldbank.org/curated/en/099512111082215393/pdf/IDU0ef1c33d00fa6c04e180991a0e47a751bfcfb.pdf>.

¹⁰⁵ تحالف الشمول المالي (AFI)، "البرامج العامة لضمان التسهيلات الائتمانية الخضراء للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة" (تقرير خاص، تحالف الشمول المالي AFI، كوالامبور، ماليزيا، 2022)، https://www.afi-global.org/wp-content/uploads/2022/06/Green-credit-schemes-for-MSMEs_260722.pdf.

الشكل 11.11. تحديات التمويل الأخضر التي تواجه الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتي يمكن أو لا يمكن معالجتها من خلال ضمان التسهيلات الائتمانية الخضراء

يمكن معالجتها بضمانات الائتمان الأخضر	ولا يمكن معالجتها بضمانات الائتمان الأخضر
- أهلية الضمانات - عدم تماثل معلومات المقترض - فترات استرداد أكبر - الافتقار إلى المعرفة التقنية	- حالات عدم اليقين بشأن السياسات الخضراء والبيئة التنظيمية - قلة وعي المقترض - قضايا الإطار القانوني - ارتفاع تكاليف المراقبة

المصدر: تحالف الشمول المالي (AFI)، " البرامج العامة لضمان التسهيلات الائتمانية الخضراء للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة" (تقرير خاص، تحالف الشمول المالي AFI، كوالالمبور، ماليزيا، 2022)، https://www.afi-global.org/wp-content/uploads/2022/06/Green-credit-schemes-for-MSMEs_260722.pdf

إدراج الاعتبارات المتعلقة بالمناخ ضمن عمليات وبرامج الشركة الأردنية لضمان القروض

تلتعب الشركة الأردنية لضمان القروض دوراً هاماً في النظام المالي في المملكة: حيث تعمل برامج الشركة الموجهة لضمان القروض على تعزيز وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة للتمويل، وتسهيل المعاملات من خلال برامج التأمين المستهدفة. كما أن الشركة فعالة في تقديم الضمانات في المملكة منذ عام 1994، وقد تم تأسيسها كشركة مساهمة عامة يمتلك البنك المركزي الأردني أغلبية أسهمها. وتبلغ قاعدة رأس مال الشركة الأردنية لضمان القروض نحو 30 مليون دينار أردني. ويمكن تقسيم برامج الشركة إلى فئتين رئيسيتين: برنامج ضمان القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج ضمان ائتمان الصادرات والمبيعات المحلية.

إن جهود الشركة الأردنية لضمان القروض في تضمين الاعتبارات المتعلقة بالمناخ في نموذجها التشغيلي وبرامجها الموجهة لضمان الائتمان ستكون بالغة الأهمية في تخضير القطاع المالي في المملكة. حيث أن تغير المناخ يعتبر ذو أهمية كبيرة بالنسبة للشركة الأردنية لضمان القروض وذلك من منظور المخاطر والفرص. ففي الجانب المتعلق بالمخاطر، يمكن أن يكون للعوامل المادية والعوامل الانتقالية المتعلقة بتغير المناخ تأثيرات سلبية على الملاءة الائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من برامج ضمان القروض المقدمة من الشركة. وفي النهاية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع مبالغ الدفعات المتعلقة بالضمانات المقدمة من الشركة إلى المؤسسات المالية الشريكة بشكل أعلى من المتوقع. وبالمثل، وضمن إطار برنامج ضمان ائتمان الصادرات والمبيعات المحلية، يمكن أن يكون للعوامل البيئية والمناخية آثار جوهريّة متزايدة على سجل المخاطر لمشتري السلع، لا سيما في الأماكن الجغرافية الأكثر عرضة للمخاطر المرتبطة بالمناخ، أو المشتريين المعرضين بشدة لخطر التشرّد بسبب سياسات التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون. وفي هذا السياق، سيقوم البنك المركزي الأردني بتشجيع ودعم الشركة الأردنية لضمان القروض لإدراج الاعتبارات المتعلقة بالمناخ في النموذج الاستراتيجي والتشغيلي للشركة لضمان أن المخاطر المرتبطة بالمناخ قد تم أخذها بعين الاعتبار.

أما فيما يتعلق بجانب الفرص، فإن الشركة الأردنية لضمان القروض يمكن أن تكون أحد عوامل التمكين الأساسية للتمويل الأخضر في المملكة. وكما تم الإشارة إليه سابقاً، فإن الوصول للتمويل الأخضر بالنسبة لبعض العملاء قد يكون أكثر صعوبة من الوصول إلى التمويل التقليدي، وذلك يعود لعوامل مثل الحاجة إلى التحقق من الأهلية والملاءة الخضراء، والمشاريع الاستثمارية الخضراء التي لم يتم اختبارها، وغيرها من الأمور. ومن جانب آخر، فإن بعض البرامج المقدمة من الشركة تركز بشكل خاص على الغايات المتعلقة بالطاقة المتجددة وترشيد استهلاك الطاقة. على سبيل المثال، يقوم الصندوق الأردني للطاقة المتجددة وترشيد استهلاك الطاقة، بدعم البرامج والآليات المالية التي تتيح لمشاريع الطاقة المتجددة ومشاريع ترشيد استهلاك الطاقة الحصول على التمويل من البنوك، والذي يتضمن دعم أسعار الفائدة على القروض، والقروض الدوارة، وتخفيف المخاطر المالية، وضمان الائتمان، وأشكال الدعم الأخرى. وتساهم الشركة الأردنية لضمان القروض في ذلك من خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى التي تشارك في البرنامج وذلك بتقديم ضمانات ائتمانية. كما يحصل المقترضون على قروض بأسعار فائدة مدعومة، بينما تستفيد البنوك من المنافع المتأتية من ضمانات القروض المقدمة من الشركة دون أية عمولات أو رسوم.

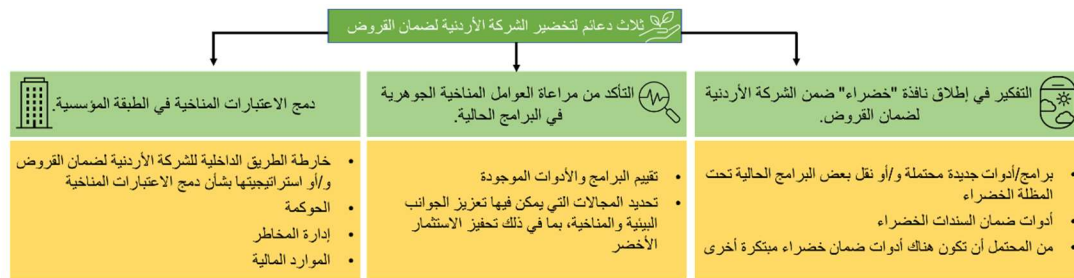
وعلى المديين المتوسط والطويل، توجد إمكانية لتوسيع نطاق منتجات الشركة الأردنية لضمان القروض بحيث تركز بشكل خاص على إطلاق سوق التمويل الأخضر، على سبيل المثال من خلال توفير ضمانات مستدامة مالياً لإصدار السندات الخضراء. وبشكل عام، في حال اتسع نطاق منتجات الإقراض الأخضر المتاحة بمرور الوقت، فإن الشركة يجب أن تعمل على مواءمة عروض منتجاتها الخضراء مع المنتجات والخدمات الخضراء المقدمة من قبل المؤسسات المالية الشريكة. كما يمكن أن تقوم الشركة أيضاً، عندما يكون ذلك مناسباً (بما في ذلك من منظور القدرة المالية للشركة)،

بدراسة تطوير منتجات جديدة مثل ضمانات رأس المال وأشباه رأس المال والتي تهدف إلى جذب تمويل طويل الأجل للمشاريع الخضراء الأكثر خطورة أو الضمانات الناجمة عن الكوارث، وذلك لتسهيل التوظيف العاجل للتمويل الطارئ للشركات الصغيرة والمتوسطة القادرة على الاستمرار في العمل والمتواجدة في الأماكن الجغرافية المتضررة من كارثة طبيعية مرتبطة بالمناخ.

ومن جهة أخرى، ولتخضير الشركة الأردنية لضمان القروض وبرامجها بشكل فعال، فإنه يتوجب استيفاء عدة شروط مسبقة على درجة من الأهمية. أولاً، إن وجود تصنيف وطني أخضر يمكن أن يقلل من تكلفة المعاملات المتعلقة بضمان الائتمان الأخضر بشكل كبير، حيث أنه سيعمل على تسهيل تصنيف وتحديد الأنشطة المؤهلة للحصول على ضمانات الائتمان الأخضر. ثانياً، إن إطار الإفصاح المرتبط بالمناخ (سواء بالنسبة للمؤسسات المالية الشريكة أو الشركات الصغيرة والمتوسطة) من شأنه تسهيل تنفيذ برامج ضمان الائتمان الأخضر، حيث أن تقديم المعلومات المتعلقة بالمناخ بشكل منهجي سيعمل على تسهيل إجراءات تقييم الأداء والنتائج الخضراء، وكذلك تقييم سجل المخاطر والعوائد للمستفيدين. إلا أن تطوير وتنفيذ برنامج (برامج) ضمان الائتمان الأخضر لا يتضمن بالضرورة الانتظار لحين إقرار هذه الشروط: على سبيل المثال، خلال عملية تطوير التصنيف، فإن برنامج ضمان الائتمان الأخضر يمكن أن تستند إلى مبادئ مستقلة للتصنيف الأخضر بشكل مؤقت، وأن ترتبط -إن أمكن- بالمتطلبات الوطنية القائمة.

ومن جهته سيعمل البنك المركزي الأردني على تشجيع الشركة الأردنية لضمان القروض على الانخراط في المجالات الثلاثة التالية على الأقل، وذلك لتخضير نموذجها التشغيلي وبرامجها: (أ) إدراج الاعتبارات البيئية والمناخية في الإطار المؤسسي العام وإطار الحوكمة وإدارة المخاطر؛ (ب) ضمان الأخذ بالعوالم الجوهرية المتعلقة بالمناخ والبيئة في البرامج والأدوات الحالية للشركة؛ و(ج) بعد تحديد البرامج الحالية للشركة، فإن البنك المركزي الأردني سيقوم بدراسة إطلاق نافذة مخصصة لأدوات ضمان الائتمان الأخضر ضمن أعمال الشركة (الشكل 11.12).

الشكل 11.12. ثلاثة مجالات محتملة للأعمال المتعلقة بتخضير الشركة الأردنية لضمان القروض



المصدر: الشكل الأصلي في الاستراتيجية.

الهدف: تسهيل تطوير أدوات سوق رأس المال الأخضر

إن التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون وتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات المناخية يتطلب استثمارات كبيرة في البنية التحتية واعتماد تكنولوجيا مناخية مبتكرة، في كافة أنحاء المملكة. وعلى الرغم أنه من المتوقع أن تقوم البنوك بتقديم حصة كبيرة من هذا التمويل، إلا أن أسواق رأس المال ستكون ذات أهمية متزايدة في مجال تقديم أدوات مبتكرة لسد فجوة الاستثمارات، خاصة بالنسبة للاستثمارات الكبيرة على المديين المتوسط والطويل (الإطار 4.11). كما أن تطوير سوق رأس المال سيكون مهماً أيضاً وذلك لتنويع مصادر التمويل طويلة الأجل.

إطار 11.4. نبذة عن سوق رأس المال الأردني

لا يزال سوق رأس المال الأردني في مراحله الأولى من التطور. وقد بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في سوق عمان المالي 25.4 مليار دولار، مشكلةً ما نسبته 56% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2022. ويشكل القطاع المالي (بشكل رئيسي البنوك، بنسبة 44% من إجمالي القيمة السوقية) والقطاع الصناعي (بشكل رئيسي قطاع التعدين والصناعات الاستخراجية، وبنسبة 34%) الحصة الأكبر من حيث القيمة السوقية، وبنسبة بلغت 49% و 37% على التوالي، من إجمالي القيمة السوقية. أما فيما يتعلق بسوق السندات (الدخل الثابت)، فإن سندات الخزينة تسيطر على الحصة الأكبر من السوق، تليها سندات الشركات بنسبة صغيرة (أقل من 5%؛ يعود معظمها حالياً للمؤسسات العامة). وتعتبر الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري المُصدِر الرئيسي لسندات الشركات التي تم إصدارها (أكثر من 90% من إجمالي إصدارات الشركات). أما بالنسبة للتداول في السوق الثانوي للسندات فإن هذا السوق غير نشط؛ وقد بلغ متوسط قيمة السندات المتداولة خلال عام 2022 ما قيمته 22.3 مليون دينار أردني (31.4 مليون دولار أمريكي). وبنهاية عام 2022، فإن حصة المؤسسات المستثمرة قد بلغت 78% من القيمة السوقية للأوراق المالية المودعة لدى مركز إيداع الأوراق المالية، بما في ذلك الشركات (6.58% من إجمالي قيمة الأوراق المالية)، والمؤسسات (12.3%)، والحكومات (5%)، وصناديق الاستثمار المشتركة (أقل من 1%).

ومن جهة أخرى، يعتبر صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) مستثمراً رئيسياً في سوق رأس المال في المملكة. وقد تأسس الصندوق في عام 2001، وبادر أعماله في بداية عام 2003. وتتم الموافقة على الأنظمة والتعليمات النازمة للجوانب المالية والفنية والتنظيمية للصندوق من قبل مجلس الاستثمار في الصندوق، ومجلس إدارة مؤسسة الضمان الاجتماعي. ومن جهة أخرى، فقد ارتفعت موجودات الصندوق بشكل مطرد خلال العقد الماضي لتصل إلى 13.8 مليار دينار أردني في عام 2022، في حين بلغ دخل الصندوق في نهاية عام 2022 ما قيمته 685 مليون دينار أردني. وتعتبر محفظة السندات أكبر استثمارات الصندوق وتشكل ما نسبته 55.6%، تليها الاستثمارات في أسهم رأس المال وبنسبة بلغت 18.1% في نهاية عام 2022.

ملخص لمبادرات التمويل الأخضر والمستدام الفعلية في أسواق رأس المال الأردنية

في كانون أول 2021، قامت وزارة البيئة بإصدار إرشادات حول السندات الخضراء، والتي تم صياغتها بالتشاور مع الجهات التنظيمية والرقابية في القطاع المالي (هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني) ومؤسسات حكومية أخرى، مما يوفر إطاراً عالي المستوى لإصدار سندات الشركات الخضراء والسندات الخضراء السيادية والصكوك. وتعتمد إرشادات السندات الخضراء على الممارسات الفضلى في السوق مثل مبادئ السندات الخضراء الصادرة عن رابطة أسواق المال الدولية، وتهدف إلى تعزيز الحوار مع الشركاء الرئيسيين في القطاع الخاص المهتمين بأسواق السندات الخضراء.

ومن جهة أخرى، تم إصدار إرشادات حول الإبلاغ المتعلق بالاستدامة في عام 2018 من قبل بورصة عمان، علماً بأن البورصة عضواً في مبادرة أسواق المال المستدامة (SSE).¹⁰⁶ وقد أدرجت الإرشادات 28 مؤشراً للاستدامة تتعلق بالإفصاح عن الأداء البيئي والحوكمة والجوانب الاجتماعية، علماً بأن هذه الإرشادات منبثقة عن إرشادات الاتحاد العالمي للبورصات، وتتسجم مع معايير المبادرة العالمية للتقارير. وبحسب إعلان سوق عمان المالي، فإن هذه الإرشادات سيتم تطبيقها على كافة الشركات المدرجة في بورصة عمان. وبدايةً، فإن الشركات المدرجة في مؤشر ASE20 مطالبة بتقديم تقارير سنوية حول الاستدامة في عام 2022. كما تعمل بورصة عمان حالياً على صياغة إرشادات محلية حول الإفصاحات المتعلقة بالمناخ. وفي عام 2022 قامت البورصة بتعديل إرشادات الإبلاغ المتعلق بالاستدامة من خلال إضافة بعض المواضيع وتعديل أخرى، لتصبح أكثر شمولية وتراعي أحدث التطورات في المعايير الدولية. كما أن النسخة المعدلة من الإرشادات تتضمن 30 مؤشراً للاستدامة تتعلق بمبادئ الأداء البيئي والجوانب الاجتماعية والحوكمة المؤسسية.

قام صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بتطوير إطاره المتعلق بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG)، بالإضافة إلى إصدار تقارير سنوية حول الاستدامة منذ عام 2020. وفي عام 2021، قام الصندوق بالاستثمار في ثلاث محطات للطاقة الشمسية لتعويض استهلاك الطاقة في الفنادق المملوكة لمؤسسة الضمان الاجتماعي والمقر الرئيسي والفروع. وبشكل عام، ونظراً لحجم الصندوق وأهميته في السوق المحلية، فمن الممكن أن يلعب دوراً هاماً في سوق التمويل الأخضر مستقبلاً.

وفي آذار 2023، أصدر البنك الأردني الكويتي أول سند أخضر في المملكة. حيث بلغ حجم السند 50 مليون دولار أمريكي وبأجل استحقاق خمس سنوات، وقد تم طرح السند كإصدار خاص علماً بأن غالبية الاستثمارات مقدم من مؤسسة التمويل الدولية. كما سيتم تخصيص العوائد للمشاريع والأصول

¹⁰⁶ مبادرة أسواق المال المستدامة SSE عبارة عن برنامج شراكة للأمم المتحدة، بتنظيم من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ومبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومبادئ الاستثمار المسؤول. تتمثل مهمة أسواق المال المستدامة SSE في توفير منصة عالمية لدراسة كيفية قيم أسواق المال - بالتعاون مع المستثمرين والشركات (المصدرين) والجهات التنظيمية والرقابية وصانعي السياسات والمنظمات الدولية المعنية - بتحسين الأداء في القضايا البيئية والاجتماعية والقضايا المتعلقة بالحوكمة وتشجيع الاستثمار المستدام، بما في ذلك تمويل أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

الخضراء - بما في ذلك مشاريع الطاقة المتجددة، والمركبات منخفضة الكربون، والبنية التحتية الخضراء مثل وسائل النقل منخفضة الكربون، والمباني الخضراء الجديدة الموفرة للطاقة، والإدارة المستدامة لموارد المياه والنفايات (الرجوع للإطار 11.3).

الإستفادة من أسواق رأس المال لتعزيز التمويل الأخضر في المملكة

إن البنك المركزي الأردني على استعداد للتعاون (ضمن نطاق مهامه وصلاحياته) مع هيئة الأوراق المالية ووزارة المالية والهيئات والسلطات الأخرى لتعزيز استجابة أسواق رأس المال لتغير المناخ والإستفادة من أدوات سوق رأس المال لتعزيز التمويل المناخي (الشكل 11.13). وبهذا الخصوص، فإن هيئة الأوراق المالية، ووزارة المالية، ووزارة البيئة شركاء رئيسيين للبنك المركزي الأردني. وفي الوقت الحالي، تقوم هيئة الأوراق المالية بدراسة تطوير سوق رأس المال خلال السنوات الخمس المقبلة. حيث يركز البرنامج على تعزيز الأطر القانونية والتشريعية والقدرات التنظيمية والرقابية وتحسين البنية التحتية لأسواق رأس المال وسلوك السوق. بالإضافة إلى ذلك، يهدف البرنامج إلى تعزيز قدرات مديري الأصول وتنويع المشاركين في السوق وقاعدة المستثمرين والأدوات. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الجهود على درجة عالية من الأهمية لإنعاش سوق الاستثمار الأخضر في المملكة، بما في ذلك أسواق السندات الخضراء وأسواق الأسهم الخضراء.

ومن جهة أخرى، فإن جهود التطوير المستهدفة من قبل كافة الشركاء الرئيسيين (المؤسسات الحكومية، والجهات التنظيمية والرقابية في القطاع المالي، والمؤسسات المالية، ومقدمي الخدمات المهنية) ستكون ضرورية لتوسيع نطاق التمويل الأخضر وتنويعه، وذلك من خلال حلول أسواق رأس المال والتي تكون مكملة لبرامج التمويل الميسر والتمويل البنكي. وبالنظر إلى وجود مؤسسات استثمارية كبيرة (صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، والشركات، والبنوك)، ومشاركة أجنبية فاعلة في السوق المحلية، بالإضافة إلى وجود مدخرات محلية غير مستغلة، يمكن للأردن استخدام أسواق رأس المال لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الخضراء في السنوات الخمس المقبلة، إلى جانب التزام الحكومة الراسخ بالأهداف المتعلقة بتغير المناخ ودعم السياسات للاستثمارات الخضراء. وفي هذا السياق يمكن أن تكون السندات الخضراء/الصكوك الخضراء أول أداة فعلية لتعزيز رأس المال الخاص من خلال أسواق رأس المال، علماً بأنه قد تم في عام 2023 إصدار أول سند أخضر للشركات في المملكة. وعلى الرغم من وجود إرشادات للسندات الخضراء، إلا أنه لم يتم بعد إصدار تعليمات تفصيلية تتعلق بإصدار السندات والصكوك الخضراء (معظمها يتم إصدارها من قبل هيئة الأوراق المالية) لتحديد الإجراءات المتعلقة بالإصدار، ومعايير الأهلية، واستخدام العوائد، والإفصاح، والإبلاغ، وغيرها، كما أن البنك المركزي الأردني على استعداد لدعم هيئة الأوراق المالية في تطوير الإجراءات التنظيمية والإرشادات الرقابية بالخصوص. وفي ذات الوقت، سيقوم البنك المركزي الأردني بإجراء حوار في السوق مع المؤسسات المالية لتوعيتها حول فرص إصدار سندات الشركات الخضراء في المملكة كأحد الخيارات المتاحة لتعزيز التمويل الأخضر.

وعلى صعيد آخر، يوجد اهتمام متزايد بأدوات التمويل الإسلامي من قبل المستثمرين المحليين والخارجيين في مشاريع التنمية المستدامة. ويمكن للأردن الاستفادة من وجود سيولة كبيرة لتوظيفها في الخيارات الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والمتاحة محلياً وفي أسواق رأس المال الإقليمية، ومن خلال الإستفادة من إمكانات الصكوك الخضراء لتمويل المشاريع الخضراء. ومن جهة أخرى، فإن التجارب الدولية الجيدة بهذا الخصوص تعتبر راسخة، حيث تعتبر إندونيسيا وماليزيا وتركيا من الأمثلة الناجحة والتي لديها نظام تمويل ثنائي (التمويل التقليدي إلى جانب التمويل الإسلامي) مع وجود تعليمات وأطر رقابية نافذة للتمويل الإسلامي. وكما تم مناقشته باستفاضة في الفصل العاشر، فإن تقديم التمويل الإسلامي الأخضر والمستدام بشكل فعال في المملكة يتطلب تنفيذ شروط عامة مسبقة، وعلى وجه التحديد، وضع هيكل موحد للصكوك الخضراء والتي يمكن استخدامها كهيكل جاهزة.

وحيث أن المؤسسات العامة تسيطر على سوق السندات المحلي، فمن المهم أن تقوم الحكومة الأردنية بمشاركة الجمهور بقائمة تتضمن مشاريع البنية التحتية الكبرى في القطاعات ذات الأولوية والتي تستوفي الحد الأدنى من معايير المشاريع الخضراء، وذلك لجذب المستثمرين من القطاع الخاص. كما أن وزارة المالية مهمة بإصدار برنامج للسندات الخضراء السيادية، والذي سيتم استخدامه لتمويل الاستثمارات والنفقات الخضراء المؤهلة. ويتضمن برنامج الأردن الموجه نحو تحقيق النتائج من الإستثمارات الشاملة والشفافة والمستجيبة للتغير المناخي والتمويل من قبل البنك الدولي، إصدار سندات خضراء سيادية كأحد مؤشرات النتائج (إلى جانب تطوير واعتماد التصنيف الوطني الأخضر). ويمكن أن يؤدي إصدار السندات الخضراء السيادية إلى تسهيل تطوير سوق سندات الشركات الخضراء، وذلك من خلال تحديد الأسعار المرجعية ومنحنى العائد لسوق السندات الخضراء الكلي في المملكة. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص والمؤسسات الاستثمارية على المدى الطويل في المشاريع التي يمكن أن تدعم مسار التنمية منخفضة الكربون وتعزيز القدرة على مواجهة تغير المناخ في المملكة، وعلى النحو المحدد في أهداف المساهمات المحددة وطنياً. ومن جهته، فإن البنك المركزي الأردني على استعداد للانضمام إلى مجموعة العمل المشتركة بين المؤسسات، بمجرد أن يتم تشكيلها، وذلك لإعداد وإصدار السندات الخضراء السيادية.

ولتنويع قاعدة المستثمرين في أسواق التمويل الأخضر، فمن الضروري مراجعة التشريعات والتعليمات الحالية للقطاع المالي من قبل هيئة الأوراق المالية والهيئات الأخرى وذلك لتبسيط الإجراءات (المدعومة بالتكنولوجيا) وتحديد الحوافز المناسبة لتقليل التكلفة على كل من المصدّرين والمستثمرين في المشاريع الخضراء المؤهلة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن بذل الجهود الرامية لجذب مستثمرين جدد نحو التمويل الأخضر - على سبيل المثال، المستثمرين في سوق التجزئة المحلي من مالكي المدخرات الكبيرة والباحثين عن منتجات استثمارية (على المدين القصير والطويل). حيث إن المدخرات المحلية في المملكة غير مستغلة إلى حد كبير. كما يتعين على الهيئات وضع السياسات والحوافز لتعزيز مشاركة مستثمري التجزئة

في سوق التمويل الأخضر. ويمكن إجراء تحليل منهجي للمستثمرين الجدد المحتمل أن يقوموا بالاستثمار في فئات الأصول الخضراء، وذلك لفهم إقبالهم على الاستثمار وتفضيلاتهم الاستثمارية بشكل أفضل.

كما أن وجود إرشادات واضحة إلى جانب الرقابة الشفافة على الإفصاح والإبلاغ المتعلق بالتمويل الأخضر، يمكن أن تساهم في تطوير السوق بشكل سليم. وبهذا الخصوص، وكما تمت مناقشته في الأقسام السابقة وفي الفصل الثامن، سيساهم البنك المركزي الأردني في تطوير معايير الإبلاغ والإفصاح المتعلقة بالمناخ في القطاع المالي.

الشكل 11.13. مشاركة البنك المركزي الأردني في الشراكات الهادفة لتسهيل تطوير أدوات سوق رأس المال الأخضر



المصدر: الشكل الأصلي في الاستراتيجية.

الهدف: إنشاء منصة وطنية للتمويل الأخضر أو مجموعة عمل لتسهيل تنسيق جهود تعزيز التمويل الأخضر،

وكما تم مناقشته في الفصل الرابع، فإن وجود منصة وطنية أو مجموعة عمل للتمويل الأخضر يعتبر ضرورياً لضمان التنسيق السلس لمختلف أنشطة تعزيز التمويل الأخضر في المملكة. حيث سيبدأ البنك المركزي الأردني بإجراء مناقشات مع الهيئات المختلفة في المملكة لدراسة إمكانية إنشاء مثل هذه المنصة أو تشكيل مجموعة العمل. كما سيكون من المهم تجنب الازدواجية مع الهياكل القائمة – على سبيل المثال، اللجنة الوطنية للتغير المناخي. ولعل ما يميز هذه المنصة هي أنها ستركز بشكل خاص على القضايا المتعلقة بالتمويل الأخضر، وعلى أنشطة بناء القدرات بالخصوص عبر مختلف الهيئات.

الهدف: دراسة تقديم تسهيلات إعادة التمويل الخضراء لإطلاق سوق التمويل الأخضر.

ولتحفيز النمو في سوق التمويل الأخضر في المراحل المبكرة، فإنه من الممكن أن تقوم السلطات والهيئات في المملكة بدراسة بناء الشراكات مع المؤسسات الدولية لتوفير تسهيلات ائتمانية جديدة للتمويل الأخضر أو توسيع نطاق التسهيلات المقدمة حالياً، بحيث يتم تنفيذها من خلال المؤسسات المالية، وذلك لدعم تحقيق الأهداف والمخرجات الجوهرية المتعلقة بالمناخ والبيئة. وقد يعتبر ذلك كعامل تمكيني مؤقت إلى أن يتم إطلاق سوق التمويل الأخضر، إلى جانب وجود خطة واضحة للخروج التدريجي والمرحلي من السوق لتجنب تشوهات السوق. كما يمكن أن يساعد ذلك في تحقيق قصص نجاح وتطوير ممارسات فضلى يمكن توظيفها في القطاع المالي والقطاع الخاص مستقبلاً من خلال التمويل التجاري. وفي الوقت الحالي، فإن المشاريع الخضراء لا زالت تمثل فئة جديدة نسبياً من الأصول، والتي تتطلب في كثير من الحالات وجود استثمارات أولية بمبالغ أكبر، وقدرات فنية معينة لدى المؤسسات المالية لتقييم سجل المخاطر والعوائد للمشروع. وهذا بدوره قد يتسبب في تردد المؤسسات المالية لتمويل المشاريع الخضراء، خاصة إذا كان التمويل يستلزم وجود هياكل أكثر ابتكاراً وتعقيداً، مما قد يؤدي أيضاً إلى ارتفاع تكلفة رأس المال. وهذا لا يقتصر على الحال في الأردن فقط، حيث توجد عدة أمثلة في دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ توفر مؤسسات التمويل التنموية على سبيل المثال، خطوط ائتمانية بأسعار فائدة منخفضة، والتي تكون بالعادة مصحوبة بمساعدات فنية يتم تقديمها من قبل الجهات المتخصصة إلى المؤسسات المالية والمستفيدين النهائيين لتعزيز الاستفادة. ولضمان استدامة أية تسهيلات تمويلية خضراء مستقبلية (أو حالية) في المملكة، فإن البنك المركزي الأردني سيقوم بالتعاون مع الشركة الأردنية لضمان القروض للعمل على تحسين النموذج التشغيلي للشركة وتوسيع نطاق برامج ضمان الائتمان.

وقد أثبت إدراج الحوافز المتعلقة بالدفع والسداد فعاليتها كعامل مساعد في إنجاح برامج مماثلة في عدة دول أخرى. وفي هذه الحال، فعند قيام المستفيد بتحقيق النتائج المتفق عليها والمتعلقة بالأداء الأخضر (على سبيل المثال، زيادة ترشيد استخدام الطاقة؛ وتنفيذ عمليات التدقيق المتعلقة

بالطاقة)، عندها فمن الممكن تقديم منحة لاحقة لسداد جزء من مبلغ الاستثمار الممول من برنامج التمويل الأخضر. كما أن هنالك عدة دروس مستفادة من برامج مماثلة في دول الجوار، مثل مصر والمغرب. بالإضافة إلى ذلك، يتم تطبيق نموذج مماثل حالياً من خلال برنامج الاتحاد الأوروبي، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في المملكة. وفي عام 2021، أطلق البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والقروض الميسرة المقدمة من صندوق المناخ الأخضر، وتمويل المنح المقدم من الاتحاد الأوروبي. ويساعد هذا البرنامج الشركات الأردنية على الاستثمار في التكنولوجيا عالية الأداء، وذلك من خلال توفير التمويل المقدم من المؤسسات المالية المحلية المشاركة. كما يتضمن أيضاً تقديم المساعدات الفنية للمؤسسات المالية الشريكة والعملاء المستفيدين النهائيين.

وفي هذا الإطار، فإنه من المهم قيام السلطات باتخاذ الخطوات اللازمة لضمان فعالية برامج إعادة التمويل الأخضر المستقبلية، وتجنب أي ازدواجية مع المبادرات الحالية في المملكة، والاستفادة منها. وبالنظر إلى أن بعض مبادرات التمويل التنموية الحالية في المملكة تستلزم وجود عناصر التمويل الأخضر، فإنه ينبغي إجراء تقييم شامل للبرامج الحالية، بما في ذلك الجهود المبذولة لتجنب تفكك الجهود وازدواجيتها، وتصميم برامج إعادة التمويل الأخضر الميسر ليتم تنسيقه وموائمه مع المبادرات الأخرى. كما يجب أيضاً معايرة تصميم ومعالج هذا البرنامج (مدة التمويل، وفترات السماح، وأسعار الفائدة، وغيرها) بعناية وذلك لضمان إطلاق البرنامج بشكل مناسب، وكذلك ضمان تحقيق الأهداف والمخرجات الجوهرية المتعلقة بالمناخ وبالبيئة. كما يتوجب على السلطات أيضاً دراسة تطوير وتقديم برامج إعادة تمويل مماثلة بحيث تكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وذلك لتعزيز مشاركة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في مبادرات التمويل الأخضر.

11.4 إدراج الاعتبارات المتعلقة بالمناخ ضمن الأنشطة والمهام الأخرى للبنك المركزي الأردني

تزايد إقبال البنوك المركزية والجهات التنظيمية والرقابية في القطاع المالي على إدراج الاعتبارات البيئية والمناخية ضمن الأنشطة المؤسسية الأخرى إلى جانب المهام الاحترازية. أما بالنسبة للمجالات المتاحة أمام البنك المركزي الأردني لتوسيع أنشطته المتعلقة بالمناخ والبيئة ضمن مهامه الرئيسية فسيتم مناقشتها تالياً.

الهدف: تضمين الاعتبارات المتعلقة بالمناخ في سياسة إدارة الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني.

تقوم البنوك المركزية عادةً بإدارة الموجودات كبيرة الحجم والمحافظ الاستثمارية للقيام بمهامها المتمثلة في الحفاظ على الاستقرار النقدي وأهداف السياسات الأخرى. وعادةً ما تركز هذه الأهداف على الحفاظ على السيولة واستقرار سعر الصرف، وفي حالة الأردن، التركيز على نظام سعر الصرف الثابت مع الدولار الأمريكي. وتشتمل الأطر التقليدية لإدارة الاحتياطات الأجنبية لدى البنوك المركزية على تحقيق التوازن بين ثلاثة أهداف رئيسية: السيولة، والأمان، والعائد. إلا أن السعي لتحقيق هذه الأهداف يتضمن المفاضلة بينها، حيث أن تركيز البنوك المركزية على تحقيق عائد أعلى مثلاً، قد يتطلب التنازل عن جزئيات تتعلق بالأمان والسيولة لحيازاتها الإجمالية. وفي الآونة الأخيرة، اتجهت البنوك المركزية بشكل كبير نحو إدراج الاعتبارات المتعلقة بالاستدامة البيئية والمناخية ضمن أطر السياسات لديها، بما في ذلك إدارة الاحتياطات.¹⁰⁷

وقد أظهر مسح تم إجراؤه من قبل بنك التسويات الدولية في عام 2020، والذي شمل أكثر من 100 مؤسسة رسمية ومسؤولي إدارة الاحتياطات، وجود اهتمام بالغ بتضمين الاعتبارات المتعلقة بالاستدامة في استراتيجيات إدارة الاحتياطات.¹⁰⁸ وعلى الرغم من أن إدراج الاعتبارات المتعلقة بالاستدامة مطبق لدى عدد قليل من مسؤولي إدارة الاحتياطات، إلا أن أكثر من نصف المؤسسات المشمولة في العينة ترى بأن هناك إمكانية لإدراج الاستدامة كهدف رابع لإدارة الاحتياطات، إلى جانب السيولة والأمان والعائد، كما أن ذلك لا يتطلب بالضرورة تعديل المهام الأساسية، أي الاستخدامات المعلنة للاحتياطات. وفيما يلي الأدوات التي تكرر ذكرها في الإجابات، وهي قيد الدراسة لإدراج الاعتبارات المتعلقة بالاستدامة في إدارة الاحتياطات: الاستثمار في الأدوات الصادرة لأهداف تتعلق بالاستدامة مثل السندات الخضراء (أكثر من 70% من المشاركين في المسح)؛ واستخدام مقاييس مثل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والتصنيفات، حيث يتم الاسترشاد بها في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية (نحو 50%)؛ وإدراج المفاهيم المتعلقة بالمخاطر المرتبطة بالمناخ في الرؤية الاستثمارية للبنك المركزي (أكثر من 30%).

¹⁰⁷ إنغو فيندر وآخرون، "إدارة الاحتياطات والاستدامة: حالة السندات الخضراء؟" (ورقة عمل بنك التسويات الدولية رقم 849، بنك التسويات الدولية، بازل، سويسرا، 2020)، <https://www.bis.org/publ/work849.pdf>.

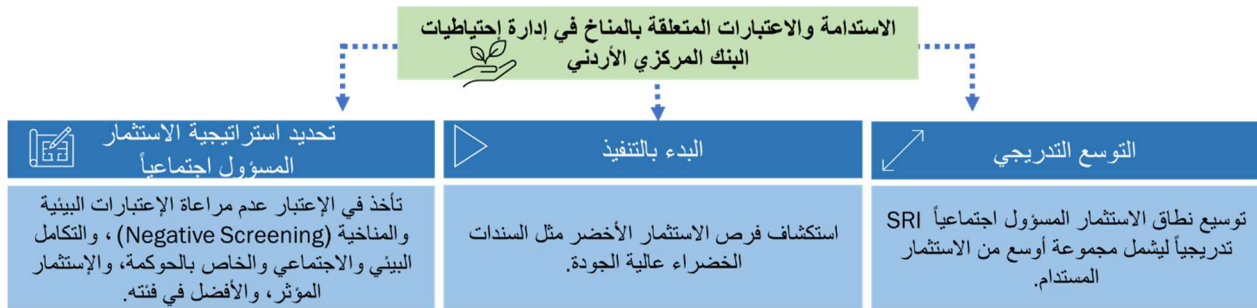
¹⁰⁸ فندر وآخرون، "إدارة الاحتياطات والاستدامة".

ومن جهة أخرى فإن الدليل الصادر عن شبكة تخضير النظام المالي حول الاستثمار المستدام والمسؤول (SRI) ضمن إدارة محافظ البنوك المركزية، يشير إلى هدفين رفيعي المستوى ذات الصلة بالاستثمار المستدام والمسؤول (أ) الهدف المالي المتعلق بالاستثمار المستدام والمسؤول، والذي يحدد أثر المخاطر المرتبطة بالمناخ والمخاطر المتعلقة بالجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية على المحفظة (ب) أهداف إضافية للأهداف المالية للاستثمار المستدام والمسؤول، والهادفة إلى تحديد أثر المحفظة على البيئة والمجتمع، إلى جانب العوائد المالية. ومن المرجح أن تتداخل هذه الأهداف بشكل متزايد مع تطور سياسات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من أثره. وقد أجرت شبكة تخضير النظام المالي مسحاً شمل 40 من البنوك المركزية الأعضاء، والذي أظهر بأن 88% من تلك البنوك عملت على إدراج الممارسات المتعلقة بالاستثمار المستدام والمسؤول في واحدة أو أكثر من محافظها الاستثمارية أو أنها تدرس القيام بذلك. كما أظهر المسح أن 31 من أصل 40 بنك مركزي شملهم المسح لديهم نهج عام فيما يتعلق بالجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، في حين أن 17 بنكاً لديهم تركيز خاص على الأمور المتعلقة بالمناخ.¹⁰⁹

ويتولى البنك المركزي الأردني مسؤولية تنفيذ الاستراتيجيات الاستثمارية لضمان الأهداف المتعلقة بالأمان والسيولة والربحية للإحتياجات الأجنبية في المملكة، حيث تمثل هذه الإحتياجات أساس استقرار سعر صرف الدينار الأردني. ولتنفيذ هذه المهام، فإن البنك المركزي الأردني يتبنى سياسة استثمارية مرنة تتوافق مع التطورات والمستجدات في البورصات والأسواق المالية الدولية. وقد بلغ إجمالي الإحتياجات الأجنبية للبنك المركزي الأردني في أيار 2023 أكثر من 12 مليار دينار، منها حوالي 3 مليار دينار على شكل سندات وأذونات خزينة؛ و6.5 مليار دينار نقد وودائع؛ وأخرى.

ومن جهته سيقوم البنك المركزي الأردني بدراسة إدراج الجوانب المتعلقة بالاستدامة بشكل تدريجي، بالإضافة إلى اعتماد مبادئ وأهداف الاستثمار المستدام والمسؤول دون الإخلال بالمهام الأساسية المتعلقة بإدارة الإحتياجات (الشكل 11.14). إلا أن نطاق واستراتيجية الاستثمار المستدام والمسؤول المحددة (عدم مراعاة الإعتبارات البيئية والمناخية (negative screening); تضمين الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة، والاستثمارات المؤثرة، والاستثمارات الفضلى، والتصويت والمشاركة، وغيرها) لم تتم مناقشتها بعد، كون ذلك مرهون بالتوصيات الدولية بالخصوص والظروف المحلية. وفي هذا الصدد، فمن المرجح أن تكون الخطوة الأولى التي سيتخذها البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص في مجال إدارة المخاطر. فعلى سبيل المثال، قد يقوم البنك المركزي الأردني بدراسة توجيه محفظة الإحتياجات نحو الأصول الأقل عرضة للخسائر المالية المحتملة على الأجل الطويل والناجمة عن المخاطر البيئية والمناخية، والتي يمكن أن تشمل الاستثمار في أدوات الدين عالية الجودة (وهو الأساس الذي تقوم عليه محفظة البنك المركزي الأردني من الإحتياجات الأجنبية) مثل السندات الخضراء. وتجدر الإشارة إلى أن أي تضمين جوهري للإعتبارات المتعلقة بالاستدامة أو بالمناخ والبيئة في إدارة الإحتياجات، سيتم عكسه على السياسات الاستثمارية وسياسات إدارة المخاطر لدى البنك المركزي الأردني.

الشكل 11.14. النهج الذي يتبعه البنك المركزي الأردني في تضمين الاعتبارات المتعلقة بالاستدامة والمناخ في إدارة الإحتياجات



المصدر: الشكل الأصلي في النشرة

¹⁰⁹ شبكة تخضير النظام المالي (NGFS)، "دليل الاستثمار المستدام والمسؤول لإدارة محافظ البنوك المركزية" (وثيقة فنية شبكة تخضير النظام المالي، شبكة تخضير النظام المالي، 2019)، <https://www.ngfs.net/sites/default/files/medias/documents/ngfs-a-sustainable-and-responsible-investment-guide.pdf>.

¹¹⁰ شبكة تخضير النظام المالي (NGFS)، "تقرير مرحلي عن تطبيق ممارسات الاستثمار المستدام والمسؤول في إدارة محافظ البنوك المركزية"، كانون أول 2020، https://www.ngfs.net/sites/default/files/medias/documents/sri_progress_report_2020.pdf.

الهدف: تضمين الاعتبارات المتعلقة بالمناخ في إطار السياسة النقدية.

يؤثر تغير المناخ على المتغيرات الرئيسية للاقتصاد الكلي الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى إضعاف آلية انتقال السياسة النقدية، مما يتطلب من البنوك المركزية إدراج العوامل المرتبطة بالمناخ ضمن الأدوات التحليلية الشاملة لصياغة السياسة النقدية. حيث أن الصدمات الأكثر تكراراً وشدة في جانبي العرض والطلب والناجمة عن العوامل المرتبطة بالمناخ، تمثل تحدياً أمام صياغة السياسة النقدية. فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن الجفاف (والذي يشكل خطراً مناخياً كبيراً على الأردن) يعد أكثر العوامل المؤثرة في زيادة معدلات التضخم (علاقة طردية)، والذي ينعكس في ارتفاع أسعار المواد الغذائية.¹¹¹ كما يمكن أن يؤثر تغير المناخ على المتغيرات الكلية الرئيسية بعدة طرق مختلفة. على سبيل المثال، فإن الأثر طويل الأجل على أسعار المواد الغذائية والطاقة قد يؤثر على توقعات التضخم (بسبب العلاقة السببية التبادلية بين هذين المتغيرين)، كما أن تجنب العمل في الأماكن التي ترتفع فيها درجات الحرارة، قد يعمل على تقليل العمالة المعروضة في الصناعات التي تتطلب العمل في الأماكن المكشوفة مثل البناء والزراعة.¹¹²

ومن جهة أخرى، فإن البنوك المركزية مدعوة لإجراء المزيد من التحليلات المعمقة حول أثر تغير المناخ على آلية انتقال السياسة النقدية؛ وذلك لتقييم الأثر على الممارسات المتعلقة بإدارة المخاطر، حيث أن الصدمات المرتبطة بالمناخ قد تؤثر على درجة خطورة المحافظ المالية للبنوك المركزية وعمليات السوق؛ بالإضافة إلى تبني نهج متعدد المجالات لدراسة الآثار الناجمة عن تغير المناخ وأفضل الطرق لتضمين العوامل المرتبطة بالمناخ في نماذج الاقتصاد الكلي.¹¹³ وفي عام 2020، أجرت شبكة تخضير النظام المالي مسحاً للبنوك المركزية حول عمليات السياسة النقدية والتغير المناخي. وقد أظهرت النتائج أن الغالبية العظمى من البنوك المركزية ترى بأن تغير المناخ يمكن أن يؤثر على انتقال السياسة النقدية؛ كما ترى غالبية البنوك المركزية بإمكانية تعديل أطرها التشغيلية بحيث تعكس المخاطر المرتبطة بالمناخ. إلا أن تنفيذ تدابير وإجراءات محددة بالخصوص لا يزال في البدايات.

ونظراً لكون الأبحاث المتعلقة بتغير المناخ وترابطاته مع السياسة النقدية لا زالت جارية، فإن البنك المركزي الأردني، وكخطوة أولى، سيقوم بدراسة أفضل الطرق لإدراج العوامل المرتبطة بالمناخ في نمذجة الاقتصاد الكلي التي يتم الاسترشاد بها في صياغة السياسة النقدية. حيث سيتم ربط ذلك بجهود البنك المركزي الأردني لمعالجة فجوات البيانات؛ وتقييم المخاطر المرتبطة بالمناخ؛ وتعديل النماذج الحالية وتطوير نماذج جديدة ليتم الاسترشاد بها في صنع القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية، والاستقرار المالي، وغيرها.

أما على المديين المتوسط والطويل، فما أن يتم استكمال وتوفير البراهين والأدلة المناسبة، سيقوم البنك المركزي الأردني بدراسة إمكانية تضمين التدابير المتعلقة بالمناخ بشكل صريح في أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي الأردني. وقد قامت شبكة تخضير النظام المالي بإعداد قائمة حول المداخل التي يمكن من خلالها تعديل الإطار التشغيلي للسياسة النقدية بحيث يتضمن المخاطر المرتبطة بالمناخ (الشكل 11.15). حيث من الممكن أن تقوم البنوك المركزية وضمن عملياتها الائتمانية مثلاً، أن تجعل الوصول إلى بعض التسهيلات التمويلية مشروطة بإفصاح الطرف المقابل عن المعلومات المتعلقة بالمناخ أو استثماراته كثيفة الكربون ومنخفضة الكربون واستثماراته الخضراء. وثمة خيار آخر يتمثل في جعل سعر الفائدة على التسهيلات التمويلية المقدمة من البنك المركزي يعتمد على مدى مساهمة الإقراض المقدم للطرف المقابل (بالمقارنة مع مؤشرات مرجعية) في التخفيف من تغير المناخ، ومدى تقدم الطرف المقابل في إزالة الكربون من نموذج أعماله. فعلى سبيل المثال، فقد قام بنك الشعب الصيني (البنك المركزي في الصين) باستخدام الضمانات الخضراء والسندات الخضراء في عمليات السوق المفتوحة ضمن اتفاقيات إعادة الشراء.¹¹⁴

ويرتكز الإطار التشغيلي الحالي للسياسة النقدية في البنك المركزي الأردني على "نظام الرواق" Corridor System. إذ يتكون هذا النظام من سعر الفائدة على نافذة الإيداع ليلية واحدة وسعر الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء ليلية واحدة. حيث تقوم البنوك بإيداع فوائض السيولة لدى البنك المركزي الأردني مقابل سعر الفائدة على نافذة الإيداع، وفي حالة احتاجت إلى السيولة، تقوم بالاقتراض من البنك المركزي الأردني من خلال اتفاقيات إعادة الشراء ليلية واحدة لتغطية احتياجاتها من السيولة. وتشمل أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي الأردني المتاحة لتنظيم الائتمان: عمليات السوق المفتوحة، ومتطلبات الاحتياطي الإلزامي، وسعر إعادة الخصم. ومن جهة أخرى، فإن البنك المركزي الأردني أمام عدة مداخل يمكن دراستها من أجل إدراج الاعتبارات المتعلقة بالمناخ ضمن الإطار التشغيلي للسياسة النقدية مستقبلاً، شريطة أن لا يؤدي ذلك إلى إضعاف القدرة التشغيلية لتحقيق الأهداف والغايات الأساسية للسياسة النقدية. كما أن البنك المركزي الأردني يرى بأن انعكاس الجوانب المتعلقة بالمناخ في نشاط السياسة النقدية هو مجرد احتمال على المدى الطويل.

¹¹¹ آلان كابوندي، ومونتفورت ملاشيل، وجايشيونغ ياو، "استمرارية صدمات الأسعار المرتبطة بالمناخ؟" "الأثر المترتبة على السياسة النقدية" (ورقة عمل صندوق النقد الدولي رقم 207/22، صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة، 2022)، <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2022/10/28/How-Persistent-are-Climate-Related-Price-Shocks-Implications-for-Monetary-Policy-525048>.

¹¹² شبكة تخضير النظام المالي (NGFS)، "تغير المناخ والسياسة النقدية: أفكار وفوائد أولية" (وثيقة فنية لشبكة تخضير النظام المالي NGFS، 2020)، https://www.ngfs.net/sites/default/files/medias/documents/climate_change_and_monetary_policy.pdf.

¹¹³ شبكة تخضير النظام المالي، "التغير المناخي والسياسة النقدية".
¹¹⁴ ماكير كامبل ونائيف ألان، "تخضير السياسة النقدية: دليل من بنك الشعب الصيني" (سلسلة أوراق العمل 812، بنك فرنسا، باريس، 2021)، <https://publications.banque-france.fr/en/greening-monetary-policy-evidence-peoples-bank-china>.

الشكل 11.15. خيارات متاحة لتعديل الأطر التشغيلية للبنوك المركزية لتضمين المخاطر المتعلقة بالمناخ

عمليات الائتمان	
تعديل الأسعار لتعكس الإقراض المرتبط بالمناخ من جانب الأطراف المقابلة.	جعل سعر الفائدة على التسهيلات التي تقدمها البنوك المركزية مشروطاً بمدى مساهمة الإقراض المقدم للطرف المقابل (بالمقارنة مع مؤشرات مرجعية) في التخفيف من تغير المناخ و/أو مدى تقدم الطرف المقابل في إزالة الكربون من نموذج أعماله.
ضبط الأسعار لتعكس تكوين الضمانات المرهونة.	تغيير سعر فائدة أقل (أو أعلى) للأطراف المقابلة التي تتعهد بنسبة أعلى من الأصول المنخفضة الكربون (أو كثيفة الكربون) كضمان، أو إنشاء تسهيلات ائتمانية (ربما بأسعار ميسرة) لا يمكن الوصول إليها إلا مقابل الأصول المنخفضة الكربون.
ضبط أهلية الأطراف المقابلة.	جعل الوصول إلى (بعض) التسهيلات التي تقدمها البنوك المركزية مشروطاً بإفصاح الطرف المقابل عن المعلومات المرتبطة بالمناخ أو استثماراته الخضراء الكثيفة ومنخفضة الكربون.
الضمانات	
تعديل إقطاعات الضمانات (Haircuts)	تعديل إقطاعات الضمانات لمراعاة المخاطر المرتبطة بالمناخ بشكل أفضل. يمكن أيضاً معايير إقطاعات الضمانات بحيث تتجاوز ما يمكن أن يكون مطلوباً من منظور تخفيف المخاطر من أجل تحفيز السوق للأصول المستدامة.
عدم مراعاة الإعتبرات البيئية والمناخية (Negative screening)	استبعاد بطريقة أخرى أصول الضمانات المؤهلة بناءً على سجل المخاطر المتعلقة بالمناخ للجهات المصدرة لسندات الدين أو على أساس تحليل أداء الكربون للأصول الأساسية لمجموعات القروض المرهونة أو المنتجات التي تم توريثها. ويمكن القيام بذلك بطرق مختلفة، مثل تعديل متطلبات الأهلية، وتشديد القدرة على تحمل المخاطر، وإدخال قواعد توجيه أكثر صرامة أو محددة.
مراعاة الإعتبرات البيئية والمناخية (Positive screening)	قبول الضمانات المستدامة وذلك لتحفيز البنوك على الإقراض أو تخفيف أسواق رأس المال لتمويل المشاريع والأصول التي تدعم الأنشطة الصديقة للبيئة (مثل السندات الخضراء أو الأصول المرتبطة بالاستدامة). ويمكن القيام بذلك بطرق مختلفة، بما في ذلك تعديل متطلبات الأهلية، وزيادة درجة تحمل المخاطر على نطاق محدود، وتخفيف بعض قواعد التوجيه، وما إلى ذلك.
موازنة تجمعات الضمانات مع هدف متعلق بالمنهج	مطالبة الأطراف المقابلة بالتعهد بضمانات بحيث تتوافق مع المقياس المتعلق بالمناخ على مستوى التجميع الكلي.
مشتريات الأصول	
إجراء مشتريات تميل إلى التخضير	توجيه مشتريات الأصول وفقاً للمخاطر و/أو المعايير المرتبطة بالمناخ المطبقة على مستوى الجهة المصدرة أو الأصول.
عدم مراعاة الإعتبرات البيئية والمناخية (Negative screening)	استبعاد بعض الأصول أو جهات الإصدار من عمليات الشراء إذا لم تقم باستيفاء المعايير المرتبطة بالمناخ.

المصدر: شبكة تخضير النظام المالي 2021 (NGFS). "كيف عمليات البنك المركزي مع عالم أكثر حرارة: مراجعة بعض الخيارات." وثيقة فنية لشبكة تخضير النظام المالي. الصفحة 5.

11.5 تسعير الكربون وتحويل وتقليل الانبعاثات إلى أرصدة مالية من خلال تمويل الكربون أو التمويل المرتبط بالمناخ القائم على النتائج

من المعروف بشكل عام أن تسعير الكربون يمثل شرطاً مسبقاً بالغ الأهمية لسد الفجوة الحالية للاستثمارات منخفضة الكربون. حيث يعد تسعير الكربون عنصراً أساسياً ضمن السياسات العامة للتخفيف من آثار تغير المناخ، والذي يتضمن استثمارات القطاع العام (على سبيل المثال، الطاقة المتجددة؛ وقطاع النقل العام منخفض الانبعاثات)؛ والسياسات التنظيمية (على سبيل المثال، إصلاح قطاع الطاقة؛ ومعايير ترشيد استهلاك الطاقة)؛ وتسعير الكربون (على سبيل المثال، ضريبة الكربون، ونظام تداول الانبعاثات). وتشير التقديرات إلى أن حوالي 25٪ من إجمالي الانبعاثات على مستوى العالم يتم تغطيتها حالياً من خلال برامج تسعير الكربون.

وفيما يتعلق بتسعير الكربون تحديداً، فإن دور البنك المركزي الأردني قد يكون محدوداً في هذا المجال، إذ يجب أن يتم اتخاذ القرارات الرئيسية من قبل الحكومة الأردنية. إلا أن أحد الخيارات المتاحة يتمثل في قيام البنك المركزي الأردني بالعمل كمستشار موثوق للحكومة في الشؤون الاقتصادية والمالية، وذلك لتسليط الضوء على الحاجة إلى تسعير الكربون باعتباره أحد أكثر الأدوات فعالية في تحديد تكلفة المؤثرات الخارجية المتعلقة بالمناخ. وتجدر الإشارة إلى أن هذا القسم يركز في الغالب على التمويل المرتبط بالمناخ القائم على النتائج (وبدرجة أقل على أسواق الكربون)، والذي يمثل جزئية من موضوع تسعير الكربون. ويشمل ذلك دراسة آثار سياسات تسعير الكربون، في حال تطبيقها، على الاستقرار المالي من خلال تحليل السيناريوهات المناسبة.

ومن جهة أخرى، فإن أسواق الكربون الاختيارية (VCMS) لا زالت صغيرة إلا أنها أخذت في التطور بشكل متسارع في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، كما أنها أصبحت ذات أهمية متزايدة بالنسبة للجهات الرقابية والتنظيمية في القطاع المالي، وذلك نظراً لانخراط هيئات القطاع المالي (البنوك ومدراء الأصول) بشكل متزايد في تقديم التمويل للمشاريع التي تعتمد جدواها المالية على تحديد أرصدة الكربون التي سيتم تحويلها إلى أموال في أسواق الكربون. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى نشوء مخاطر جديدة محتملة، بالإضافة إلى توفير فرص واعدة لتمويل عملية إزالة الكربون. أما فيما يتعلق بجانب المخاطر، فمن الأهمية بمكان وجود أطر لضمان النزاهة البيئية والمالية لأرصدة الكربون. ويتضمن ذلك توضيح من الحكومة بشأن الآلية التي ستقوم باتباعها من أجل تطوير أسواق الكربون الاختيارية في الدولة. ففي حال تم توفير التمويل من قبل البنوك ومدراء الأصول قبل تحديد أرصدة

الكربون، فإن الجهات المالية يجب أن تكون قادرة على تقييم وإدارة مخاطر تسليم أرصدة الكربون. بالإضافة إلى ذلك، يجب تحديد إطار يعمل على تعزيز عمليات التسجيل ونقل الملكية المتعلقة بأرصدة الكربون، فضلاً عن الخصائص الأخرى مثل المحاسبة والمعاملة الضريبية لأرصدة الكربون. حيث أن بعض هذه الخصائص متاحة في البيئة العالمية، إلا أنها ليست حصرية بشكل كافٍ في كافة الجوانب، وتحتاج إلى دعم من الأطر والتعليمات المحلية. وعلى سبيل المثال، فإن تحديد الطبيعة القانونية والمعالجة المحاسبية لأرصدة الكربون في الميزانيات العمومية في القطاع المالي يعود لتقدير السلطات المحلية. وتجدر الإشارة إلى أن الوضوح حول الإطار المحلي لأسواق الكربون الاختيارية من شأنه زيادة اليقين للقطاع الخاص (الجهات المطورة للمشاريع والجهات المقدمة للتمويل)، وتوفير مصادر جديدة لتمويل مشاريع إزالة الكربون والتي لا يمكن تحمل تكاليفها بغير هذه الطريقة.

تقدير تقليل الانبعاثات

ومع قيام الدول النامية بتنفيذ المزيد من المشاريع والسياسات منخفضة الكربون كجزء من تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، وسعيها منها لتحسين التنافسية وتحقيق المنافع والمكتسبات على المستوى المحلي مثل الحد من تلوث الهواء، فإن أمامهم فرص لتحويل تقليل الانبعاثات الناتجة عن ذلك إلى أرصدة مالية. حيث يوجد مصدرين رئيسيين لتحويل تقليل الانبعاثات إلى أرصدة مالية أو دفع مبالغ مالية لقاء تقليل الانبعاثات:

- **أسواق الكربون.** وتشتمل على أسواق الكربون الاختيارية وأسواق الامتثال، والتي تستلزم شراء الأصول المتعلقة بتقليل الانبعاثات والتي يتم نقلها إلى خارج الدولة.¹¹⁵ وبشكل عام تعرف الأموال التي يتم دفعها مقابل تقليل الانبعاثات من خلال أسواق الكربون باسم "تمويل الكربون".
- **التمويل المرتبط بالمناخ القائم على النتائج (RBCF).** يتألف من التعويضات أو المكافآت المدفوعة لقاء تقليل الانبعاثات الناتجة عن مشروع أو سياسة معينة. ولا يتضمن ذلك نقل أي أرصدة تتعلق بتقليل الانبعاثات إلى الخارج.¹¹⁶

ويتناول الجزء المتبقي من هذا القسم بشكل رئيس، الآلية التي يستطيع البنك المركزي الأردني من خلالها وبالشراكة مع السلطات الأخرى، الحصول على التمويل المرتبط بالمناخ القائم على النتائج. وحيث أن ذلك يتشابه مع طرق دخول أسواق الكربون، فإنه يتوجب دراسة كلا الخيارين كوسيلة لتحويل تقليل الانبعاثات إلى أرصدة مالية.

ويتم تقليل الانبعاثات عند قيام مشروع منخفض الكربون (على سبيل المثال، محطة للطاقة الشمسية) أو سياسة منخفضة الكربون (على سبيل المثال، رفع الدعم أو تخضير سياسة القطاع المالي) بتقليل الانبعاثات مقارنةً مع العمل الاعتيادي. وما أن يتم التحقق من تقليل الانبعاثات على النحو المطلوب، فإن الدول تصبح قادرة على الحصول على تعويضات مالية عن كل طن من ثاني أكسيد الكربون يتم تقليله. وتمثل أرصدة تقليل الانبعاثات (ERC) وحدة قياسية لقياس تقليل الانبعاثات بالطن المترى من مكافئ ثاني أكسيد الكربون (tCO₂e). ومن جهة أخرى، فإن مصطلح *رصيد تقليل الانبعاثات* قد يعتبر مرادفاً لمصطلحات شائعة أخرى مثل أرصدة الكربون وتقليل الانبعاثات (ER)، حيث يمثل كل منها وحدة لقياس تخفيف آثار تغير المناخ بشكل كمي (أي tCO₂e). بالإضافة إلى ذلك، فإن أرصدة تقليل الانبعاثات تتحصل إما عن طريق تجنب الانبعاثات أو إزالتها. حيث أن استبدال مصادر الطاقة كثيفة الكربون بالطاقة المتجددة يعتبر مثلاً على تجنب الانبعاثات، في حين يعتبر عزل الكربون عن الغلاف الجوي من خلال زراعة الأشجار مثلاً على إزالة الانبعاثات.

ومن جهة أخرى، فإن أحد المتطلبات الأساسية لتمويل الكربون أو التمويل المرتبط بالمناخ القائم على النتائج، أن يكون الأثر النهائي للسياسة (أو المشروع) هو تقليل الانبعاثات على النحو المطلوب، وينبغي أن يكون تقليل الانبعاثات قابلاً للقياس والمتابعة. حيث توجد عدة طرق ممكنة لتحويل تقليل الانبعاثات إلى أرصدة مالية والتحقق منها (الشكل 11.16). فمثلاً يمكن التحقق من تقليل الانبعاثات على المستوى الفردي لكل مشروع على حدة (على سبيل المثال، مشروع محطة مستقلة للطاقة المتجددة)، إلا أنه يمكن التحقق منها أيضاً من خلال عدد أكبر من المشاريع المماثلة (شبكات الطاقة الشمسية الصغيرة وغيرها)، وكذلك من خلال تدخل السياسات (إصلاح الدعم، وسياسات التمويل الأخضر) أو الإصلاحات القطاعية التي تؤدي إلى تقليل الانبعاثات (إصلاح قطاع النفايات الصلبة).

¹¹⁵ تشتمل أسواق الكربون الاختيارية على الشركات الراغبة (أي بشكل اختياري) في تحقيق هدف يتعلق بالانبعاثات وتسعى إلى شراء أرصدة تخفيض الانبعاثات وذلك لتقليل تخفيض الانبعاثات المطلوب منها. وتشتمل أسواق الامتثال الدول المطالبة بتقليل الانبعاثات وتسعى إلى شراء أرصدة تخفيض الانبعاثات لتقليل تخفيض الانبعاثات المطلوب منها.

¹¹⁶ المصدر الرئيسي لمكافأة المشاريع والسياسات التي تعمل على تخفيض الانبعاثات ضمن التمويل المرتبط بالمناخ القائم على النتائج هو الصناديق الانتمائية المتخصصة المقدمة من البنك الدولي، مثل *شراكة توسيع نطاق طموح المناخ من خلال خفض الانبعاثات* شراكة توسيع التطلعات المرتبطة بتغير المناخ من خلال تخفيض الانبعاثات (SCALE).

الشكل 11.16. طرق مختلفة للتحقق من تقليل الانبعاثات

أمثلة	المتطلبات المنهجية	الهدف	نهج قيد الرصيد
• محطة مستقلة للطاقة المتجددة أو مكتب نفايات واسع النطاق	• خطوط الأساس (Baselines) والمراقبة والإبلاغ والتحقق (MRV) اعتماداً على التكنولوجيا	• دعم المشاريع الاستثمارية الفردية.	مشروعاً تلو الآخر
• شبكات صغيرة، ومحطات طاقة مائية صغيرة، وتحديث أسطول المركبات إلى مركبات كهربائية	• تعتمد خطوط الأساس (Baselines) والمراقبة والإبلاغ والتحقق (MRV) عادةً على التكنولوجيا. وغالباً ما يكون ذلك مصحوباً ببرنامج حوافز يقوم بتحويل إيرادات خفض الانبعاثات إلى مدفوعات حوافز أخرى	• دعم عدد أكبر من المشاريع المشابهة، والتي غالباً ما تكون صغيرة ومتناهية الصغر، ضمن البرنامج.	برمجي
• إصلاح الدعم (الطاقة والزراعة وما إلى ذلك)، وضريبة الكربون، ومعايير كفاءة الطاقة	• تعتمد خطوط الأساس والمراقبة والإبلاغ والتحقق (MRV) عادةً على النماذج الاقتصادية	• دعم تدخل السياسات مثل معيار كفاءة الطاقة أو سياسات تسعير الطاقة/الكربون.	سياسة عامة
• إصلاح قطاع النفايات الصلبة	• خط الأساس القطاعي والمراقبة والإبلاغ والتحقق.	• دعم التجاوز في الإنجاز لمعايير/أهداف التخفيف القطاعية.	قطاعي
• كفاءة استخدام الطاقة في القطاع الصناعي	• قيد الرصيد على مستوى القطاع الفرعي/القطاع الكلي	• دعم التجاوز في الإنجاز لمعايير التخفيف / المستويات المرجعية القطاعية.	قطاعي
• برنامج متعدد القطاعات لخفض الانبعاثات لمدينة أو مجموعة مدن	• خط الأساس القطاعي والمراقبة والإبلاغ والتحقق	• دعم التجاوز في الإنجاز لمعايير التخفيف / المستويات المرجعية القطاعية.	قطاعي

المصدر: الشكل الأصلي في النشرة

وعلى صعيد آخر، ينبغي أن يكون للسياسة أو المشروع إطار واضح لقياس أرصدة تقليل الانبعاثات. حيث يجب أن تتضمن المنهجية إحدى النقطتين التاليتين أو كلاهما: (أ) مسار الانبعاثات المعتادة للاقتصاد أو القطاع في ظل غياب الأنشطة المتعلقة بأرصدة تقليل الانبعاثات و(ب) سقف وحدود الأرصدة، والتي تمثل المسار (بالعادة الانبعاثات تحت خط الأساس) الذي سينتج عنه أرصدة تقليل الانبعاثات. ومن ثم يتم التنبؤ بالانبعاثات الفعلية ضمن السيناريو المتعلق بتنفيذ سياسة أو مشروع يرتبط بتغير المناخ، وعند احتساب الفرق بين الاثنين فإن الناتج يمثل عدد تقليل الانبعاثات التي يمكن ترصيدها.

وفي مرحلة إعداد المشروع أو السياسة، يتم التفاوض بين كافة الأطراف على العقد الذي سيحكم تحديد أرصدة تقليل الانبعاثات وطرق صرف تعويضات مقابلها واستخدامها. ويسمى العقد باتفاقية شراء تقليل الانبعاثات، والذي يتضمن طرق تسجيل الأرصدة المتفق عليها، والإطار المنهجي، والسعر المدفوع مقابل تقليل كل طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وعوامل أخرى.¹¹⁷ أما خلال مرحلة التنفيذ فإن المهام الرئيسية تتمثل في المراقبة والإبلاغ والتحقق (MRV) بشكل سنوي: (أ) حيث أن المراقبة تتعلق بجمع البيانات؛ (ب) أما الإبلاغ فيتضمن تصنيف وتوثيق البيانات المجمعة؛ و(ج) في حين يتم التحقق (بالعادة بشكل سنوي) عندما يقوم طرف ثالث مستقل بمراجعة عملية التوثيق والتأكد من أن الأنشطة قد تمت وفقاً للأسلوب أو المعيار أو الإطار المنهجي المتفق عليه لتحديد الأرصدة. وتتعلق المرحلة الأخيرة من المشروع باستخدام الفعلي لأرصدة تقليل الانبعاثات. بالإضافة إلى ذلك، فإن أحد الاعتبارات الرئيسية يتمثل في تحديد فيما إذا كان سيتم نقل أرصدة تقليل الانبعاثات من البلد أو الشركة المضيفة إلى البلد أو الشركة التي ستقوم بشرائها، أو أن البلد المضيف سيحتفظ بتلك الأرصدة لاستخدامها مقابل أهدافه المتعلقة بالمساهمات المحددة وطنياً.

استخدام التمويل المرتبط بالمناخ القائم على النتائج كأداة لتخضير القطاع المالي

إن تحويل تقليل الانبعاثات إلى أرصدة مالية كان يتم بشكل تقليدي ضمن إطار آلية التنمية النظيفة والتي تم اعتمادها بموجب بروتوكول كيوتو، والتي تستهدف بشكل رئيسي مشاريع البنية التحتية مثل محطات الطاقة الشمسية. إلا أن الاستخدامات الحديثة للتمويل المرتبط بالمناخ القائم على النتائج اتسع ليشمل تدخل السياسات الرامية إلى تقليل الانبعاثات. ويظهر هذا التحول جلياً في الاختلافات بين منهجيات الجيل الأول والثاني المتعلقة بتقييم تقليل الانبعاثات (الشكل 11.17).

¹¹⁷ المصطلحات المحددة لاتفاقيات شراء تقليل الانبعاثات تعكس العمليات المتعلقة بالتمويل المرتبط بالمناخ القائم على النتائج. كما أن بعض العمليات المماثلة تتعلق بأسواق الكربون.

الشكل 11.17. منهجيات الجيل الأول والثاني المتعلقة بتقييم تقليل الانبعاثات ضمن التمويل المرتبط بالمناخ القائم على النتائج



المصدر: الشكل الأصلي في النشرة

إن تحويل تقليل الانبعاثات إلى أرصدة مالية لتعزيز تخضير القطاع المالي يتناسب بشكل جيد جداً مع الجيل الثاني من منهجيات تقليل الانبعاثات. إلا أن تخضير القطاع المالي يعتبر جديد نسبياً في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ بالمقارنة مع الطاقة المتجددة مثلاً. كما أن تطبيق تمويل الكربون أو التمويل المرتبط بالمناخ القائم على النتائج في تخضير القطاع المالي يعتبر جديداً أيضاً. وعليه، يتوجب على المؤسسات الاهتمام بالتعامل مع تصميم مثل هذه المشاريع ضمن حدود التوقعات المقبولة.

ومن جهة أخرى، فإن خيارات تمويل الكربون والتمويل المرتبط بالمناخ القائم على النتائج تعتبر مناسبة وعلى نحو ملائم لصرف تعويضات مقابل تقليل الانبعاثات الناتجة عن إجراءات تخضير القطاع المالي في الدولة، والتي تتطلب وجود رأس مال بسيط، على عكس تقليل الانبعاثات الناتجة عن مشاريع البنية التحتية الخضراء مثل مزرعة الرياح. إذ يعتبر التمويل المرتبط بالمناخ القائم على النتائج مناسباً لتخضير القطاعات المالية، وذلك لكون العديد من الإجراءات المطلوبة للقيام بذلك تنطوي على سياسات يمكن تغييرها بسهولة. وحيث أن المدفوعات لا يتم صرفها إلا في حال تقليل الانبعاثات، فإن التمويل المرتبط بالمناخ القائم على النتائج يكفل عدم تغيير السياسات.

أما فيما يتعلق بتقييم تدخل القطاع العام لتخضير القطاع المالي وفيما إذا كان يعتبر مناسباً لتمويل الكربون أو التمويل المرتبط بالمناخ القائم على النتائج، ففي هذه الحال يجب الموازنة بين اعتبارين:

- إمكانية تسجيل الأرصدة. حيث يتوقع من التدخل أن يؤدي إلى تقليل الانبعاثات بشكل كبير في الاقتصاد الحقيقي ضمن إطار زمني معقول.
- الأسباب الموجبة لاستخدام أداة التمويل. إن تقديم تمويل الكربون أو التمويل المرتبط بالمناخ القائم على النتائج إلى الجهات الفاعلة في القطاع المالي، يعتبر أفضل استخدام للأموال حسب الظروف والأوضاع الراهنة لكل دولة. فمثلاً في حال وجود برنامج لدعم القروض الميسرة للأفراد بهدف إجراء أعمال إعادة التجديد لترشيد استهلاك الطاقة، فإن توجيه التمويل المرتبط بالمناخ القائم على النتائج إلى الجهة المانحة لتلك القروض سيكون أكثر كفاءة من توجيهها للأفراد.

أما فيما يتعلق بإمكانية تسجيل الأرصدة المالية الناتجة عن تقليل الانبعاثات، فإنه من المناسب التفريق والتمييز بين قنوات التأثير الرئيسية المذكورة تالياً، والتي يمكن من خلالها أن تعمل أنشطة القطاع المالي على تقليل أو تجنب الانبعاثات في الاقتصاد الحقيقي:

- زيادة القدرة على الإقراض الأخضر، مما يؤدي إلى زيادة حجم الإقراض الأخضر الفعلي (ليس على مستوى المؤسسات الفردية فحسب، وإنما على مستوى الاقتصاد ككل)؛
- انخفاض القدرة على الإقراض عالي الكربون، مما يؤدي إلى انخفاض في الحجم الفعلي للإقراض عالي الكربون (عبر كافة القطاعات الاقتصادية)؛ وازيادة في التكاليف المرتبطة بتمويل الاستثمارات عالية الكربون؛
- انخفاض التكاليف المرتبطة بتمويل الاستثمارات النظيفة؛ و

التأثيرات غير المباشرة، مثل تسريع وتيرة الابتكارات في مجال التمويل الأخضر، وزيادة المعرفة، والحوافز الناتجة عن تبني أهداف الإقراض الأخضر، وغيرها.

ويمكن أن يمثل كل من تمويل الكربون والتمويل المرتبط بالمناخ القائم على النتائج أدوات فعالة في تسهيل تخضير القطاع المالي في المملكة. وكخطوة أولى، سيقوم البنك المركزي الأردني بدراسة وضع خريطة طريق أو سياسة داخلية لتحديد المبادئ الرئيسية لمشاركة البنك المركزي الأردني من حيث المستوى والنوع في أنشطة التمويل المرتبط بالمناخ القائم على النتائج في المملكة. حيث أن المبدأ العام يتمثل في أن البنك المركزي الأردني يهدف إلى فحص كل السياسات والتعليمات ضمن إطار هذه الاستراتيجية لتقييم القدرة على تعزيز التمويل المرتبط بالمناخ القائم على النتائج. وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً لكون التمويل المرتبط بالمناخ القائم على النتائج يعتبر مفهوماً واسعاً والذي قد يتماشى بشكل أكثر كفاءة مع المبادرات

الشاملة واسعة النطاق، فإن البنك المركزي الأردني سيقوم بدراسة صياغة مذكرة تفاهم أو اتفاقيات مماثلة مع وزارة المالية، ووزارة البيئة، وعدد من السلطات والهيئات الأخرى، للاتفاق حول شروط التعاون والتنسيق في مجال التمويل المرتبط بالمناخ القائم على النتائج. كما سيقوم البنك المركزي الأردني أيضاً بالعمل على إعداد وإصدار إرشادات للمشاركين في القطاع المالي لتوضيح الآليات الرئيسية للتمويل المرتبط بالمناخ القائم على النتائج وكيفية قيام البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر وشركات التأمين أو المؤسسات المالية الأخرى في المملكة بالمشاركة في التمويل المرتبط بالمناخ القائم على النتائج.

ومن المتوقع أن تكون بعض المبادرات التي تم مناقشتها في هذه الاستراتيجية مرشحة بقوة لتوظيفها في تحويل تقليل الانبعاثات إلى أرصدة مالية. فعلى سبيل المثال، فإن برنامج ضمان التسهيلات الائتمانية الخضراء التابع للشركة الأردنية لضمان القروض، ووفقاً لنطاق البرنامج، يمكن أن يؤدي إلى تقليل الانبعاثات بشكل كبير (على مستوى المحفظة)، والتي يمكن أن تكون مؤهلة للحصول على تمويل الكربون أو التمويل المرتبط بالمناخ القائم على النتائج. ومن ثم يجب ربط هذا البرنامج بنظام المراقبة والإبلاغ والتحقق في المملكة، من أجل رصد تقليل الانبعاثات الناتج عن برامج الضمان الخضراء والإبلاغ عنها والتحقق منها. وتعتبر تسهيلات إعادة الإقراض الخضراء المتخصصة خياراً آخر يجب أخذه بعين الاعتبار، خاصة في حال تم ربطها ببرامج الضمان الخضراء التابعة للشركة الأردنية لضمان القروض. ويتناول القسم التالي بشيء من التفصيل بعض الأمثلة العملية حول كيفية استخدام الأرصدة المالية الناتجة عن تقليل الانبعاثات لتخضير القطاع المالي في المملكة.

وتتمثل إحدى الخطوات الأساسية لتحويل تقليل الانبعاثات الناتج عن إجراءات التمويل الأخضر إلى أرصدة مالية، في التشغيل الكامل لنظام المراقبة والإبلاغ والتحقق والقدرات المتعلقة بالخصوص. وبما أن نظام المراقبة والإبلاغ والتحقق في المملكة مملوكاً لوزارة البيئة، فيمقدور البنك المركزي الأردني التعاون مع وزارة البيئة لتأسيس وبناء القدرات المتعلقة بالمراقبة والإبلاغ والتحقق للتمويل الأخضر، خاصة المرتبطة بالمساهمة المحتملة للمؤسسات المالية في الإبلاغ عن البيانات لنظام المراقبة والإبلاغ والتحقق. كما أن القيام بذلك لن يساعد في تحويل تقليل الانبعاثات إلى أرصدة مالية فحسب، بل سيمكن البنك المركزي الأردني أيضاً من التنبؤ بشكل أكثر دقة، واحتساب الآثار المترتبة عن مختلف إجراءات التمويل الأخضر على مسار الانبعاثات في المملكة.

استخدام التمويل المرتبط بالمناخ القائم على النتائج لتخضير القطاع المالي: المكافآت على المحافظ المقدمة للبنوك التجارية

في هذه الحال يتم استخدام تمويل الكربون أو التمويل المرتبط بالمناخ القائم على النتائج لتحفيز البنوك التجارية على توجيه محافظ الإقراض لديها بمرور الوقت نحو الاستثمارات النظيفة. حيث أن الفكرة الرئيسية من المكافآت المقدمة لمحافظ الجهات المقرضة في قطاع الأعمال تتمثل في تقديم دفعات نقدية وفقاً للنتائج التي تم تحقيقها والمتعلقة بأهداف الإقراض الأخضر على مستوى المحفظة. على سبيل المثال، التزام بنك تجاري معين بزيادة حصة القروض المخصصة للمشروعات الخضراء في إجمالي محفظة الإقراض لديه من 10% إلى 25% على مدى السنوات الخمس المقبلة. وفي حال تم تحقيق نسبة 25% المستهدفة، فيمكن من خلال تمويل الكربون أو التمويل المرتبط بالمناخ القائم على النتائج أن يتم تقديم مكافأة مالية للبنك. وبدلاً من ذلك، يمكن لمصادر التمويل تلك أن تقوم بدفع مبالغ معينة مقابل كل نقطة مئوية يتجاوز فيها الإقراض الأخضر نسبة 25%. ومن حيث المبدأ، فمن الممكن الجمع بين هذه البرامج مع العقوبات المفروضة على التقصير في تحقيق أهداف المحفظة، إلا أن هذا يتطلب اتخاذ إجراءات إضافية على مستوى السياسات.¹¹⁸ وكما لاحظت عامة، من المهم أن يتم إدارة الآثار غير المقصودة التي يمكن أن تحدث بعناية وذلك عند تحفيز إنتقال محافظ الإقراض نحو الاستثمارات النظيفة، إذ يمكن أن يترتب عليها سوء إدارة للمخاطر الائتمانية، وسوء التسعير، والغسل الأخضر للشركات، وعدم الاستقرار المالي.

وتختلف برامج المكافآت (أو العقوبات) تلك عن دعم القروض الفردية (أو برامج القروض) لتمويل مشاريع استثمارية خضراء محددة. حيث أولاً، يتم الدفع لقاء الإنجاز الذي تم إحرازه في المحفظة، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال زيادة الإقراض الأخضر نسبة إلى الإقراض عالي الكربون. ثانياً، يتمتع البنك المتلقي للمبالغ بالحرية الكاملة في استخدام تلك المبالغ لأي غرض يشاء. حيث أنه لم يتم تخصيص المبالغ لأي عمل يتعلق بالمناخ أو أي غرض آخر. وبما أن كلاً من تمويل الكربون والتمويل المرتبط بالمناخ القائم على النتائج يعتمدان بشكل حصري على استخدام تقليل الانبعاثات التي تم التحقق منها كمؤشر لصرف المبالغ، فإن أهداف الإقراض الأخضر يجب أن يتم تحديدها من خلال تقليل البصمة الكربونية لمحفظة الإقراض الإجمالية للبنك التجاري. في حين يعتبر تحديد البصمة الكربونية لمحفظة المشاريع الاستثمارية ممارسة موحدة في محاسبة الغازات الدفيئة،¹¹⁹ إلا

¹¹⁸ تمت مناقشة مكافأة الإنجاز أو معاقبة التقصير في تحقيق أهداف الإقراض النظيفة أو معايير المحفظة بمزيد من التفصيل في أ. ستانغليد، "ظهور القروض الخضراء والإقراض المرتبط بالاستدامة: أين نحن الآن؟" (لينكلترز، لندن، 2020)، https://lpscndn.linklaters.com/-/media/files/thoughtleadership/green-finance/linklaters_the-rise-of-green-loans-and-sustainability-linked-lending-where-are-we-now_may-2020.ashx?rev=0ab8a16b-eb65-4dc9-8252-f704a29f0bc2&extension=pdf&hash=5F5F53A60A140E74EC6A7550704EC927.

¹¹⁹ يعتمد ذلك على مجموعة واسعة من المنهجيات المحاسبية للغازات الدفيئة التي أثبتت جدواها. وقد تم تطوير حوالي 300 من هذه المنهجيات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) (الآليات سوق الكربون) وهي متاحة للجمهور. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت المؤسسات المالية الدولية مبادرة لتنسيق محاسبة الغازات الدفيئة. ولمزيد من التفاصيل، الرجوع إلى تغير المناخ في الأمم المتحدة: المؤسسات المالية الدولية: تنسيق المعايير المحاسبية لمحاسبة الغازات الدفيئة، <https://unfccc.int/climate-action/sectoral-engagement/ifis-harmonization-of-standards-for-ghg-accounting>.

أنه من الصعب جداً تقييم ما إذا كان تحقيق (أو تحقيق إنجاز يفوق المستهدف) أو عدم تحقيق أهداف المحفظة في البنك قد أدى بالفعل إلى تقليل الانبعاثات على مستوى الاقتصاد. حيث أنه من الممكن أن يحقق البنك "أ" هدفه، على سبيل المثال، بمجرد تداول القروض مع البنك "ب" والذي لا يوجد لديه هدف محدد ضمن محفظة الإقراض الأخضر. وتجدر الإشارة إلى ضرورة وجود معايير إضافية لتحديد مدى تقليل الانبعاثات الحقيقي.

ويمكن أن يتم تنفيذ ذلك على مستوى القطاع المالي والذي يشمل كافة البنوك التجارية العاملة في الدولة¹²⁰ وباستخدام هذه الطريقة في تحديد أرصدة تقليل الانبعاثات في القطاع المالي، يتم تحديد مسار مستهدف للقطاع المالي ككل - على سبيل المثال، من خلال إضافة الأهداف الفردية. وسيتم بعد ذلك تقديم الدفعات النقدية لقاء تحقيق الأهداف القطاعية على نحو يفوق المستهدف، وبما يتناسب مع مساهمات البنوك المشاركة. بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال اتباع نهج قطاعي شامل، فإن التمويل المرتبط بالمناخ القائم على النتائج سيعمل على تحفيز التغيير في ممارسات الإقراض وذلك من خلال تحسين المعرفة والقدرات على مستوى القطاع. كما أن إمكانية التغيير من خلال استخدام هذه الطريقة تعتبر عالية، كما هو موضح تالياً.

وقد بدأت بعض البنوك التجارية على مستوى العالم باستخدام المكافآت المقدمة للمحفظة في سياسات الإقراض لديها. ومن خلال القروض المرتبطة بالاستدامة، فقد قامت هذه البنوك بالاتفاق مع المقترضين من الشركات على أهداف المحفظة الخضراء. وفي حال تم تحقيق هذه الأهداف، فإنه يتم تخفيض أسعار الفائدة على القروض بمقدار متفق عليه مع المقترض. ومن الأمثلة على ذلك، أهداف الشركة المتمثلة في تقليل بصمتها الكربونية من 10 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون إلى 6 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. وما أن يتم تحقيق هذا الهدف، سيتم تخفيض الفائدة على كافة القروض المقدمة من البنك لهذه الشركة بمقدار 10 نقاط أساس. غير أن هذا الإجراء الاختياري من جانب البنوك التجارية لا زال في بداياته، إلا أنه أصبح موجوداً بالفعل. وقد بلغ إجمالي حجم القروض المرتبطة بالاستدامة 122 مليار دولار أمريكي في عام 2019.¹²¹

ومن جهة أخرى، فإن الأسباب الموجبة لتقديم المكافآت لقاء تحقيق أهداف محفظة الإقراض الأخضر في القطاع المالي من خلال الدفعات النقدية وفقاً للنتائج المتحققة، لا تتضمن دفع فارق التكلفة المتوقع بين الإقراض عالي الكربون والإقراض الأخضر. حيث أن الغرض من ذلك هو تحفيز عملية التغيير في الممارسات المؤسسية والتي يتوقع أن تكون ذاتية التمويل. كما أن الهدف هو مساعدة المؤسسات المالية على تعلم كيفية توظيف فرص الإقراض الأخضر وفهم المخاطر المرتبطة بالمناخ الناجمة عن الإقراض عالي الكربون بشكل أفضل. حيث أن ما يتم تقديمه من خلال برامج مثل التمويل المرتبط بالمناخ القائم على النتائج هو تحسين الوعي والمعرفة والقدرات في البعد المتعلق بالآثار المناخية في العمل المصرفي. وقد أظهرت التجارب المتعلقة بمثل هذه الأساليب، أنه يمكن تحفيز التغيير من خلال تقديم حوافز بسيطة نسبياً بحيث تدخل مباشرة إلى الموازنات الإدارية للمؤسسات المالية، دون تخصيصها لأي استخدامات أو أغراض معينة.

استخدام تمويل الكربون أو التمويل المرتبط بالمناخ القائم على النتائج لتخضير القطاع المالي: برنامج القروض الميسرة القطاعية للمباني الخضراء

تركز حالة الاستخدام هذه على مثال القروض الميسرة المقدمة لإعادة تجديد المباني التي تراعي ترشيد استهلاك الطاقة (أعمال التجديد لترشيد استخدام الطاقة في المباني). وقد أثبتت تلك البرامج جدواها في تقليل الانبعاثات بشكل واسع النطاق وتحويل قطاع كبير من الاقتصاد نحو اقتصاد منخفض الكربون. ومن الأمثلة على ذلك برنامج إعادة تجديد المباني التي تراعي ترشيد استهلاك الطاقة التابع لبنك التنمية الألماني (KfW)، والذي بدأ بالعمل منذ ما يقارب من 20 عاماً. ويعمل بنك التنمية الألماني، وهو بنك تنمية محلي مملوك للحكومة الألمانية، على تقديم خدمات إعادة التمويل بأسعار أقل من السوق بالإضافة إلى تقديم الدعم للبنوك التجارية لتقديم قروض موحدة للمباني الخضراء للأفراد في ألمانيا. وقد وصل هذا الإقراض إلى ملايين المنازل، كما ساهم بشكل كبير في تحقيق الأهداف المتعلقة بتقليل الغازات الدفيئة في ألمانيا. ويتم تقدير تقليل الانبعاثات المتحققة من خلال النمذجة وذلك باستخدام بيانات المشاريع على المستوى الإفرادي والتي تم تجميعها من الأفراد المقترضين.¹²²

وتتمتع هذه البرامج إلى جانب أثرها في قطاع الإسكان، بإمكانات عالية لتعزيز التحول في القطاع المالي، وذلك من خلال زيادة الوعي والفهم والقدرة لمشاريع المباني الخضراء لدى كافة البنوك التجارية المشاركة. وبالعادة، يمكن أن يبقى دعم أسعار الفائدة منخفضاً نسبياً نظراً لكون فترات الاسترداد لمشاريع المباني الخضراء تعتبر قصيرة بسبب توفير الطاقة، كما أن المشاريع تتناسب مع دورية إعادة التجديد. وفيما يتعلق بالدول النامية، فإنه يمكن توظيف تمويل الكربون أو التمويل المرتبط بالمناخ القائم على النتائج لتقليل الانبعاثات التي تم التحقق منها، في تمويل القروض الميسرة المطلوبة. وتتسم الاستثمارات في إعادة تجديد المباني التي تراعي ترشيد استهلاك الطاقة بفترات استرداد قصيرة وذلك بسبب توفير الكبير في فاتورة الطاقة.

¹²⁰ وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات لتجنب خروج المدفوعات للخارج.

¹²¹ لمزيد من التفاصيل، الرجوع إلى: البنك الدولي، تعزيز التمويل الخاص من أجل الطبيعة (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2020)،

<http://pubdocs.worldbank.org/en/916781601304630850/Finance-for-Nature-28-Sep-web-version.pdf>; ورابطة أسواق القروض (LMA) "مبادئ القروض المرتبطة بالاستدامة" (2019، LMA)، <https://www.icmagroup.org/assets/documents/Regulatory/Green-Bonds/LMASustainabilityLinkedLoanPrinciples-2019.pdf>

¹²² لمزيد من التفاصيل، مراجعة بنك التنمية الألماني، أعمال التجديد التي تراعي ترشيد استهلاك الطاقة: <https://www.kfw.de/inlandsfoerderung/Privatpersonen/Bestandsimmobilie/>

يوضح الجدول 11.2 خطة عمل لتسهيل تعزيز التمويل الأخضر في القطاع المالي في المملكة.

الجدول 11.2. خطة العمل

المعلم/الإجراءات											
2023	2024	2025	2026	2027	2028						
الصف 2	الصف 1	الصف 2	الصف 1	الصف 2	الصف 1	الصف 2	الصف 1	الصف 2	الصف 1	الصف 2	الصف 1
تعزيز التمويل الأخضر في القطاع المالي في الأردن											
معالجة الفجوات المعلوماتية											
التصنيف الوطني الأخضر.											
1.											بالتعاون مع وزارة البيئة والبيئة ووزارة المالية والهيئات الأخرى، يتم إنشاء لجنة توجيهية وطنية أو مجموعة عمل لتطوير التصنيف الوطني الأخضر.
2.											تخصيص موظفين من البنك المركزي الأردني ليكونوا أعضاء أساسيين في اللجنة التوجيهية أو مجموعة عمل لتطوير التصنيف الوطني الأخضر.
3.											المشاركة في قيادة تطوير التصنيف الوطني الأخضر.
4.											المصادقة رسمياً على التصنيف الوطني الأخضر النهائي.
شبكة المعلومات الائتمانية											
5.											التواصل مع شركة كريف CRIF Jordan لمعرفة إمكانية استكمال نظام المعلومات الائتماني الحالي بالجوانب المناخية والبيئية والاجتماعية.
6.											إعتماداً على نتائج المشاورات مع CRIF، إما بالتعاون مع CRIF لتنفيذ شركة المعلومات الائتمانية الخضراء أو النظر في تطوير السجل الائتماني للبنك المركزي الأردني ليشمل الجوانب البيئية والاجتماعية والخاصة بالحوكمة.
7.											التعاون مع وزارة البيئة لربط شركة المعلومات الائتمانية الخضراء بنظام المراقبة والإبلاغ والتحقق MRV.
تقييم ومراقبة تدفقات التمويل الأخضر في القطاع المالي											
8.											اعتماد تعريف رسمي شامل للتمويل الأخضر، والذي سيتم تحديثه ومواءمته بالكامل مع التصنيف الوطني الأخضر بمجرد اعتماده.
9.											كامتداد للتقييم الذاتي الأولي الموجه للمؤسسات المالية، إجراء تقييم شامل لحصة التمويل الأخضر في القطاع المالي في الأردن (البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر وشركات التأمين، باتباع مبدأ التناسب) واعتماد رسمياً معايير وإجراءات المراقبة الدورية.
تكافؤ الفرص فيما يتعلق بمنتجات وخدمات التمويل الأخضر.											
إطار القرض الأخضر.											
10.											إعداد مسودة إطار القرض الأخضر الذي يتضمن: تعريف القرض الأخضر؛ عملية إنشاء القرض؛ الحد الأدنى من المعلومات الأساسية للتعاقد؛ مبادئ حوكمة المنتجات وحماية المستهلك؛ مبدأ التناسب؛ والتمييز بين القروض الخضراء واسعة النطاق والقروض بالتجزئة.
11.											إجراء مشاورات عامة حول مسودة إطار القروض الخضراء.
12.											دمج الردود واعتماد إطار عمل القرض الأخضر رسمياً.
المبادئ التوجيهية لتطوير منتجات وخدمات التمويل الأخضر.											
13.											بدء حوار السوق مع المؤسسات المالية للحصول على ردودهم على مسودة المبادئ التوجيهية لمنتجات وخدمات التمويل الأخضر، والتي تشمل التمويل الإسلامي الأخضر كجزء لا يتجزأ منه.
14.											إصدار مبادئ توجيهية للمؤسسات المالية بشأن منتجات وخدمات التمويل الأخضر، والتي تشمل ميزات التصميم الرئيسية، وجوانب الحوكمة، ومعايير المواءمة مع التصنيف، والمعاملة الرقابية وما إلى ذلك.
تعزيز تطوير منتجات التأمين المتعلقة بالمناخ وتمويل مخاطر الكوارث											
15.											دمج منتجات التأمين ضد مخاطر المناخ، بما في ذلك منتجات التكافل الخضراء، في المبادئ التوجيهية للبنك المركزي الأردني الخاصة بمنتجات وخدمات التمويل الأخضر.
16.											بالتعاون مع الهيئات الأخرى، المساهمة في تحليل فجوة الحماية المالية لتقييم حالة الاستعداد المالي في الأردن للكوارث والأزمات.
17.											دعم تنفيذ الجهود الوطنية في مجال مخاطر الكوارث من خلال إجراء تقييم مخاطر المناخ للقطاع المالي، وتطوير أدوات نمذجة مخاطر المناخ، وتحسين توافر البيانات وتفاصيلها.
خطط التحول والتكيف الخاصة بالمؤسسات المالية											
18.											إجراء حوار السوق والتشاور بشأن الجدول الزمني والنطاق والتفاصيل لخطط التحول والتكيف المحتملة.
19.											عقد جلسة حوار بين الشركاء للنظر في التدابير القطاعية لزيادة تمويل التحول والتكيف.
20.											إعداد مسودة التوجيه الرقابي بشأن خطط التحول والتكيف وإطلاق المشاورات مع المؤسسات المالية.
21.											اعتماد متطلبات تنظيمية متناسبة للمؤسسات المالية لتطوير وتنفيذ خطط التحول والتكيف.
تعزيز تطوير أدوات تخفيف مخاطر التمويل الأخضر.											
22.											التمويل المختلط: إجراء توعية مع المؤسسات المالية حول فرص المشاركة في هياكل التمويل الأخضر المختلط؛ وتوضيح التعقيد ومعالجة المخاطر لمختلف هياكل التمويل المختلط؛ الاستفادة من مبادرات البنك المركزي الأردني المرتبطة بمعالجة فجوات البيانات لتوفير بيانات مالية منهجية متعلقة بالمناخ يمكن أن تفيد تصميم وتسعير مشاريع التمويل المختلط.
23.											تشجيع الشركة الأردنية لضمان القروض على (أ) اعتماد خارطة طريق أو استراتيجية لتخضير النموذج التشغيلي والبرامج التشغيلية للشركة الأردنية لضمان القروض؛ (ب) إجراء تقييم للبرامج القائمة لتحديد نقاط الدخول لدمج الجوانب المتعلقة بالمناخ؛ و(ج) إطلاق برنامج ضمان أخضر مستدام مالياً.

تعزيز الابتكارات القائمة على التكنولوجيا في مجال التمويل الأخضر.									
24.									بدء حوار السوق مع شركات التكنولوجيا المالية العاملة في الأردن لتحديد الفرص الرئيسية في الاستفادة من الابتكارات القائمة على التكنولوجيا لتعزيز التمويل الأخضر في الأردن.
25.									نتيجة للخطوة السابقة، إصدار نشرة تتضمن الفرص المتاحة للتكنولوجيا المالية الخضراء في الأردن.
26.									مراجعة العمل الذي تم إنجازه في تصميم منصة التمويل الرقمي للطاقة النظيفة، للاستفادة منها في حلول التمويل الرقمي الأخضر الأوسع نطاقاً.
تقوية الشراكات لتطوير سوق التمويل الأخضر.									
تسهيل تطوير أدوات سوق رأس المال الأخضر.									
27.									وفقاً لمهام البنك المركزي الأردني، المساهمة في تطوير تعليمات تفصيلية بشأن إصدار السندات الخضراء والصكوك الخضراء لتحديد إجراءات الإصدار، ومعايير الأهلية، واستخدام العوائد، والإفصاح والإبلاغ.
28.									تسهيل الحوار مع المؤسسات المالية بشأن إصدار السندات الخضراء وغيرها من أدوات سوق رأس المال.
29.									المشاركة في فريق عمل وزارة المالية المعني بإعداد وإصدار أول سند أخضر سيادي في الأردن.
30.									بالشراكة مع هيئة الأوراق المالية JSC وصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي SSIF والهيئات الأخرى والمستثمرين المؤسسيين، تحليل عوامل التمكين المحتملة لجذب المزيد من المستثمرين المؤسسيين إلى الأردن مع التركيز على التمويل الأخضر.
إطلاق منصة وطنية أو فريق عمل لتعزيز التمويل الأخضر.									
تضمين الاعتبارات المتعلقة بالمناخ في الأنشطة والمهام الأخرى للبنك المركزي الأردني									
إدراج الاعتبارات المتعلقة بالمناخ في إدارة إحتياطيات البنك المركزي الأردني									
31.									إجراء مناقشات استراتيجية داخل البنك المركزي الأردني للاتفاق على النطاق والتسلسل المحتمل لاستراتيجية الاستثمار المسؤول اجتماعياً SRI لدمج الاستدامة والاعتبارات المتعلقة بالمناخ في أنشطة إدارة الإحتياطيات لدى البنك المركزي الأردني.
32.									اتخاذ الخطوات الأولية واستكشاف فرص الاستثمار الأخضر مثل السندات الخضراء عالية الجودة، كجزء من إدارة الإحتياطيات لدى البنك المركزي الأردني.
33.									بناءً على النطاق المتفق عليه، تنفيذ إستراتيجية الاستثمار المسؤول اجتماعياً SRI لإدارة الإحتياطيات لدى البنك المركزي الأردني.
تضمين الاعتبارات المتعلقة بالمناخ في إطار السياسة النقدية									
34.									إجراء مناقشات استراتيجية داخل البنك المركزي الأردني للاتفاق على النطاق المحتمل والتسلسل المحتمل للاعتبارات المتعلقة بالمناخ لإطار السياسة النقدية للبنك المركزي الأردني.
35.									فيما يتعلق بتقييم مخاطر المناخ بالنسبة للقطاع المالي، مراجعة نماذج الاقتصاد الكلي الحالية للبنك المركزي الأردني لتحديد أفضل السبل لدمج العوامل المتعلقة بالمناخ. وفي حالة عدم القدرة على استكمال النماذج الحالية، ينبغي التفكير في تطوير نماذج جديدة يمكن أن تعكس بشكل أفضل التأثيرات المحتملة لتغير المناخ.
36.									بناءً على النطاق والتسلسل المتفق عليهما، معرفة إمكانية دمج العوامل المتعلقة بالمناخ بشكل صريح في مجموعة أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي الأردني.
تسهيل خفض الانبعاثات من خلال تمويل الكربون أو تمويل المناخ القائم على النتائج									
37.									تطوير واعتماد خارطة طريق/سياسة داخلية لتحديد المبادئ الرئيسية لمستوى ونوع مشاركة البنك المركزي الأردني في تمويل الكربون أو أنشطة RBCF في الأردن.
38.									البدء في التوقيع على مذكرة تفاهم أو اتفاقية مماثلة بين البنك المركزي الأردني ووزارة المالية ووزارة البيئة، وربما هيئات أخرى، للاتفاق على شروط التعاون والتنسيق في مجال تمويل الكربون والتمويل المناخي القائم على النتائج.
39.									فحص جميع السياسات والتعليمات في إطار هذه الاستراتيجية لتقييم قدرتها على تعزيز تمويل الكربون أو التمويل المناخي القائم على النتائج RBCF.
40.									تطوير وإصدار مبادئ توجيهية للمشاركين في القطاع المالي تشرح الآليات الأساسية لتمويل الكربون وتمويل المناخ القائم على النتائج وكيف يمكن للبنوك أو مؤسسات التمويل الأصغر أو شركات التأمين أو المؤسسات المالية الأخرى في الأردن المساهمة في تعزيز تمويل الكربون أو التمويل المناخي القائم على النتائج.
41.									بناءً على التحليل والاتفاقيات في الخطوات السابقة، القيام بتنفيذ تمويل الكربون أو التمويل المناخي القائم على النتائج لمبادرات/سياسات مالية خضراء مختارة للبنك المركزي الأردني.



THE WORLD BANK
IBRD • IDA | WORLD BANK GROUP

الصندوق الائتماني متعدد
المانحين للنمو في الأردن
JORDAN GROWTH MULTI DONOR TRUST FUND



وحدة دعم تنفيذ
الإصلاحات الاقتصادية
REFORM SECRETARIAT



CLIMATE SUPPORT FACILITY

